د. محمد الأوراغي

اكتساب اللغة

في الفكر العربي القديم

د. محمد الأوراغي

اكتساب اللغة

في الفكر العربي القديم



دار الكلام
للنشر والتوزيع

فهرست الكتاب

قائمة الرموز المستعملة

الرمز	معناه
$\emptyset$:	محل فارغ يتحدد بما يشغله.
$\sqcup$:	حاصل مجموع العلاقتين بين عنصرين.
$\ni$:	علاقة انتماء، ما قبله بعض الذي بعده.
$\in$:	علاقة احتواء، ما قبله يستغرق الذي بعده.
$\simeq$:	علاقة تناظر قائمة بين جزئيين، أو أكثر، من جهة مالهما من الخصائص المشتركة لانتمائهما الى كلّي واحد.
$\neq$:	علاقة تباين قائمة بين جزئيين، او أكثر، من جهة مالهما من الخصائص المميزة الفارقة.
$\not\simeq$:	علاقة تباظر، مركبة من العلاقتين : ($\simeq$) و($\neq$). قائمة بين جزئيين، أو أكثر من جهة مالهما من الخصائص المشتركة الجامعة والخصائص المميزة الفارقة.

+ : علاقة تشارك قائمة بين جزئيين، او أكثر، متناظرين، لانتمائهما الى كلي واحد.

− : علاقة الاطراح هي نقيض علاقة التشارك قائمة بين طرفين متناظرين أحدهما أكبر من الآخر او يساويه.

⊃ : علاقة السببية تقوم بين طرفين أحدهما متعلق بالآخر.

◁ : علاقة العلية بين طرفين أحدهما متحيز بالاخر.

⫽ : علاقة استقلال قائمة بين عنصرين كل منهما متميز بخصائص ذاتية لا توجد للآخر.

≂ : علاقة توافق بين طرفين أحدهما يحفظ ما يكون للطرف الآخر.

⊆ : علاقة تلاؤم أحد طرفيها ضامن للطرف الآخر.

↔ : علاقة تلازم بين طرفين يثبت أحدهما بثبوت الآخر وينتفي بانتقائه.

ي : حاصل مجموع علاقتي الايجاب والسلب.

بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلى الله على رسوله الكريم

مـقـدمـة

كلما طرح تعلم اللغة للبحث انقدح عدد من الاشكالات المترابطة بصورة لا تقبل الفصل. من بين ما يتبادر الى الذهن الطريقة التي ينتهجها المتكلم لمعرفة اللغة واكتسابها. ولتصور شكل هذه الطريقة لا يمكن عزلها، من جهة، عن النظرية المعرفية العامة التي تحتويها وتؤطرها، ومن جهة ثانية، عن طبيعة الشيء المسمى لغة أو لسانا، بناء على أن تغاير طبائع الاشياء المعروفة المكتسبة يفضي الى تباين أشكال الطريقة المنضوية تحت نظرية معرفية عامة بما يجعلها ملائمة لذي الطبيعة المعنية.

وحينما يكون موضوع التأمل النظرية المعرفية التي يرجع اليها تحديد المبادئ المقوِّمة للطريقة المتّبعة في معرفة اللغة واكتسابها لا سبيل الى التخلص من النقاش الدائر في كل زمان بين مذهبين متقابلين يتقاسمان جهود المهتمين بالموضوع. يتمثل أحدهما فيما يمكن تسميته المذهب الطبعي الجامع لانماط فكرية منضوية تحت ما يعرف حاليا بالعقلانية، ويتمثل مقابلة فيما قد يسمى المذهب الكسبي على اختلاف صوره المنتمية الى المسمى حاليا المراسية.

واذا كان الاختلاف بين المذهبين يرجع في الاساس الى أصل نمو القدرات المميزة لنوع الانسان صارت طبيعة قواه النفسية محطَّ نظر وتأمل. وبما طرح أخيرا يكون البحث في تعلم اللغة قد دفع الى أبعد حدوده. وبما أن طبيعة قوى النفس الانسانية مما لا يقبل ان يكون موضوع الملاحظة كيفما كان شكلها تعين الانطلاق من فرضية مفادها ان طبيعة تلك القوى عبارة عن علوم أولية او مبادىء لها مطبوعة في ذاتها، وهي تشغل حيزا في الدماغ. أو الانطلاق من فرضية تقابل السابقة، تفيد: أن طبيعة قوى النفس استعداد محض لان تأخذ اليها العلوم الأولوية ومبادئها من خارج ذاتها. من الفرضية الاولى ينطلق الواقع تفكيره داخل المذهب الطبعي، ومن مقابلها ينطلق أصحاب المذهب الكسبي.

قيام المذهب الطبعي على اعتبار ذات القوى النفسية علوما أولية، بها يقوى الفرد على المعرفة والتعلم يثير في ذهن المشتغلين داخله سؤالا يتوجه الى طبيعة تلك العلوم الأولية، أو الى جنس ما يُكوِّن ذات القوى النفسية. للاجابة عنه نشأ داخل المذهب الطبعي اتجاهان: يقوم أحدهما على اعتبار جنس تلك الأوليات لسانية وكل ما عداها متفرع عنها محكوم بها، اذ هي الأصل فيما يتميز به الانسان عن غيره. أما الاتجاه الثاني فيعتبرها منطقية اذ تنتمي الى نظام معرفي عام. وما هو لساني فهو محكوم به. بواسطة هذا النظام المطبوع في ذات القوة النفسية التي تشغل حيزا في الدماغ تتكون المعرفة، لسانية كانت أو غير لسانية. لكن الملاحظ أن الاختلاف المذكور لا يبرره سوى تغاير اهتمامات الفريقين. فمن اعتبر جنس تلك الأوليات لسانية فلأنه لا يشغله غير المسألة اللغوية، وقد يتحدث عرضا عن نظرية المعرفة لاضطراره الى النظر في القوى النفسية باعتبارها شرطا لمعرفة اللغة واكتسابها، وهو ما يفعله سومسكي ممثل هذا الاتجاه. أما بياجي، وقد اعتبر جنس تلك الأوليات منطقية، فلأنه لا يهمه سوى تكوين الانساق المعرفية في درجتها العليا المتمثلة في الانساق الرياضية.

اذن حديث بياجي، مؤسس الابستمولوجيا التكوينية، عن معرفة اللغة واكتسابها يجب ان يكون متضمنا في التصور الذي يقدمه عن تكوين الانساق المعرفية، اذ اللغة واحد منها.

يقودنا المثبت أعلاه الى أن تناول تعلم اللغة أساسه النتائج المتوصل اليها من النظر في ذات القوى النفسية. لذلك خصصنا القسم الأول من هذا البحث لتقديم تصور المفكرين العرب عن قوى المعرفة والتعلم. وقد جعلناه بابين. خصصنا الأول منهما لقوى المعرفة، وقد فصلناه الى فصلين في أولهما عَرْضٌ لمسمى القوة النفسية ولمنهج التناول، وفي ثانيهما عرض لعدد قوى المعرفة ولكيفية ترابطها في نظام نفسي واحد، مع تحديد كل قوة من جهة الحيز الذي تشغله في الدماغ، ومن جهة الوظيفة المعرفية الخاصة بها داخل الكل. أما الباب الثاني المخصص لقوى التعلم فقد فصلناه أيضا الى فصلين، عرضنا فى الأول المراحل المقطوعة في تكوُّن قدرات العقل النظري، وفي الفصل الثاني قدمنا ارتباط قوى التعلم بقوى المعرفة وما يلزم عن ذلك من تكوُّن لقدرات العقل العملي. ولقد حرصنا فيما عرضناه في بابي هذا القسم على أن يكون خاضعا للمبدأ المؤطر للمذهب الذي يشتغل داخله المفكرون العرب من أي حقل كان موضوع تأملهم، وعلى أن تُسهِمَ نتائج هذا المبحث

في تعيين المسائل المكونة لإشكال تعلم اللغة حتى يمكن أن نبحث لها عن حلول مناسبة فيما كتبوه.

مما يُمكِّن من فهم تعلم اللغة، أو معرفتها واكتسابها توسيع الرؤية الى الموضوع بحيث يكون المطروح نشأة القدرة التواصلية لدى الانسان. ويكون السؤال المُوجِّه هو أنّى للفرد المهيَّأ للتكلم من أن يَبْني نحوا يعمل به أبنية أو صورا قولية، يُبلِّغ بواسطتها الى غيره ما يريد أن يُفهِمه إياه، ويَفهَم بها ما يبلغه عن غيره. اذن الاشكال الرئيسي في الموضوع هو بيان حصول النحو في نفس المتكلم. واذا حصل له يكون قد امتلك قدرة تمكنه من العمل التواصلي. لذا يكون تعلم اللغة مرادفا لامتلاك الانسان قدرة نحوية لم تكن له من قبل. هذا الطرح يعم ما يمكن ان يسمى بالانسان ما قبل اللسان المتخذ نموذجا له الطفل ساعة يولد.

بالاشكال المحدد ترتبط بكيفية مباشرة الأصول اللازمة لنشأة تلك القدرة أو تكوينها. وأول ما يجب ان يتوجه إليه البحث هو الكشف عن تلك الأصول وبيان مصدرها. وهنا يتدخل المذهبان الطبعي والكسبي لتقديم مصدرين متغايرين، ومن ثمة طرحين متباينين لاشكال معرفة اللغة واكتسابها.

ليتضح تصور المذهبين سنحاول أولا أن نحصر مصدر الأصول اللازمة لتكوين القدرة النحوية بين مبدأين أوليين لا ثالث لهما، لصوغهما يمكن القول: بما أننا أمام موجودين متضايفين: أحدهما قوى النفس الانسانية، والآخر العالم الخارجي، فان المعرفة أو العلم ثالثٌ مترتب عن دخول المتضايفين في علاقة، وفي هذه الحالة، إما أن تحصل المعرفة بأصول مصدرها ذات القوى النفسية، إذن ما للأشياء في العالم الخارجي من خصائص متعلق بها وكذلك الشأن بالنسبة الى العلاقات والقوانين التي تتحكم في انتظامها، لأنها خلو من أية بنية داخلية تنتمي الى ذاتها، فمبادئها أو أصولها مطبوعة في ذات القوى النفسية وليست في الشيء المعروف المتعلم. على سبيل التمثيل، أن تجميع أشياء تحت صنف واحد يحتاج الى بنية تجميعية تنتمي الى ما في ذات القوى النفسية من أبنية أصول. اما معطيات العالم الخارجي فلا تتجاوز إثارة تلك الأبنية الأصول. وسيكون هذا الاحتمال قائما على مبدأ أولي يمكن تسميته مبدأ التعلق. وإما أن تحصل المعرفة بأصول مصدرها العالم الخارجي، إذن ما للاشياء فيه من خصائص، وكذلك ما ينتظمها من علاقات وقوانين، تتمتع بخاصية الاستقلال. أما المعرفة بهذه الامور فإنها صفة حاصلة في القوى المهيأة بذاتها لاقتناصها فتمتلك القدرة على الاكتساب. وسيكون هذا الاحتمال قائما على مبدأ أولي، يقابل السابق،

قد يسمى مبدأ الاستقلال. وفي حالة ما اذا لم يوجد غير المبدأين المذكورين وجب أن يكون الفكر العربي مؤطرا بأحدهما.

ما قيل عن مبدأ التعلق مناسب لان يكون هو المؤطر للمذهب الطبعي على اختلاف الاتجاهات المنضوية تحته. من بين ما يكتشف عن ذلك طرح شومسكي، كواحد من الطبعيين، لاشكال اكتساب اللغة، وهو يتوجه الى إيجاد التفسير الملائم لانتقال الطفل، وقد اتصل بخطاب من نمط معين، عن مرحلة لا يكون عندها قادراً على ألكلام لينتهي الى مرحلة يكون عندها قد اكتسب القواعد التي تحدد بنية الجملة ووجه استعمالها وما ينبغي أن يُفهَم بها. وحينئذ يصير قادرا على استعمال لغة محيطه بطلاقة. ويعني اكتساب المتكلم للقاعدة اللغوية أنه يتمثلها كما تتمثل تلك القاعدة داخل نظرية لسانية بالوصف المسند اليها. وليحصل له لاكتساب بهذا المعنى تلزمه أبنية يجب أن تكون مطبوعة في حيز من دماغه، إليها يَستنِد وصفُ القاعدة المكتسبة كما يستند النحويّ الى نظرية لسانية فيما يقدمه من الوصف الى قواعد اللغة.

فإذا كان الفرد يتمثل القواعد تمثلا داخليا فلأن تلك القواعد تحتويها الابنية الطبعية باعتبارها نظرية لسانية. اما معطيات المحيط اللغوي الخارجي فإنها تنبيه لتلك الأبنية الأصول. لذا فان إيجاد حل مناسب لاشكال تعلم اللغة، داخل المذهب الطبعي، يعني إقامة نموذج يصور بدقة الأبنية المطبوعة في دماغ الانسان التي بها يتيمز عن غيره، ويكشف بوضوح عن عملها فيتمكن الفرد بالمعطيات الخارجية، من التمثل الداخلي لقواعد اللغة. وما ينقص هذا الطرح، بناء على التعميم السابق في شأن تكوين القدرة التواصلية، هو تصور عالم خارجي ليس فيه المحيط اللغوي الضروري لتنبيه ما هو من جنسه من الابنية المطبوعة في الدماغ.

في المقابل نجد مبدأ الاستقلال يؤطر المذهب الكسبي الذي يشتغل داخله المفكرون العرب. مما يميزه أن النظر في قوى النفس لا ينفصل عن الأشياء التي تؤلف العالم الخارجي، بل انطلاقا منه تتحدَّدُ طبيعة هذه القوى وتُعَرفُ أصنافها وعدد كل صنف واطوار نموها. ومن طبيعة الشيء المعروف المكتسب يتحدد شكل الطريقة المُنتهجَة في المعرفة والاكتساب.

من بين ما يكشف عن وقوع التفكير العربي داخل المذهب الكسبي المؤسس على مبدأ الاستقلال قول ابن سينا من الفلاسفة، وهو يتحدث عن تكوّن العقل: «المعقول اذا

حصل في شيء صار للشيء به عقل... والمعقولات انما تحصل فينا من خارج لا من ذاتنا»[1].

وفي كلامه عن حصول المعرفة بالموجودات الخارجية يقول: «ان الانسان قد أوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الأمور الخارجية، وتتأدى عنها الى النفس فترتسم فيها ارتساما ثانيا ثابتا، وان غابت عن الحس»[2]. ومن جنس هذه المعاني ما أورده القاضي عبد الجبار من المتكلمين، وهو يعرف العلم: «انه من جنس الاعتقاد فمتى تعلق بالشيء على ما هو به ووقع على وجه يقتضي سكون النفس كان علما»[3]، والغزالي من الأصوليين حيث يتحدث عما للشيء الواحد من المراتب في الوجود، «الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقته في نفسه. الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن، وهو الذي يعبر عنه بالعلم. الثالثة تأليف صوت بحروف تدل عليه، وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس. الرابعة تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة»[4]. محتوى هذه النصوص يكشف بوضوح عن انتماء الفكر العربي الى المذهب الكسبي الساقط تحت مبدأ الاستقلال المحدد لنوع العلاقة القائمة ين المتضايفين.

ليقدم المشتغلون داخل المذهب الكسبي تصوُّراً واضحا عن قوى النفس يجب ان يُنظَر اليها في علاقتها بالعالم الخارجي المعتبر نظاما واحدا. في الموضوع يقول ابن سينا من المفكرين العرب: «إن نظام العالم هو نظام واحد، أي هذا النظام المعقول»[5]. وهو كذلك عند غيرهم من المحدثين المأطر تفكيرهم بمبدأ الاستقلال. ومما يفيد ما عبر عنه ابن سينا قول كليلي: (إن كتاب الطبيعة مكتوب بلغة رياضية)، وقد نقل رايشنباخ هذا القول وأضاف اليه: «لقوانين الطبيعة بنية القوانين الرياضية»[6].

انطلاقا من هذه النظرة الى العالم الخارجي فان قوى النفس، كما تتصور في الفكر العربي، تعلم الموجودات الخارجية المنتظمة، على وجه كلي، وتكتسب معها ملكة برهانية، او طريقة نظرية احتجاجية، تقدر بها على التوقع والاكتساب، اكتساب العلم بالمجهول المطلوب من المعلوم المصوغ في تلك الطريقة. لكن طريقة المعرفة والاكتساب مما يتشكل تبعا لطبيعة الموجودات في العالم الخارجي لذا يلزم تصنيفها، فوجدت على قسمين: يضم اولهما ما ينتمي الى الطبيعي ويحتوي الثاني ما هو صناعي او وضعي.

غاية ما سقناه عن الفكر الساقط تحت مبدأ الاستقلال هو أن نتبين على أيِّ وجه يجب أن يُطرَح، داخل المذهب الكسبي، إشكال تعلم اللغة، وما المسائل التي تكونه للبحث

عن جواب لها في التآليف العربي، او اقتراح الحل المناسب، إن لم يعثر على جواب له فيما كتب. فاذا كان أغلب المفكرين العرب، لغويين ومتكلمين وفلاسفة، يقدمون لتأملهم في اللغة بثنائية الالهام والتوقيف أو الوضع والاصطلاح فلوعيهم بضرورة طرح موضوع اكتساب اللغة بشكل عام، بحيث يتناول إحداث القدرة النحوية وتكوينها في نفس الفرد، فيصير قادرا على التواصل المجبر عليه بما ينتمي الى اللغة.

أن يطرح تحصيل القدرة النحوية بهذا الشكل الموسع غايته الأولى تحديد طبيعة اللغة. أهي من قبيل الطبيعي أم الصناعي. والثانية إيجاد الطريقة الملائمة لمعرفة واكتساب ماله تلك الطبيعة. وأخيرا الكشف عما به يُفسَّر وقوع القدرة التواصلية على نحو من الانحاء الممكنة. أما تناوله فان الضرورة المنهجية تقتضي الانطلاق من فرضية لسانية أساس ينسجم ما يلزم عنها، في ميدان اللغة، مع مبدأ الاستقلال الموجه للمذهب الكسبي، ومع الطريقة النظرية المقترحة لمعرفة واكتساب ما له طبيعة اللغة.

انسان ما قبل اللسان فرضية عمل، لا حقيقة تاريخية، يظهر سَرَيانها بوضوح في الفكر العربي، كان موضوع تأملهم ابتداء اللغات او اكتساب الملكة اللسانية، فاذا كانت قوى النفس الانسانية، في بدء وجودها، استعدادا محضا لتحصيل بنية العالم الخارجي فاكتساب الملكة الاحتجاجية، وصَدَقَ أن لو جُمِعَ جَمْعٌ من الأطفال، بحيث لا يسمعون شيئا من اللغات، فإذا بلغوا الكبر لابد أن يحدثوا فيما بينهم لغة يخاطب بها بعضهم بعضا[7]، فان أهم سؤال يطرح هو أنَّى للمتكلم أن يحدث اللغة. الجواب عنه في اطار المذهب الكسبي، يكون بالرجوع الى المبادئ المقومة للموجودات، طبيعية كانت أم صناعية. بتحديد أنواع هذه المبادئ والاصول المنتمية الى كل منها تنكشف القدرة التي يقوى بها المتكلم على عمل اللغة وصنعها. وبأنواع هذه المبادئ من حيث الاجْبار: (إذ تكونت فيه من خارج فكان مجبرا على الأخذ بها عند الوضع)، والاختيار: (اذ بمقدوره، مما تحصل لديه، استنباط ما يرى مراعاته، عند الوضع محققا للصنيع على الوجه الذي يخف ويحسن في تأديته لوظيفته)، يتعين لِمَ صُنِعَ اللسان على نحو دون غيره مما يمكن.

لما أثير أعلاه خصصنا الباب الاول من القسم الثاني. في الفصل الاول منه عرضنا أولا مبادىء اللسان القبلية، وقد سميت كذلك لأن اللسان الواقع على نحو ما لا يقوم بها، ولكنها تُعيِّن وتفسِّر ما يَتقوَّم به. وثانيا قدمنا المبادىء اللسانية المباشرة، أي التي تَقُوم عليها ذاتُ الشيء المسمى لغة، لأنها تؤثر بكيفية مباشرة صفاتٍ ذاتيةً. ولقد حاولنا في هذا الفصل تحديد ما يحتويه كل مبدأ مُقَوم من الأصول المتجانسة، مع التركيز على الأصول

الاختيارية المكونة للمبدأ الوضعي، باعتبارها وَسائطَ لأنْ يُجرى في الصنيع ما توجبه أصول المبادىء الاجبارية. فحاولنا أن نبين، عن طريق التناول التقابلي، كيف يُوسِّط مثلا أصل الاعراب وأصل الترتيب القبلي لتنفيذ ما يوجبه أصل إجباري واحد أو اكثر فيقع اللسان، وهو عدد من الاحتمالات الممكنة، على نحوين متباينين.

اما الفصل الثاني فقد خصصناه لاختبار ما سبقناه، في الفصل السابق عليه، من الاصول، فعملنا عل فحصها من جهتين:

1) من جهة الواضع المفترض، فوجد تأثيرها واضحا في كل ما تطرقنا اليه في هذا الفصل، من ذلك بناء جهاز التصويت البشري بحيث لا يُصدر من مجموع ما يقدر عليه إلا عددا محدودا من التصويتات. ومنه وَضْع القوانين المتحكمة في بناء ألفاظ اللغة المعينة. ومنه أيضا تجميع ألفاظ اللغة في عدد محدود من العناصر الأساس، ومايتركب من أبعاضها في عناصر فروع، وغيرها مما تعرضنا له في هذا الفصل.

2) من جهة استعمال اللغويين العرب إياها لتفسير ما يقدمونه من الوصف لموضوع تأملهم. وقد وجدت من هذه الناحية مراعاة ايضا، إذْ اطَّرَدَ في كلامهم الاستناد اليها في التعليل، كما هو ظاهر في النماذج المنقولة عنهم.

واذا كان المثبت في القسم الاول يقتضي ان تكون اللغات من قبيل الصنائع البشرية، وظهر في الباب الاول من القسم الثاني انها كذلك باعتبار الاصول الاختيارية المكوِّنة للمبدأ الوضعي تكون طبيعة اللغات قد تعينت، وهي شرط لمعرفة شكل الطريقة التي ينتهجها الفرد لمعرفة اللغة واكتسابها. واذ قد ثبت أنها داخلة في الوضعيات فان طريقة التعلم الملائمة ما وصفه الاصوليون ونقله عنهم اللغويون. ولقد خصصنا الباب الثاني من القسم الثاني لتقديم هذه الطريقة. فحاولنا ان نعرضها من الميدان الذي تكوَّنت فيه. لكن بما يجعلها مناسبة لمعرفة اللغة واكتسابها. فاللغة تأتلف مع الشريعة من جهة الوضع، غير أن علل الاولى او أصولها كلها مدركة، وبعض احكام الشريعة « معلل بسبب خفي يستأثر بدركه الشارع عليه السلام، ولا يطلع عليه أحد»[8]. كما أن البعض من علل أحكام الشريعة منصوص عليه، وكل علل اللغة مستنبطة. لهذه الفروق وغيرها مما ذكره ابن جني في موضوع العلل[9] يتعين أن يكون عرض طريقة الأصوليين في المعرفة واكتساب العلم ملائما لمعرفة اللغة واكتسابها. فجعلنا هذا الباب فصلين، في الاول عرضنا الفرع الاول من الطريقة المتمثل في السماع، وهو عدد من القيود التي يجب ان تتوافر في المنقول لقبوله، ولقد حاولنا ان نوزعها بحسب ما يناسب فروع اللغة. ويأتي السماع في الرتبة الاولى،

لان ما تأخذه قوى المعرفة بهذا الفرع مبادىء يجرد منها العقل العملي، بعلاقة اللزوم، الأصولَ التي اختارها واضع، اذ لاسبيل الى ادراكها، حسب المذهب الكسبي، الا بفرع السماع. لذلك تتكرر، في التأليف العربي، أقوال من مثل «السمع أبو الملكات اللسانية»، اذ «اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة»[10]،أو من مثل «الطريق الى معرفة لغة العرب ونحوهم وتصريفهم إما العقل او النقل او ما يتركب منهما. أما العقل فلا مجال له في هذه الاشياء لما بينا أنها أمور وضعية، والأمور الوضعية لا يستقل العقل بادراكها»[11].

اما الفصل الثاني من نفس الباب فقد قدمنا فيه الفرع الثاني من الطريقة كما يتشخص في القياس الأصولي، محاولين ربط مواده بأصول المبادىء المُوجِدة للغة السابق عرضها في الباب الأول من نفس القسم. وبذلك تمكنا من الكشف، مرة أخرى، عن سريان تلك الأصول، إما على صورة العلة أو صورة المُعلَّل، في فرع القياس من الطريقة المنتجهة في معرفة اللغة واكتسابها، وتجريد هذه المواد مما يتصل بموضوع أصول الفقه ولا يمس اللغة. كما حاولنا فيه ان نبني منهجا للاستدلال على صحة العلة اللغوية المستنبطة.

واذا تحددت، أولا قوى النفس الانسانية وتعينت طبيعتها، وثانيا أصول المبادىء اللازمة لتكوين اللغة وإحداثها على النحو المعين، وثالثا الطريقة الملائمة لمعرفة اكتساب ماله تلك الطبيعة، كان لغة او غيرها، يلزم الانتقال الى اختبار كل ذلك في ظاهرة القصر. وهو ما سيُكوِّن موضوع القسم الثالث والأخير من هذا العمل. وللتحكم في الموضوع نتجزه في مرحلتين:

المرحلة الاولى تبتدىء باتخاذ أصول المبادىء المُقوِّمة للغة مرجعا لتحديد المكونات العامة للقصر. واذا كان القصر يتشكل في أكثر من بنية او صورة قولية فإن تحديد تلك الأبنية يكون بمكوِّناتها الخاصة. وهذه لاتخرج عن أصول تلك المبادىء. وتنتهي هذه المرحلة بعرض ما قد ثبت على أوصاف النحويين فالبلاغيين العرب لتلك الأبنية، حتى نرى ماذا كان مرجع لغتهم الواصفة أصولَ تلك المبادىء او شيئا آخر. لما أثير هنا يُخصَّص الباب الأول من هذ القسم.

والمرحلة الثانية تبتدىء بالكشف عما يؤخذ من القصر بقوى المعرفة بواسطة الفرع الأول من الطريقة المتمثل في السماع. وتنتهي بتحديد ما يُكتسَب منه بقوى التعلم بواسطة الفرع الثاني من تلك الطريقة كما هو مشخص في القياس. ما ذكر في هذه المرحلة يتناول مفصلا في الباب الثاني من القسم الثالث.

واذا تمكنا من الكشف عن المبادىء الموجهة للبحث في موضوع تعلم اللغة المُحدَّدة أيضا لقراءة ما كتب في الفكر العربي القديم عن مسائل في الموضوع فلسنا نزعم انا تمكنا من التغلب على كل اشكال مما يدخل في البحث. مرجع ذلك صِعاب كثيرة نذكر منها:

يفترض، عند تقديم بنية الجهاز المعرفي المتمثل في قوى النفس الانسانية، أن يُعمَّق التحليل ليتناول بنية كل مكون فيه. لكن مصطلح القوة النفسية بقي في التأليف العربي غير واضح، فقد تظهر تلك القوة على انها الشيء الذي يوجب بنية معينة لعضو في الدماغ بها يقوم بوظيفة معرفية محددة لا تتعطل تلك الوظيفة الا بفساد بنية العضو، ولا تعود الى حالتها الأصلية إلا بتلك القوة، لكن ماهية هذه القوة وكذا بنية العضو المعرفي ظلتا مجهولتين في هذا البحث ايضا.

كنا نطمح الى أن نجرد صورة القياس من لغة الأصوليين لنضمنها لغةً مَرجِعُها المبادىءُ المقومة ومجالُها وَصْفُ الظواهر المتعلمة. وقد حال دون هذا المطمح أمور، منها كثرة ما كتب في القياس داخل اصول الفقه، والاختلاف الشديد بين الأصوليين في أغلب مواده. كاختلافهم في مسمى العلة وفي طرق استنباطها، ومنها تقديم بعض اللغويين العرب للقياس كما وصفت مواده في اصول الفقه من غير فحص لدرجة التطابق بين الميدانيين، ومدى كلام الفريقين عن نفس المصطلحات، كالأصل الأصولي، والأصل اللغوي او الفرع فيهما. وطرق تحديد العِلَّة، وغير هذه المسائل. ومنها عدم تميز بعض اللغويين بين فروع اللغة التي لا يستدل عليها الا بالشروط المكونة للسماع كالالفاظ المعجمية وأصوات اللغة، وبين ما يمكن أن يستدل عليه بمبادىء لسانية بحيث لا ينفع فيه الاحتجاج لا بالنقل المتواتر ولا باجماع النحاة، وهو ما أراد ان يقوله ابن جني في مسألة «جحر ضب خرب»[12]. للمذكور من الأمور رأينا ان نتوقف في موضوع طريقة المعرفة والاكتساب عند تقديمها بصورة ملائمة لطبيعة اللغة.

انقسام المفكرين العرب حول أصل اللغة، وهي من أشد المسائل اتصالا بحل إشكال تعلمها، الى توقيفيين ووضعيين قصرهم على إقامة الأدلة على صحة الرأي الموافق ودحض حجة الرأي المخالف. إن وقوفهم في هذه المسألة المهمة عند هذا الحد لم يكن ليساعدنا على الانجاز العملي لما يلزم عن الاتجاه الوضعي الساري في الفكر العربي المنسجم، من جهة اخرى، مع المذهب الكسبي، واذا أقْدمنا، مستعينين بنصوص منشورة في التأليف العربي، على بيان الوجه الصناعي لِلغة، وكيفية صنع الواضع إياها، وقد حصل له مايلزمه من

المبادىء اللسانية الاجبارية وامتلك الطريقة الاحتجاجية لاستنباط مبادىء لسانية اختيارية، فإن توفيقنا في هذا الباب من الله تعالى وفشلنا من انفسنا.

اختيارنا لظاهرة القصر كمجال التطبيق المتوصل اليه في نظرية المعرفة والاكتساب لم يكن اختيار موفقا لما تمتاز به هذه الظاهرة من التعقيد. فلما كان القصر يؤدي بأكثر من بنية واحدة كان حصر أبنيته أول مشكل يواجهنا. وذلك لاختلاف العدد الذي يقدمه كل من اهتم بالمسألة من اللغويين العرب القدماء. واختلافهم فيما تختص به كل بنية عن سواها، وفي ترتيب الأبنية المشتركة بينهم، يضاف الى هذا اختلاف الأوصاف المقدمة للبنية الواحدة كما هو الشأن بالنسبة الى القصر ببنية الاستثناء. على سبيل التمثيل، سيبوية يستعمل مصطلح الانقطاع لوصف الاعراب المشخص لاصل تخاطبي، ويستعمله غيره لوصف أصل دلالي او علاقة دلالية بين متراكبين. ويفسر سيبويه اعراب المنقطع بعامل جملي ويفسره غيره بعامل مركبي، وهذا الأخير عند البعض هو الاداة «إلا» وعند الاخرين هو العامل الفعلي او ما يقوم مقامه بواسطته الاداة «إلا»، واذا اكتفينا بما ذكر هنا من المشاكل تبينت درجة الصعوبة التي لا يمكن تخطيها الا باستعمال أصول صارمة مما ينتمي الى المبادىء المقومة لكل ظاهرة لسانية.

من أُصولٍ عامةٍ دلاليةٍ وتخاطبيةٍ أمكن التمييز، بتقابل خارجي، بين أبنية القصر وبين غيرها مما يشبهها كأبنية الاختصاص او يناقصها كابنية الاشتراك. ومن أُصولٍ خاصة دلالية وتخاطبية أمكن الكشف، بتقابل داخلي، عن اوجه اختلاف أبنية القصر. وبما أن القصر، بالقسمة الاولى، إما قصر إفراد وإما قصر قَلْب يفترض، بناء على أصل الاقتصاد في الجهد، ألاَّ يُوجَد بدءاً أكثر من بنتين. أما غيرهما فملحق بهما. ويفترض في البنية الملحقة، ان وضعت بدءا لغير القصر، أن تكون دون الأصلية من حيث العناصر اللغوية التي بها تتشخص الأصول الدلالية والتخاطبية في البنية القصرية الأصل. اذا يتبقى للملقحة ان تدل باللزوم على ما تدل عليه الاصلية بالنص.

باستعمال أصول دلالية وتخاطبية تنتمي الى مبادىء لسانية اجبارية، وأصول وضعية تنتمي الى مبدأ اختياري أمكن، أولاً حصر أبنية تفيد القصر إما بالنص او باللزوم في اللغة المعينة. وثانيا تخليص تلك الأبنية مما قد يفيد القصر بالاقتضاء، كأن يفهمه مخاطب من غير ان يقوم دليل فيها على قصد المفهوم. وثالثا بيان ما تختص به كل بنية، وما يوجب القصر ببنية دون غيرها، ورابعا تمييز الوارد من الاقوال المتراكمة حول الظاهرة في التأليف العربي.

رغم أشكال الصعاب المذكور بعضها هنا. فان للكشف عن نظرية معرفة اللغة واكتسابها في الفكر العربي أهمية، اذ يمكن أن ينتفع بها في اكثر من مجال. فهي تضع بين المهتمين حاليا بالمسألة اللسانية تصورات جديدة. أولها الطابع الصناعي المسند الى مسمى اللغة في مقابل التسليم حاليا بطبيعية اللغات، قيمة هذا التصور الضروري منهجيا لكل فكر قائم على مبدأ الاستقلال يمكن اجمال بعضها فيما يلي:

1) ضرورة التمييز بين شيئين: أولهما ما يمكن تسميته اللسان: وهو مجموعة الاحتمالات المتوافرة. وثانيهما ما قد يخصص باسم النحو: وهو تصنيع احتمال بواسطة أصول من اختيار الواضع فيأتي اللسان واقعا على نحو من الانحاء الممكنة. من بين ما يشخص هذا التمييز أن مجموع التصويتات الممكنة او التي يقوى جهاز التصويت البشري على اصدارها مما ينتمي الى اللسان او يكونه، أما اقتطاع عدد معين من ذلك الامكان المقدور عليه فانه مما ينتمي الى النحو. وان ضرورة بناء التصويتات، وفق قواعد ممكنة، في ألفاظ مفردة مما ينتمي أيضا الى اللسان. لكن ان يخضع بناؤها لقواعد معينة لا لغيرها مما هو ممكن فانه من النحو. وأن التركيب الاضافي لساني. اما ان يخضع تراكب المتضايفين لقاعدة تطابق أحد الاحتمالات لاغير فان تلك القاعدة تنتمي الى النحو. وأن التركيب الاسنادي او الحملي لساني. اما قاعدة تراكب المستاندين او الموضوع والمحمول فانها نحوية[13]. وكذلك يكون بالنسبة الى كل ظاهرة.

2) بسبب الأصول الوضعية المتخذة، واسطة لِأنْ يجرى في الصنيع ما توجبه أصول لسانية إجبارية يمتنع قيام نحو كلي او قواعد كلية. لكن اللغة الواصفة للقواعد الخاصة مرجعها كليات ذات طبيعة دلالية وتخاطبية او تداولية. اذن قد يتحدث كل النحاة عن وظائف واحدة. اما حامل الوظيفة فيجب ان يرد في نحو على صورة معينة، وفي نحو آخر على غير تلك الصورة. وما يقوله نحاة العربية في البناءللمجهولكاف لبيان أن القاعدتين التصريفية والنحوية المطبقتين، عند اشتقاق الفعل المبني للمجهول من المبني للمعلوم وعند تحديد رتبة واعراب الحامل للمفعولية القائم مقام الحامل للفاعلية، مرجعهما كليات دلالية وتخاطبية ومجالهما بنية تركيبية خاصة. ولولا أصلا الاشتقاق والاعراب الموضوعين واسطة لِأنْ يُجْرَى في البنية ما توجبه كلياة دلالية وتخاطبية واحدة ما كان البناء للمجهول وقاعدته لَيختلفا من لغة الى أخرى.

3) اذا كان المهم بالمسألة اللسانية يلزمه حاليا ان يأخذ بأحد الاتجاهين، الصوري او الوظيفي الصوري، فان الطابع الصناعي المسند الى مسمى اللغة في الفكر العربي يُقوّي

الاتجاه الثاني. فالواضع ليس له ان يعمل بنية الا اذا تصور وظيفتها او الغاية التي من أجلها عملت على تلك الهيئة وليس على غيرها. لذلك يلزم ادخال أصول المبدأ التخاطبي ضمن العلل المؤثرة في ايجاد الظاهرة اللغوية، أو ضمن ما منه يُفَسَّر الوَصْفُ المسند إليها. بل إقصاء البعد الوظيفي من الدرس الصوري للغة مما لا يتصوره اللغويون العرب الا اذا قُصِرَ على الاعراب، وفي هذه الحالة يُرْجَعُ أيضا لتفسير بعضه الى أصول تخاطبية. كتقاعب الاتصال والانقطاع على التابع. اما اذا نُظِر، في الدرس، الى الظاهرة اللغوية من جهاتها، وهو ما يجب ليكون الوصف كافيا، فانه يلزم استدعاء الأصول التخاطبية لمعرفة ما يتعاقب من التراتيب الممكنة على العناصر المتراكبة في الجملة، ولِأَيِّ غرض وُظِّفَ ترتيب ما، وما يتعاقب من التعريف والتنكير على مركب في الجملة. وتعاقب الافادة او عدمها على العنصر المنكَّر الذي يتصدر الجملة وتعاقب الذكر والحذف على عنصر او اكثر. فجميع هذا وغيره الكثير مما لا يعرف بغير أصول المبدأ التخاطبي. كما أن أحوال العناصر المتراكبة مما لايعرف بغير أصول المبدأ الدلالي. لذا وجدنا لدى لغويين تعاريف بالوظيفة لاغير، من ذلك قولهم: «المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل». «والمفعول له علة الاقدام على الفعل، وهو جواب لمه». و«التمييز: وهو رفع الابهام في جملة او مفرد بالنص على أحد محتملاته»[14]. بل ان اغلب المصطلحات لا يراعي في وضعها شروطا غير ما يلزم عن أصول المبدأين الدلالي والتخاطبي.

ويكفي ما ذكرناه هنا ليكون مجديا طرح نظرية اللغويين العرب القدامى بين المهتمين حاليا بالمسألة اللغوية، اذ يتوقع لها ان تسهم، الى جانب النظريات اللغوية الحديثة، في الكشف عن طبيعة اللغات البشرية وعن الأصول الثابتة والمتغيرة الفعالة في كل منها، والشروط الضامنة للتطابق المتوخى بين النظرية اللغوية وموضوع دراستها، وغير هذا مما سيكشف عنه في موضعه.

لكن تشعب الموضوع الى إشكالات كثيرة متماسكة يلزمه أكثر من جهد الفرد الواحد، وأزيد من السنوات الكثيرة المستغرقة في انجازه. ولم يكن هذا البحث، في طابعه المتواضع من لدنا، ليخرج على ما هو عليه بغير فضل الله تعالى وعونه، وبغير ما أفدناه من الكرم العلمي للاساتذة الافاضل الدكاترة أحمد المتوكل، وأحمد الادريسي، واحمد العلوي، وعبد الرحمن طه. والى هؤلاء وغيرهم من الاساتذة الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم ومساعدتهم وتشجيعهم أتوجه بالشكر الجزيل.

وقد تم، بحول الله وقوته، إيداع هذا البحث للمناقشة بكلية الاداب بالرباط في السابع والعشرين من شهر نونبر سنة سبع وثمانين وتسعمائة وألف. والله وحده يعلم عليه توكلت وهو نعم الوكيل.

القِسْمُ الأوّلُ

قوى المعْرفَة والتعَلمْ

قوى المعرفة والتعلم

بطرح كيفية حصول المعرفة واكتساب العلم للبحث تصير قوى النفس الانسانية والحيوانية أيضا، جزءا من الموضوع. اذ هذه القوى الأساس للازم لكل ما يُعرف ويُتعلم او يُكتسب. إذن البحث عن الكيفية التي يحصل بها المتكلم على الملكة اللسانية لا يستقل عن البحث في كيفية عمل قوى النفس وعن طبيعتها التي توجب لها ذلك العمل. وبهذا الاعتبار يصير وصف النفس المُقدَّم في التأليف العربي قسما من بحثنا.

في تقديم تصور المفكرين العرب لقوى المعرفة والتعلم، نعتمد على كتب ابن سينا الطبيعية والفلسفية والمنطقية. لأنا لم نعثر، فيما رجعنا اليه، على شيء يذكر بجانب أعمال ابن سينا. ولأن ما تتناقله قواميس المصطلحات[15]. وما كتب في النفس بعد ابن سينا مأخوذ عنه[16]. بل من المحتمل، بالنظر الى عدد كتب ابن سينا في النفس، ألا يكون هذا الموضوع قد شغل أحداً من المفكرين العرب كما شغل ابن سينا. لانه أدرك، كما يلاحظ، أن إشكالات كثيرة في ميادين أخرى لا تنحل بكيفية واضحة بغير تحديد قوى النفس. لذلك كثرت في كتبه المنطقية الاحالات على ما ثبت لديه عن النفس في كتبه الطبيعية والفلسفية.

ولوعي ابن سينا بما للنظر في قوى النفس من قيمة، وهو ما يظهر من الجهد المبذول ليقدمها في صورة واضحة ويحصر ما بقي فيها من المشاكل معلقا، اهتم ايضا بالطريقة الممكنة لمعالجتها. وقد بَيَّن في مواضع من كتبه[17] ان طريقة علماء التشريح لا تنفع في الكشف عن ماهية النفس اذ كل ما يتوصل اليه بالتشريح هو تحديد محل القوة في الدماغ، أو البنية التي تحملها، وليست بنية ذلك المحل نفساً، وإنما هي مَحْمَلُها وآلتها. لكن هذه الطريقة يمكن استعمالها لاختبار ما يتوصل اليه عن طريق التقسيم المحصور، وتحليل الافعال الصادرة من النفس وهي نظام كلي تتعالَق فيه مكوناته، بحيث يكون للمُكَوِّن عمل بحسب ما يعالقه.

واذا تغيرت جهة العلاقة كان له غير ذلك العمل. فغاية ابن سينا الكشف عن ماهية النفس، وتحديد مقوماتها ووظائف مكوناتها. وليبلغ ما يرمي اليه يتبع خطوات يمكن اجمالها فيما يلي:

1 ـــ بالتقسيم المحصور تنقسم قوى النفس عنده الى ما يتضوي تحت مقولة الجسم المادي، والى منضو تحت مقولة الجوهر. وبعد ما بَيَّنَ أن كل ما هو جسم مادي لا يمكن أن تصدر عن بعضه أفعال مخصوصة ولا تصدر عن البعض إلا إذا انفرد بما من شأنه أن يولد له تلك الأفعال، اذن فيه شيء زائد على الجسمية، توصل الى أنَّ القسم الاول لا يمثل إلاَّ بنية جسمانية هي آلة لغيرها. وما غيرها إلا مبادىء تندرج تحت القسم الثاني، محمولة في تلك البنية، وبواسطتها تصدر عنها تلك الافعال. وفي هذه الحالة يكون ابن سينا قد كشف عن ماهية القوى النفسية المُتقوِّمة من مادة جسمانية ومبادىء جوهرية.

2 ـــ وبالتحليل المقارن للافعال الصادرة عن النفس، وهي كُلٌّ قد وُسِّعَتْ قاعدةُ النظر إليه ليشمل النفس الحيوانية حتى النباتية، يتوصل الى تحديد وظيفة كل مكون داخل هذا الكل. والى التميز بين نوعين من القوى النفسية:

أ ـــ ما تكون وظيفته مطبوعة فيه بحيث لا يمكن البتة أن يتولد عنه إلاَّ فعل على نمط واحد في الزمان كله كالأفعال الغريزية صناعية كانت او سلوكا.

ب ـــ ما هو مهيأ لأن يتقبل ما يوضع فيه من خارج ذاته، فتُقدِره تلك الموضوعات على توليد أفعال جديدة، أو مما يتغير ويتجدد في الزمان. وهي أفعال استنباطية وضعية، في مقابل أفعال النوع الأول الغريزية الطبعية.

وبجَعْلِ النوع الثاني من القوى، وهو المهيأ لتقبل الموضوعات من خارج ذاته،، بإزاء المدركات الخارجية تتحدد حالها الأولى او البدائية في خاصية الاستعداد المحض لأن تأخذ اليها ما تتلقاه. وبدخول هذا النوع في علاقة مع نوعي الموضوعات الخارجية؛ (الجزئيات أو الكليات)، ينقسم الى الصنفين:

أ ـــ قوى نفسية مهيأة لأنْ تدخل في علاقة مع ما هو كلي، فتدركه بأخذها إياه، وحينئذ تنتقل الى حال ثانية موالية للبدائية تحددها رتبة الكليات المدركة بالنسبة الى كليات اخرى من صنفها. والى حال ثالثة تتحدد بالكليات المكتسبة بالقوة النفسية في حالها الثانية القادرة بما لديها على اكتسابها. وكذلك يستمر الى آخر حال تكون معها كاملة. وبعبارة أخرى تكون القوى النفسية في حالها البدائية الأولى إذا كانت مُجَرَّدَ استعداد مَحْضٍ لتحصيل البديهيات. وإذا حصلت لديها صارت الى حال ثانية تكون معها قادرة على

اكتساب مُبَرْهَناتٍ من الدرجة الاولى، إذ تُكتسَب مباشرة من البديهيات. وباكتسابها للمبرهنات تصير الى حال ثالثة تكون معها قادرة على اكتساب مبرهنات من الدرجة الثانية، اذا كانت هذه تكتسب من مقدمات مبرهنة. وحينئذ تصير الى حال رابعة. وكذلك يستمر الى حال الاكتمال المتصورة في اكتساب مبرهنات لا تُتخذ مقدمات للبرهنة على غيرها.

ب ــ قوى نفسية مستعدة، بما هُيِّئت له، لأنْ تدخل في علاقة مع ما هو جزئي فتدركه بأخذها إياه. وبما ان المدركات الجزئية إما حسية وإما معنوية يلزم ان يتفرع هذا النوع من القوى الى ما يدرك الحسيات، والى ما يدرك المعنويات. وكلا الفرعين ينقسم، بحسب الوظيفة الى مُدرِك والى حافظ للمدرك.

وبما أن الجزئي لا يكون الا بَعْضاً من الكُلّ، او منتميا الى كلي. لزم ان يكون نوع القوى المختص بادراك الكليات داخلا في علاقة مع القوى المدركة للجزئيات حتى يمكن ان يجرد ما هو مشترك بينها. ويكون المشرك المنتزع من جزئيات كُلِّياً مفردا طبيعياً، لأنه لا يَعُمُّ سوى جزئيات مما ينتمي الى حقل معين. في المقابل ما تكون هذه القوة قد اخذته من غير هذه الجهة يكون كليا محضا لانه يعم الكليات المفردة الطبيعية، كيفما كان مجالها.

وباعتبار علاقة القوة المختصة بادراك الكليات بجهة من الاثنتين، (ولا يمكن ان تكون لها في آن واحد إلا علاقة واحدة بجهة واحدة)، كانت تلك القوة متقبلة أو عاملة، (ولا يمكن ان تكون في آن واحدة متقبلة وعاملة)، تتميز وتتخصص، فإذا كانت تُعالِق العقل المحض فهي عقل نظري، سواء كانت في حال التقبل مدركة للكليات المحضة الأولية، (المعقولات الاوائل) أو في حال العمل لاكتساب، مما قد حصل لديها من الاوائل، كليات نظرية، (أو المعقولات الثواني). أما اذا كانت تُعالِق الجزئيات فهي عقل عملي. سواء كانت في حال التقبل وانتزاع المشترك بين جزئيات، أو كانت في حال العمل لاستنباط، مما حصل عندها، ما يجب فعله وعلى أي وجه يجب ان يفعل لتحقيق غاية ما.

فقد بَانَ بأن الطريق المؤدي الى معرفة قوى النفس وأصنافها هو التحليل المقارن للافعال المطردة الصادرة عنها، بحيث يجب أن يُسنَد كل صنف الى قوة بسبب العلاقة التي تكون لها الى قوة اخرى والي الموجودات الخارجية. اذاك يُعمَد الى علم التشريح لتحديد موقع القوة النفسية في الدماغ، والى التجربة لامتحان ما اذا كانت بنية تلك القوة تحتل ذلك الموقع، كأن يؤدي فساد تلك البنية الى تعطيل عملها.

يضاف الى هذه الطريقة في التناول الظاهرة بوضوح في كتاب النفس ما يظهر، وينبه اليه فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي شارحا كتاب الاشارات والتنبيهات القسم الثاني، من الصياغة المنطقية للاقوال الواصفة لقوى النفس. وما يظهر أيضا من انسجام وتساند بين المعلومات المقدمة في هذين الكتابين المصنفين ضمن علم الطبيعة وبين ما قدمه في كتبه الفلسفية «التعليقات» و«الاشارات والتنبيهات القسم الثالث» و«عيون الحكمة». وفي رسائل صغيرة منها «رسالة في الكلام على النفس الناطقة» وفي فصول من كتبه المنطقية، «العبارة» و«البرهان» و«الاشارات والتنبيهات القسم الاول». يفيد هذا الانسجام والتساند، وإن اختلفت الحقول التي يعالج فيها موضوع النفس، أن ههنا مبدأ عاما يوجه أعمال ابن سينا، اذا انكشف وتبين أثره في اعمال المفكرين العرب، وغيرهم ممن ينطلق في تفكيره من نفس المبدأ تَعَيَّن الاطار الذي وقع داخله التفكير في موضوع حصول المعرفة واكتساب العلم المستغرق لموضوع «الملكة اللسانية؛ وطرق اكتساب المتكلم اياها».

ولما كانت قوى النفس الأساس في كل ما يعرف ويتعلم اقتضت الضرورة المنهجية ان يخصص القسم الاول من البحث لعرض، وفق الطريقة المذكورة، وصف ابن سينا لهذه القوى، على ان يُبَوَّب الى: باب أول يضم فصلين، يتناول في الاول الشيء المسمى نفسا وفي الثاني «قوى المعرفة» او القوى المدركة للجزئيات. والى باب ثان، يُنظر فيه الى «قوى التعلم» او القوى المدركة للكليات. في الفصل الاول يعرض الصنف الاول من قوى التعلم المصطلح عليها «بالعقل النظري» وفي الفصل الثاني يُعرَض الصنف الثاني المعروف «بالعقل العملي».

البَابُ الأوّلُ

النفسُ: قواهَا المعرفيَة

النفس: قواها المعرفية

مما ينبغي أن يُهتَّم به أولا تقديم التصور الذي يقترحه ابن سينا للشيء المسمى نفسا على العموم. وفي مرحلة ثانية تفصيل قواها المعرفية. في المسألة الأولى يجب أن يذكر حالا أنَّ كل من اهتم بالنفس واتخذها موضوع تأمله لم يصف بنية ذاتها، كما قد توصف بنية عضو حي «او شيء مادي» وانما المستهدف، كما فعل ابن سينا، هو تحديد المقولة التي تنتمي اليها. أهي مبدأ أول لازم لنشوء بنية ما، من شأنها أن تصدر عنها أفعال مخصوصة؟. واذا كانت كذلك كانت النفس داخلة فيما يصطلح عليه بالجوهر أم أنها شيء ملزوم عن غيره فهي اذاً تدخل في المصطلح عليه بالعرض. وبما أن العناصر المتباينة تحتاج في التئامها، لأنْ تُكوِّن بنية معينة، الى ما يجعلها كذلك فان ما يقسر تلك العناصر على ان تكون لها تلك البنية وليس غيرها هو المبدأ الاول اللازم لتلك البنية. ويكون هذا أقوى الادلة السارية في كتب ابن سينا على أن النفس داخلة في مقولة الجوهر، بالمعنى المقدم هنا. ويمكن أن يُقَرَّبَ معنى النفس بِنَظِيرٍ له يتمثل فيما يجعل عناصر ملتئمة فتكون ذرة ما. إذا كان تصور النفس متعلقا بحصرها في مقولة من الاثنتين: الجوهر أو العرض، فلأنها تنفلت للملاحظة بكل وجوهها، المباشرة أو بأدوات وسائل. ولأن ما هو مبدأ للمعرفة تتعلق معرفته بمبدأ قبله ويتسلسل الى ما لا نهاية. وفي الفصل الاول من هذا الباب سنحاول تقديمها وهي مقترنة بالطريق المفضي اليها.

واذا سعينا الى تقديم النفس على صورة مكونات متعالقة لها وظائف محددة، ولا يعنينا من وظائفها غير المتعلق بالمعرفة، في هذا الباب والتعلم في الباب الموالي، فان ذلك يتأتى عند تفصيل قواها المعرفية. حيث يمكن أن تتحدد القوة النفسية ذات الفعل المعرفي المعين، أولا من جهة العضو المادي الحامل لها الذي يشغل حيزا في الدماغ. وثانيا من

جهة الفعل المعرفي الخاص بها. ومن الجهة الثانية يلزم ان ينظر اليها في علاقتها بالشيء المعروف. بل انطلاقا من طبيعة الشيء المعروف يتمكن ابن سينا من التوصل نظريا الى تحديد عدد قوى المعرفة، والعمل المعرفي الخاص بكل منها، وما بين بعضها البعض من علاقة، وتجريبيا الى تعيين حيز عضوها المادي في الدماغ. وتعني التجربة، كما سيأتي، ان فساد ذلك العضو يؤدي الى تعطيل العمل المعرفي الخاص به. لجملة المسائل المذكورة هنا يخصص الفصل الثاني من هذا الباب.

الفصل الاول

النفس : افعالها

يعتمد ابن سينا، لتصوير مسمى النفس، على الملاحظة المؤطرة بمقولة الجسم[18]. فلاحظ، وهو يقابل بين نوعين من الاجسام الطبيعية، صدور عن أحدهما أفعال، (التغذي، والنمو، والتوليد، والإدراك، والحركة الارادية، والنطق)، فاستنتج أنْ «ليس ذلك لجسميتها، فبقي ان تكون في ذواتها مبادىء لذلك غير جسميتها، هو الشيء الذي تصدر عنه هذه الافعال. وبالجملة كل ما يكون مبدأ لصدور أفاعيل ليست على وتيرة واحدة غير عادمة للارادة فانا نسميه نفسا»[19]. فالمسلك الذي يراه ابن سينا موصلا الى النفس هو الافعال المتولدة عنها «انما اثبتنا وجود شيء هو مبدأ لما ذكرنا، وأثبتنا وجود شيء مما له عرض ما. ويحتاج ان يُتوصل من هذا العارض الذي له الى ان نتحقق ذاته لتعرف ما هيته. كأنا قد عرفنا ان الشيء يتحرك بمحرك ما، ولسنا نعلم من ذلك ان ذات هذا المحرك ما هو»[20].

وسينتهي ابن سينا، مستدلا ومناقشا متقدميه ومعاصريه، الى أن النفس ليست مزاجا وهيئة جسمانية. وبعبارة أخرى ليست النفس بنية في الاجسام الطبيعية التي تصدر عنها الافعال المذكورة. لأنّ كل مزاج او بنية فهو مركب من عناصر. وكل مركب فهو محتاج الى ما به تلتئم عناصره في بنية. وانما النفس هو ذلك الشيء الذي يحصل به التئام عناصر معينة في بنية خاصة، بحيث لا تتفكك «وانما تبقى بذلك المزاج الخاص بالفعل موجودا مادام فيها النفس، والنفس هي التي تجعلها بذلك المزاج»[21].

فاذا صحَّ أنْ كان لكل بنية عناصر، وصح أنّ عناصر البنية متضادة، اذن تنزع الى الانفكاك، وجب بالضرورة وجود قوة تجرها الى الالتئام والامتزاج، فتكون هي العلة الجامعة الحافظة. وما كان كذلك فهو النفس.

فالنفس كما تُصوِّرت الآن ليست بنية جسمية، ولا داخلة في مقولة الجسم. اذ لو كانت كذلك لكانت مركبة مفتقرة الى علة جامعة حافظة ويتسلل الى ما لا نهاية. فبقي ان تكون داخلة في مقولة الجوهر «فان الشيء اذا تأملت ذاته ونظرت اليها فلم يوجد لها موضوع البتة كانت في نفسها جوهرا»[22]. لذلك «يصح لها الانفراد بقوام ذاتها»[23]، وان تكون مُقوِّمة لموضوعها «اما النفس فانها مقومة لموضوعها القريب مُوجِدَةٌ إياه بالفعل»[24]، كأن تُقوِّم بنية تولد بواسطتها فعلا معينا فتكون تلك البنية موضوعا لها، لانها قد ركبتها من عناصر محددة على هيئة معينة لتوليد أفعال خاصة.

بناء على ما تقدم فان نسبة النفس الى البنية كنسبة الآلة الى عاملها على صورة خاصة لينجز بها أعمالا معينة. وما يلاحظ من اختلاف في الافعال الصادرة عن الاجسام الطبيعية الحية فآت من اختلاف عدد قوى النفس التي تكون لكل نوع، بحيث يكون للنفس التي تجعل من جسم طبيعي حي حيوانا عدد محدود من القوى. واذا انضمت اليها قوة أخرى، (النطق مثلا) حصل الانفصال، بحيث يُكوِّن المجموع، (قوى النفس الحيوانية وقد انضمت اليها قوة النطق)، قوى النفس الجاعلة من جسم طبيعي حي نوْعَ الانسان، فصار النظام غير النظام. وأفعال نظام تنقصه قوة غير افعال نظام كامل. اذن بوصف قوى النفس الحيوانية ثم وصف القوة المنضمة اليها تكون قوى النفس الانسانية قد وصفت. بهذا الاعتبار وسع ابن سينا قاعدة النظر. فقابل، لتحديد قوى النفس الانسانية، الأفعال الصادرة عنها بأفعال النفس الحيوانية. وقد وسع قاعدة التناول ليتوصل، بالتحليل التقابلي، الى الكشف عن المشترك بين النوعين، وعن أخص خواص النفس الانسانية.

1 ــ افعال النفس الحيوانية وأفعال النفس الانسانية

بعد تقديم ابن سينا تصوره لمسمى النفس مر الى تصنيفها وهو يعتمد الافعال المتباينة المطردة، اذ منها يتوصل الى حصر عدد قواها غير أنه لاحظ وجود عدد كبير من المتغيرات، بعضها لا يعتبر في تنويع قوى النفس. كالاختلاف من حيث الشدة والضعف، او من حيث السرعة والبطء. والبعض الآخر شكك فيه وأثار حوله جملة من الأسئلة،، وطلب ان يُفحَص. ومما شك في اعتباره مؤثرا في تنويع القوى انقسام المدركات الى نوعي الكلي والجزئي، فكان منه السؤال: «هل القوى المدركة كلها قوة واحدة، الا ان لها ادراكات ما بذاتها هي العقليات وادراكات ما، بآلات، مختلفة بسبب اختلاف الآلات»[25]. بعد تقديم امثلة من صنفي المتغيرات، والاستدلال على عدم تأثير الصنف الاول في تصنيف

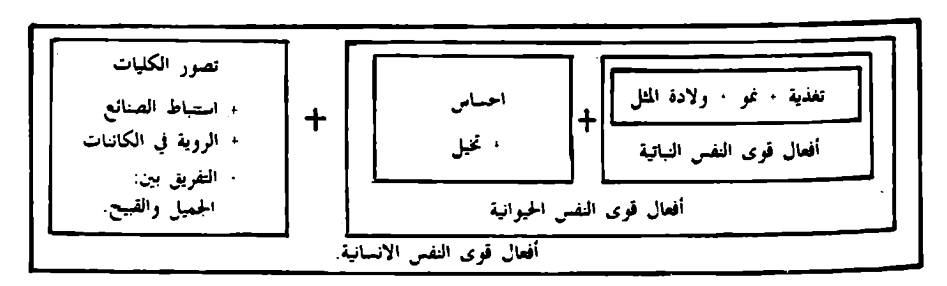
قوى النفس، ساق ابن سينا، لِحَلّ ما يطرحه الصنف الثاني من الشك في امكان تأثيره، مبدأ نظريا مفاده أن «القوة، من حيث هي قوة بالذات وأوّلا، هي قوة على أمر ما ويستحيل ان تكون مبدأ لشيء آخر غيره.. فالقوى، من حيث هي قوى، انما تكون مبادىء لأفعال معينة بالقصد الاول. لكنه قد يجوز ان تكون القوة الواحدة مبدأ لافعال كثيرة بالقصد الثاني، بأن تكون تلك كالفروع، فلا تكون مبدأ لها أولا»[26].

باستعمال المبدأ النظري المذكور يتوصل ابن سينا الى تجميع أفعالٍ ترجع الى اصل واحد لكنها تتباين بما يعرض لها، كفعل القوة المتخيلة التي «تستثبت صور الأمور المادية... ثم يعرض ان يكون ذلك لونا او طعما او عظما او صوتا او غير ذلك». ومن جهة اخرى الى تفصيل أفعال يطرد تباينها لصدورها عن مبادىء متباينة. اذا اجتمع العدد الادنى منها في نظام تتكون نفس جسم طبيعي حَيٍّ. كأفعال: «التغذية، والنمو، وولادة المثل»، الصادرة عن مبادىء كافية لتكون نظام النفس النباتية. واذا انضم الى هذه ما يصدر عنه أفعال: «الاحساس، والتخيل، والحركة الارادية»، تُكوِّن نظامُ النفس الحيوانية.

وبانضمام الى كل ذلك مبادىء تصدر عنها افعال: «تصور المعقولات، واستنباط الصنائع، والروية في الكائنات، والتفرقة بين الجميل والقبيح»[27]. تُكوِّن نظام النفس الانسانية.

هذه الافعال الصادرة عن مبادىء منتظمة تُكوِّن كُلاً، يتمثل في جسم طبيعي حي اما نباتي او حيواني او انساني، يمكن تقديمها دفعة واحدة على الشكل التالي.

الشكل (1)



أما غاية ابن سينا من تقديم القوى النفسية بهذا التدرج فتمكن في امكان دراسة قُوَّةٍ بغض النظر عما اذا كانت في النظام النفسي الحيواني او الانساني. وهو ما سيتضح حين تناول القوى المدركة للجزئيات، او قوى المعرفة.

واذ لا يهمنا في هذه المرحلة سوى تعيين: 1) الخصائص المميزة لافعال من جنس واحد، تصدر عن نوعي الحيوان والانسان لاشتراكهما في صنف من القوى. 2) الافعال المميزة لنوع الانسان لانفراده بقوى نفسية لاحَظَّ فيها لغيره، فَلاسْهام ذلك في الكشف عن أوليات من شأنها ان توضح طبيعة مسمى اللغة او اللسان، وغيرها مما سيذكر في مكانه. وسنعمل على تجميع ما يتجانس من الافعال، باعتبار خاصية عامة، وهي بازاء ما يقابلها على سبيل النقيض.

2 ــ الافعال الطبيعية والافعال الوضعية

سرد ابن سينا مجموعة من الافعال المشتركة بين الحيوان والانسان مستهدفا تحديد ما به يتخصص الصادر عن كلا النوعين، وتحديد المبادىء الحتمية الموجبة لأنْ يعمل النوعان جنس تلك الافعال. من تلك المبادىء ما يوجب التحاور أو التواصل الملزوم عن ضرورة التجاور او الاجتماع. وليقوم التحاور يلزمه ما به يكون فكان فعل الرمز، من النوعين، وسيلة للتواصل كان ذلك الرمز اشارة او صوتا او غيرهما[28]. إلاّ أنَّ فعل الرمز مما يتنوع بحسب مبادىء حتمية فرعية.

أ ــ اذا كانت اغراض نوع الحيوان محدودة، وكان كل حيوان يقتصر في نظام معيشته على ما وجد له في الطبيعة، تلزمه للتواصل قدرة بقدر حاجته، وهذه القدرة يجب ان تكون محدودة، بحيث يصدر عنها من الرموز المتباينة ما يوازي عدد اغراضها. وأن تكون طبعية بمعنى انها بنيات مطبوعة تصدر عنها رموز، كل رمز يدل بالطبع على واحد من جملة اغراضها. فيما وضفت به قدرة الحيوان يقول ابن سينا مفرقا بين اصوات الانسان وأصوات الحيوان: «وفي الحيوانات الاخرى ايضا أصوات يقف بها غيرها على حال في نفسها. لكن تلك الاصوات انما تدل بالطبع، وعلى جملة من الموافقة او المنافرة غير محصلة ولا مفصلة»[29]. ويكون معنى دلالة الصوت بالطبع توقيف الدال على المدلول المعين، وقسر المُستعمِل بحيث لا يُتصوَّر فيه ان يجعل ذلك الصوت لغير ذلك المدلول، في الزمان كله. ويأتي التوقيف بهذا المعنى من اعتبار قدرة الحيوان التواصلية أبنية يابسة لا تقبل التغيّر، لا من حيث ما يتولد عنها من الرموز المعينة ولا من حيث ما يدل عليه كل رمز، صوتا كان او اشارة، وبلغة اخرى، ان القدرة التواصلية الطبعية عبارة عن برنامج محدد سلفا، غير قابل لأنْ يتغير.

ومما قد يتبادر الى الذهن ان تعليم الحيوان ينقض ما أثبته ابن سينا وما سقناه اللازم عنه. اذ لو ثبت ان الحيوان يُصدِر رموزاً عُلِّمها لكان الصادر عنه دليلا على قابلية قدرة الحيوان التواصلية للتغير. لكنَّ هذه المسألة تنحَلُّ عند ابن سينا، وهو يميز بين تعليم الحيوان وتعليم الانسان[30]. فالاول هيئة عارضة للقدرة لا تتمكن فيها، سريعة الزوال، فتعود القدرة الى طبيعتها. بينما تعليم الانسان عبارة عن آراء ومعتقدات يتعاقب وضعها فيما من شأنه ان يتصف بما يجعل فيه.

ب ــ اذا كانت اغراض نوع الانسان غير متناهية، وكان محتاجا الى أزيد مما في الطبيعة، اذ كل ما فيها اذا لم يدبر بالصناعة فانه لا يلائمه، تلزم الانسانَ قدرةٌ تواصلية بقدر حاجته. وأول ما يجب ان يميزها أن تكون غير محدودة ولا متناهية. وبما أنَّ اغراض الانسان غير متناهية «فما كان يمكن ان تطبع هي على أصوات بلا نهاية»[31]. لذا لا يجوز في قدرة الانسان التواصلية اعتبارها ابنية يابسة مطبوعة في حيز من دماغه. اذ يلزم عنه رفع الفارق بينها وبين قدرة الحيوان، ونقض المبدأ الحتمي المصوغ في الشرط اعلاه، والمتحكم في نوع الانسان. فبقي ان تكون من جنس غير الحيوانية. كل ما يمكن ان يقال عنها الآن انها تتوافر فيها الخاصيتان: الاولى امكان وضع ما به يكون التواصل، والثانية اختزان الموضوع وامتلاكه.

ومما تقتضيه الخاصيتان المسندتان الى قدرة الانسان التواصلية ان يكون المستعمل في التحاور وضعيا او ذات طبيعة صناعية. فالانسان، كما يقول ابن سينا، «يُعلم الآخر الذي هو شريكه بما في نفسه بعلامة وضعية»[32]. وأن تكون دلالة العلامة على المدلول اصطلاحية لا توقيفية. وينبني على هذا رفع القسر على المستعمل بحيث يمكنه تركيب أصوات أوجها من التركيب، ثم وضع ذلك بازاء مدركاته لأن يبلغها الى شريكه ومعاونه بواسطة ما قد صُنِعَ لهذه الغاية، ومن بين ما يهمنا في هذه المرحلة الكشف عن الخصائص المميزة للافعال الانسان الصناعية. ولتبين بوضوح يقابلها ابن سينا بافعال صناعية للحيوان.

3 ــ الصناعة الطَّبْعيَّة والصناعة الوضعية

ثبت ان الانسان مضطر الى صنع ما به يتواصل، والحال انه مزود بجهاز تصويتي مَرِنٍ قابل للتشكل بما يُجعَل فيه من الابنية. من شأن هذه أن تُقطِّع الصوت المُرسَل وتُشكِّله في تصْويتاتٍ متمايزة. وبجهاز معرفي يُمكِّنه من استنباط كيفيات مخصوصة لتركيب تلك التصويتات على الأوجه التي يراها محققة للغاية من ايجادها.

واذا سقنا ما يضعه الانسان للتواصل ضمن صنائعه المستنبطة، فلكي نحدد أولا اهم الخصائص المميزة للصناعة الوضعية. وهو ما يعنينا في هذه المرحلة. وثانيا لنطرح، في اطار المذهب الكسبي، إشكال مصدر القدرة التواصلية لدى الانسان، وهو ما سيبحث بشيء من التفصيل في الباب الاول من القسم الموالي. ليكشف ابن سينا عن طبيعة قوى النفس الانسانية يقابل من جديد الافعال الصناعية الصادرة عنها بالافعال الصناعية الصادرة عن النفس الحيوانية. فهو ينظر في الفعل الواحد، فاذا تنوع فلتنوع القوى النفسية بين هذين الكائنين. مما لاحظه ابن سينا، في الافعال الصناعية الحيوانية، الثبات على النمط الواحد في الزمان كله. فهي اذن مما لا يقبل التغير او التحول من حال الى اخرى. واذا كانت كذلك فإنَّ افعال الحيوان الصناعية يجب ان تكون مبرمجة في ابنية مطبوعة في قواها النفسية. ولما كانت كذلك لم يكن للحيوان ان يغير او يعدل شيئا فيما يصنعه. لان البرنامج المنظم لافعاله الصناعية قد تحدد سلفا فيما جعل في قواه النفسية من الابنية. وبهذا المعنى كانت صناعة نوع الحيوان طبعية.

في المقابل تمتاز صناعة الانسان بخاصية التنوع والتغير في الزمان، حيث ان الصنيع الواحد، كالموضوع للتواصل، مما قد يتنوع بين الواضعين، ويتغير من حال الى أخرى. وما كان لصناعة الانسان ان تختص بهذه الميزة لو كانت من قبيل الافعال المنتظمة وفق برنامج تحدده ابنية مطبوعة في حيز من قواه النفسية. واذا تنوعت وتغيرت فلانها من قبيل الافعال المُستنبَط نظامُها. ويكون تنوع الصناعة الانسانية بحسب انتظام الافعال المتوصل اليه، وتغيرها بما قد يستبدل داخل ما به تنتظم الافعال التي تجعل الصنيع على صورة لا على غيرها مما يمكن ان يوضع عليه. وبهذا المعنى تكون صناعة نوع الانسان وضعية. يقول ابن سينا مميزا بين الصناعتين: «وللحيوانات الاخرى. وخصوصا للطير صناعات ايضا، فانها تصنع بيوتا ومساكن لاسيما النحل. لكن ذلك ليس مما يصدر عن استنباط وقياس بل عن إلْهامٍ وتسخير، وذلك ليس مما يختلف ويتنوع»[33]. ويكون تسخير الحيوان، بأن أُلهِمَ أفعاله الصناعية لما وُضِع فيه مما يمكِّنه من توليدها، لنقصان نظامه النفسي من القوة التي تكسبه القدرة على استنباط ما يجب ان يفعل، وعلى ايّ وجه يجب فعله لتحقيق غاية ضرورية.

وإذا جُعِلَت تلك القوةُ في النظام النفسي الانساني صار بامكان هذا النوع أن يكتسب بها القدرة على استنباط نظام لافعاله الصناعية. ولهذا لم يكن مسخرا تسخير الحيوان

اذ بامكانه ان يُوقِّع أفعاله على أحد الوجوه الممكنة، وهو ما لا يتأتى لغيره، اذ ليس له من مجموع الامكانات غير ما أُلْهِمَه.

واذا تعلق نوع الصناعة الانسانية وتغيرها بما جعل في نظامه النفسي من قوة ليست لغيره من المخلوقات الحية، وجب ان تنعكس تلك القوة في أفعال خاصة بالانسان. وهي افعال، بخلاف السابقة، لاَحَظَّ فيها للحوان، وقد ذكر لها ابن سينا، تحت أخص خواص الانسان، أصنافا يهمنا منها ما يرتبط بالمباحث السابقة، وما سيكون موضوع بحث لاحق.

4 ــ تصور الكليات والانسياق عنها الى اكتساب العلم بالمجهولات

لسنا في مرحلة تقديم الكيفية التي تحصل بها الكليات للانسان، ولا كيفية الانتقال الى اكتساب العلم بمجهولات مستحصلة عنها. لان هاتين المسألتين موضوع نظرية المعرفة والاكتساب المرتبط شَكْلُها، حسب المذهب الكسبي، بطبيعة الشيء المعروف المكتسب. واذا كانت كذلك لا يُتعرَّض لها الا إذا عُرفَت طبيعة اللغة، مادام بحثنا في تعلمها. ومن جهة اخرى، لان تحصيل المعارف الجزئية والكليات العقلية، بحصر النظر في القوى المهيأة لهذا الفعل، وقَطْعِه عن طبيعة الشيء المعروف المكتسب، مما سيتناول بشيء من التفصيل في الفصول الآتية. وأخيرا، لان المستهدف في هذا الفصل الكشف عن اصناف الافعال الموصِّلة الى تحديد ما للنظام النفسي من قوى، وما به تتميز القوة الواحدة الموجودة للنوعين. وفي الاخير ما الفعل الملحوظ صدوره عن نوع الانسان، لكونه مُزوَّداً بقوة تميز نظامه النفسي.

ذكر ابن سينا فيما يختص بالانسان: أ) الاحوال الحاصلة عن ادراك المعاني الكلية.

ب) الافعال الكائنة عن الانسياق الى اكتساب العلم بمجهولات مستحصلة من معارف سابقة. يعبر عن هذا في قوله «وأخص الخواص بالانسان تصور المعاني الكلية العقلية المجردة عن المادة كل التجريد على ما حكيناه وبيناه والتوصل الى معرفة المجهولات تصديقا وتصورا من المعلومات العقلية. فهذه الاحوال والافعال المذكورة هي مما يوجد للانسان»[34]. وقد بدأ ابن سينا بذكر الاحوال، بناء على ما يوجبه المذهب الكسبي، لان هذه حاصلة عن انفعال قواه النفسية المهيأة لان تأخذ اليها المعاني الكلية وأن تتصور بها. واذا حصلت لها اكتسب الانسان قدرة على الفعل المذكور ثانيا.

بالاحوال والافعال المذكورة التي يلحظ وجودها كل انسان يستدل ابن سينا على

وجود قوة في النظام النفسي الانساني لا توجد لغيره بهذه القوة يتمكن الانسان من تحصيل كليات نظرية. من أمثلتها: «الشيء لا يخرج عن طرفي النقيض» و«الكل أعظم من الجزء» و«الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية». فهذه القضايا وأمثالها كليات نظرية لانها لا تختص بموضوع ميدان معين وإنما تعم كل الموضوعات من أي ميدان كانت، ولأنه ليس لها مادة معينة. وبذلك تعتبر من علم أعلى، منه يبرهن على مبادىء العلوم الخاصة بموضوعات يَتَحدَّد كل منها داخل ميدان معين. ويتمكن، من جهة اخرى، من تحصيل كليات عملية، وهي المعاني الكلية المجردة او المنتزعة من الجزئيات المدركة. وبذلك تكون الكليات العملية خاصة بميدان معين. اذ تستعمل فيه لاكتساب العلم بمجهول ينتمي الى الموضوع المحدَّد داخل ذلك الميدان.

من الكليات النظرية والعملية الحاصلة للانسان يقوى على استباط الرأي فيما يجب ان يعمله. وعلى اي وجه يجب فعله لتحقيق غاية مقصودة. «ويكون ذلك بضرب من القياس والتأمل، صحيح او سقيم غايته انه يوقع رأيا في أمر جزئي مستقبل من الامور الممكنة ولان الواجبات والممتعات لا يروى فيها لتوجد او تعدم»[35]. اذن بما جُعِل في الانسان، من قوة تمكنه من الانتقال الى الأحوال فالاعمال المذكورة اعلاه، يمتلك قدرة على وضع ما يحتاج اليه من الصنائع ومن ذلك وَضْعُ اللسان على النحو الذي يراه مؤديا لوظيفته التواصلية على أحسن وجه.

وبالقوة المميزة للنظام النفسي الانساني تكون أفعال هذا النوع وصنائعه من قبيل الوضعي. ومما يكشف عن كونها من هذا القبيل ان يثبت عند الفحص وقوع الامر الواحد على اكثر من نحو أو وجه. ومما ثبت، ي ميدان اللغة الذي يعنينا، انّ العطف واقع في لسانٍ على نحو يتمثل في اطراد ذكر أداته، كان العطف بين متعاطفين، او بين عدد قد لا ينتهي. وفي لسان آخر يقع العطف نفسه على النحو المتمثل في اطراد ادراج العاطف بين اخر متعاطفين لا غير. كان ايضا العطف بين متعاطفين او أكثر. مثال العطف هنا، وغيره مما سيأتي يُبَيِّنُ كيف وقع الامر الواحد على اكثر من نحو، وذلك بحسب ما يراه الواضع. ولم يكن هذا الصنيع ليتنوع لو كانت افعال الانسان وصنائعه من قبيل الطبعي، اذ لو كانت منه لكان كل امكان في حكم المعدوم الا واحدا، وهو ما يفعله عن ابنية مطبوعة في قواه النفسية. كما هو الحال بالنسبة الى نوع الحيوان.

ومما ينبغي الاحتفاظ به من النتائج المستخلصة مما عرض حتى الان:

1 ــ إن صنائع الانسان وأفعاله غير الغريزية، لان هذه من قبيل الطبعي، متنوعة

متغيرة. اذن، هي موضوعة باختيار احد الوجوه مما يمكن ويجب ان يدخل ضمن الصنائع الموضوعة بالاختيار الشيء المسمى لغة او لسانا الموضوع للتواصل الملزوم عن مبدأ حتمي، وهو ضرورة الاجتماع وفي هذا الاتجاه ينبغي ان يسير البحث، في التأليف العربي على اختلاف ميادينه، عن طبيعة اللغة، وطبيعة النظرية المعرفية الملائمة لمعرفة ما له تلك الطبيعة واكتسابه. تناول هاتين المسألتين سيكون، ان شاء الله، في القسم الثاني، بعد فحص قوى المعرفة والتعلم التي يلزم عنها خاصية الوضع.

2 ــ ان قوى النفس الانسانية، في حالتها البدائية، ليست ابنية مطبوعة في دماغ الانسان، يصدر عنها ماله من الافعال والصنائع اذ لو كانت كذلك لجاء مَآلُهُ على نمط واحد. وانما هي قُوى من شأن بعضها أن تجعل عناصر ملتئمة لتشكل بنية عضو تقبل التصور بما تتلقاه عن العالم الخارجي. يتخصص هذا الصنف بقوى المعرفة وهي موضوع الفصل الثاني من الباب الاول من هذا القسم. ومن شأن بعضها الاخر ان تتلقى الكليات النظرية وان تجرد الكليات العملية من الجزئيات المعروفة بكيفية مباشرة ومن غير ان تكون محمولة في بنية جسمية كالصنف السابق. يخصص هذا الصنف بقوى التعلم او الاكتساب. تناولها يأتي في الباب الثاني من هذا القسم.

3 ــ بما يحل في هذين الصنفين من القوى ينتقل الانسان الى احوال يكون فيها قد امتلك القدرة على استنباط، من جملة ما يمكن، آراء يتخذها اصولا أو مبادىء، بها تنتظم أفعاله وتَتَقَوَّم صنائعه. وبالقدرة الممتلكة عن دخول القوى النفسية في حالتها البدائية في علاقة بالعالم الخارجي،، ينحل أهم إشكال، يتولد في اطار المذهب الكسبي، وهو مصدر ما يمكّن الانسان مما يصنعه. ويبرر ما يقع في صنائعه من التنوع والتغير وان كانت القوى النفسية المزود بها واحدة، وما يبلغها من العالم الخارجي، ايضا، شيئا واحدا.

4 ــ المسند الى الانسان من القوى النفسية التي يمتلك بها قدرات عنها تصدر افعاله وصنائعه الوضعية، يتضح اذا قوبل بافعال الحيوان وصنائعه الطبعية الصادرة عن ابنية مطبوعة في أعضاء من دماغه، هي نفسها قدرته على ما ينجزه. لذا كانت قواه النفسية توجب له ان ينجز ما يفعله على وجه واحد، لأنّ غير ذلك الوجه، مما يُمْكِن، في حكم المعدوم بالنسبة الى نوع الحيوان. ولسقوط ما هو من قبيل الطبعي تحت الواجب لم يكن ليتنوع ويتغير في الزمان كله.

واذ تبين التصور الذي كونه ابن سينا عن الشيء المسمى نفسا، وظهر تعدد قواها المفضي الى تنويع اجسام طبيعيةٍ حيّة بما يصدر عنها من أفعال مطردة خاصة بكل نوع،

وتعيّن وجه افتراق ما هو مشترك بين نوعي الحيوان والانسان، نعرض عقيب ذلك، قوى المعرفة في علاقتها بما تختص كل منها بادراكه من العالم الخارجي. وكيفية انتظامها لتؤدي كل منها، داخل الكل، ما هُيئت له في العملية المعرفية، وغير هذا مِمَّا سيظهر في موضعه.

الفصل الثاني

قوى المعرفة

من نتائج توسيع ابن سينا لقاعدة التناول أنْ عالج قوى المعرفة، وهي شيء مشترك بين نوعي الحيوان والانسان. وقد جمعها في تناول واحد، وان وُجِدَت في نظامين نفسيين متباينين، لاعتبارين: الاول يرجع الى ذات قوى المعرفة اذ جميعها تدرك بالابنية المُشكَّلَة في عضو من الدماغ، المهيأة لأنْ تأخذ اليها ما تختص بادراكه من العالم الخارجي. والثاني يرجع الى الشيء الذي تدركه، اذ مُدرَكاتُها جزئياتٌ. فلا تأخذ اذن الا الخصائص التي يتشخص بها الشيء ويتميز عما سواه. اما ما تشترك فيها الاشياء المدركة فليس من اختصاص هذه القوى ان تُدرِكَه وبهذا الاعتبار سُمِّيت بقوى المعرفة. اذ «المعرفة ما تكون بمشاهدة»[36] وبهذه القوى تكون المشاهدة، كما يظهر من تعريف ابن سينا للادراك «ادراك الشيء هو ان تكون حقيقته متمثلة عند المُدرِك، يشاهدها ما به يدرك»[37]، ومن ربطه المعرفة باحدى هذه القوى، والعلم بالقوة الخاصة بالانسان. فيقول: «كما أن الحس معرفة، والعقل علم»[38]. وبالاعتبار الاول يسميها ابن سينا القوى المدركة الحيوانية[39]. ولكونها تدرك بأبنيتها، يسميها آلة الادراك. كانت في النظام النفسي الحيواني او الانساني.

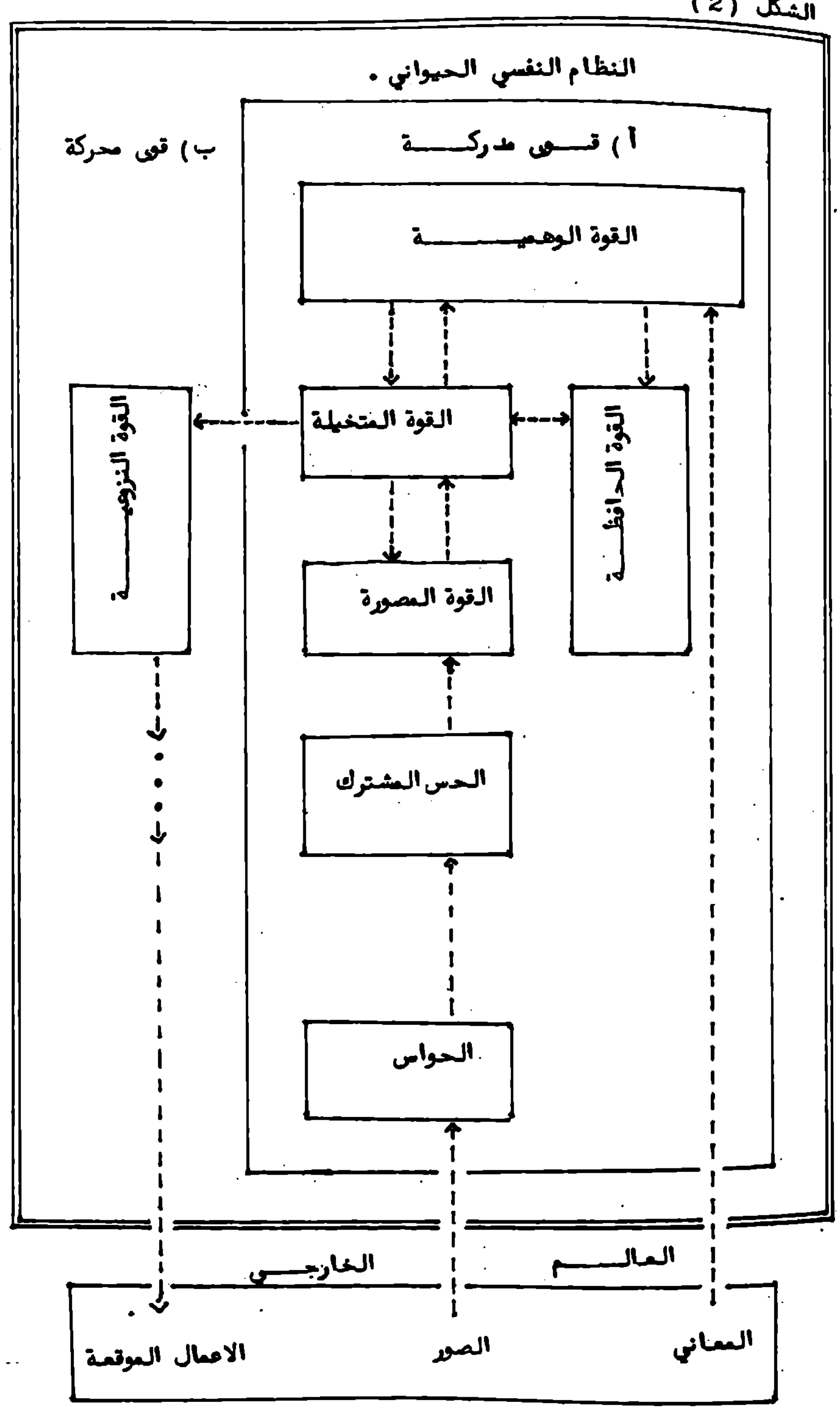
لكن قوى المعرفة، وقد انتظمتها علاقة بالقوة المميزة للانسان، يصير لبعضها من الافعال ما لا يكون لها اذ هي في النظام النفسي الحيواني. لان «نور النطق كأنه فائض سائح على هذه القوى»، ويأتي ذلك من استعمال النطق لهذه القوى وتصرفه فيها. يضيف ابن سينا محددا سبب تسرب مفعول النطق الى هذه القوى «وهذا التخيل ايضا الذي للانسان قد صار موضوعا للنطق، بعد ما انه موضوع للوهم في الحيوانات»[40]. واذا صار لبعض قوى المعرفة، بالسبب المذكور، افعال لا تصدر عنها، وهي في النظام النفسي

الحيواني، وجب ان تُخصَّص القوةُ المعرفية الواحدة باسم، بحسب ما يصدر عنها من الفعل، وهي في هذا النظام النفسي او ذاك. كاستعمال الذِّكْر للدلالة على الفعل الصادر عن القوة الذاكرة في الحيوان. والتذكر للدلالة على الفعل الصادر عن نفس القوة وهي في الانسان. ويستعمل المفكرة للدلالة على قوة اذا كان النطق مستعملها، ولنفس القوة يستعمل المتخيلة اذا كان مستعملها غير النطق.

بما سبق في الفقرة الاخيرة يتوصل ابن سينا، وإنْ تناول قوى المعرفة تناولاً عاما، الى الكشف عن الخصائص المميزة لقوى المعرفة وهي في النظام النفسي الانساني.

كان من المفروض، تبعا لمنهج ابن سينا في العرض[41]، ولكون الافعال المعرفية هي الطريق المؤدي الى اثبات اصناف القوى النفسية، أنْ نبدأ بتقديم الادراك وأنواعه. لكن طلب الايجاز، وقد ظهر لنا ان الادراك بأنواعه يتضح أكثر اذا ربط بالقوة المعرفية المدركة وبالشيء المُدرِك، رأينا أن نبدأ بتقويم قوى المعرفة في انتظامها لتكوِّن كُلاً. وذلك بالتعبير عنها دفعة واحدة، كما في الشكل التالي. ثم نأخذ في تحديد الوظيفة العرفية المسندة الى كل منها، وهي داخل هذا الكل بالشكل (2) المنشور بالصفحة المقابلة

الشكل (2)


النظام النفسي الحيواني .
أ) قـوى مدركــة
ب) قوى محركة
القوة الوهميــة
القوة المتخيلة
القوة الحافظــة
القوة النزوعيــة
القوة المصورة
الحس المشترك
الحواس
العالــم
الخارجــي
المعاني
الصور
الاعمال الموقعة

يقدم الشكل (2)، دفعة واحدة، ما ذكره ابن سينا في كتبه من القوى التي تكون النظام النفسي الحيواني. وبتركيب القوة الناطقة الى ما فيه يتحول الى نظام نفسي انساني. ومن بين ما يعبر عنه.

ـ ان قاعدة هذا النظام الوهمية، اذ هي الرئيسة المتصرفة فيما دونها من القوى، كما سيتضح حين تناولها في علاقتيها بالعالم الخارجي وبغيرها من القوى النفسية.

ـ انقسام النظام النفسي الى: أ) قوى مدركة، لكل منها، وظيفة معرفية محددة. بعضها مهيأ لأنْ يأخذ اليه من العالم الخارجي المعاني التي تختص بادراكها او بحفظها، ومن شأن البعض الاخر التصوُّر بصور الأمور الحسية إدراكاً او حِفْظاً. كما أنّ من شأن القوة الرئيسة، وهي متصرفة في مدركات القوة المساعدة، الحكمُ التخييلي، فيكون انبعاث الى طلب يكون تحقيقه بمساعدة ما يحتويه القسم الآخر من القوى.. ب) قوى محركة، وهذه حسب ابن سينا عدد من القوى ترأسها القوة النزوعية التي لها الإجماع على تنفيذ، بواسطة ما يساعدها، ما تتلقاه عن القوى المدركة[42].

ـ ان النظام النفسي تنتظمه بالعالم الخارجي علاقتان، كما تشير الى ذلك أسهم الخطوط المتقطعة. يمثل الاولى ما ينتقل من العالم الخارجي الى القوى المدركة. وبناء على الطبيعة المسندة في الفصل السابق الى قوى النفس الحيوانية يلزم ان يكون المدرك مُنَبِّهاً ومثيرا للبنية التي من شأنها ان تولد الفعل المناسب للمدرك. ويمثل العلاقة الثانية ما يوقع في العالم الخارجي من الأفعال المُولَّدة التابعة للمُدرَك منه.

واذ لا يهمنا، من القوى المذكورة، غير ما يضمه قسم المدركة تعين، بعد هذا التقديم العام للنظام النفسي الحيواني، ان تُؤخذ من جديد لتحديد وظائفها، وما المعتبر في تصنيفها. وفي المسألة الأخيرة يُلاحَظ أن ابن سينا يتخذ التحليل المقارن لأنواع المدركات والأفعال الإدراكية طريقاً مُوصِّلا الى تعيين عدد القوى الظاهرة في (الشكل 2). ومن علم التشريح يحدد العضو الحامل لكل قوة والحيز الذي يشغله في الدماغ ومن التجربة يختبر ما قد توصل اليه بالنسبة الى كل واحدة.

يقسم ابن سينا القوى المدركة، باعتبار الظاهر المكشوف والباطن المستور، الى «قسمين: منها قوة تدرك من خارج، ومنها قوة تدرك من داخل»[43]. في القسم الاول يجعل الحواس الظاهرة التي تتلقى عن العالم الخارجي بكيفية مباشرة. اما القسم الثاني فيضم القوى المدركة من الداخل. وهذه باعتبار الشيء المُدرَك قسمان: يضم أحدهما القوى

المُدرِكة للمحسوسات: وفي كلا القسمين الأخيرين قوة مدركة وقوة مساعدة للمدركة. وفيما يلي نعرض بايجاز التصور الذي كوَّنه ابن سينا عن كل قوة. ولنبدأ، كما فعل، بصنف القوى المدركة للصور الحسية.

1 ــ الحواس:

يقدم ابن سينا الحواس على انها قوى مرتبة في اعضاء خارجية، كل منها مهيأ لأنْ ترتسم فيها صورُ صنف من المدركات الحسية، ولأنْ تتصوَّر بمثل الصورة المحسوسة لأنَّ «الحاس، في قوته أن يصير مثل المحسوسات بالفعل، اذا كان الاحساس هو قبول صورة الشيء مجردة عن مادته فيتصور بها الحاس. فالمبصر هو مثل المبصر بالقوة، وكذلك الملموس والمطعوم وغير ذلك»[44]. ومما يراه ابن سينا شرطا في أخذ صورة المحسوس حضور المادة عند الحاسة، ووقوع النسبة بينهما. بحيث اذا زال ما بين الصورة ومادتها من نسبة تعطل ارتسام الصورة في الحاسة وبطل الادراك. اذن كل حاسة تحتاج في وجود الصورة فيها الى وجود مادتها. ومما أورده ابن سينا في الشرط المذكور قوله في الحاس: «ولا يمكنه ان يستثبت تلك الصورة ان غابت المادة. فكأنه لم ينتزع الصورة ان غابت المادة»[45]. ويمثل هذا الأخذ الدرجة الاولى في تجريد الصورة وانتزاعها عن مادتها.

ومما أورده شراح ابن سينا في بيان المقصود من الصورة المادية قول الطوسي معرفا الاحساس: «فالاحساس: ادراك الشيء الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك على هيآت مخصوصة به محسوسة من الأينَ، وٱلْمَتَى، والوضع، والكَيْفِ، والكَمِّ، وغير ذلك. وبعض ذلك لا ينفك ذلك الشيء عن امثالها في العالم الخارجي، لا يشاركه فيها غيره»[46]. فمن هذه اللواحق ــ كما يسميها ابن سينا كالأين: (حالة تعرض للمدرك بسبب حصوله في المكان)، والمتى: (حالة تعرض له بسبب حصوله في الزمان)، والوضع: (هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين: نسبة اجزائه بعضها الى بعض، ونسبة اجزائه الى الامور الخارجية عنه كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص، وغيرها مما ذكر ولم يذكر من اللون العارض) ــ تتشكل الصورة المنتزعة من المادة وتتحدد. وبسبب هذه اللواحق التي لا يفارق بعضها أمثال مادة تكون الصورة سخصية تَخُصُّ مادة، بحيث لا يشاركها غيرها فيها. اعتبر، من ميدان اللغة، الزمان الأَجْنَبِيّ عن الحدثِ المأخوذِ مُقوِّماً لِما يُدخِلُه النحاة تحت مصطلح الفعل.

واذ فرغنا من عرض تصور ابن سينا لمُدرَك الحواس الظاهرة فلننتقل عقيبه الى

تقديم ما قاله في شأن كل حاسة لكن بالقدر المعرف بها وبعملها الادراكي. منها حاسة البصر، في مَوْضِعِها وما تدركه يقول ابن سينا «وهي قوة مرتبة في العصبة المجوفة، تدرك صورة ما ينطبع في الرطوبة الجليدية من أشباح الاجسام ذوات اللون»(47). وقد خصص ابن سينا الفصول الثانية من المقالة الثالثة(48). للقوة الباصرة فبين تشريحيا المراحل التي تقطعها الصورة المنطبعة اولا فيما سماه بالرطوبة الجليدية، وأخيرا في الحس المشترك القابل للصورة المتأدية اليه، وعند ئذ يكتمل الابصار ويحصل الادراك فيؤديها هذا الأخير الى القوة المهيأة لحفظ ما يصلها.

ومنها حاسة السمع. في العضو الحامل لهذه القوة يقول ابن سينا: «وهي قوة مرتبة في العصب المتفرق في سطح الصماخ، تدرك صورة ما يتأدى اليها من تموج الهواء المنضغط، بين قارع ومقروع مقاوم له، انضغاطا بعنف يحدث منه صوت فيتأدى تموجه الى الهواء المحصور الراكد في تجويف الصماخ ويحركه بشكل حركته وتماس أمواج تلك الحركة العصبة فيسمع»(49). وبما ان العمل الادراكي لحاسة السمع لا يتضح الا بتوضيح ماهية الصوت فقد خصص له فصلا في كتاب النفس(50)، وانتهى منه الى ان القوة السمعية هيأت العضو الحامل لها بحيث يتموج تموج الحامل للصوت من الهواء او الماء وغيرهما. وعنه تنتقل الصورة الصوتية الى ما سماه بالجدار العصبي الحارس للصوت ومنه الى الحس المشترك. وعنده يكون كمال الادراك. فيؤدي الصورة الصوتية المدركة الى القوة المُصوِّرة على سبيل الحفظ والخزن.

وكذلك يستمر ابن سينا في تناوله لكل حاسة من الحواس(51). فيتحدث، بلغة الاطباء المشرحين، عن العضو الحامل للقوة الحاسة. وبلغة الفيزيائيين حين يضطر الى الكلام عن مُدرَكِ كل حاسة. كما يتبين من حديثه في البصريات، وهو يدرس القوة الباصرة وعن الصوت، وهو يبحث القوة السمعية، وعن الطعوم والروائح، وهو ينظرر في حاستي الذوق والشم. وفي كل ما يسوقه ابن سينا يورد آراء في كل مسألة مما ذُكِر، ويبين وجه فسادها ويدحض حجج اصحابها، ويحتج لما يراه في شأنها.

وقد رأينا، دفعا للتطويل، ان يكون المعروض عن حاستي البصر والسمع كافيا لبيان ان القوة الحسية تهيىء العضو الحامل لها بحيث يقبل لأنْ يصير مثل المحسوس، فتكون حقيقة المُدرَك هي مثال الصورة المُرتسَمَة في الحاسة المُنتزَعَة عن حقيقة الشيء في الخارج. وهو ما ينسجم مع المذهب الكسبي. بخلاف المذهب الطبعي الذاهب حسب ابن سينا،

الى ان حقيقة الشيء الخارجي هي ما تسنده اليه القوة المدرِكة. وقد استدل في مواضع كثيرة من كتبه على بطلانه.

2 ــ الحس المشترك:

يقدم ابن سينا الشيء الذي يسميه الحس المشترك على انه قوة واحدة تحملها بنية عضو يحتل «التجويف الاول من الدماغ» وقد سميت بالحاسة المشتركة لأنّ جميع الحواس الظاهرة تتفرع عنها، واليها تؤدي كل حاسة ما تنتزعه من صور المحسوسات الخارجية. لذا يظهر العضو الحامِلُ بِنْيَتُهُ لهذه القوة «كرأس عين تتشعب منه خمسة انهار». فهي بذلك مركز الحواس، عندها يكمل ادراك مأخوذات كل حاسة خارجية، اذ «تقبل بذاتها جميع الصور المنطبعة في الحواس الخمس المتأدية اليها»[52]. فاذا كانت كل حاسة ظاهرة مهيأةً بذاتها لأنْ تنطبع بصنف من الصور الحسية التي تتلقاها عن جميع الحواس. فإن الحاسة المشتركة مهيأة بذاتها لأن تنطبع بجميع اصناف الصور التي تتلقاها عن جميع الحواس يقول ابن سينا مقارنا بين القوة الباصرة والحاسة المشتركة: «القوة الباصرة تبصر ولا تسمع ولا تشم ولا تلمس ولا تذوق، والقوة التي هي الحاسة المشتركة تبصر وتسمع وتشم وتلمس وتذوق»[53].

وقد تبين، من المعروض، أن وظيفة الحاسة المشتركة ادراك صور المحسوسات، والتمييز بينها. ولم يكن ان تكون لها هذه الوظيفة لو لم تكن قوة واحدة ومركز الحواس. أما انها واحدة فقد استدل ابن سينا في اكثر من موضع على كونها كذلك. منه قوله: «فانه لو لم تكن قوة واحدة تدرك الملون والملموس لما كان لنا ان نميز بينهما قائلين: انه ليس هذا ذاك.. ولو لم يكن في الحيوان ما تجتمع فيه صور المحسوسات لتعذرت عليها الحياة. ولم يكن لها الشم دالا على الطعم ولم يكن الصوت دالا اياها على الطعم، ولم تكن صورة الخشبة تذكرها صورة الألم حتى تهرب منه. فيجب لا محالة ان يكون لهذه الصور مجمع واحد من باطن»[54]. ويساعدها في التذكر خاصة ما فوقها من القوى التي تحفظ مدركاتها.

ومن عادة ابن سينا الاستدلال، ايضا، على تغاير القوى انطلاقا من تباين مدركاتها او من تباين احوال الواحد. ومن التباين الاخير يقدم أدلة على ان قوى الحواس الظاهرة مغايرة للقوة المسماة بالحس المشترك. ومن ادلته على مغايرة حاسة البصر، مثلا، للحس المشترك. ان القوة الباصرة لا ترتسم فيها الا صورة المقابل وهو في الحالة المعينة، لانه ليس

من شأنها أن تأخذ اليها معا ما كان عليه المقابل وما يكون عليه، بحيث اذا صار الى حالة ثانية كان المرتسم فيها هذه لا السابقة»، بينما الحس المشترك يدركه في الحالتين. لتوضيح الفرق بين القوتين بمثال يورد ابن سينا «حالة القطرة التي تنزل من المطر فترى خطاً مستقيما. وحال الشيء المستقيم الذي يدور فيرى طرفه دائرة، ولا يمكن ان يدرك الشيء خطا او دائرة الا ويرى فيه مرارا. والحس الظاهر لا يمكن ان يراه مرتين، بل يراه حيث هو لكنه اذا ارتسم في الحس المشترك، وزال قبل ان تمحي الصورة من الحس المشترك، أدركه الحس الظاهر حيث هو، وأدركه الحس المشترك كأنه كائن حيث كان فيه وكائن حيث صار اليه فرأى امتدادا مستديرا»[55].

واذ تحدد حيز العضو الذي تحمل بنيتُه قوةَ الحس المشترك، وظهرت علاقتها بالحواس الظاهرة المختلفة عنها، وتعينت وظيفتها المحصورة في ادراك المتأدي اليها، أو التعرف على خصائص الصور الحسية المنقولة اليها، فان هذه القوة. بناء على اصل ابن سينا المعرفي السابق ذِكْرُه ــ «القوة من حيث هي قوة بالذات وأولا هي قوة على أمر ما، ويستحيل أن تكون مبدأ شيء آخر غيره» ــ تحتاج الى قوة أخرى تساعدها على حفظ مدركاتها او خزن ما تؤديه اليها.

3 ــ القوة المُصوِّرة:

حامل هذه القوة، وتسمى ايضا خيالية، بنيةُ العضو الواقع في آخرِ التجويف المقدَّم من الدماغ. بعبارة ابن سينا: «الخيال والمصورة هي قوة مرتبة ايضا في اخر التجويف المقدم من الدماغ»[56]. وقد دلت التجربة، عند ابن سينا، على ان بنية القوة المصورة العُضْوُ الذي يشغل التجويف المذكور لانه «اذا احدثت هناك آفة فسد هذا الباب من التصور اما بأن تتخيل صورا ليست أو يصعب استثبات الموجود فيها»[57].

واذا كان ادراك الصور الحسية للحس المشترك فان للقوة المصورة الحفظ او الخزن لا غير. اذ «هي آخر ما تستقر فيه صور المحسوسات، وأن وجهها الى المحسوسات هو الحس المشترك. وأن الحس المشترك يؤدي الى القوة المصورة على سبيل استخزان ما تؤديه اليه الحواس»[58]. وبهذا الاعتبار خرجت عن القوى المدركة لتدخل فيما يساعدها.

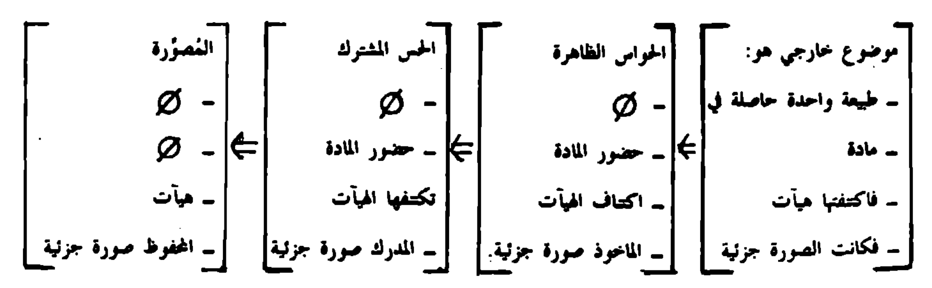
أما اختلاف القوتين فمن جهة ان المصورة لا تحتاج في وجود الصورة فيها الى وجود المادة. فالخيال. كما يقول ابن سينا: «يُبرِّىءُ الصورة المنزوعة عن المادة تبرئة أشدّ، وذلك لأنه يأخذها عن المادة بحيث لا تحتاج في وجودها فيه الى وجود مادتها. لأن المادة

وان غابت عن الحس او بطلت فان الصورة تكون ثابتة الوجود في الخيال. فيكون أخذها إياها قاصما للعلاقة بينها وبين المادة قصما تاما»[59].

لكن الحاسة المشتركة «إنما تُثْبِتُ فيها الصورةُ المأخوذة من خارج منطبعةً مادامت النسبة المذكورة بينها وبين المُبصَر محفوظة او قريبة العهد. فان غاب المُبصَر انمحت الصورة عنها ولم تثبت زمانا يعتد به»[60]. ويكون دليل ابن سينا على اختلاف القوتين هو ان زمان ثبوت الصورة في الحاسة المشتركة غير زمان ثبوتها في المصورة عند غياب المادة المنتزع منها الصورةُ. ومن جهة اخرى، إنَّ الحاسة المشتركة تدرك الصورة مع وجود نسبة بينها وبين المادة. بينما المصورة تحفظ الصورة بغير تلك النسبة.

يظهر، مما عرض عن صنف القوى المدركة للمحسوسات، كيف حدّدَ ابن سينا وظيفة كل قوة انطلاقا من وظيفة القوة التي تعالقها ومن علاقة هذا الصنف ككل بالموضوعات المدركة من خارج المتميزة بكونها حسية مخصوصة باحوال وهيئات، فكان لكل قوة حسية، بالنسبة الى المُدرَك، عمل معين له بداية، وحيث ينتهي يبتدىء عمل القوة الموالية. عمل هذه القوى والتمييز بين ما تختص بادراكه وبين ما ليس لها ان تدركه يمكن ان يعبر عنه في البيان التالي:

(الشكل 3)



من بين المعبر عنه في هذا الشكل: اولا ما يراه ابن سينا سَبَباً لتشخص الطبيعة الواحدة المغايرة لسائر الطبائع في صور جزئية غير متناهية. ولم تكن لتظهر كذلك الا من جهة حصولها في المادة، اذ الطبيعة في تصور ابن سينا مفتقرة في قوامها الى المادة وهذه الى التشكل في الصورة المعينة[61] بواسطة المُشخِّصات او اللواحق المذكورة سابقا. وثانيا، توضيح المقصود بالادراك الحسي. والظاهر من المثبت في البيان اعلاه ان القوى الحسية غير مهيأة لادراك طبيعة الموضوع. وانما ادراكها محصور في التصور بمثل الصورة

الشخصية التي تكون، على سبيل التمثيل «لزيد او لعمرو، وقد حصلت بقدر من الكم والكيف والوضع والأين»[62]. اما ما بقي فيهما غير مدرك فهو الطبيعة الانسانية الموجودة لكل منهما على السواء، وأمور اخرى مما تختص غير القوة الحسية بادراكه. وثالثاً، اظهار ما بين القوى الثلاث من فروق في العملية الادراكية لما من شأنها ان تدركه. فالمُتصوَّر في الحواس الظاهرة منطبع ايضا في الحس المشترك مع فارق ان القوة الاخيرةُ مدرِكة اذ تتعرف على مُشخّصات كل صورة المميزة لها عن غيرها. وتختلف القوتان معا عن المُصوِّرة من جهة احتياجهما لانطباع الصورة فيهما الى وجود النسبة بينها وبين المادة. بينما المُصوِّرة لا تحتاج في حفظها للصورة الى تلك النسبة. وتأتلف معهما من جهة ان الصورة المنطبعة فيها او «في الخيال على حسب الصورة المحسوسة. وعلى تقدير ما وتكييف ما ووضع ما. وليس يمكن في الخيال البتة ان تُتخيَّلَ صورةٌ هي بحال يمكن ان يشترك فيها جميع اشخاص ذلك النوع»[63]. واذا انكشفت القوى الحسية ومدركها ننتقل الى الصنف الثاني من القوى المعرفية المختصة بادراك ما يقترن بالصور الحسية وما لا يقترن بها مما يدخله ابن سينا تحت مصطلح المعاني.

4 ــ القوة الوهمية.

محل القوة الوهمية بنية العضو الذي يشغل «نهاية التجويف الاوسط من الدماغ»[64] وتُشكّل هذه القوة، كما سبق، قاعدةَ النظام النفسي الحيواني، اذ «هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما ليس فصلا كالحكم العقلي، ولكن حكما تخيليا مقرونا بالجزئية وبالصورة الحسية وعنها تصدر أكثر الافعال الحيوانية[65]. ولما كانت كذلك، تميزت عن غيرها بخاصية التصرف، وان كانت تشاركها في الادراك. وعند تناول القوة الوهمية يجب ان ينظر اليها من حيث هي قابلة، وذلك اذا كانت مدركة، ومن حيث هي فاعلة ان كانت متصرفة. ثم ان تصرفها وهي رئيسة، غير تصرفها وهي في نظام ترأسه القوة الناطقة.

أما من حيث هي قابلة فإنها تأتلف مع قوى المعرفة في كون مدركاتها جزئية، وتختلف عنها من جهة أن مدركها من قبيل ما يسميه ابن سينا المعاني ويجعل في هذا القبيل ما لا تدركه القوى الحسية من أمثال ما يعرف عند النحاة بالمصدر او اسم المعنى، وهو ما يظهر من كلام ابن سينا اذ يفرق بين ادراك الصورة وادراك المعنى: «والفرق بين ادراك الصورة وادراك المعنى: أن الصورة هو الشيء الذي يدركه الحس الباطن والحس الظاهر معا... مثل ادراك الشاة لصورة الذئب اعني لشكله وهيئته ولونه... واما المعنى فهو الشيء الذي تدركه النفس من المحسوس من غير ان يدركه الحس. مثل ادراك الشاة للمعنى المضاد

في الذئب، او المعنى الموجب لخوفها اياه وهربها منه من غير ان يدرك الحس ذلك البتة. فالذي يدرك من الذئب اولاً الحس الظاهر ثم الحس الباطن فانه يُخصُّ في هذا الموضع باسم الصورة. والذي تدركه القوة الباطنة دون الحس فيخص في هذا الموضع باسم المعنى»[66]. ولما كانت الموافقة ونظائرها كالمخالفة والمنافرة والصداقة والعداوة والسعادة والشقاوة وغيرها كثير، ليست صورة، وانما هي معنى قد يدرك مقترنا بالصورة الحسية، وغير مقترن بها، وكانت القوى الحسية غير مهيأة لأنْ تأخذ اليها هذا الصنف من الموجودات الخارجية، تعين ان توجد قوة من شأنها ان تدرك المعاني. وبهذا يستدل ابن سينا وشراحه على مغايرة القوة الوهمية لسائر القوى النفسية فقال الطوسي معلقا على كلام ابن سينا «فادراك تلك المعاني دليل على وجود قوة تدركها، وكونها مما لم يَتَأدَّ من الحواس دليل على مغايرتها للحس المشترك. ووجودها في الحيوانات العجم دليل على مغايرتها للنفس الناطقة»[67].

أما ما تدركه القوة الوهمية من المعاني فيختلف بحسب النظام النفسي الذي هي فيه، اذ تدرك، وهي مجاورة للقوة الناطقة، معان لا تدركها وهي حاكم اكبر في الحيوان لان «الانسان قد يعرض لحواسه وقواه، بسبب مجاورة النطق، ما يكاد ان تصير قواه الباطنة نطقية مخالفة للبهائم. فلذلك يصيب من فوائد الاصوات المؤلفة والروائح والطعوم المؤلفة ومن الرجاء والتمني أموراً لا تصيبها الحيوانات الاخر»[68]. بل كل المعاني الجزئية المدركة لا في المادة ولا مقترنة بالصورة الحسية، كالخير والشر، مما تدركه الوهمية وهي مرؤوسة للناطقة. أما المعاني التي تدركها الوهمية موجودة في المحسوسات فقد حصر ابن سينا كيفية حصولها لها فيما يلي:

ـ معان حاصلة في القوة الوهمية عن طريق الالهام الالٰهي. وهذه غريزية تصدر عنها افعال مناسبة ينبغي فعلها قبل ان يفهم الانسان او الحيوان ما قد يعرض له انْ لم يفعلها. فهي اذن، من قبيل الطبعي المتوارث التي تُولِّد أفعالاً لا اختيار معها. ومما مثل به ابن سينا لهذا القسم: «حال الطفل ساعة يولد في تعلقه بالثدي ومثل حال الطفل، اذا اقِلَّ وأقيم فكاد يسقط، من مبادرته الى ان يتعلق بمستمسك لغريزة في النفس جعلها فيه الالهام الالٰهي... وكذلك للحوانات إلهامات عريزية... وهذه الالهامات يقف بها الوهم على المعاني المخالطة للمحسوسات فيما يضر وينفع. فيكون الذئب تحذره كل شاة، وان لم تره قط، ولا أصابتها منه نكبة»[69]. ويلزم عما تقدم أنْ تشكل المعاني الغريزية القدر الذي يحتاج اليه الكائن الحي للبقاء من المعرفة المطبوعة في بنية العضو المهيأ لاختزان جنس

هذه المدركات. وعن ذلك العضو يأخذها الوهم، لا من خارج، اذا انطبعت في القوة المُصوِّرة الصورةُ الحسية التي يخالطها المعنى الغريزي. والقدر الكافي، من هذه المعاني، لحفظ البقاء هو كل ما يولد مزودا به طفل الحيوان والانسان.

ـ معان تحصل للقوة الوهمية، في النظام النفسي الحيواني، بطريق ما يشبه التجربة لدى الانسان. وهذه مما يجرده الوهم عن القوى الحسية وقد تأدت اليها صورتان حسيتان مقترنتان بنسبة كالالم الذي يصيب حيوانا مقترنا بصور العصا المنطبعة في المصورة. بحيث اذا ادرك من جديد صورة العصا انلاح ثانية الألم فكان له فعل الهروب المولد عن النسبة بين المحسوسين. ويكون الوهم، كما يقول ابن سينا خاتما كلامه عن هذا القسم من المعاني، قد «رأى المعنى مع تلك الصورة، وهذا هو على سبيل يقارب التجربة. ولهذا تخاف الكلاب المدر والخشب وغيرها»[70]. وفي موضع آخر يشرح ابن سينا كيف ينتقل الألم، وهو صورة حسية من الخيال الى الوهم فالقوة الحافظة للمعاني. يقول: «ثم ان تلك الصورة التي في الخيال تنفذ الى التجويف المؤخر اذا شاءت القوة الوهمية ففتحت الدودة بتبعيد ما بين العضوين المسميين إلْيَتَيْ الدودة، فاتصلت بالروح الحاملة للقوة المتخيلة التي تسمى في الناس مفكرة، فانطبعت الصورة التي في الخيال في روح القوة الوهمية، والقوة المتخيلة خادمة للوهمية مؤدية ما في الخيال اليها»[71].

ويظهر، مما قدمه ابن سينا في مسألة حصول المعاني، أن الحيوان لا يدرك من المعاني ما كان غير حسي أو غير مقترن بصورة حسية. ويكون مثل الخير والشر لا تناله الوهمية الا اذا حاورت القوة الناطقة التي هي قاعدة النظام النفسي الانساني، خادمة اياها. فيكون لها من الادراك بحسب ما يعالقها من القوى النفسية. وهذا ايضا ما يتحكم فيما يكون لها من التصرف كما سيتبين عند الانتهاء من التعريف بالقوى المساعدة لها، وهي مدركة، وأول ما تحتاج اليه ما قد يحفظ ما تدركه من المعاني، أو وهي فاعلة متصرفة.

5 ـ القوة الحافظة:

تتحيز القوة الحافظة في بنية العضو الذي يشغل «التجويف المؤخر من الدماغ»[72]. أو ان «سلطانها في حيز الزوج الذي في التجويف الاخير وهو آلتها»[73]. وقد دلت التجربة على شغلها لذلك الحيز، لانه «اذا وقع هناكك آفة وقع الفساد فيما يختص بحفظ هذه المعاني»[74]. ونسبة القوة الحافظة الى القوة الوهمية كنسبة المصورة الى الحس المشترك. كما أن نسبتها الى المعاني كنسبة المصورة الى الصور الحسية. لذا فان الحافظة معينة للمدركة ولا تدرك. وهي تعين الوهمية بحفظ المعاني التي تؤديها اليها على سبيل الخزن

والاستيبات فهي اذن خِزانة مُدرَك الوَهْمِ. كما كانت المصورة خزانة مدرك الحس المشترك.

واذ بان تغاير القوتين المدركتين لصنفي الجزئيات: الصور الحسية، والمعاني وتغاير القوتين المساعدتين لهما: ننتقل الى عرض القوتين المتصرفتين في صنف من المدركات أو فيهما معا.

6 ـــ القوة المتخيلة:

ان القوة المتحيزة في بنية العضو الذي يشغل «التجويف الاوسط من الدماغ عند الدودة»[75]. او التي يكون «سلطانها في الجزء الاول من التجويف الاوسط»[76]. تسمى متخيلة اذا استعملتها القوة الوهمية، وهي حاكم أكبر، أي لا تستعملها قوة عليا. وتسمى مفكرة اذا كان مستعملها القوة الناطقة. مما قاله ابن سينا في تفصيل هذه القوة باعتبار المستعمل إياها نسوق: «وهذه هي التي تسمى اذا استعملها العقل مفكرة، واذا استعملتها قوة حيوانية متخيلة»[77]. اذن أعمال الانسان التخيلية تتولد عن هذه القوة وهي موضوع تصرف الوهمية، وأعماله الفكرية تتولد عنها ايضا اذا كان العقل المتصرف فيها. وفي كلتا الحالتين فان القوة المتحيزة في بنية العضو المذكور ليس لها أن تتصرف بغير ان تستعملها قوة من الاثنتين.

أما وظيفة القوة المتخيلة المفكرة فقد حصرها ابن سينا في التركيب. اذا كانت متخيلة فانها تتخذ المدركات المرتسمة في القوة المصورة او الخيال موضوعها لتتصرف فيها بالتركيب، اذ كما يقول: «تركّب بعض ما في الخيال الى بعض، وتفصل بعضه عن بعض بحسب الارادة»[78]. واذا كان من شأن القوة المتخيلة ان تركب صورة لا على الصورة المدركة من خارج كان فعلها ذاك دليلا على وجود هذه القوة في النظام النفسي، وهي مغايرة لغيرها من القوى. عن هذا الدليل يعبر ابن سينا في قوله: «انا قد نعلم يقينا انه في طبيعتنا ان نركب المحسوسات بعضها الى بعض وان نفصل بعضها عن بعض لا على الصورة التي وجدناها عليها من خارج، ولا مع تصديق بوجود شيء منها، أولا وجوده، فيجب ان تكون فينا قوة نفعل ذلك بها»[79]. كأن تفصل القوة (الناب) عن (ذي الناب) لتركبه الى (الاغوال)، فتأتي الصورة المركبة على غير الوارد من الخارج، اذ لم يسبق ان ارتسمت في الحس المشترك.

ولكي تؤدي القوة المتخيلة ما قد أُسند اليها من تركيب الصور الحسية وفصل بعضها عن بعض يجب، من جهة، ان تشغلها القوة الوهمية، ومن جهة ثانية ان تساعدها

القوةُ المصورةُ بأن تعرض عليها المخزونَ فيها، والقوى المحركةُ بأن تطاوعها في تحريك البدن الى جهة دون أخرى، او تحريك اعضاء منه خاصة في كل مرة الى جهة معينة. عن تعالق هذه القوى يقول ابن سينا: «الوهم تخدمه قوتان: قوة بعده وقوة قبله. فالقوة التي بعده هي القوة التي تحفظ ما أداه الوهم اليها أي الذاكرة والقوة التي قبله هي جميع القوى الحيوانية. ثم المتخيلة تخدمها قوتان مختلفتا المأخذين: فالقوة النزوعية تخدمها بالائتمار لانها تبعثها على التحريك نوعا من البعث، والقوة الخيالية تخدمها بعض الصور المخزونة فيها المهيأة لقبول التركيب والتفصيل»[80].

يفيد في ميدان اللغة ما قدمه ابن سينا ان كل تصويتة لغوية عبارة عن هيئة جزئية مرتسمة في جزء من بنية العضو الواقع في آخر التجويف المقدم من الدماغ. بإقبال القوة المتخيلة، وهي خادمة للقوة الوهمية او للعقل ومخدومة بالقوة المُصوِّرة التي تعرض عليها ما ارتسم فيها من تلك الهيآت القابلة للفصل والتركيب، وبالقوى المحركة فتمتثل اعضاء جهاز التصويت بأن تتحرك مُجتمِعةً في كل مرة الى جهة معينة مشكلة أمثلة الهيآت المرتسمة في المصورة، تتولَّد تصويتاتٌ مُقطَّعة بعضها مركب الى بعض مكونة لفظة. وعند وضع ما وُلّد من الألفاظ بهذه الطريقة لأنْ يُشار بكل لفظة إشارة حسية الى كل واحد واحد من المعاني المخزونة في الحافظة، والى الصورة الحسية المخزونة في المصورة، تُوَلَّد تركيب الالفاظ الذي تفعله القوى المحركة الخادمة للمتخيلة، بالائتمار على منوال تركيب الصور الحسية الذي تفعله المتخيلة، او تركيب المعنى الى الصورة الحسية، كما سيأتي، وهذا معنى ما يذكره المفكرون العرب من أن انتظام الالفاظ تابع لانتظام المعاني في النفس. واذ تحدد ما للقوة المتخيلة من التصرف وما يُشغلها ويساعدها من القوى النفسية نمر الى عرض أوجه من تصرف القوة الوهمية وهي مخدومة بالقوتين: الحافظة والمتخيلة.

7 ـ الحافظة والوهمية والمتخيلة:

سبق ان عرضنا الوهمية من حيث هي مدركة، وقد بقي من تناول ابن سينا اياها ما لها من الافعال من حيث هي متصرفة. اذ سبق ان قيل عنها انها تمتاز بكونها قابلة اذا كانت مدركة، وفاعلة اذا كانت متصرفة في مدركات مادونها من القوى النفسية مُتَّخِذةً المتخيِّلة واسطة. وعلى هذا يكون موضوع تصرف الوهمية مخزونَي الحافظة والمصورة وقد وَسَّطَ الى الأخيرة القوة المتخيلة. ولذلك «جُعِل مكانُها وسَط الدماغ ليكون لها اتصال بخزانتي المعنى والصورة»[81]. وقد حصر ابن سينا تصرف الوهمية فيما يلي من الافعال.

أ ــ التذكر: وهو الانطلاق من أحد طرفي النسبة لاستحضار طرفها الآخر، كأن يكون المطلوب إرجاع معنى غاب في الحافظة، او صورة غائبة في الخيال. فاذا كان المطلوب إحضار معنى «اقبل الوهم بقوته المتخيلة فجعل يعرض واحدا واحدا من الصور الموجودة في الخيال ليكون كأنه يشاهد الأمور التي هذه صُوَرُها. فاذا أعرض له الصورة التي أدرك معها المعنى الذي بطل لاح له المعنى حينئذ كما لاح له من خارج، واستثبته القوة الحافظة في نفسها كما كانت حينئذ تستثبت، فكان ذاكرا». واذا كان المطلوب ارجاع الصورة «كان المصير من المعنى الى الصورة فيكون التذكر للمطلوب ليست نسبته الى ما في خزانة الحفظ بل نسبته الى ما في خزانة الخيال»[82].

في عملية التذكر استدلال على ان شيئا كان ففات، وبما ان الاستدلال من افعال القوة النطقية، شك ابن سينا في ان يكون التذكر للقوة الوهمية وهي قاعدة النظام النفسي الحيواني او حاكم اكبر فيها. لأن «سائر الحيوانات انْ ذَكَرَتْ ذَكَرَتْ، وإنْ لم تذكر لم تشتق الى التذكر. بل ان هذا الشوق والطلب انما يكون للانسان ولان التذكر يشاكل التعلم الذي لا يكون الا للانسان من جهة ما في كل منهما من الانتقال عن حاصل الى مستحصل، «لكن التذكر هو طلب ان يحصل في المستقبل ما كان حاصلا في الماضي، والتعلم ليس الا ان يحصل في المستقبل شيء اخر»[83] اذن التذكر يكون للوهمية المجاورة للنطقية فتهيأت بسبب ذلك لأنْ يكون لها هذا الفعل.

ولقيام عملية التذكر الذي هو احضار لاحد طرفي النسبة او العلاقة بين المعنى والصورة الحسية يلزم ان تكون النسبة وطرفها الآخر حاضرين. فاما ان يكون الحاضر صورة حسية منطبعة في المصورة، ونسبة مخزونة في الحافظة، لانَّ النسبة او العلاقة من قبيل المعاني، وبهذين المعروفين الحاضرين يعاد المطلوب الغائب في الحافظة. واما ان يكون الحاضر المعنى والنسبة، وبهما تعاد الصورة الحسية الغائبة في المصورة. ومما يلاحظ في عملية التذكر انها من قبيل التركيب، اي تركيب معنى الى صورة بواسطة نسبة او علاقة.

ب ــ التركيب: من الافعال المسندة الى الوهمية فعل التركيب ولكن الظاهر من كلام ابن سينا انه يشك فيما اذا كان لها هذا الفعل، وهي مستعملة القوة المتخيلة، او ان فعل التركيب للقوة النطقية وقد وَسَّطَت الوهمية الى المتخيلة التي تتحول بدورها الى مفكرة. يظهر هذا الشك حيث يقول عنها: «وهذه القوة المركبة بين الصورة والصورة، وبين الصورة والمعنى، وبين المعنى والمعنى، هي كأنها القوة الوهمية بالموضع، لا من حيث تحكم بل من حيث تعمل لتصل الى الحكم. وقد جعل مكانها وسط الدماغ ليكون لها

اتصال بخزانتي المعنى والصورة. ويشبه ان تكون القوة الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة. وهي بعينها الحاكمة. فتكون بذاتها حاكمة، وبحركاتها وأفعالها متخيلة ومتذكرة. فتكون متخيلة بما تعمل في الصور والمعاني، ومتذكرة بما ينتهي اليها عملها... ولا يمتنع ان تكون الوهمية بذاتها حاكمة متخيلة، وبحركاتها متخيلة، وذاكرة»[84]. والمستفادُ مما اورده ابن سينا في كتبه عن هذه القوة، ومن تأويل الطوسي لهذا النص[85]. أن فعل التركيب إما ان يكون مبدأه القوة النطقية. فتكون القوة الوهمية مجرد واسطة الى القوة المتخيلة المتحولة الى مفكرة منجزة للتركيب. واما ان يكون مبدأ فعل التركيب القوة الوهمية المنجز بالمتخيلة التي تخدمها. يظهر ما قُدِّم هنا من كلام ابن سينا عن الوهمية، اذ قال بعد ان حدد موضعها في الدماغ: «وتخدمها فيها قوة رابعة لها ان تركب وتفصل ما يليها من الصور المأخوذة عن الحس، والمعاني المدركة بالوهم. وتركب ايضا الصور بالمعاني وتفصلها عنها. وتسمى عند استعمال العقل مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة.. كأنها قوة ما للوهم، ويتوسط الوهم للعقل»[86].

والتفصيل المذكور لمبدأ التركيب، وان كان المنجز اياه قوة واحدة لا تختلف الا باختلاف المبدأ، ضروري لتفسير ما يدخل من التركيب المنجز في صنف من اصناف مبادىء القياسات. وهذا ظاهر في كتب ابن سينا المنطقية، حيث يصنف تللك المبادىء او المقدمات باعتبار القوى النفسية المدركة لأطراف نسبها الخارجة في تركيب صنف من المقدمات. او باعتبار حكم القوة النفسية التي هي مبدأ تركيب. ويسمى بعض هذه الاصناف باسم القوة النفسية التي كانت السبب، اكثر من غيرها، في إيجاد نسب او علاقات بين أطراف. فتكون المقدمة المركبة التي هي مبدأ القياس إما من قبيل المُخيَّلات، او المحسوسات، او المُجرَّبات، والوهميات او الأوليات العقلية، او المشبَّهات، وغير هذا من الأصناف التي سردها ابن سينا في الفصل الرابع من المقالة الاولى من كتاب البرهان[87].

واذا كان التفصيل المذكور لمبدأ التركيب يهم شكل المنطق الذي يقدمه ابن سينا، من حيث معرفة درجة صدق المقدمة المتخذة مبدأ قياس، فان الذي يعني ميدان اللغة هو التركيب المنجز بالقوة النفسية الفاعلة اياه، كيفما كان المبدأ. ومن أفعال القوة المركبة او المنجزة التركيب، كانت متخيلة أو مفكرة، ما لاحظه ابن سينا من الانتقال الذي يكون لها من صورة حسية الى صورة أخرى، او من معنى الى معنى آخر. إذ من شأن هذه القوة، كما يقول ابن سينا أن تكون: «دائمة الاكباب على خزانتي المصورة والذاكرة، ودائمة

العرض للصور مبتدئة من صورة محسوسة او مذكورة منتقلة منها الى ضِدٍّ أو نِدٍّ أو شيء منه بسبب وهذه طبيعتها»[88].

ما أورده ابن سينا في هذا النص، وفيما يليه من شرح لاسباب الانتقال، نجده يطابق، في ميدان اللغة، التفسير الذي يقدمه الجرجاني لوصل جملة بأخرى لا محل لها من الاعراب. وهو ما يظهر من قوله: «وأعلم أنه يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى. كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول... مثل أن زيدا وعمرا اذا كانا أخوين او نظيرين او مشتبكي الأحوال. على الجملة كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام او قعود أو ما شكال ذلك مضمومة في النفس الى الحال التي يكون عليها الآخر، من غير شك. وكذا السبيل أبداً»[89].

ويكون ما ذكره الجرجاني من تشابك احوال الصورتين الحسيتين، وتشاكل المعنيين الوهميين هو السبب المخصص لانتقال القوة النفسية، مثلا، من صورة عمرو الى صورة زيد، ومن معنى القعود الى معنى القيام، فكان لها ان تنجز التركيب الخارج في (قعد عمرو وقام زيد). لأن هذه القوة تحتاج الى سبب يجعلها تنتقل من صورة الى صورة معينة أخرى، وليس الى غيرها. والاسباب المخصصة جزئية لا تحصى كما أتى في قول ابن سينا: «وأما اختصاص انتقالها من الشيء الى ضده دون نده، او نده دون ضده، فيكون لذلك أسباب جزئية لا تحصى»[90].

ما سيق هنا في شأن انتقال القوة النفسية يطابق ايضا ما يقدمْ في النحو من تفسير لظواهر إعرابية. منها، اتخاذ السبب الرابط بين الصورتين مُفسِّراً لاشتراك مركبين في الاعراب، وإنْ كان موقع كل منهما في الجملة يوجب لأحدهما إعرابا غير إعراب الآخر. في الموضوع يقول سيبويه: «واذا قلت: زيد لقيت أخاه فهو كذلك. وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه وقع به، والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنت زيدا باهانتك أخاه، وأكرمته باكرامك أخاه. وهذا النحو في كلامهم كثير»[91]. وفي موضع آخر نجده يستعمل نفس المُفسِّر لاتحاد عنصرين في الاعراب: «يقول: أعبدَ الله ضربته.. وأعمراً قتلت أخاه... فاذا أوقعت عليه الفعل او على شيء من سببه نصبته... وتقول: عبدُ الله ضرب أخوه زيداً، لا يكون إلا الرفع. لأن الذي من سبب عبد الله مرفوع فاعل، والذي ليس من سببه مفعول. فيرتفع اذا ارتفع الذي من سببه، كما ينتصب

اذا انتصب»[92]. وتكون الأخوة، في مثال سيبويه، السبب المخصص لانتقال القوة النفسية من صورة الى أخرى. وسَبَبُ انتقالها هو ما أوجب إعرابا واحداً للمنتقل عنه والمنتقل اليه.

واذا كان ابن سينا يتحدث، فيما عرض، عن وجود اسباب جزئية قد لا تحصى، تخصص انتقال القوة النفسية الفاعلة للتركيب من صورة حسية الى اخرى، ومن معنى وهمي الى اخر فان من اهتمام اللغويين وصف هذه الاسباب التي إليها تُسنَد أحوالٌ تطرأ على الالفاظ المتراكبة في القول. ويكشف المثالان السابقان عن ارتباط وصف اللغويين للتركيب بأفعال القوة النفسية الفاعلة له.

ج ـ الحكم التخييلي: وهو من الأفعال الخاصة بالقوة الوهمية، وهي رئيسة قوى المعرفة المتصرفة بواسطة المتخيلة في مخزوني الحافظة والمصورة. ويتمثل هذا الفعل فيما تجعله هذه القوة من المعاني الوهمية والصور الحسية مقترنا من غير ان يكون ذلك مُحقَّقاً او مُدرَكاً من الخارج. فاذا أقامت الوهمية نسبة بين معنى وصورة. وكان ذلك المعنى، بالادراك المحقق، ذا نسبة الى صورة أخرى كانت بذلك حاكمة. واذا كان السبب الباعث لها على ذلك الحكم ما يُتخيَّلُ من تشابه بين الصورتين كان حكمها تخيليا. ما سبق هنا يبينه مثال موضح ذكره ابن سينا حيث يتحدث عن الوهم وهو الحاكم الاكبر في الحيوان. يقول: «ويحكم على سبيل انبعاث تخييلي من غير ان يكون ذلك محققا. وهذا مثل ما يعرض للانسان من استقذار العسل لمشابهته المرار. فان الوهم يحكم بأنه في حكم ذلك، وتتبع النفس ذلك الوهم، وان كان العقل يكذبه. والحيوانات وأشباهها من الناس انما يتبعون في افعالهم هذا الحكم من الوهم الذي لا تفصيل منطقيا له، بل هو على سبيل انبعاث ما فقط»[93].

اذن كل فعل كانت نتيجته أن أُقيمَ شيء مقام مشابه له من جهة ما، من غير أن يكون ما تشابَها فيه يوجب أن يقترن أحدهما بما اقترن به من المعنى، كان ذلك الفعل للقوة الوهمية، وهو المُشخَّصُ فيما يعرف بقياس الشبه لدى النظار في طرق تحصيل المعرفة واكتساب العلم. ويلزم عما ذُكِرَ هنا أنَّ وجود قياس الشبه سببه إذعان قوى النفس المعرفية لأحكام القوة الوهمية. وقد بين ابن سينا في كتبه؛ (البرهان، ص 18)، كيف يكون هذا الاذعان، كما قدم أمثلة مُوضِّحة لأحكام الوهمية، وكيف ترتفع اذا صارت موضوع نظر العقل. فلنقتصر الآن على ما عرضناه في شأن كل قوة معرفية لنر في الأخير ما يلزم عما يجمعها، وفيم يظهر انتظامها لتُشكل كُلاً.

8 ـــ قوى المعرفة منسوجة في أبنية جسيمة:

استدل ابن سينا، في مواضع مختلفة من كتبه، على أن قوى النفس المعرفية، وكذلك المحركة تفعل ما لها من الافعال بواسطة آلات، وآلة القوة، كما يظهر من كلامه، ليس الا ما يكون من بِنْيَةٍ للمقدار المادي الذي يشغل حيزا في الدماغ. وبما يتشكل في مادة من بنية تحمِل قوةً نفسية يَتعيَّنُ الفعل الادراكي.

مما استدل به ابن سينا على كون القوة النفسية منسوجة في بنية جسمية هو أن الصورة المرتسمة في القوة المصورة يلزم ان تكون أجزاؤها منطبعة في أجزاء جسم هذه القوة، أو كما يقول: «فان الصورة المرتسمة في الخيال، من صورة شخص زيد على شكله وتخطيطه ووضع اعضائه بعضها عند بعض التي تتميز في الخيال كالمنظور اليها، لا يمكن ان تتخيل على ما هي عليه الا ان تلك الاجزاء والجهات من اعضائه يجب ان ترتسم في جسم. وتختلف جهات تلك الصوة في جهات ذلك الجسم. وأجزاؤها في أجزائه»[94]. وقد حَوَّل ابن سينا صورة زيد الشخصية الى شكل هندسي لاثبات أن أجزاء ذلك الشكل وجهاته مرتسمة في أجزاء وجهات الجسم الحامل للقوة المصورة. وعلى غرار ذلك الشكل يمكن ان يُؤتى بمثال، من ميدان اللغة، يؤدي الى نفس النتيجة. من ذلك أن (شوق): صوورة واحدة مرتسمة في الحامل للقوة المصورة، تتركب من الاجزاء: (ش، و، ق)، كل جزء منها يجب ان يكون مطبوعا في جزء مما انطبعت فيه الصورة (شوق). ولو كانت هذه منطبعة في غير منقسم الى اجزاء لتعذر ادراك انها مركبة من تصويتات متوالية لكل تصويتة نسبة الى الاخرى، ولما امكن، من جهة أخرى، إنتاج تصويتة مفردة. فبقي ان تكون الصورة المدركة مرتسمة فيما ينقسم لانقسام أجزاء الصورة. وينتهي ابن سينا الى نتيجة ان «الادراك انما يتم بقوة متعلقة بمادة جسمانية»[95].

يشهد للنتيجة المتوصل اليها ما لاحظه ابن سينا من الكَلَلِ او الفساد الذي يصيب قوى المعرفة. فاثناء استدلاله على ان القوة النطقية غير منسوجة في مادة جسمية وأن مدركات هذه القوة غير منطبعة في منقسم[96] لاحظ أن القوة النطقية تقوى بكثرة الاستعمال، وأن المُدرَك القَويَّ يُكْسِبُها قُوَّةً. كما أنها تشتد بعد منتهى النشؤ. وفي المقابل تحصل لقوى المعرفة، بسبب تعلقها بالمادة، كَلَلٌ وضعف من إدامَةِ العمل. او «لاجل أن الآلات تكلها ادامة الحركة وتفسد مزاجها الذي هو جوهرها وطبيعتها»[97]. كما انها لا تقوى على ادراك الضعيف عقيب المُدرَك القَوِيِّ. لأن القَوِيَّ يضعف القُوَّى المُدرِكة. لذلك «فان المُبَصِر ضوءاً عظيما لا يُبصِر معه ولا عقيبه نورا ضعيفا. والسامع صوتاً عظيما

لا يسمع معه ولا عقيبه صوتا ضعيفا». يضاف الى هذا ان جميع قوى المعرفة وغيرها من القوى البدنية كالمحركة تأخذ في الضعف بعد منتهى النشوء. فيصعب، مثلا على الحافظة او المصورة ان تستثبت ما يصلها من المدركات. وكل هذا يشهد لما سبق من أن القوة المعرفية منسوجة في بنية مقدار مادي يشغل حيزا في الدماغ.

مما يلزم عن تعلق القوة بالمادة ان يكون عملها الادراكي مقصورا على الجزئيات. بحيث لا تأخذ اليها الا المُشخِّصات المميزة لكل مدرك مدرك، أو صفاته التي لا يمكن أن يشاركه فيها غيرُه. لأنّ «معنى التشخص ما لا يصح وقوع الشركة فيه»[98]، وأن «المتشخص هو الذي لا يوجد مثله معه.. لان ما تشخص به زيد: وهو وضعه وأينه، لا يتشخص به عمرو»[99]. ولما كان مدرَك هذه القوى من هذا القبيل كانت قُوىً للمعرفة وليست للتعلم. لانه لا يتوصل، من الصورة الجزئية المدركة، الى ادراك صورة جزئية أخرى. فلا يتوصل، مثلا، من ادراك الصورة الشخصية لمسمى (عمرو) الى ادراك الصورة الشخصية لمسمى (زيد). ولا من الصورة الصوتية (ضرب) الى الصورة الصوتية (حزن). ولا من هذه الى (رغبة)، لأن الاحساس بصورة غير مؤدٍّ الى الاحساس بأخرى. او كما قال ابن سينا في انقطاع الاتصال بين الصورتين: «واما الاحساس الاول فليس شيئا موصلا الى الاحساس الثاني»[100]. لذا فان معرفة مثل ما ذكر من الصور الصوتية المتباينة بالشخص وكذلك المعاني الجزئية المقترنة بها، تحصل بأن تُدرَك واحدة واحدة الى أن يؤتى عليها جميعا ان امكن. وبفضل هذه القوى تحصل للمدرك معرفة ما هو جزئيٌ في الموضوعات الخارجية إذ القوة ليست مهيأة لأن تأخذ إليها هذا الصنف من المدركات. وإنما أن تُجَرِّدَ ما هو مشترك يعم جزئيات عددها قد لا ينتهي.

أما تعالق قوى النفسي، المدركة والمحركة، لتكوِّنَ نظاما نفسيا حيوانيا؛ إن كان رأسُها القوةَ الوهمية، او انسانيا؛ ان كانت القوة النطقية ترأس الوهم وما يرأسه، فانه يظهر أولا في ترابط الافعال الادراكية. اذ ثبت أن عمل الحواس الظاهرة يؤدي الى تشغيل الحس المشترك، وهذا يؤدي الى تشغيل القوة المصورة، وهذه بدورها تشغل القوة المتخيلة بانتزاع، من الصور الحسية، المعاني المُدرَكة بالوهمية. فتشتغل هذه ومعها الحافظة المهيأة لخزن المعاني. وثانيا، في التصرف في المدركات، اذ يفضي الرأس الى تشغيل القوة المُرَكِّبَة، كانت متخيلة او مفكرة. ويكون تصرف هذه القوة، كانت تركب الصور او تفصل بعضها عن بعض، مقتضيا تشغيل المصورة والحافظة بأنْ تعرضا عليها مخزونيهما وتشغيل القوى المحركة بأن تُحرِّك أعضاء معينة الى جهات محددة. وثالثا، في ان الانصراف الكلي الى تثقيف

قوة يؤدي الى اشتدادها وضعف القوة المُنْصَرِف عنها. يوضحه ما يلاحظ من ضعف القوى المدركة بالانصراف عنها الى تثقيف القوى المحركة، وبالعكس. وَلَوْلاَ انتظام قوى النفس بحيث تشكل كلاً قاعدته قوة ترأس الجميع لما كان للافعال الصادرة عنها اتساق وترتيب. ولقد استدل ابن سينا في أكثر من موضع على ما أثبته في قوله: «انه يجب ان يكون لهذه القوى رباط يجمعها كلها فتجتمع اليه. وتكون نسبته الى هذه القوى نسبة الحس المشترك الى الحواس التي هي الرواضع. فانا نعلم يقينا ان هذه القوى يشغل بعضها بعضاً، ويستعمل بعضها بعضا، وقد عرفت هذا فيما سلف. ولو لم يكن رباط يستعمل هذه فيشتغل ببعضها عن بعض، فلا يستعمل ذلك البعض ولا يدبره لما كان بعضها يمنع بعضا عن فعله بوجه من الوجوه ولا ينصرف عنه. لان فعل قولا من القوى اذا لم يكن لها اتصال بقوى اخرى لا يمنع القوة الاخرى عن فعلها اذا لم تكن الآلة مشتركة ولا المحل مشتركا ولا أمر يجمعهما غير ذلك مشتركا»[101]. ويبدو ما قدمناه كافيا لبيان تعلق القوة النفسية بالمادة. وأن ذلك سبب ادراكها لما هو من صنف الجزئيات، فكانت قوة للمعرفة وليست للتعلم، وارتباط بعضها ببعض الى قوة هي الرأس.

خلاصة:

تحصل من المعروض ان طبيعة ما تحصل به المعرفة او المدرك للجزئيات، متقومة من قوة ومادة تصلح لان تكون موضوعا لها، بحيث تجعلها على بنية مخصوصة لان تفعل بواسطتها صنفا معينا من الافعال الادراكية. وأن هذه الطبيعة، في بَدْءِ وجودها في النظام النفسي الانساني، خلو من المعارف إلا المنطبع فيها بالالهام من المعاني الغريزية التي يعرف بها المولود ما ينبغي فعله رعاية لمقصود البقاء. وتظل خلوا من المعرفة ما لم يتصل بها سبب من خارج ذاتها، او بقيت منفردة. اذن هذه الطبيعة المشكلة من قوة نفسية متعلقة ببنية مادية ما هي إلاّ استعداد محض لأن تأخذ اليها ما تتلقاه عن العالم الخارجي. وبهذا يكون حصول المعرفة متعلقا بشرطين: ذات مهيأة لان تدرك، وموجودات خارجية قابلة للادراك.

بقوى المعرفة المهيأة لادراك الصور الحسية واختزانها تحصل للمتكلم المعرفة بصور الالفاظ اللغوية، وهي مقترنة بالصور الحسية او بالمعاني المدركة بالوهمية. وبالقوة المركبة التي من شأنها ايضا تحليل ما تتركب منه الصورة الواحدة تحصل له المعرفة بالتصويتات الأساس للغة، او الصور الصوتية التي تنحل اليها الالفاظ اللغوية المستعملة من قبل مَنْ يُحيط به، المختزن صورها في قوته المصورة.

وبالقوة المركبة، كيفما كان مبدأ التركيب او المشغل اياها تساعدها المصورة بعرض مخزونها عليها والقوى المحركةُ بالائتمار بأن تبعثها على تحريك أعضاء جهاز التصويت المهيأ للتشكل الى جهات معينة مُشكّلةً أحيازاً، يُنتِجُ المتكلم بواسطتها تلك التصويتات مفردةً او مركبةً في ألفاظ لغوية، وهذه مركبة في صور قولية. لكنه في جميع ذلك يجب ان يكون المتكلم حاكيا لا غيرُ. اذ تَبيَّنَ سابقا انه لا يتوصل من مُدرَك جزئيٍّ الى معرفة جزئيٍّ آخر. ومعنى ذلك ليس له أن يعمل الا ما سمعه من الصور الصوتية المرتسمة في قواه، وهو ما يفسر استعمال ضمير الخطاب حيث يجب استعمال ضمير المتكلم الملاحظ عند بَدْءِ الأطفال بالتلفظ. اذن للانتقال الى ان يعمل المتكلم ما لم يسمعه يحتاج الى قوى تَعَلُّمِيّة، وهي موضوع الباب الموالي، يعلم بها لِمَ كان المسموع على تلك الصورة، وبما علمه يعمل ما لم يسمعه.

ومما ينتج عما سقناه ظهور إشكال الأصول أو مصدر كل ما ينتمي الى الشيء المسمى لغة أو لسانا، فاذا لم تكن تصويتات اللغة مطبوعة بَدْءاً في القوة المصورة وجب أن يكون مصدرها من خارج هذه القوة، واذا كان محتوى العالم الخارجي شيئا واحدا فَبِمَ يُفَسَّرُ كون لغة تستعمل عَيِّنةً من التصويتات وتستعمل لغة أخرى غيرها. واذا كان تركيب التصويتات في ألفاظ لغوية مفردة تحكمه قوانين فان مصدر هذه القوانين أو مبادىء انشائها إما أن تكون من ذات القوة النفسية، أو من خارج ذاتها. وفي كلتا الحالتين يلزم ان تكون قوانين التركيب واحدة الا اذا اتُّخِذَت مبادىء إنشائها مقدمات لاستباط ما الوجه الذي يجب ان تعمل عليه، فيكون المركب وفقها قد وقع على النحو الذي يحسن. وفي الحالة الاخيرة جاز ألا تقع على نمط واحد قوانين تركيب التصويتات في ألفاظ مفردة، وقوانين تركيب المفردات في صور قولية. وما أثير من مسائل هذا الاشكال مما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في مبحث القوة الماطقة، او القوى التَّعَلُّمِيَّة.

البابُ الثاني

قوى التّعلمُ

قوى التعلم

أحد مميزات القوة الناطقة عن قوى المعرفة هو ما لها من فعل الانسياق الى اكتساب العلم بمجهول مستحصل من معلوم سابق. وفعل الانسياق، كما يظهر من كتب ابن سينا، ذهني أو فكري. ذهني: وهو ما يكون من الانتقال عن كليات نظرية الى اكتساب العلم بكلي نظري مستحصل عنها أو عن المعقولات الأوائل الى اكتساب معقولات ثوان، كما يسميها ابن سينا[102]. ومن هذا القبيل ما يحصل من انتقال عن البديهيات الى اكتساب المبرهنات عند انشاء نظرية ليس فيها ما يدل على ان يكون لها تطبيق على معطيات التجربة في ميدان معين. فكري: وهو ما يكون من الانتقال عن مقدمات تجريبية او حسية لاستنباط رأي فيما يجب عمله بالنسبة الى أمر جزئي خاص بميدان معين. اذ سبق ان الفكر عمل لقوة معرفية إنْ شغّلتها القوى النطقية. ويظهر الصنفان حيث يتحدث ابن سينا عما يختص بالانسان من الأفعال: «ان للانسان تصرفا في أمور جزئية وتصرفا في أمور كلية... فتكون للانسان قوة تختص بالآراء الكلية، وقوة أخرى تختص بالروية في الأمور الجزئية، فيما ينبغي ان يفعل ويترك مما ينفع ويضر»[103]، بالقوة المذكورة أولاً يربط الذهني، ويربط الفكري بالمذكورة ثانيا. وحيث يتحدث عن التعليم والتعلّم الكائن بين الانسان ونفسه: «وهذا التعليم والتعلّم الذهني قد يكون بين انسانين، وقد يكن بين انسان واحد ونفسه من جهتين: فيكون، من جهة ما يحدس بالحد الاوسط في القياس مثلا، مُعلّما، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس، متعلما. والتعليم والتعلم بالذات واحد، والاعتبار اثنان. فان شيئا واحدا وهو انسياق ما الى اكتساب مجهول بمعلوم يسمى باعتبار بينه وبين الذي يحصل فيه تعلما، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل منه، وهو العلة الفاعلية، تعليما»[104].

وقد اعتبرنا النتيجة المستفادة من فعل الانسياق الخاص بالقوة النطقية لتسميتها هنا بقوى التعلم. اذ التعلم أو اكتساب العلم بمجهول مستحصل من علوم سابقة من أقوى

الخصائص المميزة للقوة النطقية. واذا كان هذا الفعل ظاهرا لا يحتاج الى دليل ثبوته فان الذي يجب الكشف عنه هو ما اذا كان ذاتيا للقوة النطقية. وان افترض كذلك يلزم أن يكون في ذات القوة أولا العلوم السابقة المتنقل عنها الى تحصيل المستفاد منها واكتسابه وثانيا أن تكون طريقة او طرق الانسياق مُبرمَجة في ذاتها. بل حسب هذا الافتراض تكون القوة النطقية عبارة عن علوم سابقة وطريقة أو طرق تُعَيِّنُ كيفية الانتقال عنها الى اكتساب علم جديد لم يكن. وفي مقابل ذلك، أن تكون ذات الناطقة قوة مهيأة بحيث تحصل لها علوم أولية بالادراك. واذا كانت هذه العلوم توجد قبل ادراكها وبعده، منتظمة مع المكتسب منها بعلاقة اللزوم امتلكت القوة النطقية، بالادراك ايضا، طريقة الانسياق. وعند وصف هذه الطريقة وجب ان تظهر في شكل علاقات تنتظم بواسطتها العلوم الاولية وما يكتسب منها، وما يكتسب من المكتسب اذن أول مبحث في هذا الباب يتوجه الى تقديم التصور المُكوَّن عن طبيعة القوة الناطقة.

ثبت ان النظام النفسي الانساني متميز بقوة نفسية واحدة هي ذات النطق، وأن لهذه القوة صنفين من التصرف، يلزم عن هذا وجود ما يقصرها على التصرف في الامور النظرية. واذا كانت الناطقة رأس النظام النفسي كان القاصر ايها ما تتصرف فيه. اذن، المبحث الثاني ينبغي ان يتوجه الى القوة النطقية، وقد انكشفت طبيعتها، في علاقتها بالجهة التي منها تحصل لها علوم نظرية أولية، وعلوم نظرية مكتسبة عنها، فكانت بذلك عقلا نظريا: وللمبحثين تخصص الفصل الاول من هذا الباب ومما ينبغي ان يطرح ايضا للبحث قاصرُ القوة النطقية على التصرف فيما ينتمي الى حقل معين، كاللغة او غيره من الحقول المتغايرة بموضوعاتها، فتستفيد، من المقدمات المأخوذة منه، نتائج تحدد ما يجب عمله، وعلى أيّ وجه ينبغي ان يعمل ليؤدي الوظيفة التي من أجلها عُمِلَ وبحكم موضوع تصرفها الاخير، والغاية منه سُميت عقلا عمليا. وهو ما سيكون موضوع الفصل الثاني من هذا الباب.

تَحَصَّلَ مما تقدم أنه باعتبار قاصر من الاثنين تحصل للقوة النطقية قدرة تسمى عقلا. وهو اما نظري، لانه لا يختص بموضوع هذا الحقل دون ذاك، واما عملي لارتباطه، بالتناوب بموضوعات كل الحقول وبذلك يرى ما يجب عمله في كل واحد منها. واذا قلنا عقلا عمليا يلزم بالضرورة أن يكون معالقا لقوى المعرفة وما يعالقها من القوى المحركة، اذ لاعمل بغية الحركة. ومن هذه الجهة يأخذ ايضا ما بين موضوعات الحقول من تغاير. وبنفس الاعتبار يلزم ان يكون العقل النظري معالقا لما هو كلي يستغرق موضوعات كل

ميدان. وما أُثبِتَ هنا يقتضي ان يكون العقل النظري رأس النظام النفسي الانساني، منه يستمد العقل العملي ما يستدل به على مقدمات تخص أمراً جزئيا مما ينتمي الى موضوع حقل معين. وما ينبغي الاحتفاظ به مما سقناه حتى الان:

ـ ان القوة الناطقة، باعتبار ذاتها، شيء واحد. أمَّا انقسامها الى عقل نظري وعقل عملي فباعتبار ما يحصل لها من القدرة بسبب ما يعالقها. في انقسامها الى القدرتين يقول ابن سينا: «واما النفس الناطقة الانسانية فتنقسم قواها الى: قوة عاملة وقوة عالمة: وكل قوة من القوتين تسمى عقلا باشتراك الاسم او تشابهه»[105].

ـ إن العقل النظري، وهو قدرات متوالية كما سيكشف عن ذلك في موضعه، يرأس العقل العملي وما يرأسه من قوى المعرفة. يعبر ابن سينا عن هذا الترتيب في قوله: «ثم العقل العملي يخدم جميع هذه.. ثم العقل العملي يخدمه الوهم. والوهم تخدمه قوتان...»[106]. ويظهر هذا الترتيب بين العقلين النظري والعملي، في كتب ابن سينا المنطقية خصوصا حيث يدرس العلاقة بين المبادىء او المقدمات الخاصة بكل علم والمبادىء العامة لكل علم او لعدد من العلوم[107].

ـ غاية العقل العملي أن يوقِّع رأيا يتعين بمقتضاه ما يجب فعله في كل مسألة مما يتكون منه موضوع حقل ما. وهو في ذلك الفعل يحتاج الى مقدمات خاصة يأخذها اليه من جهة ارتباطه بقوى المعرفة، والى استرفاد المعونة من العقل النظري. في استرفاد العون يقول ابن سينا: «وتكون هذه القوة استمدادها من القوة التي على الكليات. فمن هناك تأخذ المقدمات الكبرى فيما تروي وتنتج في الجزيات. فالقوة الاولى للنفس الانسانية قوة تنسب الى النظر فيقال عقل نظري. وهذه الثانية قوة تنسب الى العمل فيقال عقل عملي»[108].

قبل الشروع في التناول المفصل لما سرد من المباحث يحسن أن نسجل هنا ما يوفره العقلان النظري والعملي من امكان لوضع ما يحتاج اليه الانسان، ومن ذلك المُستعمَل في التحاور. ومعنى هذا ان اللغة، كغيرها من الصنائع الانسانية، يتعلق وجودها بِأنْ تحصل للنفس الناطقة القدرتان لا بذات النطق المجردة، او بها في حالتها البدائية المحددة بما قبل دخولها في علاقات مع العالم الخارجي الذي تأخذ منه ما يكوّن قُدرَتَيْها. يصدق هذا اذا ثبت ان القوة النطقية في البدء ليست علوما أولية وطريقة للانسياق عنها الى اكتساب علوم مستحصلة منها.

الفصل الاول

طبيعة النفس الناطقة وقدرات العقل النظري

ليحدد ابن سينا الخصائص المكونة لطبيعة الشيء المسمى نفسا ناطقة، «وليس يُعنى بقولهم نفس ناطقة انها مبدء المنطق، بل جُعِلَ هذا اللفظ لقبا لذاتها»[109]، نظَرَ اليها في مقابل قوى المعرفة، ثم في علاقتها، أولا، بالجهة التي تستفيد منها العلوم الاولية النظرية، او البديهيات. وثانيا في علاقتهابجهة تحصل لها منها الكليات العملية. وقد انتهى ابن سينا الى النتائج: 1) القوة النطقية غير منطبعة في بنية عضو مادي ولا مُدرَكاتها حالة في جسم أو مادة. وبذلك تنفلت لعلم التشريح وتخرج عن موضوعه، فلم يكن في الامكان أن يتحدث عن موقع لها معين في الدماغ. 2) القوة النطقية ليست علوما أولية ولا طريقة انسياق لاكتساب العلم بالمجهول المستحصل عنها. 3) مُدرَكات القوة النطقية من قبيل الكليات، وهي اما نظرية فتكون عقلا نظريا، واما عملية فهي عقلي عملي. 4) العقل النظري قوى متوالية، اولها العقل المطلق وهو القوة النطقية في حالتها البدائية، وآخرها العقل المستفاد، وهو ما يكتسب من العلوم المستحصلة عن القوة النظرية المرتبة قبله. ويخضع ترتيب هذه القوى للترتيب الكائن بين العلوم الاولية والعلوم المكتسبة منها، وما بين هذه الاخيرة وما يكتسب عنها. اعتبر، في ذلك، ما بين البديهيات والمبرهنات من ترتيب، وما بين المبرهنات وما قد يكتسب منها من العلوم التي تختص باسم آخر.

مما ينبغي ان يركز عليه، في هذا الفصل، لارتباط إشكال تعلم اللغة به هو: 1) استدلال ابن سينا على ان القوة النطقية ليست ذاتُها طريقةً للانسياق الى اكتساب العلم، على الاقل في بدْءِ وجودها، ولا علوماً أوليةً، كالعلم بأن الشيء الواحد لا يخرج عن طرفي النقيض، وان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية، وغيرها من البديهيات او ما يسميه ابن سينا بالمعقولات الاوائل التي هي مبدأ لكل علم مكتسب ولا تكتسب هي من مبدأ قبلها.

2 ــ التصور الذي يقدمه ابن سينا عن تَكوُّن قدرات العقل النظري المُتَدَرِّجِ تَدَرُّجَ العلوم. وكيف يرى قوة، في رتبة معينة، شرطا لِتَكوُّنِ ما بعدها، وما الشروط الواجب توافرها لانتقال النطقية من حالتها البدائية الى رتبة موالية تكون عندها قادرة بما حصل فيها، على الانتقال الى رتبة موالية.

1 ــ ذات الناطقة ليست علوما أولية

كلما طرح ابن سينا ذات الناطقة للنظر ذكر تجردها من العلوم الاولية، او كُل ما يَقْدِر الانسان به على الاكتساب، لكنها تمكنه من تحصيل تلك القدرة المؤلفة من علوم أولية وطريقة لاكتساب العلم بالمجهول المستحصل منها. فقد ذكر في مواضع كثيرة من كتبه أن القوة النطقية تكون «في بدء وجودها عارية عن صور المعقولات... ثم تحصل فيه صور المعقولات الاولية، وهي معان متحققة من غير قياس وتعلم واكتساب، مثل العلم بأن الكل أعظم من الجزء... ويتهيأ بهذه القوة لاكتساب المعقولات الثواني»[110].

تَبيَّنَ أن المعقولات، من قبيل ما مَثَّلَ لَهُ، تَحصُلُ للقوة الناطقة من الخارج لا من ذاتها. وبحسب ما يحصل لها من المعقولات يكون لها بها عقل، اذ «المعقول اذا حصل في شيء صار للشيء به عقل»[111]. ومما يُدَعِّم أنَّ ابن سينا لم يشك في كون ذات الناطقة عارية عن العلوم الاولية هذا التفريق بين الشيء المسمى قوة ناطقة وبين الشيء المسمى عقلا، فالاول لا وجود له الا في النظام النفسي الانساني، والثاني له وجود أول في الخارج ووجود ثان، بالتعدية، في القوة الناطقة اذا تصورت به او حل فيها. ويلزم عن هذا ان يكون العقل موجودا في الخارج في استقلال عن القوة النطقية. ويتعين ان تظهر هذه العلاقة بين الشيئين في الفكر العربي وفي كل فكر ساقط تحت مبدأ الاستقلال المشار اليه سابقا.

ليستدل ابن سينا على ان ذات الناطقة، في بَدْءِ وجودها خلو من كل ما يقدر الانسان على الاكتساب، وأنها قوة مهيأة لان تتصور بتلك العلوم فتصير حينئذ ذات قدرة على فعل الاكتساب، يقتضي ذلك ان يكون قد اطلع على المذهب المقابل الذي يتبنى اصحابه مبدأ التعلق القاضي بأن ذات الناطقة علوم أولية، بها يتأتى الاكتساب، وتنظيم الموجودات الخارجية. حسب هذا الاتجاه يلزم أن يكون الشيء المسمى عقلا موجودا في ذات الناطقة لاخارجها. ويظهر بوضوح، مما تقدم، أن الشيء الواحد يختلف تصوره بتغاير المبدأ المنطلق منه. لذا تكون العبرة، في المفاضلة، بالنتائج اللازمة، وبالعموم والانسجام، ورفع التحكم المفضي الى التعقيد وتصوير الشيء على خلاف ما هو عليه.

للاستدلال على الصفة الواجب اسنادها، وفق المذهب الكسبي المؤطر بمبدأ الاستقلال، الى قوى النفس المعرفية والتعلمية عقد ابن سينا في كتاب النفس فصلين. خصص احدهما[112] لقوى النفس المعرفية المدركة للجزئيات، عرض فيه آراء سابقيه من اليونانيين واحتجاجهم، ثم ابطلها جميعا بدحض حجج كل رأي. يظهر هذا من قوله: «فهذه هي المذاهب المنسوبة الى القدماء في أمر النفس وكلها باطل»[113]. وبعده مر الى فصل موال، ابتدأه بعبارة «فنقول نحن»، لبناء مذهبه في مسألة النفس وقواها المعرفية. ويتمثل مذهبه فيما سبق أن عرضناه في شأن قوى المعرفة وما نقدمه الآن مما يخص القوة الناطقة.

ما يهمنا من تلك الآراء الساقطة جميعُها تحت مبدأ التعلق المؤطِّر للمذهب الطبعي قولهم: «ان النفس مركبة من مبادىء حتى يصح ان تعرف المبادىء وغير المبادىء بما فيها منها، وأنه انما يُعرف كل شيء بشبيهه فيه»[114].

هذا التصور القديم لقوى المعرفة يطابق ما يقال حاليا من أن تجميع أشياء تحت صنف واحد يحتاج الى مبدأ تجميعي مطبوع في ذات القوة النفسية، او ينتمي الى ما سمي بالنظام المعرفي المزود به الانسان. واذا لم يكن ذلك المبدأ بعض ذات القوة المدركة لا يمكن ان تحصل لها المعرفة بانتماء أشياء الى صنف واحد. ويلزم هذا التصور ان يكون بعض ذات القوة المدركة مبدأ لمعرفة الشيء المفرد، بل مبدأ لاسناد الخصائص المميزة له عن غيره. وعلى هذا فإن القوى المدركة، في بدء وجودها، فاعلة لاقابلة. وقد اضطر هؤلاء الى تصور أن «القوة الحاسة ترحل الى موضع المحسوس لتلاقيه»[115]. فَتُسْنِدَ له الخصائص المقومة له. لأن الشيء المُدرَك لا يتقوَّم إلا بالنسبة الى المدرِك. فهو اذن لا قِوام له في نفسه، وما يكون له من الخصائص فإن وجودها له متعلق بالمبادىء المبنية في ذات المُدْرِكَةِ. ولقد طول ابن سينا في إبطال المذهب الطبعي، كما تحدد. ومن أقوى أدلته أن المبدأ المعين اذا كان من شأنه أن يدرك شبيهه فليس له أن يدرك ضده. اذن الضد مُدرِكُهُ مَبْدَأٌ ثان. وهذا التصور ينقض مبدأ عاما وهو أن القاعدة الواحدة أو أيّ عِيار واحد فانه يصف الشيء ونقيضه. في الموضوع يقول ابن سينا: «وأنت تعلم أن الشيء الواحد يكفي في أن يكون عياراً للاضداد تُعرف به، كالمسطرة المستقيمة يعرف بها المستقيم والمنحني جميعا، وأنه لا يجب ان يعلم كل شيء بشيء خاص»[116].

أما الفصل الآخر[117] فقد عرض فيه ابن سينا آراء اليونانيين في القوة النطقية وما احتجوا به، ثم أبطلها جميعا. يهمنا منها قولهم: «ان النفس عالمة بذاتها تعلم كل شيء»[118]. اذن التعليم والتعلم ليس الا تنبيها لها، «وكان معنى التنبيه ردها الى ذاتها والى

حال طبيعتها، فتصادف نفسها عالمة بكل شيء»[119]. دليلهم على أن ذات القوة النفسية علوم هو أنها إذا كانت جاهلة عادمة للعلوم يستحيل عليها أن تعلم. يلزم عن هذا الدليل ان ذات القوة النفسية اما ان تكون علوما اذن يمكنها ان تعلم ما يلزم عما في ذاتها، واما الا تكون علوما وفي هذه الحالة يستحيل عليها ان تعلم. بابطال ابن سينا للاحتمال الثاني يبطل الاول ومعهما المذهب الطبيعي. يقول: «وأما من تشكك فجعل النفس عالمة لذاتها فهو فاسد، فانه ليس يجب اذا كان جوهر النفس خاليا بذاته عن العلم ان يستحيل له وجود العلم»[120].

محتوى استدلال ابن سينا، انه يجب التمييز بين شيئين متغايرين. احدهما، باعتبار ذاته، لا يمكنه ان يعلم البتة، لان ذاته ليست علوما أولية ولا هي مهيأة بطبيعتها لأن تعلم. والآخر، باعتبار ذاته، فهو جاهل لأن ذاته ليست علوما ولكنها مهيأة لأن تعلم. ويحصل العلم بتوافر الشروط: أ) ذات مهيأة لأن تقبل وتتصور بما تتلقاه. ب) موجودات خارجية من شانها ان تُؤثّر أمثلتَها في القابل لها. ج) انتظام (أ) و(ب) بعلاقة التعدية. وبغير شرط من الثلاثة لا يحصل العلم. وبغير الشرطين (ب) و(ج) تكون ذات القوة النطقية عارية عن العلوم. فيما يفيد ما قُدِّم يقول ابن سينا: «فانما نعني أن جوهرها اذا انفرد ولم يتصل به سبب من خارج لزمه الجهل، بشرط الانفراد مع شرط الجوهر. لا بشرط الجوهر وحده»[121].

ما أثبته ابن سينا للقوة النطقية، من خلو طبيعتها في بدء وجودها من العلوم الأولية ينسجم مع استدلاله، في مواضع أخرى من كتبه الفلسفية[122]. على أن الكليات التي لا ينالها الحس موجودات خارجية، تجردها القوة النطقية، وليست توجد في ذات القوة أصلاً، كما يتصور مَن يُثبت الوجود الخارجي للمحسوس، وينفيه عن الكليات المجردة ليجعل وجودها في ذات ما يسمى بالعقل داخل هذا التصور. وينسجم، من جهة أخرى، مع ما يقدمه في أغلب كتبه[123]. من الأدلة على أن محل الكليات العقلية ليس جسما ماديا. وجميع الطبعيين يتصورون ذات النطق علوما أولية مطبوعة في بنية العضو الحامل لهذه القوة. اما ابن سينا، مهما اختلفت الجهة التي ينظر منها الى القوة النطقية، فان استدلاله ينتهي الى نتيجة واحدة تتكرر، فيما ذكر من كتبه، هي ما يعبر عنه اذ يقول: «لا يجوز اذن أن تكون الذات المتصوِّرة للمعقولات قائمة في جسم البتة، ولا فعلها كائن في جسم ولا بجسم»[124]. كون القوة النطقية غير منسوجة في بنية مادية يلزم ان تنفلت ذاتها للملاحظة ويتعذر فحصها تشريحيا. وبما أنها أصل للعلم او مبدأه تعيّن أن تبقى مجهولة

فينا لأنه لا سبيل إليها. فيما يفيد هذا يقول ابن سينا متحدثا عن العقل النظري: «كما ان مبدأ البرهان ليس يكتسب بالبرهان، فكذلك مبدأ العلم لا ينال بقوة العلم... فهذه القوة هي قوة العقل النظري المجهول فينا، وهو الاستعداد الفطري الصحيح»[125].

وبما أنه لا سبيل الى العلم بالقوة النطقية كان القرآن الكريم، بالنسبة الى المفركين العرب فلاسفة ومتكلمين، موّصلاً الى تكوين تصور عنها. وهو ما فعله ابن سينا، اذ يوضح، بما ورد في (الآية 35 من سورة النور). مراتب قوى العقل النظري. في المرتبة الاولى. كما سيأتي، تقع القوة النطقية في بدء وجودها، وهي خالية من جميع الصور العقلية مستعدة لقبولها وأخذها إليها. بحالتها هذه تطابق مدلول «المشكاة» في الآية، فسماها ابن سينا، وهي في تلك المرتبة، بهذه اللفظة. يقول: «فاولها: قوة استعدادية لها نحو المعقولات. وقد يسميها قوم عقلا هيولانيا وهي المشكاة»[126]. ولكل مرتبة بعدها يستعمل لفظة بحسب التدرج الوارد في الآية الكريمة المذكورة.

ومن المتكلمين نجد القاضي عبد الجبار، في عدد من أجزاء المغني يثبت الطبيعة المسندة الى القوة النطقية، داحضا حجج أصحاب الطبع القائلين بان المعارف تقع طبعا او بطبع المحل[127]، ومستدلا بآيات من القرآن الكريم، على ان المعرفة من أفعال العبد تحصل به بالاكتساب. ويلزم عن الاكتساب ان تكون ذات القوة النطقية عارية عن العلوم، وهو ما يظهر واضحا، حيث يبين القاضي عبد الجبار فساد مذهب «اصحاب الالهام الذين يقولون بانه تعالى يبتدىء بخلق المعارف في القلوب». وفي الجزء الثاني عشر من كتاب المغني الذي خصصه للنظر والمعارف ساق أكثر من دليل على «أن النظر والمعرفة مقدوران لنا»[128]، وأن العلوم الأولية، أو ما يسميه القاضي عبد الجبار بالعلم الضروري، تحصل للانسان بالادراك، وقد زوده الله بقوى نفسية مهيأة لان تتصور بما يُلْقَى فيها من خارج ذاتها. وباعتبار هذه القوى استعداداً محضاً للتقبل جعل الله الانسان مضطرا الى المعارف. ولو كانت في ذاتها بَدْءاً، أو تقع فيها بالالهام الالٰهي لآرتفعت هذه الضرورة.

2 ـــ قدرات العقل النظري

مما يسهل ملاحظته، في التأليف العربي، ان مدلول العقل يتخصص بالاضافة فهو يصدق على: أ) القوى النطقية في حالتها البدائية المهيأة لادراك الكليات «بان تأخذ في ذاتها صور المعقولات مجرّدَةً عن المادة. إما أن يكون بتجريد العقل اياها، وإما ان يكون

لأنّ تلك الصورة، في نفسها، مجردة عن المادة». وفي هذه الحالة تتخصص باسم العقل المطلق. أو المشكاة وغيرهما من الاسماء. ب) يصدق على «صور هذه المعقولات في نفسها»[129]، اي ما تنعقل به الموجودات الخارجية من العلاقات التي تنتظمها. وبالمعنى الثاني يستعمله القاضي عبد الجبار، كما يتضح في قوله: «اعلم ان العقل هو عبارة عن جملة من العلوم، متى حصلت في المكلف صح منه النظر والاستدلال، والقيام باداء ما كلف». وان كان لا يمنع من إمكان استعمال العقل للدلالة على القوة النطقية مادامت هي الأصل في تحصيل تلك العلوم. أو كما يقول: «ولسنا نمتنع من وصف العقل بأنه جوهر إذا أريد بذلك انه الاصل للعموم، وان كان ذلك مخالفا للغة والاصطلاح. فان أرادوا به هذا المعنى فقد أصابوا المعنى واخطأوا اللفظ»[130]. واذا كان العقل دالا على الصور العقلية نفسها خصصه ابن سينا باسم العقل المحض. ويكون مميز العقل المطلق انه طبيعة من شأنها أن تنفعل وتتأثر بمحتوى العقل المحض المتميز بكونه فاعلا مؤثرا.

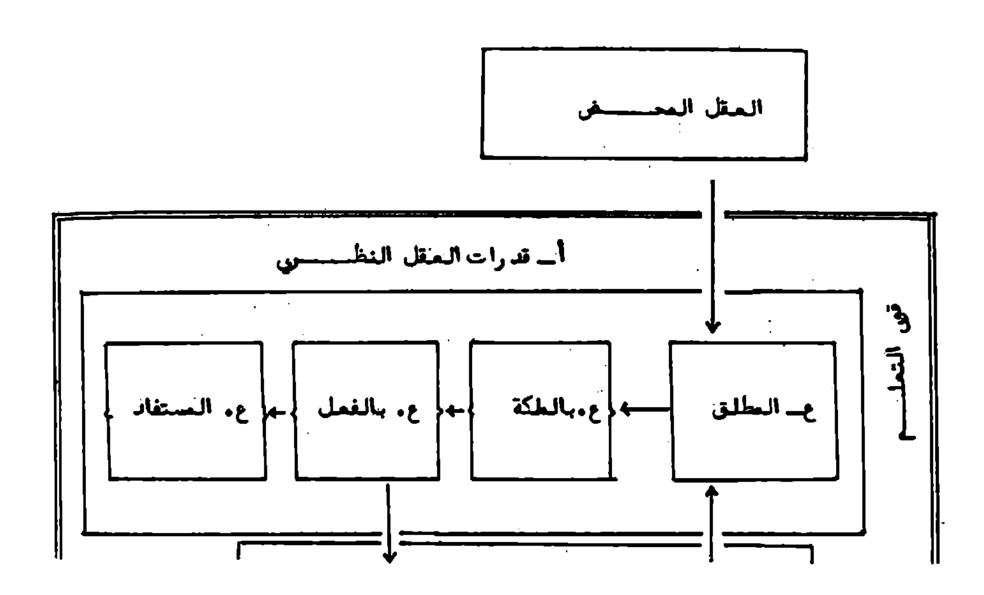
وباعتبار ما يُلْقيه العقل المحض في العقل المطلق من المعقولات المتعالقة تتكون عقول متدرجة مرتبة. رتبة كل عقل تتحدد برتبة الصورة العقلية الحالّة فيه. وينبغي أن يتخصص كل عقل باسم يصدق على معقولات من درجة معينة حاصلة له، فيكتسب بها قدرة يقوى بها على ان يصير الى رتبة موالية، يكون عندها قد اكتسب معقولات من درجة ثانية. وهكذا يستمر الى درجة الاكتمال. بعد العقل المطلق يأتي ما يسميه ابن سينا العقل بالملكة، ثم العقل بالفعل، ثم العقل المستفاد. ويكون حصول العقل الأخير مشروطا بحصول العقل بالفعل، وهذا بالذي يليه. اما حصول العقل بالملكة فهو مشروط بعلاقة التعدية القائمة بين العقلين: المحض والمطلق.

الى جانب ما ذكر من المعقول المتغايرة معنى واسما نجد ذكرا للعقلين: النظري والعملي المتغايرين معنى ايضا. الأول منهما صادق على الصور العقلية النظرية التي يأخدها اليه العقل المطلق لا بتجريدها من مادة معينة، لأن ما هو نظري، بناء على ما سبق نقله عن ابن سينا، لا يختص بموضوع ميدان ما دون غيره، بل يستغرقها جميعا. ويصدق الثاني على الصور العقلية التي يجردها العقل المطلق مما ينتمي الى ميدان محدد. اذن تغاير هذين العقلين ناتج عن نوعي الصور العقلية، وتنوع الصور العقلية ناتج عن درجة العموم.

واذا تبين عدد ما يصدق عليه العقل فلا ينبغي ان يفهم من ذلك ان النفس الناطقة متعددة متغايرة. وانما هي طبيعة واحدة، هي العقل المطلق وجميع الاسماء الأخرى إلا العقل المحض دالة على واحد واحد مما تحلّت به تلك الطبيعة من قدرة. ويمكن تقديم هذه العقول

وتعالقها دفعة واحدة، كما في الشكل التالي، بعده نعرض مُوجزينَ تصور ابن سينا في مسالة تكونها.





أ ـــ العقل المطلق:

يستعمل ابن سينا العقل المطلق للدلالة على القوة الناطقة في حالتها البدائية المتميزة بالاستعداد المحض لأن تأخذ اليها مما يعالقها ما عنده من الكليات العقلية. فهو اذن أصل في تحصيل العلم بالكليات العقلية، او عَقْل صورها. ولما كان كذلك فإنه لا يدخل ضمن ما يصدق عليه العقل النظري أو العقل العَملي. لأن هذين لا يتعينان إلا بعد دخول العقل المطلق في علاقة إما مع العقل المحض فيحصل فيه منه ما ينقله الى درجة يكون فيها واحدا من العقول النظرية. واما مع مدركات قوى المعرفة فيحصل له منها ما يتحول به الى درجة يكون عندها واحدا من العقول العملية. أما قبل انتظامه بعلاقة التعدية، بجهة من الاثنتين فغير داخل في أحد العقلين النظري او العملي.

ليوضح ابن سينا رتبة العقل الطلق بالنسبة الى ما يليه من العقول، نظرية كانت او عملية، ساق مثال الطفل بالنسبة الى فعل الكتابة. حيث ان الطفل ساعة ولادته لا

يكون له بالنسبة الى فعل الكتابة إلا الاستعداد المطلق المتميز بكونه لم يخرج عنه شيء من هذا الفعل، ولا حصل له ما به يخرج، وما للطفل، ساعة يولد، بالنسبة الى الكتابة هو ما يكون له بالنسبة الى غيرها من المعارف والعلوم، ويغادر الطفل هذه المرحلة والعقل المطلق الاستعدادَ بالانتقال الى رتبة موالية عندها تحصل له أوليات يقدر بها على اكتساب فعل الكتابة. «كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف الدواة والقلم وبسائط الحروف على الكتابة». وبما قد حصل له من الأوليات يكون قادرا على الانتقال الى مرحلة ثالثة. عندها يكون الاستعداد مكتملا، اذ له أن يفعل الكتابة متى شاء من غير حاجة الى اكتساب. وللطفل في كل مرحلة قوة بالنسبة الى الكتابة: «القوة الاولى تسمى مطلقة وهيولانية، والثانية تسمى قوة ممكنة، والقوة الثالثة تسمى كمال القوة»[131]، ولما كان الكمال درجات فان القوة الثالثة تتفرع، عندما ينقل ابن سينا هذه النسب الى العقلين النظري والعملي الى قوتين، وبذلك تكون قوى كل منهما أربعة عقول متوالية، كل عقل، بالنسبة الى رتبة الصوة العقلية، في درجة معينة.

فالعقل المطلق، بناء على ما تقدم، ليس الا ما في طبيعة القوة النطقية من الاستعداد المحض للتصور، اذا انتظمتها بالعقل المحض علاقة التعدية، بالمعقولات الأولى. في معنى هذه يقول ابن سينا: «وأعني بالمعقولات الأولى المقدمات التي يقع بها التصديق لا باكتساب ولا بان يشعر المصدق بها أنه كان يجوز له ان يخلو عن التصديق بها البتة. مثل اعتقادنا بان الكل اعظم من الجزء، وان الأشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية»[132]. واذا كانت ذات العقل المطلق استعداداً لا غيرُ امتنع تصوُّرُه جِسماً، او مادة، قد نُسِجَت فيه المعقولات الأوائل، او ما يسمى ايضا البديهيات، وانما هو قوة محكوم عليها بأن تبقى مجهولة فينا، غير منطبعة في بنية عضو مهيأة لادراك البديهيات المذكورة وغيرها من الصور العقلية المجردة. واذا كان المُدرِك لا يشعر بكونه آخِذاً في عقل البديهيات والصور العقلية المجردة من المادة، كما يكون شاعرا بادراكه للصور الحسية، فليس يلزم أن تكون تلك البديهيات مطبوعة بَدْءاً في حيز من الدماغ. كما طُبِعَت مبادىء الافعال الغريزية.

يستخلص مما تقدم أن تركيز ابن سينا وشراح كتبه على تناول قوى العقلين النظري والعملي في علاقتها بالصور العقلية اقتضته ضرورة الانسجام مع ما يلزم عن المبدأ الاول الموجه للفكر العربي على اختلاف حقوله، القاضي بأن تكون قوى المعرفة والتعلم موجودة في علاقة استقلال عن المبادىء الأولية المتحكمة في الموجودات الطبيعية. الانطلاق من هذا المبدأ يعني ان كل واحد من الشيئين: العقل المطلق والموجودات الخارجية بما ينظمها،

لا يتعلق بالآخر في قيام ذاته. وان العلاقة الممكن وجودها بينهما، من جهة ما يتولد عن اجتماعهما من المعرفة والعلم، هي علاقة التعدية. بسبب هذه العلاقة تكون القوى المدركة منفعلة متقبلة، ويكون العقل المحض، او المبادىء الأولية للموجودات الطبيعية، فاعلا مؤثرا.

ب) العقل بالملكة:

يصدق العقل بالملكة على القوة النطقية وقد صارت الى رتبة ثانية موالية للعقل المطلق. وبذلك تكون قد دخلت إما الى العقل النظري او الى العقل العملي محتلة الرتبة الأولى فيما دخلت إليه. انتقال القوة النطقية عن العقل المطلق الواقع في الرتبة الاولى الى العقل بالملكة الواقع في الرتبة الثانية باعتبار العقل المطلق، (اذ للشيء بالنسبة الى ما سيؤول اليه رتبة وله داخل ما آل اليه رتب)، وفي الرتبة الأولى باعتبار نسبة ما امتلكه الى ما يكتسب منه، يحتاج الى توافر الشروط الثلاثة المذكورة سابقا، والى جهة ليتعين ما اذا كان العقل بالملكة نظريا أو عمليا.

فاذا توافرت الشروط: (أ) و(ب) و(ج) مع الجهة (د).

(أ): العقل المطلق المستعد لأن ينفعل متصوراً بما يلقى إليه.

(ب): موجودات خارجية من شأنها أن تؤثّر أمثلتها في القابل لها.

(ج): انتظام (أ) و(ب) بعلاقة التعدية.

(د): جهة الانتظام ما يحتويه العقل المحض من الكليات النظرية. تكوَّن العقل بالملكة النظري، وكان محتواه المعقولات الاوائل أو البديهيات.

واذا كانت البديهيات لا تكتسب من مبادىء قبلها، والا تسلسل الى ما لا نهاية، وإنما هي أساس لكل ما يُكتسَب عنها، وجب أن تنتظمها والمبرهنات او المعقولات الثواني علاقة اللزوم. واذا كانت بينهما هذه العلاقة حصلت للعقل بالملكة فكان محتواه، على الاقل، البديهيات وعلاقة اللزوم. بهذا المحتوى يكون قد امتلك قدرة يقوى بها على الانتقال، بما في ذاته لاغير، الى درجة موالية. وتكون تلك القدرة المسماة بالعقل بالملكة متمثلة في: 1) العلوم الأولية، أوضحها العلم بان الشيء لا يخرج عن طرفي النقيض. والعلم بان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وغيرهما مما يسرد تحت البديهيات او المعقولات الاوائل. 2) طريقة الانتقال عن تلك الأوليات الى اكتساب العلم بالمجهولات المستخصلة عنها. وبهذا يكون قد أمتلك طريقة الاستدلال بما حصل عنده من الأوليات.

وبما أن العلوم المكتسبة، بالملكة الاستدالية الحاصلة، علوم متفرعة عن الاوليات مباشرة وجب ان تكون معلومة للعقل بالملكة لكن بالقوة او بالقدرة التي له. اذ صار بمقدوره ان يقتصها إذا أخذ في البحث عنها منتهجا طريقة لا يُراعي فيها سوى العلاقات القائمة بين الأوليات والمُستحصَل منها. وإذا صارت معلومة له بالفعل تعين أن يصير العقل النظري الى رتبة موالية، لانه قد أفاد شيئا لم يكن عنده فاستحق ان يتخصص باسم يعينه.

ج ـــ العقل بالفعل:

عن تحول ما كان مقدورا للعقل بالملكة الى حاصل محقق بالفعل الذي له ان يفعله يلزم ان يكون محتوى العقل بالفعل الأمور التالية: 1) البديهيات او ما هو من قبيل العلوم الأولية. 2) المبرهنات، او المعقولات الثواني، المكتسبة عنها. 3) ملكة استدلالية او برهانية، غير ان هذه الآن، يجب ان تكون شيئين: 4) علاقات قائمة بين البديهيات والمبرهنات. 5) علاقات تنظم بها المبرهنات والعلوم المكتسبة عنها مباشرة واذا تبين عند الفحص ان العلاقات (4) و(5) من نوع واحد فان استعمالها يجب ان يكون له ذلك الترتيب.

بالمبرهنات وبالصنف (5) من العلاقات يكون العقل بالفعل قد امتلك قدرة لم تكن للذي قبله، اذ صار بمقدوره المتمثل فيما حصل لديه ان يقتص المعقولات الثوالث التي يعلمها بما فيه من القدرة او القوة. لكن عِلْمها المحقق لا يكون إلاّ إذا فَعَل، وكان فعله ذاك منظما بالعلاقات (5) وحينئذ يصير ما كان معلوما له بقوته أو بقدرته معلوماً له بفعله. ويلزم عن هذا أن تكون المبرهنات من قبيل الأوائل لكن بالنسبة الى تاليها من العلوم المكتسبة عنها. أما بالنسبة الى ما قبلها من البديهيات فهي نتائج مكتسبة بطريقة برهانية أو نظرية. ولذلك تسمى أيضا بالاوائل النظرية[133].

لكل عقل مما ذكر حتى الآن نسبة الى غيره[134]. وبما له من النسبة يتحدد معناه. فالعقل المطلق بالنسبة الى ما بعده مُباشرةً ليس إلا قوة. وكل قوة فهي قدرة على أمر ما، اذا حصل لها اكتملت. والعقل بالملكة بالنسبة الى ما قبله كمال له وبالنسبة الى ما بعده فهو قوة يكون كمالها باكتساب علوم تستفادُ من المبرهنات.

د ـــ العقل المستفاد

كل ما يبتدىء بحال معينة وينتقل عنها الى احوال متغايرة متوالية يلزمه ان ينتهي الى حال معينة يثبت عندها. وتكون الحال الأخيرة هي الغاية القصوى عندها يتحقق الكمال الذي للشيء بحسب ما هُيِّئت له ذاته. ويلزم عن ذلك ان ينتهي العقل النظري،

في تدرجه إبتداء من العقل المطلق، الى غاية، اذا بلغها تعيّن أن يتوقف عندها، اذ يكون قد بلغ الكمال الذي له أن يبلغه. ويمثل العقل المستفاد كمال العقل النظري او غايته القصوى. أو كما يقول ابن سينا: «العقل المستفاد هو الغاية القصوى»، اذ في هذه الدرجة «تكون القوة الانسانية قد تشبهت بالمبادىء الأولية للوجود كله»[135]. ويكون له احضار الصورة العقلية من الخارج متى شاء. لأن ما كن لِما قَبْلَهُ بالقوَّة صار للعقل المستفاد فعلاً.

في تدرج العقل النظري وارتباطه بواسطة العقل العملي بقوى المعرفة يقول ابن سينا «فاعتبر الآن وانظر الى حال هذه القوى كيف يرأس بعضها بعضاً وكيف يخدم بعضها بعضاً، فانك تجد العقل المستفاد رئيساً ويخدمه الكلُّ، وهو الغاية القصوى. ثم العقل بالفعل يخدمه العقل بالملكة، والعقل الهيولاني بما فيه من الاستعداد يخدم العقل بالملكة، ثم العقل العملي يخدم جميع هذه... ثم العقل العملي يخدمه الوهم»[136]. وفي الفصل الموالي سنحاول ان نبين كيف يتوسط العقل العملي بين العقل النظري وقوى المعرفة، كما عرضت في الباب السابق من هذا القسم.

مما عُرِضَ في هذا الفصل ينكشف المذهب الكسبي المؤطر لتأمل المفكرين العرب، ولسواهم ممن ينطلق من مبدأ الاستقلال ويتحدد، في مقابل المذهب الطبعي القائم على مبدأ التعلق. فاذا كان مبدأ التعلق قاضيا بان يعتقد الطبعيون ان «العقل»، عبارة عن خزانة من المعلومات الأولية المطبوعة بدءاً في حيز من الدماغ، او أنه «قواعد صورية» او «مبادىء عقلانية»، او غير هذه العبارات، بها يكون تأويل معطى الحس او التجربة، ويلزم هذا الاعتقاد ان العالم الخارجي عالم وهمي، ليس للموجودات فيه من الانتظام والتعالق الا ما يسنده «العقل» اليها، ومن ثمة فان «العقل» داخل المذهب الطبعي يصوغ العالم ولا يكتشفه، الى آخر ما يذكره اصحاب هذا المذهب قديما وحديثا، فان مبدأ الاستقلال قاض بان يعتقد الكسبيون، ان للعقل معنيين. فهو بأحد المعنيين عقل مطلق مستعد بقوته لان يكون موضوعا لكل صورة عقلية. وبذلك ليس الا واحداً، من الشروط الثلاثة الضرورية لتحصيل العلم بالأوليات. وبالمعنى الثاني عقل محض، محتواه الصور العقلية في نفسها التي بها تتعالق الموجودات الخارجية وتتكوَّن في انتظامها المكتشف بالبحث او التعقل. ويكون العقل المحض الشرط الثاني، بانضمام علاقة التعدية المعتبرة شرطا ثالثا، صارت للعقل بالمعنى الأول قدرة تتمثل في العلوم الأولية وفي الملكة البرهانية الحاصلة له بحصول الأوليات. وبما حصل عنده ينتقل من طور الانفعال والقبول الى طور الفعل. ويتقوى فعله هذا او تصرفه

في الكليات كلما انتقل الى الرتبة الموالية في اتجاه القدرة المسماة بالعقل المستفاد ويلزم عن المذهب الكسبي ان الانسان يعيش في عالم معقول تنتظم فيه الموجودات على وجه كلي.

وبما قدمناه عن تكوين العقل النظري نكون قد سقنا الأساس اللازم لقيام الصنائع الانسانية التي تحتوي أيضا صناعة مسمى اللغة. لكن هذا الأساس النظري غير كاف لانشاء اللغة أو أية صناعة لأنَّ الملكة البرهانية الحاصلة بحصول الكليات العقلية النظرية، أولية كانت أو مكتسبة، مما يستعمله العقل العملي، وقد تكوّن، في توليد الرأي المحدد لما يجب أن يفعل في باب معين، وعلى أي وجه ينبغي ان يقع ذلك الفعل ليحقق الغاية التي من أجلها كان. لذا يحسن أن نعرض تكون العقل العملي حتى تكتمل صورة المذهب الكسبي. وينحل الاشكال الناشىء داخل هذا المذهب، وهو أصل القدرة التى تمكن الانسان من وضع اللغة.

الفصل الثاني

العقل العملي، تكون قدراته

1 ـــ العقل العملي:

يصدق العقل العملي على صنف ثان من القدرات التي تحصل للقوة النطقية من جهة اتصالها بقوى النفس المعرفية. لأن العقل المطلق المستعد بمحض ذاته للتصور بالكليات العقلية اذا كان له اتصال بقوى المعرفة أخذ من مخزونها ما يجعل محتوى العقل العملي في رتبته الاولى، (العقل بالملكة)، متميزا عن محتويي العقل النظري وقوى المعرفة ومن ثمة يلزم أن يكون موضوع تصرفه غير موضوعيهما، وان تكون لأفعاله غاية غير غاية أفعالهما. بعض ما ذكر هنا يجمله ابن سينا متحدثا عن صنفي القدرات الحاصلة للنفس الناطقة: «فمن قواها مالها بحسب حاجتها الى تدبير البدن، وهي القوة التي تختص باسم العقل العملي. وهي التي تستبط الواجب فيما يجب ان يُفعَلَ من الأمور الانسانية الجزئية لتتوصل به الى أغراض اختيارية من مقدمات أولية وذائعة وتجريبية، وباستعانة بالعقل النظري في الرأي الكلي الى ان ينتقل به الى الجزئي»[137].

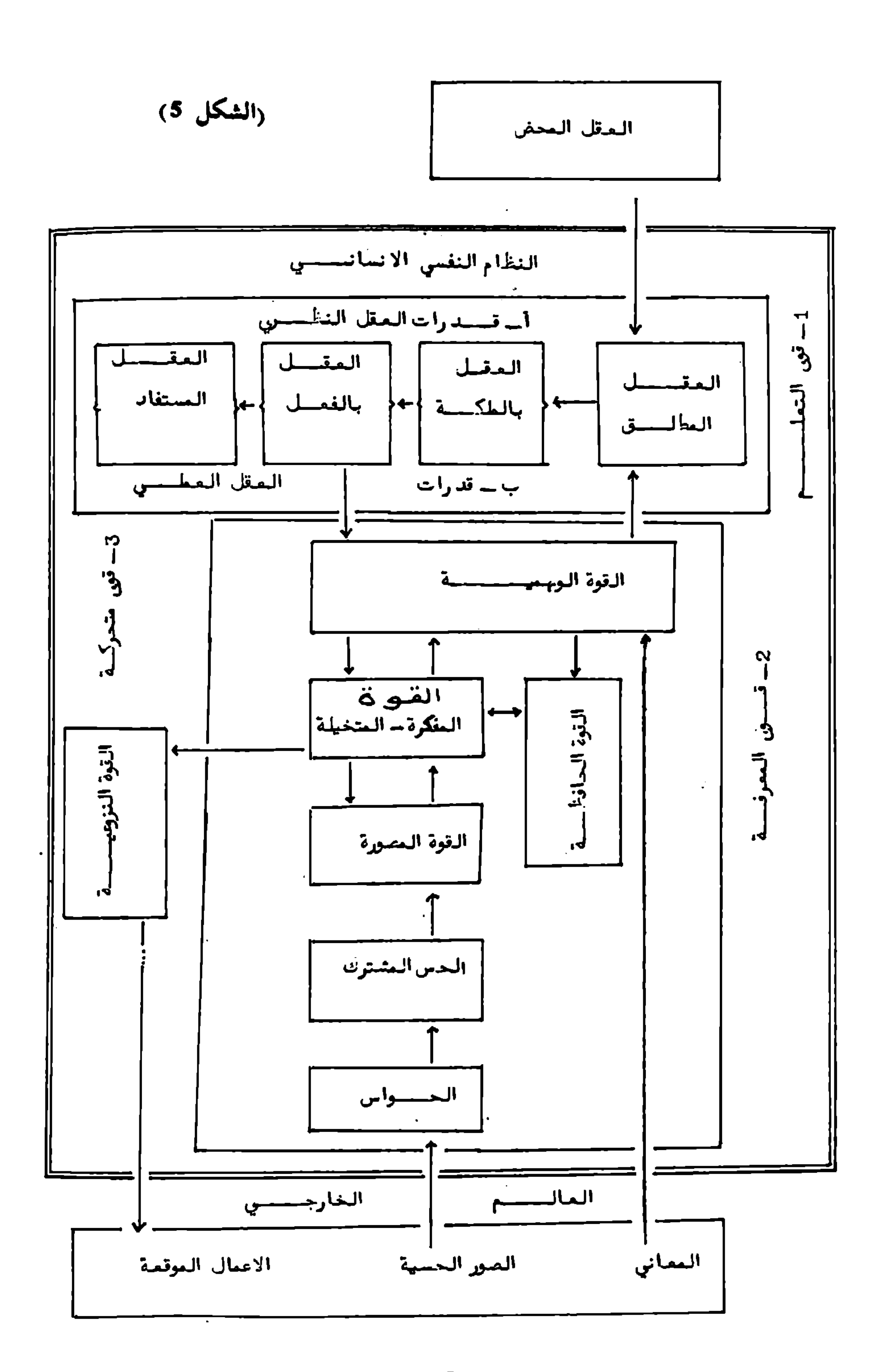
مما يكشف عن تغاير محتويي العقلين النظري والعملي، اذا كانا مثلا في رتبة ما يصدق عليه العقل بالملكة، أن الأول متصور بعلوم أولية انتزاعية مفارقة للمادة، اذن عمله او تصرفه يكون في موجودات تفارق المادة على الاطلاق وغاية عمله العلم لاغير. لان علوم العقل النظري الأولية والمكتسبة لا يتولد عنها وحدها العلم بما ينبغي فعله في باب معين. في المقابل يكون الثاني متصورا بعلوم أولية غير انتزاعية ولا مفارقة للمادة. فيكون من أولياته ما يجرده من الصور العقلية الكلية عن مواد ملائمة لها، وتصرفه في علوم مجردة من مواد طبيعية لاكتساب العلم بما يجب أن يُفعَل في كل باب. وحينئذ تكون غاية علمه العمل.

واذا كان العقل العملي يمثل الصنف الثاني من قدرات النفس الناطقة، وهذه ذات واحدة هي العقل المطلق قد تنوعت قدراتها باعتبار ما يعالقها، وكان تَكَوُّن العقل النظري بدخول العقل المطلق في علاقة مع العقل المحض وجب ان يَتكَوَّن العقل العملي بانتظام ذات القوة النطقية في علاقة بقوى المعرفة، فيجرد من محتواها ما ليس لها أن تدركه. وما لا تدركه، لطبيعتها، كل ما هو كلي او عام يستغرق جزئيات قد لا تتناهى. لذا وجب ان يكون محتوى العقل العملي مغايرا لقوى المعرفة. واذا كانت أفعال هذه الأخيرة في الأمور الجزئية من قبيل الانبعاث التخييلي فإن أفعال العقل العملي محكومة بالرأي المستنبط من العلم بمقدمات سابقة.

ينتج عما سقناه ان العقل العملي مغاير، محتى وعملا، للعقل النظري ولقوى المعرفة. وأن تكوين محتواه بسبب العلاقة بين ذات العقل المطلق ومخزون قوى المعرفة، وأن عمله متوجه الى استنباط الرأي المحدد لما يجب فعله في أمر جزئي أو في باب معين، منطلقا من القدرة الحاصلة له ومستعينا بالعقل النظري، إذ منه يستمد ما به يكون الحكم بصحة ما ينتجه من الآراء. ويلزم عما أثبت هنا أن يكون العقل العملي رابطا أو صِلة بين العقل النظري لما يستمده منه، وبين قوى المَعرفة لأنه «يحتاج في أفعاله كلها الى البدن والى القوى البدنية»[130]، فهو يحتاج إليها أولا في تكوين قدرته العملية، وثانيا في أن تساعده، ممثلة على إنجاز أفعال على الوجه الذي يقتضيه الرأي المستنبط. وقد سبق عن نقلنا هن ابن سينا حديثه عن ترابط قوى المعرفة والعقل النظري بواسطة العقل العملي، وعن رئاسة هذا الأخير للقوة الوهمية وما ترأسه. ترابط هذه الأصناف من القدرات المتكونة عن تعالق قوى النظام النفسي الانساني يمكن تشخيصه بالشكل (5) المنشور بالصفحة الموالية.

يخضع العقل العملي، في تكونه، للتدرج المذكور بالنسبة الى العقل النظري. فكلا الصنفين من القدرات، النظرية والعملية، بعضها يؤدي الى بعض، وما هو في آخر رتبة حصوله مشروط بالذي قبله مباشرة الى العقل بالملكة العملي الحاصل بتوافر الشروط الثلاثة: أ) العقل المطلق. ب) مخزون قوى المعرفة. ج) انتظام (أ) و(ب) بعلاقة التعدية. ويكون العقل بالملكة العملي كمال القوة النطقية المسماة بالعقل المطلق، وهو ايضا قوة بالنسبة الى الذي يليه بعده، كما كان ذلك بالنسبة الى العقول النظرية. في هذا التدرج يقول ابن سينا «ولكل واحدة من القوتين استعداد وكمال، فالاستعداد الصرف من كل واحدة منهما يسمى عقلا هيولانيا سواء أخذ نظريا أو عمليا، ثم بعد ذلك انما يعرض لكل واحدة منهما ان تحصل لها المبادىء التي بها تكتمل أفعالها. أما للعقل النظري فالمقدمات الأولية وما يجري

(الشكل 5)



العقل المحض
النظام النفسي الانساني
أ ـ قدرات العقل النظري
العقل المستفاد
العقل بالفعل
العقل بالملكة
العقل المطلق
العقل العملي
ب ـ قدرات
1 ـ قوى التعلم
3 ـ قوى متحركة
2 ـ قوى المعرفة
القوة الوهمية
القوة المفكرة ـ المتخيلة
القوة الحافظة
القوة النزوعية
القوة المصورة
الحس المشترك
الحواس
العالم
الخارجي
المعاني
الصور الحسية
الاعمال الموقعة

معها. وأما للعملي فالمقدمات المشهورة وهيآت أخرى فحينئذ يكون كل واحد منهما عقلا بالملكة، ثم يحصل لكل واحد منهما الكمال الكتسب»[139]. وفيما يلي سنركز على ما يحصل للعقل العملي، من جهة ارتباطه بقوى المعرفة، مما يدخل في أولياته وذلك لامكان تحديد محتوى العقل بالملكة العملي. وفي مرحلة لاحقة سنرى كيف يستعمل معلوماته الأولية وما يكتسب عنها في استنباط الرأي.

2 ـــ تكوين العقل العملي.

يتبين مما سقناه ومن حديث ابن سينا عن العقل العملي أن غاية عمله جلب المنافع ودفع الأضرار واستنباط الصنائع الانسانية المتوسل بها لتحقيق غاية ما. وذلك بان يوقع رأياً يحدد ما يجب فعله، وعلى اي نحو، من الانحاء الممكنة، يجب إنجاز الفعل ليتحقق المقصود المطلوب. لكن توقيع الرأي يحتاج الى تحصيل مبادىء ومقدمات وطريقة للتفكير او التأمل وبهذين الشيئين يكون قادرا على استنباط الآراء القاضية بان يُعمَل عملٌ معيّن على نحو معين لتحقيق المطلوب بالنسبة الى أمر معين. فاذا حصلت للانسان تلك المبادىء وتلك الطريقة يكون قد امتلك «قدرة عقلية عملية» يقوى بها على اختيار، من جملة امكانات محتملة، الفعل المناسب لتحقيق قصد مطلوب، عن المثبت هنا يعبر الطوسي معلقا على كلام ابن سينا في العقل العملي: «فالشروع في العمل الاختياري الذي يختص به الانسان لا يتأتى الا بادراك ما ينبغي ان يعمل في كل باب، وهي ادراك رأي كلي مستنبط من مقدمات كلية: أولية، او تجريبية، او ذائعة أو ظنية... يستعملها العقل العملي في تحصيل ذلك الرأي الكلي من غير أن يختص بجزئيٍ دون غيره»[140]. وباعتبار ما قد ثبت فإن التناول لمسألة تكوين العقل العملي ينبغي أن يقتصر، في البدء، على تحصيل جانب من الملكة العقلية العملية المتعلق بالمقدمات الأولية المستعملة أساسا لكل ما يستنبط عنها من الآراء.

ما يستعمله العقل العملي، من المبادىء او المقدمات التي تكون قدرته على الاستنباط، وقد توفرت له طريقة للتفكير، يمكن اجمال امتلاكه إياه فيما يلي:

أ ـــ الكليات المفردة الطبيعية. وهذه حسب ابن سينا عبارة عن طبيعة واحدة حصلت في مادة فغشيتها هيآت فخرجت في صور حسية متباينة، كل واحدة، بناء على أمثلتها المرتسمة في القوة المصورة، تتميز بخاصية أو أكثر لا يشاركها فيها غيرُها. واذا اتصل العقلُ المطلقُ المهيأ لادراك ما هو كلي أو عام بالمخزون في المُصَوِّرَةِ جَرَّدَ منه تلك الطبيعة التي تشترك فيها جزئيات فينتقلُ الى رتبة يكون عندها قد امتلك صورة عقلية كلية تتمثل

في الطبيعة المجردة المشتركة. في الموضوع يقول ابن سينا، في حديثه عن انتفاع القوة النطقية بقوى المعرفة: «ان القوى الحيوانية تعين النفس الناطقة في أشياء: منها أنْ يورد الحس من جملتها عليها الجزئيات فتحصل لها من الجزئيات أربعة: أحدها انتزاع الذهن الكليات المفردة عن الجزئيات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة وعلائق المادة ولواحقها ومراعاة المشترك فيه والمتباين به. والذاتي وجوده والعرضي وجوده فتحدث للنفس من ذلك مبادىء التصور. وذلك بمعاونة استعماله للخيال والوهم»[141]. وتكون صور الكليات المفردة مبادىء للتصور اذا كانت داتُ موجودٍ خارجي مركبةً من أكثر من كلية، او كانت الصفاتُ المقوِّمةُ لذاتٍ كلياتٍ مفردةً[142].

أسند ابن سينا للعقل العملي، وهو يجرد الطبيعة الكلية من مخزون المصورة،، جملة من المدركات. يقول: «فتكون هناك صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين فيجدها العقل متخالفة بعوارض، مثل ما يجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة أعضاء كذا، ويجد عمراً مختصا بأخرى غير تلك. فيقبل على هذه العوارض فينزعها فيكون كأنه يقشر هذه العوارض عنه ويطرحها من جانب حتى يتوصل الى المعنى الذي يشترك فيه ولا يختلف به ويحصلها ويتصورها»[143]. يلزم عما ذكره ابن سينا في هذا النص، وفيما لم ينقل عنه مما يليه، أن يكون العقل قد أدرك جملة من العلاقات التي تمثل جانب البرهان في الملكة العقلية الحاصلة، وقد يكون في إدراكه ذاك مسترفدا العون من محتوى العقل النظري. ومما يجب ان يكون قد أدركه وتصوَّر به.

ـ علاقة الانتماء أو الاحتواء والتضمن. فاذا كان العقل يجد أمثلة صور الناس متخالفة بعوارض، ويجد مع ذلك المعنى الذي يشترك فيه ولا يختلف به، يلزم أن يدرك أيضا أن كل صورة حسية جزئية فهي تنتمي الى ذلك المعنى الكلي المشترك فيه، او أن المعنى المشترك فيه يتحوي زيداً كما يحتوي عمراً المختص كل منهما بصفات عارضة ليست للآخر. وبادراكه لعلاقة الانتماء يكون قد أدرك العلاقة التالية:

ـ علاقة المساواة. من مطالعة العقل لمخزون المصورة يدرك كون زيد وعمرو المنتميين الى طبيعة واحدة متغايرين باعتبار الصفات العارضة لكل منهما ومتساويين باعتبار الطبيعة الواحدة الموجودة لكليهما. فهما اذن باعتبار هذه الطبيعة شيء واحد.

ـ علاقة السببية: علاقة بين ذاتين او طبيعتين تؤثر إحداهما في الأخرى صفاتٍ لا تلازمها ملازمةَ الصفات المقوِّمة للذات ولا ملازمةَ الصفات العارضة التي تقتضيها صفة ذاتية. اذ العقل «أول ما يفتش عن الخلط الذي في الخيال فانه يجد عوارض وذاتيات.

ومن العوارض لازمة وغير لازمة، فيفرد معنى من الكثرة المجتمعة، في الخيال ويأخذها الى ذاته»[144]. واذا لازمت صفةٌ عارضةٌ ذاتاً ما انتظمتها علاقة مع ذات ثانية، ثم فارقتها لارتفاع تلك العلاقة بزوال القاسر الذي أحدث الصفة، تعيَّن أن يُتصوَّر العقل بعلاقة السببية القائمة بين القاسر المُحدِث لصفة لابد لها من حامل، وبين ذات أحدث فيها غيرها صفةً لا تُقوِّمُ تلك الذات ولا تقتضيها صفةً مقوِّمةً.

ـ علاقة التغاير او المخالفة والتباين القائمة بين الكليات المفردة. ويجب أن يُتصوَّر العقل بهذه العلاقة اذا جرد من جزئيات متجانسة طبيعة كلية، ومن جزئيات أخرى متجانسة ايضا يجرد طبيعة مغايرة للسابقة. حينئذ يكون قد أدرك أن صورة هذا الكلي المفرد غير تلك. ويلزم ان يأخذ اليه درجة التغاير بحسب الكليين المفردين المدركين، لأن درجة التغاير من قبيل ما يتغير بحسب الكليين المُقابَلِ بينهما. فيدرك ان هذين واقعان على طرفي النقيض، فهما منفصلان لا يتراكبان، كما يدرك أن بين آخرين تآلفا من وجه وتساندا، من جهة تآلفهما يتراكبان لِيُقوِّما ذاتاً واحدةً وما ذكر هنا من العلاقات بعض ما يلزم ان يمتلكه العقل بحصول الكليات المفردة له.

ب ـــ الكليات المركبة. بتحصيل علاقة التغاير ودرجته بين الكليين المفردين تتكون للعقل العملي صورة كلية مركبة التركيبَ المُوجَبَ المُثْبَتَ او السالِبَ المَنْفِيَ. وهي ما اعتبره ابن سينا ثانيا فيما يحصل للنفس الانسانية باعانة من القوى الحيوانية المدركة للجزئيات، يقول، واصلاً ما سبق أن نقلناه عنه: «والثاني إيقاع النفس مناسبات بين هذه الكليات المفردة على مثل سلب أو إيجاب. فما كان التأليف فيها بسلب أو إيجاب أوليا بَيّنا بنفسه أخذه. وما كان ليس كذلك تركه الى مصادفة الواسطة»[145]. وما كان للعقل بالملكة العملي لان يُوقِّع مناسبات بين كليات مفردة بغير ما امتلكه من العلاقات المذكورة وغيرها. وبما حصل للعقل العملي يكون قادرا على اكتساب علوم بطرق احتجاجية يمتلكها.

ج ـــ اكتساب المعقولات بالقياس البرهاني. كأن «يكون عند العقل حكم ماكلي على الجنس فيحس أشخاص نوع لذلك الجنس فَتَتَصَوَّرُ عنده الصورةُ النوعية، فيحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن»[146]. ويكون العقل هنا قد عدَّى صفةً ذاتية او لازمة عن الذاتية من موضع الى موضع آخر، مستعينا في ذلك بالعقل النظري القاضي بأن الانواع المتساوية، في جزء من طبيعتها، لطبيعة الجنس الواحدة يجب أن تتساوى فيما يُحكَم به او يُحمَل على الطبيعة الجنسية التي تشترك فيها الانواع ـــ ويكون المعقول المكتسب ناتجا عن ادراك طبيعة جنسية وادراك طبيعة نوعية مركبة من كليين مفردين،

أحدهما الطبيعة الجنسية، والآخر الطبيعة النوعية. اذ تقتضي الضرورة ان يحمل على النوع كل ما يحمل على الجنس، كان المحمول مقوّما للطبيعة الجنسية او ملازما للمقوِّم. هذه العملية التي أجراها العقل لاكتساب معقول لم يكن وَلَّدَتْ الشَكْلَ الأولَ من القياس الاقتراني، كما هو موصوف في كتب ابن سينا المنطقية.

د ــ اكتساب صفات كلية ملازمة بالاستقراء. من العبارات الشارحة لقسم الناقص من الاستقراء قول ابن سينا: «فهو الحكم على كلي بما يوجد في جزئياته الكثيرة»[147]. ما يصدق عليه الاستقراء يُبَيِّن أن العقل، وهو يكتسب صفة كلية تلازم ذات كلّي، يسلك عكس طريق القياس البرهاني، وتكون قوى المعرفة، بما تعرض عليه، مُعِينَة على اكتساب تلك الصفات. فإذا أدرك العقل، من مطالعته لجزئيات متجانسة بحكم انتمائها الى طبيعة كلية، أن صفة قد عرضت لكل واحد من تلك الجزئيات اكتسب العلم بأن تلك الصفة لم تعرض لأيّ منها بما يتميز به كل جزئي عن غيره، وانما للمعنى المشترك فيه. فكانت الصفة الكلية ملازمة للطبيعة الكلية.

هـ ــ اكتساب المقدمات التجريبية: أينما تحدث ابن سينا عن التجربة فإن اكتساب العقل لمقدماتها يكون بطريقة مركبة من القياس والاستقراء، وتعينه في ذلك قوى المعرفة. وباعتبار الطريقة المنتهجة يكون العلم الحاصل من المقدمة التجريبية أشد يقينا من العلم الحاصل بالاستقراء. في طريق التجربة والعلم الحاصل بها بالمقارنة الى العلم الحاصل بالاستقراء يقول ابن سينا: «وأما الكائن بالتجربة فكأنه مخلوط من قياس واستقراء، وهو آكَدُ من الاستقراء. وليس إفادته في الأوليات الصرفة بل بمكتسبات الحس. وليس كالاستقراء فان الاستقراء لا يُوقِّع من جهة الِتقاط الجزئيات علما كليا يقينيا... وأما التجربة فتوقع، مثل أن يَرى الرائي أو يحس الحاس أشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل أو انفعال فاذا تكرر ذلك كثيراً جِدّاً حكم العقل أن هذا ذَاتِيٌّ لهذا الشيء. وليس اتّفاقِياً عنه، فان الاتفاق لا يدوم. وهذا مثل حكمنا ان حجر مغناطيس يجذب الحديد»[148]. وجه الاستقراء في المقدمة التجريبية ما يلاحظ بالحس ان الحديد والقصدير والنحاس يحدث فيها المغناطيس صفة الانجذاب ويقسرها عليها فتلازم هذه الصفة ذوات هذه الاشياء مادام القاسر لم يرتفع. اذن في ذوات هذه الاشياء صفة مشتركة، مما يُقوِّم الطبيعة النوعية، عنها يلزم الانجذاب اذا اقترن بها المغناطيس ووصل اليها. واذ عُلِمَ سببا الانفعال والفعل تأكد المكتسب بالوجه الثاني للتجربة الذي هو القياس. فاذا كان الحديد

ينجذب لصفته الطبيعية كذا، اذا وصله الجاذب المعروف، انجذب النحاس لمشاركته الحديد في نفس الصفة. وانجذب كل ما تقومت ذاته بتلك الصفة.

اكتساب المقدمات التجريبية، بالمعنى المذكور، اعتبره ابن سينا في كتاب النفس الأمر الثالث الحاصل للعقل العملي باعانة من قوى المعرفة. يقول: «والثالث تحصيل المقدمات التجريبية وهو أن نجد بالحس محمولا لازم الحكم لموضوع ما... وجودا يسكن النفس الى أنّ بيْن طبيعة هذا الموضوع وهذا المحمول هذه النسبة.. فيكون ذلك اعتقادا حاصلا من حس، وقياس كما هو مبين في الفنون المنطقية»[149]. وفي كتبه المنطقية[150] فَصَلَ الحاصل بالاستقراء عن الحاصل بالتجربة فكان المكتسبان المذكوران اعلاه.

تحصل مما تقدم أن العقل العملي يكتسب، من مبادىء مجردة عن قوى المعرفة، علوما بطرق يستفيدها بادراكه للعلاقات المنظمة للموجودات الخارجية. وتكون تلك المبادىء الأولية والعلاقات التي تربطها بما يلزم عنها هما ما يمثل القدرة التي يقوى بها على الانتقال الى رتبة موالية، يكون عندها قد اكتسب العلم بالمجهول المستحصل عنها، وادرك علاقاتها بالمكتسب عنها فتصير له قدرة جديدة. ويكون معنى القدرة او محتواها: 1) علوما أولية مبادئها مدركات قوى المعرفة. 2) ملكة برهانية عبارة عن علاقات داخلية تقوم بين الأوليات والعلوم المكتسبة عنها. والى جانب الأوليات المذكورة نجد ابن سينا يتحدث عن صنف من المقدمات تمتاز بأن دليل الحكم بصحتها غير مقترن بها. كما هو الشأن بالنسبة الى الاصناف المذكورة اعلاه، وتحصل هذه عن طريق الخبر ويكون دليل صحتها هو المخبرين بها. ويدخل هذا الصنف فيما يسميه المتواترات: «وهي الأخبار التي يقع بها التصديق لشدة التواتر»[151]. ويرتفع الشك فيها، مع إمكانه، لكثرة الشهادات والوثوق بعدم احتمال ان يَتواطَأَ الشهود على الكذب.

3 ــ أفعال العقل العملي:

سبق ان تعينت غاية أفعال العقل العملي، وتحدد مصدر تكوين قدراته واسترفاده العون من العقل النظري. وما ينبغي أن يُنظر فيه خِتاماً لهذا القسم وتمهيداً للقسم الموالي، هو استعمال العقل العملي لقدرته وتشغيله لما يرأسه من القوى لأنْ يوقع آراء تحدد ما يجب فعله في باب معين، وعلى أيّ وجه ينبغي أن يكون ذلك الفعل لتحقيق مطلب مقصود.

مما يتكرر في كتب ابن سينا ما سبق أن نقلناه عنه من أنّ العقل العملي يُشَغِّل، بواسطة الوهمية، القوةَ المنسوجةَ في بنية العضو الذي يَشْغَل التجويف الأوسط من الدماغ،

عند الدودة «فتكون لهذه الأخيرة» حركاتٌ بين المقدمات الحاصلة أو المكتسبة للعقل العملي وبين مطالب متصورة في باب معين. وهذه الحركات يسميها ابن سينا الفكر: «وأعني بالفكر ههنا ما يكون عند اجماعالانسان أن ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه، مُتصوَّرة او مُصدَّق بها... إلى أمور غير حاضرة فيه»[152]. وتكون القوة التي تشغل بنيتُها ذلك الحيزَ مفكِّرةً. وهي مفكرة لا متخيلة لأنها تتحرك بين مطالب ومبادىء مصدرها العقل لا الوهم. كما أنها في حركتها تلك مُقْتَنَةٌ بالملكة البرهانية المكتسبة، وليس بالانبعاث التخييلي الكائن للوهم وهو رَأْسُ النظام النفسي.

واذا كانت غاية حركة القوة المفكرة توقيع راي يُعَيِّن وَجْهَ ما يجب عمله وجب ان تساعدها القوى المحركة على رَأْسِها القوة النزوعية، بالإئتار أو الامتثال للأوامر الصادرة إليها، بحيث يكون تحريك الأعضاء، لإنجاز عمل وتحقيقه، مطابقاً للعمل وهو اعتقاد. ولتوضيح ما تقدم بمثال، وليكن من ميدان اللغة، نأخذ جهاز التصويت المزود به الانسان باعتباره نهاية القوى المحركة، تُنَفِّذ أعضاؤه ما أنهته اليه هذه القوة. وهي تَمْتَثِلُ للأوامر الصادرة اليها. وليكن المطلب صناعة ما يحصل به التواصل. وهذا المطلب مقصود تحقيقه لضرورة التجاور والتشارك اللازمين عن مبدأ حتمي يتمثل في خلق الانسان محتاجا الى أزيد مما في الطبيعة.

يتحدث ابن سينا وشراح كلامه في عمل القوة المفكرة عن حركتين: الأولى تكون من المطالب نحو المبادىء التي تكوِّن قدرات العقل. والثانية بعكس الأولى. والحركتان معاً هُما مسمى الفكر: «وهو حركة.. تتوجه النفس بها من المطالب، متردِّدَةً في المعاني الحاضرة عندها، طالبةً مبادىء تلك المطالب المؤدية إليها إلى أنْ تجدها، ثم ترجع منها نحو المطالب»[153] وكل مطلب يجب ان يكون مُتصوَّراً من جهة. لأن أيّ حركة لا تكون الى لاشيء ولا تكون بغير منطلق، وان يكون مجهولا من جهة اخرى، لأن المعروف لا يقتضي حركة لمعرفته. واذا كان المطلوب صناعة آلة تضمن التواصل وجب أن يكون متصورا من جهة ومجهولاً من جهة أخرى. وعلى هذا، فان آلة التواصل التي يقع بها الإفهام والفهم متصورة باعتبار ما قد حصل لقوى المعرفة من المعارف وما امتلكه العقل من القدرات النظرية والعملية، وبما يقوى عليه جهاز التصويت الانساني من التشكل لبناء احياز بعدد الممكن المقدور عليه. بحيث يصدر عن كل بنية حيزٍ تَصْوِيتَةٌ تتميز بخاصية بنيتها فلا يشاركها غيرُها فيها. وباعتبار أنَّ هذه الآلة يجب أن تكون من قبيل المدرك الحسي لإمكان الإشارة الحسية الى كل مُدرَك. كان معنى وهمياً أو صورة عقلية أو علاقة. أما المجهول فيها فهو

الصيغة التي تُكوِّن ذات هذه الآلة أو التي بها تتقوَّم وتثبُت. وبعبارة أخرى على أيِّ نحو من الانحاء الممكنة يجب ان توضع تلك الآلة لتؤدي الوظيفة التي من أجلها صُنِعت على وجه تام ومن غير كُلْفَة. اذن الاخذ في وضع هذه الالة يقتضي استنباط آراء هي مبادىء قيامها على النحو المطلوب. وسوف تكون هذه موضوع بحث في الباب الاول من القسم الثاني.

ما يجعل آلة التواصل غير مكلفة أصلا استعمال المقدور عليه من التصويتات للإشارة الى المدركات المرتسمة أمثلتُها في قوى النفس المعرفية والى محتوى قدرات العقل. «وكان أخلق ما يصلح لذلك هو الصوت لأنه ينشعب الى حروف تتركب منها تراكيب كثيرة من غير مؤونة تلحق البدن، وتكون شيئا لا يثبت ولا يبقى فيؤمن وقوف من لا يحتاج الى شعوره عليه»[154]. اذن النزوع الى استعمال الصوت اقتضته قوة محركة مطبوعة في جهاز التصويت الذي للانسان. لكن استعمال تصويتات دون غيرها من المقدور عليه يحتاج الى ثُبوت أمثلتها في القوة المصوِّرة. واذا لم تكن مطبوعة فيها بَدْءاً تعين ان تحصل لها من خارج ذاتها. وفي هذه الحالة يلزم وجود مبدأ، أو أصل، يقتضي بِأن يُنتقى من المحيط الخارجي مالا كُلفَة فيه بالنسبة الى جهاز تصويتي. وسوف تكون هذه المسائل من مباحث الباب المذكور أعلاه.

الصوت المستعمل في صنع آلة للتواصل، يضمن الإشارة الحسية الى محتوى قوى المعرفة والتعلم والى ما تفعله به اذا وضع منتظما بقوانين. أما مبادىء هذه القوانين او أصولها فلا تكون غير ما تنتظم به المدركات. فاذا كانت صُورَة المُدرَك الحسي مغايرة لغيرها يلزم أن تكون الصورة الصوتية المُشارُ بهما اليها مغايرة ايضا لغيرها. اذن ههنا اصل قاض بأن تكون «للمعاني المتباينة ألفاظ متباينة» وفي ذات الوقت لابد من أصل يقضي بأن يتناظر ما يشار به الى المدركات الحسية المقابل لتناظر ما يشار به الى المعاني المدركة بالوهم. ولما كانت ذات المُدرَك متقوّمةً من صفات ثابتة، لكن قد تعرض لها أخرى بسبب قاسر قد وصل اليها تعين أن يكون في ذات المشار به صفة ثابتة وصفات عارض تتبدل عليها بحسب ما يتعاقب على المشار اليه، بتعبير آخر: «وكما أن في المعاني معان تبقى واحدة بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها، كذلك تُجعل في الألفاظ حروف راتبة وحروف كأنها أعراض متبدلة على لفظ واحد بعينه. كل حرف يتبدل لعرض يتبدل. فاذا كان المعنى الواحد يثبُت وتتبدل عليه أعراض متعاقبة، جعلت العبارة بلفظ واحد يثبت، ويتبدل عليها حرف حرف. وكل حرف منها دال على تغيير تغيير... وهكذا يطلب النظام في الالفاظ

ئحَرِّياً لأن تكون العبارة عن معان بألفاظ شبيهة بتلك المعاني... ويجري ذلك بعينه في تركيب الألفاظ فيحصل تركيب الألفاظ شبيها بتركيب المعاني المركبة التي تدل عليها تلك الألفاظ المركبة»[155]. اذن كل ما يوضع، مما ينتمي الى الة التواصل المصنوعة، يجب ان يكون مُنَظَّماً بقوانين اصولُها من محتوى القدرات العقلية.

اذا كانت أصول القوانين المتحكمة في بناء التصويتات، فتقع على صورة صوتية مطابقة لصورة مختزنة كانت مفردة او مركبة، واحدة بالنسبة الى الكسبيين لأن مصدرها العالم الخارجي وهو شيء واحد، وبالنسبة الى الطبعيين اذ مصدرها ذات قوى المعرفة او التعلم وهي واحدة، تعين ان تقع آلة التواصل على نحو واحد الا اذا كانت تلك الاصول أصولا لعدد من الامكانات التَّقْنِينِيَّة. وفي هذه الحالة يكون من مهام العقل العملي التروي في كل امكان امكان، والتوصل الى رأي او جملة من الآراء المترابطة يتخذها اصولا ووسائط يُحَقِّقُ بها فيما يَصنعُه واحداً من الامكانات المتوافرة، فيأتي صنيعة على نحو، وتصير باقي الامكانات في حكم المهمل. وما ذكر هنا مما ينبغي ان يبحث في القسم الآتي.

خلاصة:

مما قدمناه في هذا القسم ظهر وجود مبدأين أوليين متقابلين يؤطران مذهبين فكريين. أحدهما ما سمي بمبدأ الاستقلال المؤسس للمذهب الكسبي. والآخر ما سمي بمبدأ التعلق الذي يقوم عليه المذهب الطبعي. داخل هذا المذهب او ذاك يُحتَمَل أن تقوم اتجاهات او انساق نظرية داخل مجال واحد، لكن ضرورة الانسجام تقتضي أن تسقط جميعاً تحت واحد من المبدأين.

محتوى مبدأ الاستقلال قاض بان تكون العلاقة بين جهاز المعرفة الطبيعي وبين العالم الخارجي، من حيث قيام ذاتيهما، علاقة استقلال اذن يصح قيام ذات كل منهما وإن لم يكن الآخر، اذ تفيدُ هذه العلاقة أن يكون كلا المنتظمين بها غنيا عن الآخر، وكون الشيء غنيا عن غيره يعني صحة وجوده مع عدم الغير. لذا فان حقائق الموجودات الخارجية لا تتعلق بقوى النفس، كما لا يتعلق قيام ذات هذه بتلك الحقاق. ويلزم عن هذا أن الأوليات المعرفية والعلمية ثالث مترتب عن اجتماع القوى النفسية والعالم الخارجي بعلاقة التعدية، حلوله في تلك القوى يكسبها قدرة تمكنها من اكتساب علوم وتوقيع أعمال ووضع صناعات. فتون القوى النفسية من جهة القدرة المكتسبة متعلقة بالعالم الخارجي. كما يلزم أن الانسان يعيش في عالم معقول تنتظم فيه الموجودات على وجه كلي، وليس في عالم وهمي،

فكان نظام القدرات العقلية واحدا لأن نظام العالم نظام واحد. وما سقناه هنا مما يلزم عن مبدأ الاستقلال بعض سمات المذهب الكسبي الذي يشتغل داخله المفكرون العرب، وغيرهم ممن ينطلق في تفكيره من نفس المبدأ. ويشخص سقوط تفكير الكسبيين، كانوا عربا أو غير عرب، تحت المبدأ المذكور نوع خاص من التصورات تلزم عنه وتحدد به أو منه. من الأمثلة الموضحة عدد ما اطلق عليه اسم العقل في الفكر العربي، وتحديد محتوى كل واحد بما يلزم عن مبدأ أولي واحد.

أما محتوى مبدأ التعلق الموجه لتفكير الطبعيين فإنه يقضي بأن النظام المدرك للمجودات في هذا العالم وفي أي عالم آخر ممكن متعلق بمبادىء مطبوعة بَدْءاً في ذات النفس الانسانية. وهي ذات العقل المميز للنوع واصول تفكيره. لذا، فإن ما للأشياء من حقائق فهي من لواحق المبادىء المطبوعة في ذات العقل، ومالها من الانتظام أو البناء فليس داخليا بل مُسنَداً إليها من العقل، لأنه مصدر لكل انتظام أو بناء. فاذا استعمل العقل ما في ذاته في طريقة سليمة للتفكير كان المتوصَّل اليه حقاً في هذا العالم أو في غيره. لذا لا يجوز لمعطيات التجربة ان تُخطِّىء أو تُصوِّب نسقاً فكريا. لأن بناء النسق الفكري على مبادىء العقل غايته التحكم في معطيات التجربة ونسجها لا البحث عن قوانينها الداخلية اذ ليست لها أصلا. ويكفي هذا القليل لبيان ما يظهر من تصورات أخرى داخل المذهب الطبعي، وكيف تتحدد أيضا إنطلاقا من المبدأ المؤسس للمذهب.

ولا يخفى ما لنتائج التأمل في جهاز المعرفة والتعلم الطبيعي من تأثير مباشر في ميدان اللغة، تعلق الامر بتصورها أو بوضع نماذج نحوية لوصفها او لوصف الطريقة المنتهجة لمعرفة اللغة واكتسابها. فاللغة داخل المذهب الطبعي يجب أن تُتصوَّر طبيعية، اذ تقوم على مبادىء مطبوعة بدءاً في ذات مسمى العقل داخل هذا المذهب. وبما انها كذلك وجب الا تتخصص. ووجب ان يكون النموذج النحوي المقام لوصفها عاماً يستغرق الأنحاء الخاصة الناشئة عن عدم مراعاة مستلزمات المبادىء العقلية. يتبع ذلك ان يكون النحو العام فاعلا مُؤثِّرا والأنحاء الخاصة منفعلة متقبلة. واذا كانت اللغة الطبيعية قائمة على مبادىء عقلية فان اكتسابها يكون بطريقة نظرية اساسها تلك المبادىء ذاتها. في المقابل اللغة داخل المذهب الكسبي يجب ان تكون صناعية، اذن فهي مما يمكن ان يختلف أصلا. بسبب ذلك ما يصنعه واضع من أصول تُحقِّقُ واحداً من الإمكانات المتوفرة، فتأتي على نحو من الأنحاء الممكنة، ويأتي غيرها المقام على غير أصولها على نحو ثان أهملته اللغة الأولى. وعلى هذا فان الأنحاء في البدء متباينة. اذن لا يقوم نحو عام إلا بِجَعْلِ خاصٍّ عاماً. واعتبار الإمكان المحقق فيه

ما يجب ان يتحقق في كل لغة وإن أهمله واضع أختار، بما وضعه من أصول، تحقيق إمكان ثان من الإمكانات المتوافرة. وتبعا لتصور اللغة ونحوها داخل المذهب الكسبي تنبني طريقة معرفتها واكتسابها النظرية بِنَاءَ جهازِ المعرفة والتعلم الطبيعي، وحسب مقتضى الوجه الصناعي للشيء المعروف المكتسب كما سيتبين في مباحث القسم الاتي.

الهوامش

1) ابن سينا، التعليقات، ص102
2) ابن سينا، الشفا في المنطق ـــ العبارة، ص1
3) القاضي عبد الجبار، المغني، ج12، ص13
4) الغزالي المستصفى، ج1، ص21
5) ابن سينا، التعليقات،ص102
6) H. Reichenbath, l'avènement de la philosophie scientifique, p. 95.
7) فخر الدين الرازي، ج1، ص247
8) الغزالي، شفاء الغليل، ص21
9) انظر ابن جني، الخصائص، ج1 ص48
10) ابن خلدون، المقدمة، ص281 و283
11) الرازي، المحصول، ج2، ص276
12) انظر الخصائص، ج1، ص189، «باب القول على اجماع اهل اللغة متى يكون حجة»
13) ينظر ابن سينا: العبارة، ص37، وهو يفرق بين الذي يجب بحسب الأمر في نفسه وبين الانحاء التي يمكن ان يركب عليها في اللغات: اليونانية والعربية والفارسية.
14) الزمخشري، المفصل، ص100، و173.
15) ينظر ابو البقاء الحسيني الكفوي، كتاب الكليات، مصر، بولاق، 1253هـ. والجرجاني ابو الحسن، التعريفات، الدار التونسية للنشر 1971. والتهانوي محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، مصر، دار الكتاب العربي، 1972.
16) ينظر مثلا الغزالي معارج القدس في مدارج معرفة النفس.
17) ينظر ابن سينا الاشارات والتنبيهات القسم الثاني، ص380 وما بعدها.
18) «الجسم يقال بالاشتراك: على الطبيعي المعلوم وجوده بالضرورة وهو الذي يمكن ان تفرض فيه الابعاد الثلاثة: اعني الطول والعرض والعمق. وعلى التعليمي وهو الكم المتصل الذي له الابعاد الثلاثة» نصير الدين الطوسي: شرح الاشاات والتنبيهات لابن سينا ج2، ص150.
19) ابن سينا. النفس، ص5
20) ابن سينا نفس المرجع ص5
21) ابن سينا، النفس، ص22
22) ابن سينا، نفس المرجع، ص9
23) ابن سينا، نفس المرجع، ص22
24) ابن سينا، نفس المرجع، ص22
25) ابن سينا، النفس ص182.
26) ينظر ابن سينا، نفس المرجع ص183.
27) ابن سينا، النفس ص29.
28) في اصناف الرموز التي يتعلق بها البيان ينظر الجاحظ، البيان والتبيين ص90 وما بعدها.
29) ابن سينا، النفس ص182.

30) ينظر ابن سينا، النفس، 182.
31) ابن سينا، نفس المرجع، ص182.
32) ابن سينا، النفس، ص182
33) ابن سينا، النفس، ص182
34) ابن سينا، النفس، ص184
35) ابن سينا، النفس، ص185
36) ابن سينا، التعليمات، ص15.
37) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج2، ص359
38) ابن سينا، البرهان ص23.
39) انظر ابن سينا، كتاب النفس، ص32. (الفصل الخامس من المقالة الاولى)، وص145 (الفصل الاول من المقالة الرابعة): والاشارات والتنبيهات ج2، ص373 وما يليها.
40) ابن سينا، النفس، ص162
41) ينتهج ابن سينا، في كتابيه النفس، والاشارات والتنبيهات ج2 طريقة واحدة في العرض: اولا يثبت الشيء المسمى نفسا ويصوره. ثانيا يقدم الادراك وانواعه. ثالثا يتناول قوى النفس المدركة للجزئيات. أخيرا يعرض قوى النفس الناطقة.
42) في مسألة اقسام القوة المحركة وعلاقتها بالقوى المدركة ينظر ابن سينا، كتاب النفس ص33 و41 و172 وما يليها.
43) ابن سينا، كتاب النفس، ص33.
44) ابن سينا، نفس المرجع، ص53
45) ابن سينا، كتاب النفس ص51
46) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج2، هامش ص367.
47) ابن سينا، كتاب النفس، ص34
48) انظر ابن سينا، النفس، ص79—113
49) ابن سينا، نفس المرجع، ص34
50) انظر ابن سينا، نفس المرجع، ص70—76
51) ينظر، فيما بقي من الحواس، ابن سينا، كتاب النفس، ص58—69.
52) ابن سينا، كتاب النفس، ص36
53) ابن سينا، نفس المرجع، ص133
54) ابن سينا، نفس المرجع، ص145. انظر ايضا الاشارات والتنبيهات، ج2 ص377
55) ابن سينا، كتاب النفس، ص36 و146.
56) ابن سينا، نفس المرجع، ص36، انظر الاشارات والتنبيهات، ج2، ص380
57) ابن سينا، نفس المرجع، ص148.
58) ابن سينا، نفس المرجع، ص151
59) ابن سينا، النفس، ص51
60) ابن سينا، نفس المرجع، ص133
61) لتعميق الموضوع ينظر ابن سينا، الاشارات والتنبيهات ج2، ص149 و256
62) ابن سينا كتاب النفس، ص51.
63) ابن سينا، كتاب النفس، ص51
64) ابن سينا نفس المرجع، ص36
65) ابن سينا، نفس المرجع، ص148، انظر ايضا ص162

66) ابن سينا، كتاب النفس، ص35
67) ابن سينا الاشارات والتنبيهات ج2 هامش ص379
68) ابن سينا كتاب النفس ص162 انظر ايضا ص197.
69) ابن سينا، كتاب النفس، ص163.
70) ابن سينا، كتاب النفس، ص164.
71) ابن سينا، نفس المرجع، ص134.
72) ابن سينا، نفس المرجع، ص37.
73) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات ج2، ص384.
74) ابن سينا، كتاب النفس ص149.
75) ابن سينا، النفس، ص36
76) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج2، ص382.
77) ابن سينا، كتاب النفس ص147.
78) ابن سينا، النفس، ص36.
79) ابن سينا، كتاب النفس، ص147.
80) ابن سينا، نفس المرجع، ص41.
81) ابن سينا، كتاب النفس، ص150.
82) ابن سينا، نفس المرجع، ص149.
83) ابن سينا، نفس المرجع، ص164.
84) ابن سينا، النفس، ص150.
85) انظر ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج2، هامش ص384.
86) ابن سينا، الاشرات والتنبيهات، ج2،ص282
87) انظر ابن سينا — البرهان، ص16 وما يليها.
88) ابن سينا، النفس، ص155.
89) الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص232، و233.
90) ابن سينا، النفس، ص155.
91) سيبويه، الكتاب، ج1، ص43
92) سيبويه، نفس المرجع، ص53
93) ابن سينا، كتاب النفس، ص162.
94) ابن سينا، كتاب النفس، ص167.
95) ابن سينا، نفس المرجع، ص170.
96) انظر كتاب النفس، ص187—196.
97) ابن سينا، كتاب النفس، ص194.
98) ابن سينا، التعليقات، ص98.
99) ابن سينا، نفس المرجع، ص107.
100) ابن سينا، البرهان، ص12.
101) ابن سينا، كتاب النفس، ص223. انظر ايضا، ص166.
102) انظر ابن سينا الاشارات والتنبيهات، ج2، هامش 392.
103) ابن سينا، كتاب النفس، ص184.
104) ابن سينا، كتاب البرهان، ص10.
105) ابن سينا، النفس، ص37.

106) ابن سينا، النفس، ص41.
107) انظر ابن سينا،البرهان، ص98 وما بعدها.
108) ابن سينا، النفس، ص185.
109) ابن سينا، عيون الحكمة، ص40.
110) ابن سينا، رسالة في الكلام على النفس الناطقة، احوال النفس، ص195.
111) ابن سينا، التعليقات، ص102.
112) انظر الفصل الثاني، في ذكر ما قاله القدماء في النفس وجوهرها ونقضه، ص14ـ21.
113) ابن سينا، النفس، ص16.
114) ابن سينا، نفس المرجع، ص19.
115) ابن سينا، النفس، ص103.
116) ابن سينا، نفس المرجع، ص21.
117) انظر، الفصل السابع في عد المذاهب الموروثة عن القدماء في امر النفس وافعالها ص221ـ231.
118) ابن سينا، النفس، ص221.
119) ابن سينا، نفس المرجع، ص222.
120) ابن سينا، كتاب النفس، ص227.
121) ابن سينا، نفس المرجع، ص227.
122) انظر ابن سينا، الاشارات والتنبيهات ج3 النمط الرابع، ص7 وما يليها.
123) انظر ابن سينا، النفس، الفصل 2 من المقالة الخامسة ص187 والاشارات والتنبيهات، ج2 النمط الثالث، الفصلان 13 و16 ص396 و404 وج3 النمط 7، فصول 3ـ5 ص241ـ260.
124) ابن سينا، النفس ص192.
125) ابن سينا، البرهان، ص257.
126) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج2، ص389.
127) انظر، القاضي عبد الجبار المغني، ج12 ص31 وما بعدها.
128) القاضي عبد الجبار، المغني ج12 ص343.
129) ابن سينا، النفس، ص212 و213.
130) القاضي عبد الجبار، المغني، ج11، ص375 و377.
131) ابن سينا، النفس، ص39.
132) ابن سينا، النفس. ص39.
133) تفترق البديهيات عن الاوائل النظرية، والمبرهنات، من جهة ان الاولى يعتمد في الحكم بصحتها على بديهة العقل ويعتمد في الحكم بصحة الثانية على البديهيات. للمزيد من التوضيح، ينظر فخر الدين الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص39.
134) انظر ابن سينا، النفس ص40.
135) ابن سينا النفس ص40. وللمزيد من التوضيح ينظر نفس المرجع ص218، والاشارات والتنبيهات ج2، ص414 ومايليها.
136) ابن سينا، النفس ص41.
137) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج2، ص387.
138) ابن سينا، النفس، ص185.
139) ابن سينا، النفس، ص186.
140) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج2، هامش ص387.
141) ابن سينا، النفس، ص197.

142) فيما يصدق عليه التصور وما يدخل في تكوينه انظر ابن سينا، البرهان، ص11 و163 وما يليها.
143) ابن سينا، البرهان، ص160.
144) ابن سينا، البرهان، ص160.
145) ابن سينا، النفس، ص197.
146) ابن سينا، البرهان، ص161.
147) الاشارات والتنبيهات، ج1 ص367.
148) ابن سينا، البرهان، ص161.
149) ابن سينا، النفس، ص197.
150) انظر ابن سينا، البرهان، ص45 و160 وما يليها.
151) ابن سينا، النفس، ص197.
152) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج1، ص119.
153) ابن سينا، نفس المرجع، هامش ص119.
154) ابن سينا، النفس، ص182.
155) الفارابي، كتاب الحروف، ص139.

القِسمُ الثاني

الملكة اللسانية
طُرق المعرفة وَالإكتسابُ

الملكة اللسانية
طرق المعرفة والاكتساب

يتوجه البحث، في هذا القسم الى مسألتين مترابطتين. الأولى تخص كيفية تصور المفكرين العرب لما يستعمل له اللسان أو الملكة اللسانية. والثانية اذا تبيّن أن اللسان له هذه الطبيعة فما الطريقة أو الطرق الملائمة لمعرفته واكتسابه؟ واذا كانت قيمة ما يتوصل إليه تتحدد بالمنهج المتبع تعيّن ذكر المسلك الذي يمكن أن يؤدي الى الكشف عن طبيعة الشيء المسمى لسانا.

اذا كان كل شيء قائما على علل أو مبادىء أولية، هي الموجبة لموضوع ما طبيعةً معينة وليس غيرها، فان الكشف عما يقوم عليه اللسان طريقٌ الى معرفة طبيعته. وما قد يتوصل اليه من هذا الطريق يصدق اذا لم يعارض ما ثبت في القم الأول ولم ينقض من جهة ثانية، شيئا من الثوابت السارية في التأليف اللساني العربي القديم، وأمكن أن يُفسّرَ ظواهر، وأن يسهم في توضيح بعض المصطلحات اللسانية الأساس.

إذن، في المرحلة الأولى ينبغي ان يُقصَر الإهتمام على البحث في التأليف العربي في ايّ ميدان كان، عن المبادىء الأولية، وان كانت غير مباشرة لكنها تقتضي وتحدد المباشر منها. تحديد الأخيرة وأصلها يمثل المرحلة الموالية. وعند حصر هذه المبادىء ننتقل الى النظر في تأثيرها في بناء ما ينتمي الى جُزْءٍ مما يكون اللسان. ولِمَ كان بناء أجزاء لسان على نحو ما بنيت عليه نظائرها في لسان آخر. لتجانس هذه المباحث نتناولها في الباب الاول من هذا القسم.

واذ تبينت طبيعة اللسان تعين النظر في الطرق الملائمة لمعرفة واكتساب كل ما كانت له تلك الطبيعة لسانا كان أو غيره. ويفترض في هذه الطرق ألاّ تخرج عما أُثْبِتَ في القسم الأول من كونها مشخصة للعلاقات الموجودة بين العلوم والمقدمات الأولية وبين

المستحصل منها المكتسب عنها من العلوم النظرية او العملية. اذن ما يمكن ان يجعل تلك الطريقة ملائمة لمعرفة واكتساب كل ما يطأ الطبيعة التي تكون للسان هو صنف المقدمات الأولية التي منها يكون الاحتجاج على المستحصل المكتسب منها. وسوف يظهر أنه لا يستعمل من المقدمات الأولية المسرودة سابقا، في طريقة احتجاجية على صحة العلم المكتسب في أكثر من ميدان، إلا صنف المتواترات المثبتة بطرق استدلالية خاصة. ما أجمل هنا يتم تفصيله في الباب الثاني من هذا القسم.

البَابُ الأوّل

مبَادِئ قيَامُ الملكة اللسَانية

مبادىء قيام الملكة اللسانية

اذا دفعنا بالبحث عن مبادىء قيام الشيء المسمى لسانا الى أبعد الحدود، من غير تجاوز ما به يتقوَّم الى مالا يتصل به ولا يستدعيه،أمكن العثور في الفكر العربي، على ثلاثة اصناف من المبادىء، تتدرج بحيث يلزم بعضها عن بعض او يقتضي ما في الأول منها الذي يليه، وهذا الذي بعده. ما يدخل في الصنف الأول يمكن جمعه تحت اسم «مبادىء قبلسانية». وتتميز هذه بخاصية اقتضائها للمبادىء التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو بواسطة في بناء الملكة اللسانية، وفي اللغة الواصفة لها. كما يظهر في كلام المتأملين فيها. وما يكوّن الصنفين الاخرين يُدرَجُ تحت «مبادىء لسانية». على ان يُخصَّص الأول منها باسم «المبادىء اللسانية الإجبارية» لضرورة ظهور أثرها بشكل من الأ شكال في كل لسان. والثاني باسم «المبادىء اللسانية الاختيارية». وهي مبادىء كما يتبين من التسمية، تختار لتنفيذ الاجبارية، واتخاذها وسائط لإجراء ما توجبه الإجبارية عند بناء مسمى اللسان او اللغة.

والطريقة المنتهجة، في الباب، لتقديم تصور المفكرين العرب للملكة اللسانية تتمثل في حصر مبادىء قيامها، والكشف عن أثر هذه المبادىء في بنائها على نحو ما، وفي اللغة الواصفة لها وهي مبنية على ذلك النحو. وسوف يُوزَّع ما أثير من المباحث على فصلين: في الاول تعرض مبادىء اللسان القبلية والمباشرة. وتعرض في الثاني كيفية انشاء اللسان على هذه المبادىء فالنظر فيما اذا انعكست في لغة الواصفين.

الفصل الاول

مبادىء اللسان القبلية والمباشرة

ما سيقع التركيز عليه في بداية هذا الفصل هو البحث، في التأليف العربي، عن مبادىء يمكن صوغها في صورة قضية بينة بنفسها وتكون شرطا لبيان غيرها. فسالك طريق المبادىء المقومة للشيء حتى يتعرف يلزمه النظر في مبادىء قبلية من شأنها أن تسند المقوِّمة وتقتضيها. وقد كان من الممكن الاقتصار على تقديم المبادىء المقوِّمة، مادامت هذه معروضة بتفصيل في التأليف العربي، غير أن المتأمل الواصف قد يقصر وصفه على تقديم الخصائص التي توجبها بعض المبادىء المقومة. فالهدف اذن من تقديم المبادىء القبلسانية بيان أن كل المقومة المباشرة مؤثرةٌ صفاتٍ تُؤخذ في الوصف، ولا يمكن إهمالها.

أ ــ المبادىء القبلسانية:

1 ــ مبدأ ضرورة الاجتماع.

ما يجعل المعبر عنه في «الانسان مجبول على الاجتماع» المبدأ القبلي الأول هو انتظام هذا المعنى في عبارات المفكرين العرب، كانوا فلاسفة ينظرون في خواص الانسان وما يلزم عنها بالضرورة، او لسانيين منشغلين بتصوير مسمى اللسان في عبارة من شأنها ان تعرف به. من ذلك ما تتناقله الكتب عن ابن جني، اذ يقول معرفا اللغة: «أما حدها فأصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[1]. وكذلك ما يشيع في التأليف العربي من عبارات مثل: «ما يختص بالانسان هذه الضرورة الداعية الى الاعلام والاستعلام لضرورة داعية الى الأخذ والإعطاء»[2]. وتلتقي هذه العبارات وغير الكثير مما لم ننقله، في ربط وجود اللغة بغاية الاعلام او الاستعلام اللازم للاجتماع. وبعبارة اخرى، اذا كان الانسان مجبولا على استرفاد المعونة من الشريك، لان الواحد لا يتمكن من تحصيل كل ما يحتاج إليه بنفسه، تلزمه وسيلة يتوصل باستعمالها الى إفهام الشريك ما في نفسه وفَهْم ما في

نفس شريكه. ولذا لم تكن اللغة لتوجد لذاتها. وإلا كانت غاية في نفسها، وإنما سبب وجودها ما ذكر من ضرورة استرفاد المعونة من الشريك.

وَلَمَّا كَانَ الإنسان مجبولا على المشاركة مضطراً الى الاجتماع، لأنه قُصِدَ في وجوده أن يكون غير مستغن في بقائه عن استرفاد المعونة، تحتم إيجاد ما به يحصل إعْلام الشريك واستعلامه بالغرض المقصود، «وكان أخلق ما يصلح لذلك هو الصوت، لأنه ينشعب إلى حروف تتركب منها تراكيب كثيرة من غير مؤونة تلحق البدن». فكان الصوت أُخْلق ما يصلح لتبليغ الأغراض واستبلاغها اذ يستجيب لشروط. منها كونه فعلا مقدورا عليه لما وفق الانسان «من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من أثر»[3]. ولأنه يمكن أن يُعمَل به من التراكيب ما يطابق الأغراض الانسانية غير المتناهية. ولانه يستجيب لمبدأ الخفة الذي يقتضيه ما جبل عليه الانسان من التحرك نحو الأسهل، فكان مما «لا يزدحم» فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الاعلام به مع فائدة انمحائه اذ «كان مستغنيا عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه»[4].

فلما توفر في الأصوات ما ذكر من الشروط مال الانسان المضطر الى الاجتماع، وبالتالي الى التحاور الى استعمالها مُؤَلَّفةً على أوجه مخصوصه لِتُطابق أغراضه المخصوصة غير المتناهية. كون المُستعمَل مُؤلَّفاً على وجه مخصوص يلزم أن يكون لذلك أكثر من سبب أو علة.

منها ما يوجبه الشيء المبلَّغ، وهذه تكوّن نوعاً واحداً بحيث يمكن ادراجها تحت مبدأ يأتي الكلام عنه. ومنها ما يوجبه استرفاد المعونة من الشريك فيتحقق الغرض المطلوب. والذي يهمنا في هذه المرحلة النوع الأخير.

فاذا كان كل ما يُؤلَّف، على أيِّ وجه وقع، فلغاية تتمثل في ضمان استرفاد المعونة من الشريك المخاطب، «لان الانتفاع الذي يقع للمتكلم منا بكلامه اما أن يكون اجتلاب منفعة او دفع مضرة»[5]، يلزم وجود نوع من العلل والأسباب تباشر تأثيرها في التأليف. أما كونها من نوع واحد فلانها لا تتولد إلا عن العلاقة الموجودة بين المتخاطبين، وبحسب صنف العلاقة الموجودة بينهما تتوزع تلك العلل الى اصناف متدرجة في طبقات تدرج شخص العلاقة المحددة بخصائص المتخاطبين. على سبيل التمثيل فان مخاطبا قد يجد نفسه داخلا في علاقة مع مخاطب لا يكون معها الا مُخبِراً. وبحسب المخاطب المعين يؤلف خبره على وجه مخصوص. وفي القسم الثالث يُفصَّل تدرج هذه العلل التي يمكن جمعها تحت اسم المبدأ التخاطبي.

2 ـــ مبدأ ضرورة الوضع:

لما كان الانسان غير مستغن في بقائه عن المشاركة، لاحتياجه الى أزيد مما وُجِد له في الطبيعة، كانت أغراضه غير متناهية. لذا لم يعد ممكنا ان يطبع مالا يتناهى من أغراضه على أصوات بلا نهاية. وان يكون كل صوت دالا بالطبع على غرض معين، هذه خاصية من خواص ما به يتواصل الحيوان، لأنه يحتاج الى ما هو موجود له في الطبيعة لا غَيْرُ. اذن بسبب أغراض الحيوان المحدودة أُلهِمَ أصواتاً محدودة تدل بالطبع كما تقدم. كما أنه بسبب الاغراض الانسانية، وهي تكاد أن لا تتناهى، يلزم أن يكون ما به يتواصل الانسان من قبيل المستنبط المصنوع الدال بالوضع فما يدل على أغراض غير متناهية، وإن كان تأليفه بقوانين قَدْرُها محدودٌ، وَضْعِيٌّ داخلٌ في الصناعات المستنبطة.

3 ـــ مبدأاحتمال الوضعي للأنحاء الممكنة:

ما اجتمع من الدلائل حتى الآن عن النظر في طبيعة قوى النفس الانسانية، وما يلزم عن وجود الانسان محكوما بمبدأ ضرورة الاجتماع من إيجاد لما يُبلغ به أغراضه غير المتناهية، ينسجم مع إخراج المفكرين العرب اللغة مما هو طبيعي وادخالها فيما تصدق عليه الصناعة، كان نظرهم متعلقا بنشأتها واختراعها أو بطرق معرفتها واكتسابها. وقبل الأخذ في عرض تصورهم لما هو طبيعي وصناعي ينبغي ان نسجل الملحوظ فيما رجعنا اليه من مؤلفاتهم.

لم يرد في التأليف العربي القديم أن استعملت الملكة اللسانية لتدل على ابنية، او صور أو أيِّ اسم آخر مطبوعة في حيز من الدماغ. ولا يمكن أن يستعملها أحد بهذا المعنى، والا ناقض الطبيعة المسندة الى قوى النفس المعرفية والتعلمية في بدء وجودها. بل اينما استُعمِلَت ملكة[6]. قُصد بها صفة راسخة مكتسبة، لأن «الملكات لا تحصل إلاَّ بتكرار الأفعال... ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة. كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولا. ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها بعد ذلك. ثم لا يزال سماعه لذلك يتجدد... واستعماله يتكرر الى ان يصير ذلك ملكة وصفة راسخة... هكذا تصير الألسن من جيل الى جيل»[7]. والمهم في النص كون الملكة صفة اذا حلت محلا اتصف بها، وليست بنية محل ما. وهو ما يعده ابن خلدون حيث يورد «فان الملكات اذا استقرت ورسخت في محلها ظهرت كأنها طبيعة وجبلة لذلك المحل. ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتها إعراباً وبلاغة أمر

طبيعي ويقول كانت العرب تنطق بالطبع. وليس كذلك وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت فظهرت في بادىء الرأي أنها جبلة وطبع»[8].

فاذا أخرجَت أولاً قوى النفس للمهيأة من حيث هي مبدأ قبول، لإدراك ما هو جزئي وكلي في اللسان، شأنها في ذلك شأن كل المدركات. وثانيا جهاز التصويت الانساني المتميز بقبول التشكل بأبنية تولد تصويتات متمايزة. وثالثا المبادىء المُؤصّلة في العالم الخارجي التي تقام عليها قوانين لسانية تحكم تأليف التصويتات على وجه مخصوص لضمان المطابقة بين العبارة والمعبَّر عنه بها. اذا أُخرِجَتْ هذه الأمور الثلاثة لأنها طبيعية خارجة عن إرادة الانسان واختياره فلا شيء في الملكة اللسانية بطبيعي. وان كل ما ينتمي اليها لم يطبع شيء منه في قوة من قوى النفس الانسانية بحيث يُنظر اليه كما يُنظَر الى الطبائع المُولِّدة للأفعال الغريزية. او كما ينظر الى أبنية قوى المعرفة المحدّدَة بصنف قواها. لأن هذه مبدأ قبول او حفظ لا مبدأ فعل وتوليد.

ما اثبت هنا في شأن الملكة اللسانية يوافقه كلام القاضي عبد الجبار، في أجزاء من كتابه المغنى، عن مصطلاح «الكلام». كما يصوره في هذه العبارة «والذي نختاره في حد الكلام انه ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحُروف المعقولة»[9]. فقد استدل في مواضع غير قليلة على أن الكلام: مفردات وتراكيب[10]. موضوع. ومما يبين ما استدل عليه سؤال متوقع محتواه: «فإن قيل: لِمَ اختار العاقل المواضعة على الكلام وجنس الأصوات دون الحركات وسائر ما في مقدوره؟ والجواب عنه: «وانما اختار أهل المواضعة الكلام في ذلك دون غيره لانه اوسع بابا من غيره»[11].

واذا كان «الكلام» موضوعا فان كل ما ينتمي اليه يجب دخوله في المدركات الحاصلة المكتسبة، بحيث لا يقدر عليه إلا من حصل له العلم بكيفية عمله. وهذه قضية ثابتة تسري في الفكر العربي على اختلاف ميادينه، وبها يقترن سؤال مهم في صوغه يمكن القول: اذا كان اللسان موضوعا لا يقوى عليه إالا من حصل له العلم بكيفية عمله فبأي قدرة تمكن الواضع، ابتداءً، من صنع اللسان وانشائه؟ وبعبارة القاضي عبد الجبار، وقد اسندها الى سائل متوقع، «فان قال قائل: وكيف يخطر ببال المواضع لغيره هذه الحروف، وكيفية نظامها بالبال حتى يواضع عليه؟ ولو صح ان يبتدىء بذلك من غير علم متقدم به لصح في سائر الأفعال المحكمة أن تقع من غير عالم بكيفيتها»[12]. ولو تصور المفكرون العرب إمكان أن يسندوا أبنية الى محل في دماغ الانسان من شأنها ان تولد اللسان مبنيا بِناءها لما كان لسؤال من نوع ما تقدم ورود، ولما اقدم القاضي عبد الجبار، في الموضع

المذكور والفارابي[13]، على البحث في إمكان إنشاء اللسان وصُنعه، ولما كان بين الألسنة اختلاف في أنحائها، ولا أُدخِلَت في الصناعات الانسانية المستنبطة بكل ما يلزم عنها.

والنتيجة اللازمة أن اللسان، نُظر إليه من جهة النشأة والوضع أو من جهة اكتسابه، يجب أن يكون محكوما بملكة عليها هي الملكة العقلية، كما تحددت في القسم الاول. بواسطة هذه الملكة يقوى الواضع على استنباط ما يجب ان يعمل وعلى أيّ وجه يجب أن يُعمل اللسان. ويكون اللسان عندئذ كأيّ صناعة متعلقاً بالملكة العقلية العملية الحاصلة للانسان. واذا كان بينهما هذا التعلق وكان واضع يصنع اللسان بحسب ما يختاره من الأصول التي يرى قيام اللسان عليها محققاً للغاية منه، مع اقتصاد في الجهد، لم يمتنع أن يأتي صُنْعُه على نحو، وعلى نحو آخر يأتي صُنعُ مَنْ اختار غير اصول الأول. اذن لابد من إدخال ضمن المبادىء المباشرة لقيام اللسان ما يختاره كل واضع لتعليل او تفسير لِمَ عمله على النحو المعيّن. ولارتباط هذا النوع من الاصول باختيار الواضعين يمكن أن تخصص باسم «الأصول الموضوعة» على ان تُجمع تحت اسم المبدأ الوضعي وسيأتي ذكرها باسمائها، وبيان تأثيرها المختلف اذا اختلفت.

4 ـــ بدأ ارتفاع الفارق بين الطبيعي والصناعي

باعتبار الشيء المُحدث يجعل المفكرون العرب للأفعال الموجدة درجات من حيث الإحكام وكل فعل يتصف بكونه «محكما»[14]. إما طبيعي او صناعي، وليس بين الصناعة[15]. والطبيعة[16]. اختلاف إلا من جهة تعلق الأولى بارادة الانسان واختياره، وعدم تعلق الثانية في وجودها بشيء مما ينتمي الى الانسان. هذا التمييز ينسجم مع مبدأ الاستقلال المُؤطِّر للمذهب الكسبي، كما قدم في القسم الأول. اذن، إمكان تأثير الانسان أو عدم إمكانه ما به تفترق الأفعال المُحكَمَة المنتمية الى الصناعة عما ينتمي الى الطبيعة. فيكون المتغير الموجب لانقسام هذه الافعال الى النوعين ليس إلا المبدأ الفاعلي: (قوة إلٰهية أو قوة إنسانية).

ويتولد عن المبدأ الفاعلي المتغير، أن المنتمي الى الطبيعي من الأفعال المُحكَمَة لا يصح فيها، بالنسبة الى الانسان، إلا الطريقة التي وقعت عليها. وفي المقابل كان يصح، في المنتمي منها الى الصناعي أن تقع على غير تلك الطريقة التي وضعت عليها، كما هو الحال في اللسان الموضوع على نحو معين. يستفاد ذلك من حديث القاضي عبد الجبار عن الأفعال المحكمة الطبيعية والصناعية، متخذا من الصناعي مثال الكلام والكتابة. نسوق منه «اعلم

أن الكلام من جملة الافعال المحكمة التي لا تصح الا من العالم بكيفيتها... وقد بَيّنا من قبل أن الفعل المحكم على ضربين أحدهما يصير محكما بالمواضعات... وليس ذلك الأمر يتعلق بالمواضعة لأنه لا يصح فيه خلافه. وأما الذي يتعلق بالمواضعة فقد كان يصح فيه أن تقع المواضعة فيه على غير الطريقة التي وقعت عليها. لكن المواضعة اذا استقرت فيه على طريقة صار بمنزلة ما لا يصح إلا كذلك فيمن يسلك ذلك الطريق وهذا بين في الكلام والكتابة وسائر الصناعات»[17]، لتوضيح ذلك بمثال، فإنا لو أخذنا «الإضافة» — (ما يتولد في كل لسان عن اصل، مما ينتمي الى «المبدأ المادي»، متمثل في مجموع (U) العلاقتين (ع$_1$، ع$_2$) بين الشيئين (س، ص)، معبر عنه في: س (ع$_1$ U ع$_2$) ص — لوجدناها موضوعة على نَحْوَيْنِ، في أحدهما يقدم المضاف على المضاف اليه، ويؤخر عنه في الآخر. وهذا يعني ان الإضافة بالنسبة الى ما هي عليه في أحد النحوين كان يصح في وضعها ما صح في النحو الآخر. غير أن استقرارها في كِلَيْهما على الطريقتين صارت عند من ينتهج نحواً من الإثنين شيئا قاراً لا يصح فيها خلاف ذلك. فتحوّل الى ما لا يحتمل غير ذلك التركيب، حالها في ذلك، وإن كانت مصنوعة، حال ما ينتمي الى الطبيعة من الأفعال، ويزول الفارق بين النوعين. باختصار اذا كانت الإضافة، وأيّ فعل صناعي محكم، تحتمل قبل الوضع لأن يَقَع تركيبا على أكثر من نحو، فإنها بعده لا يصح فيها الا التركيب الذي وُضِعَت عليه. ما أثبت هنا يبيِّن لِمَ يخص نحاة، منهم سيبويه، مبحثَ بَابِ بمثل «فاجره كما أجروه». فلولا ادراكهم لإمكان إجراء الموصوف على خلاف الوصف المقدم لَمَا كان لمثل تلك العبارة ورود في كلامهم، ولَمَا كان من الضروري إدخال «السماع» في طرق معرفة اللسان واكتسابه.

تحصَّل مما تقدم أن الوضع، من جهة، مُزِيلٌ للفارق بين الطبيعي والصناعي المتولد تنوعهما عن تغيُّر المبدأ الفاعلي، (قوة الٰهية)، او (قوة انسانية)، ومن جهة أخرى، مُثْبِتٌ للفارق بين المصنوعين المتولد تنوعهما عن تغير المبدأ الفاعلي الانساني، (أصول 1 من اختيار الواضع 1) أو (أصول 2 من اختيار الواضع 2). لان تعاقب: (الأصول 1) و(الأصول 2) على المبدأ الفاعلي الانساني يلزم عنه أن يكون المصنوع، لتحقيق غاية واحدة، قد عمل على طريقتين. لكن ما يعنينا في هذه المرحلة ليست الاصول الموضوعة، اذ قد سبق تحديد موضعها، بل حصر المبادىء التي يقوم عليها نوعا الطبيعي والصناعي.

بحسب ما هو شائع منتشر في مؤلفات عربية[18] يتعلق قيام نوعي الافعال المحكمة بأربعة أضرب من المبادىء، او العلل والاسباب هي: أ) ما فيه، او المبدأ المادي. ب)

ما به او المبدأ الصوري. ج) ما منه او المبدأ الفاعلي. د) ماله او المبدأ الغائي[19]. وبما ان كل موجود طبيعي أو صناعي تتقوم ذاته بالمبادىء الأربعة تعين، ونحن ننظر في ذات اللسان، أن يتناول كل ضرب من تلك المبادىء وهي مرتبة ترتيبا شرطيا، وأن تُقَدَّمَ وما تحتويه من الأصول باصطلاحات النظار من فلاسفة ومتكلمين ومناطقة، وباصطلاحات المتأملين في اللسان. ولن يكون من هدف هذا المبحث حصر كل الأصول المندرجة تحت كل مبدأ من الأربعة، وإنما سيقع التركيز على تحديد خصيصة ما ينتمي الى ضربٍ منها فالتمثيل بأكبر عدد مما استجاب لخصيصة الإنتماء.

ب ـ المبادىء اللسانية

1 ـ المبدأ المادي أو الدلالي

يستخلص من كتب الفلاسفة والمتكلمين في أصول الدين[20]. أنَّ المادة في مقابل الصورة، تصدق على ما يقبل لأن يعرض له التأليف فيتصل ويُكوِّن وحدةً. وما به تألف القابل، فكان شيئا واحدا، صورة، المعنى المقدم للمادة والصورة هنا ما لوحظ تكراره، بألفاظ مختلفة حيث يُنظر في الاجسام الطبيعية وتُجَوْهِرِها، فيما ذُكِر من الكتب وغيرها. ونجد المعنين بألفاظ تقرِّبهما للتصور، حيث يُتَحَدَّثُ عن الأجسام الصناعية، منها: «والاشياء التي بها توجد الاجسام الصناعية. في كلّ جسم صناعي شيئان، مثلُ ما في السيف فإن وجوده بشيئين بالحِدَّة، والحديد. والحدة هي صيغته وهيئة وبها يفعل فعله، والحديد هو مادته وموضوعه وهو كالحامل للهيئة وصيغته»[21]. لكن ما يهمنا هو ما يُكوِّن مادة لسانية بشرط أن لا تخرج عن التصور المقدم للمادة.

بالنظر الى مبدأ استقلال الموجودات الخارجية، (وقد انتظمت على وجه كلي)، عن قوى المعرفة والتعلم لزم ان يكون للشيء في الوجود المراتب الأربع: «الأولى حقيقته في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن، وهو الذي يعبر عنه بالعلم. الثالثة تأليف صوت بحروف تدل عليه، وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس. الرابعة تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة. فالكتابة تبع للفظ اذ تدل عليه، واللفظ تبع للعلم إذ يدل عليه والعلم تبع للمعلوم اد يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متطابقة متوازية»[22]. لذا يكون ما في الرتبة الثانية من العلم، ويفترض فيه مطابقته لما في الرتبة الاولى من المعلوم وإلا كان جهلا، هو مادة اللسان. وعلى هذا فان المبدأ المادي بالنسبة

الى اللسـان ما يقبل ان يعرض له التأليف والتركيب فيصير وحدة. وما كان كذلك خص باسم «الدلالة» المقصود به العلم الموجود في الرتبة الثانية المطابق للمعلوم الموجود في الرتبة الاولى. وما اشترك منه في خاصية عامة سمي «الأصل المادي اللسـاني» او «الاصل الدلالي». واذا تعين المبدأ المادي بالنسبة الى اللسان اقتضى التوضيح ان تحرر العبارة بالمثال فيما ينتمي اليه من الاصول الدلالية.

الاصول الدلالية:

لو انطلق مما ثبت في القوى المعرفية والتعلمية في علاقتها بالمدركات الجزئية والكلية المؤدية الى تكون الملكة العقلية لوجد مطابقا للمعنى المسند الى الدلالة هنا. لذا يمكن تقسيم أصولها تقسيما أوَّلياً الى نوعين، بحيث يترتب الثاني منهما عن الأول. 1) ما يحتوي المدركات الجزئية والكلية. 2) ما يضم علاقات، محكومة بعلوم أولية، تنتظم بواسطتها المدركات. وكلا النوعين آصول دلالية اذا قبلت لأن يَعرِض لها التأليف وان تتراكب. اذ هذا الشرط هو خاصية الانتماء الى المبدأ المادي اللساني او المبدأ الدلالي. أما كون ما ينتمي منها الى (1) يمثل النوع الأول فلاشتراكها في خاصية كونها «أطراف علاقة» وما ينتمي الى (2) يمثل نوعا ثانيا مُترتّباً عن الأول فَلاحْتِياجِ كل علاقة الى الطرفين. عن النوعين يعبر بالتصويرة التالية:

(6). س. ع. ح

حيث يكون (س، ح) أصلين من النوع الأول، و(ع) أصلا من النوع الثاني. ولما كان النوع الأول قد عُرِضَ، في القسم الأول وجب أن يركز على الثاني الذي يضم ما كان من قبيل العلاقات على أن يعتبر كل ضرب منها أصلا دلاليا، يَتَحدَّدُ بما للطرفين من قابلية للتركيب، وهو بدوره قابل لأن يُراكِبَ غيرَه مما ينتمي الى نوعه من الأصول الدلالية العلاقات.

الأصل 1: يتشخص في علاقة الانتماء (∋). أو الاحتواء (∈)، الموجودة بين مدركين أحدهما جزئي: (س) والآخر كلي: (سا). يعبر عنه في (س∋ سا). أو (سا∈ س).

حيث يكون (سا) المشترك الذي جرده العقل من جزئيات، (س$_1$، س$_2$، س$_3$... س$_ن$)، عند ارتباطه بقوى المعرفة.

ومن خصائص الطرفين في علاقة الانتماء او الاحتواء أن يكون أحدهما أكبر من

الطرف الآخر بناء على المعلومة الأولية «الكل أعظم من الجزء». كما أن أحد الطرفين لا يتصور وجوده الا بالنسبة الى الطرف الآخر. ومتى اجتمعت الخاصيتان في الطرفين قبلا علاقة الانتماء، وان كانا كليين مفردين.

ومما يتفرع عن «الأصل 1»، لأنه يصدق على علاقات تنتظم بواسطتها الجزئيات المنتمية الى كلي واحد، الأصول التالية:

الأصل 2: يتمثل في علاقة التناظر، (≌)، الموجودة بين الجزئين (س$_1$، س$_2$) من جهة ماهما من الخصائص المشتكرة بحكم انتائهما الى كلي واحد. يعبر عنه في (س$_1$ ≌ س$_2$). وليس يعتبر في علاقة التناظر هذه إلا ما للجزئيين أو أكثر من الخصائص المشتركة التي منها يتكون الكلي الذي ينتميان إليه. فهو، اذن، تناظر نسبي.

الأصل 3: يتمثل في علاقة التباين (≠) الموجودة بين الجزئين (س$_1$، س$_2$) من جهة ما لكل منهما من خصائص تتميزه عن الآخر. يعبر عنه في (س$_1$ ≠ س$_2$). وفي علاقة التباين لا يعتبر أيضا إلا الخصائص المميزة لكل جزئي مما ينتمي الى كلي واحد. وهذا التباين نسبي أيضا وليس مطلقا.

الأصل 4: متولد عن تداخل علاقتي التباين، والتناظر. فهو اذن مركب من (الأصلين: 2؛3). ويكون محتواه مشخصا بعلاقة التباظر (≇) الموجودة بين الجزئين (س$_1$، س$_2$). يعبر عنه في (س$_1$ ≇ س$_2$) ويكون المعتبر في علاقة التباظر الخصائص المشتركة بين الجزئين والخصائص المميزة لكل منهما.

ومما يتفرع عن «الأصل 2»، لأنه يصدق على علاقات ينتظم بواسطتها ما ينتمي الى كلي واحد بينها او بينهما علاقة التناظر، الأصلان الآتيان.

الأصل 5: يتمثل في علاقة التشارك (+) الموجودة بين (س$_1$ + س$_2$) فلا يدخل كل من (س$_1$، س$_2$، س$_3$...) في علاقة التشارك الا اذا تناظرا، ولا يتناظران إلا اذا انتميا الى كلي واحد.

الأصل 6: تمثله علاقة الاطراح (−) الموجودة بين المدركين. ولمّا كانت هذه العلاقة نقيض المشاركة فان المقول في إحدى العلاقتين يجرى على الأخرى مع فارق هو ضرورة أن يكون أحد طرفي علاقة الاطراح أعظم من الطرف الآخر، كما يعبر عنه في سا − س). الى جانب الأصول المتقدمة، وقد بَيَّنَّا كيف يتفرع بعضها عن بعض ويتركب أصل من تداخل اثنين، نجد أصولا أخرى، منها:

الأصل 7: تمثله علاقة السببية (⊃) بين الطرفين، أحدهما ينتمي الى أصل دلالي من النوع الأول، (الحدث: ح، أو المعنى المدرَك بالقوة الوهمية) والثاني ينتمي الى أصل آخر مما يضم النوع الأول أيضا، (الصور الحسية: س المدرَكة بالقوى الحسية أو الكلي المفرد المدركة بالقوة العقلية). وهذان الصنفان، ما يقبل أن يتراكب في علاقة السببية ويكونا طرفيها كما يمكن أن يعبر عن ذلك في (س⊃ح)، بحيث تكون العلاقة بينهما سببية اذا كان تحقق الطرف (ح) متعلقا بالطرف (س). وتكون المعلومة الأولية الحاكمة لهذه العلاقة ما تفيده العبارة «كل ما بالغير يلزم عدمه عند عدم ذلك الغير»[23]. ومن خصائص هذه العلاقة، كما يُستفادُ من كتب المتكلمين[24] المساواة بين الطرفين، وهي شرط دخول العنصرين، مما ينتمي الى النوع الأول من الأصول الدلالية، في هذه العلاقة. ومنها أيضا تحول الطرف المُسبَّب الى شرط فيما للطرف الآخر من الأحوال. ما ذُكِر يُوضَّح بأمثلة حيث يُجري الواضعون هذه الأصول في صنع اللسان.

من العلاقات التي يدخل فيها عنصران من الأصلين (ح، س). ما يتحدد فيما يلي.

الأصل 8: يتمثل هذا الأصل في علاقة العلية: (⊲)بين الطرفين (ح، س)، يعبر عنه في: (ح⊲س). تفيد علاقة العلية[25]، أن (ح) مُتحّيز بالطرف (س) فيوجب له حالاً تتعلل بما تحيز فيه.

من مميزات هذا الأصل لزومه عن الأصل (7) مما ينتج عنه تراكبهما فتتولد بين الطرفين (س$_1$، س$_2$) علاقة ما كانت لتكون لولا تراكب (الأصلين: 7، 8). يعبر عنه:

ح ⊂ س$_1$
ح ⊲ س$_2$ (7). ، أو س$_1$⊃ح⊲س$_2$.

وتراكب الأصلين، كما يظهر آت من الاشتراك في (ح) الكائن في الأصل (7) مُسَبَّباً عن (س$_1$)، وفي الأصل (8) مُتَحَيِّزاً بالطرف (س$_2$). مما وَرَدَ في هذا نجِد قولهم «الفاعل يُخرج المصدر من العدم الى الوجود، والمفعول به حافظ لوجوده فلا يستقيم تجدد المصدر اذا فرضنا انتفاء أحدهما»[26].

ما قدم من الأصول الدلالية بنوعيها، (أصول مفردات وأصول علاقات) يظهر كافيا للابانة عما يحتويه المبدأ المادي المعتبر واحداً من جملة المبادىء الأربعة التي يَتقوَّم بها كل موجود كيفما كانت طبيعته. وقبل الانتقال الى عرض ما يحتويه المبدأ الموالي من الأصول ينبغي تسجيل بعض النتائج الممكن استخلاصها مما عُرِضَ.

ـ ما يحتويه المبدأ الدلالي من الأصول بنوعيها يجب أن يكون محصورا في عدد قليل. وهو ما توجبه خاصية التركيب. اذ المنتمي الى النوع الأول، وعدده قبل التصنيف قد لا يتجاوز الاثنين، يُركَّب فيما ينتمي الى النوع الثاني، ويجب أيضا أن يكون عددها قليلا لأنها قابلة لأن تتراكب فيما بينها تراكُباً إما من الدرجة الأولى المتميز بدخول أصلين أو أكثر في علاقة لا تقبل التركيب، وإما من الدرجة الثانية اذا تراكب أصلان كل منهما علاقة بين علاقتين.

ـ الأصول المُكوّنة للمبدأ الدلالي، بالنسبة الى اللسان أو للمبدأ المادي، بالنسبة إلى كل موجود طبيعي او صناعي، واحدة. لذا يمكن ان يلاحظ وجودها في أي فرع من فروع المعرفة. فهي لا تنتمي الى حقل معين. وكونها تسري في أكثر من فرع معرفي لأنها مُؤَصّلَة في الموجودات الخارجية وأنَّ قيامَ اللسان على تلك الأصول لضامن المطابقة بينه وبين العالم الخارجي. ولا يضمن هذه المطابقة سواها، فامتنع أن يُجعَل ما للسان للسان وما لغيره لغيره.

وإذ قد مُثّل لبعض ما ينتمي الى المبدأ الدلالي من الأصول نمر الى المبدأ الثاني مما تتقوَّمُ به الموجودات الطبيعية والصناعية.

2 ــ المبدأ الغائي (او التخاطبي).

الخصائص المميزة للمبدأ الغائي، بالنسبة الى كل شيء معمول أو للمبدأ التخاطبي بالنسبة الى اللسان، تنحصر في اثنتين حسب المستفاد من كتب المتكلمين والفلاسفة. الأولى، ما له يُعمَل الشيءُ، ضامن تحقق هذه الخاصية «العلم بالأمر المنتظر الذي له فُعِلَ الفِعْلُ المُقَدَّمُ»[27]. بتحقق هذه الخاصية يخرج الصنيع من العبث ليدخل في العمل المحكم، لأن «كل فاعل لا يعلم عواقب فعله انه لماذا يفعله فهو غير حكيم... وكل بَانٍ شيئا للنقض لا غير فهو عابث غير حكيم»[28]. وتظهر هذه الخاصية واضحة فيما تُعمَل له الأجسام الصناعية كما يقول الفرابي «والأشياء التي لها توجد الأجسام الصناعية هي الغايات والأغراض التي لها تعمل. مثل الثوب فإنه عُمِلَ ليُلبَس، والسيف ليُقاتل به العدو»[29]. وعلى هذا فإن اللسان، بناء على مبدأ ضرورة الإجتماع، قد عُمِل لتحصيل الإفادة والاستفادة، وهي الغاية منه التي تمثل الأصل الأول مما ينتمي الى المبدأ التخاطبي. أما الثانية فيمثلها اتصاف الصنيع بكونه واقعاً على أحسن وجه تحصل به الغاية بأقل جهد. اذن وصف صنيع بكونه مُحكَماً لا يكفي فيه ان تكون له ثمرة في المستقبل وغاية من أجلها

عمل، بل يجب، بناء على ان الانسان مفطور على التحرك نحو الاسهل وعلى التمييز بين الحسن والقبيح، ان يكون صنعه على الوجه الذي يحسن ويخف. يشخص الفرابي هذه الخاصية فيقول «وأما الغايات والأغراض التي لها توجد الأعراض التي قوامها في الأجسام الصناعية فمثل صقال الثوب ليُجمَّل به وبريق السيف ليُرهَب به العدو»[30].

يقتضي ما قُدِمَّ أن يحتوي المبدأ التخاطبي: 1) الأصل الممثل للخاصية الأولى للمبدأ، دوره أنْ يضمن الإفادة او الاستفادة لكل ما وضع منتميا الى اللسان. لذا نجد المنشغلين بوصفه يذكرون من حين لآخر مثل «وأصل الكلام موضوع للفائدة». بل يوجد هذا الأصل، عند المتكلمين حجة على أنه لا يحسن من الحكيم فعل الكلام من غير أن يفيد به أمراً ما[31]. وبما أنه لا فائدة حيث لا يكون «البيان» نشأت عن أصل الإفادة قيود تحكم صنع ما ينتمي الى اللسان وتُقصي ما هو منه اذا أفضى الى الالتباس. ومع أصل الإفادة يحتوي مبدأ التخاطب:

2) الأصل الممثل للخاصية الثانية، كون المصنوع مفيداً، قد وقع على الوجه الذي يخف فيحسن، يمكن تسميته بأصل الخفة أو الاقتصاد في الجهد. والملاحظ في كلام من تحدث عن هذه الخاصية، أو أصل الخفة، أنّ تأثيرَه في الصنيع يأتي في الدرجة الثانية بالنسبة الى ما توجبه أولاً أصول المبدأ الدلالي، اذا كان الصنع لسانا، وثانيا أصل الإفادة. بعبارة أخرى، ان الصفات التي يوجبها أصل الخفة صفات عارضة للصفات التي توجبها الأصول المتقدمة عليه. وذلك كصفة بريق السيف في مثال الفرابي. وما سمي عند المتكلمين «بالاحكام الزائدة التي تنضم الى الحوادث»[32].

يُستفاد مما قُدِّم عن أصل الخفة انه من الممكن، لولا ما فطر عليه الانسان من استحسانه الخفة واستقباحه الثقل، ألا يَتقوّم المصنوع، اذا كان لسانا، إلا من الصفات التي يوجبها المبدأ الدلالي، والاصل الاول من المبدأ التخاطبي. لكن وقد، فُطِرَ الانسان على ذلك صار ما يُؤثّره مبدأ الخفة من الصفات مما يقوّم اللسان. ويوضح ما سيق هنا النقاش التالي في مسألة مرجع الإستثناء الوارد عقب جمل متعاطفة؛ «الحاجة تدعو الى الاستثناء من جميع الجمل. وأهل اللغة مطبقون على أن تكرار الإستثناء في كل جملة مستقبح ركيك مستثقل. وذلك كما لو قال: إنْ دخل زيد الدارَ فاضربه إلا أن يتوب وإن زنى فاضربه الا ان يتوب. فلم يبق سوى تعقب الإستثناء للجملة الاخيرة. ولقائل ان يقول: وان كان ذلك مُطوَّلا، غير أنه يعرف شمول الاستثناء للكل بيقين، فلا يكون مستقبحا، وان كان مستقبحا فانما يمتنع ان لو كان وضع اللغة مشروطا بالمستحسن وهو غير مسلم.

ودليله أنه لوقع الاستثناء كذلك فإنه يصح لغة. ويثبت حكمه، ولولا أنه من وضع اللغة لما كان كذلك»[33]. من النص يتبين كيف تمسك الرأي الأخير بما للاستثناء من الصفات التي توجبها ما سمي هنا بالأصول الدلالية والأصل الأول من المبدأ التخاطبي. وشكك في الصفة التي يوجبها أصل الخفة لهذه الصورة، بل في قيام اللسان عليه، لذلك لا يقبح عنده «يشتم زيد البخلاء الا الطوال ويحتقر الجبناء الا الطوال» لكن مثل هذا في الرأي الاول، مما يستثقل فيستقبح. ولا يحسن الا باصافة صفة يوجبها. أصل الخفة تتمثل في تركيب الإستثناء الى الجملة الأخيرة ويكون ايضا استثناء مما تقدم عليها كما في «يشتم زيد البخلاء ويحتقر الجبناء الا الطوال». ويظهر من النص أيضا كون النقاش لا يتناول صحة البنية، لأن ما لها من الصفات التي أوجبتها لها أصول ما قبل الخفة كافية للحكم بصحتها. وإنما يتناولها من حيث الصحة القبيحة والصحة الحسنة، وهو مستوى أعلى من النظر في الصحة فقط. ويتضح هنا أيضا ما سبق أن قيل من أن الصفات التي يوجبها أصل الخفة صفات عارضة تنضم الى الصفات المقوِّمة للصنيع فتشاركها من حيث هو واقع على أحسن وجه تحصل به الغاية بأقل جهد، إلا أن هذا، كما سيأتي مرتبط أيضا بغير هذا المبدأ.

واذ تبين المبدأ التخاطبي (أو الغائي) بأصلَيْه: أصل الإفادة وأصل الخفة تعين ذكر ترتيب أصول المبدأين: 1) المبدأ الدلالي، 2) المبدأ التخاطبي، من حيث ما بينها من التعالق في إيجاب الصفات المقومة للسان. حسب ما تقدم يجب أن يكون ترتيبها على الشكل التالي: (I) الأصول الدلالية المفردات. (II) الأصول الدلالية العلاقات. (III) أصل الإفادة. (IV) أصل الخفة. ويعني هذا الترتيب أن (I) يوجب صفة، وهو شرط إيجاب (II) صفة والأخير شرط ايجاب (III) صفة، وهكذا. وهذا ماسنحاول ان نتحقق منه. قبل ذلك ينبغي الانتقال الى المبدأ الثالث مما يقوّم الموجودات، طبيعية كانت أو صناعية.

3 ـــ المبدأ الفاعلي أو الوضعي

في كتب المتكلمين والفلاسفة المبدأ الفاعلي هو ما عنه يكون المُحدَثُ الطبيعي أو الصناعي وفي اللسان يتمثل في الواضع المحدد بنوع الأصول الوضعية. لأن هذه ما يُكون المبدأ الفاعلي، أو الواضع. وقبل الأخذ في التمثيل لها ينبغي النظر في علاقتها بالأصول (I - IV) المتقدمة عليها فاستخلاص الخاصية العامة التي تجمعها.

تظهر الأصول الوضعية نتائج مستحصلة عن مقدمات هي أصول المبدأين (1، 2) فهي اذن من قبيل الآراء المستنبطة. وكل رأي مستنبط عن تلك المقدمات يجعل أصلاً.

ومجموع هذه الأصول تحدد النحو الذي يجب ان تعمل عليه أصول المبدأين (1، 2).

فاذا كانت الأصول الوضعية نتائج مستحصلة، وكانت النتيجة جامعة لخصائص مقدماتها يلزم أن يكون الأصل الوضعي القوي هو الذي تتركب فيه خصائص الأصول الأربعة (IV-I). وعند العمل به يكون هو الضامن لأن تؤثر الأصول الأربعة معا في صنع اللسان على النحو الذي تكون فيه الصفات المقومة للسان :

أ ـ مطابقة للأصول الدلالية، حيث تكون مشخصة لما بين المدركات الجزئية من علاقات.

ب ـ موافقة لأصل الافادة اذ تشخص العلاقات الموجودة بين المتخاطبين.

ج ـ مستجيبة لأصل الخفة اذ تكشف عن علاقة تفاضلية بين صنيعين.

يظهر مما تقدم أن الأصول الوضعية تُتَّخذ واسطة لاجراء صفات توجبها أصول المبدأين (1، 2) في صنع اللسان. وبانتمائها الى المبدأ الفاعلي، أو الواضع، وجب أن تكون أصولاً اختيارية، بالنسبة الى أصول (1، 2) الاجبارية. فكل واضع مجبر على أن يجعل الصفات التي توجبها أصول (1، 2) هي المقومة لما يصنعه، لكن يمكن لكل واضع أيضا أن يختار، بحسب ملكته العقلية، أصولا من وضعه ويتخذها واسطة لجعل صنيعة على نحو ممكن. يلزم عن هذا أن اللسان من حيث الصفات التي توجبها له الأصول الاجبارية شيء واحد لا يختلف أبداً، ومن حيث الأصول الوضعية الاختيارية الموسطة لتنفيذ الاجبارية فهو على أنحاء متباينة إذا تباينت الأصول الوضعية. من بين ما يُمثّل هذا الصنف من الأصول نجد .

أصل الاشتقاق:

بالنظر الى ما سيأتي الاشتقاقُ أصل وضعي مما ينتمي الى المبدأ الفاعلي أو الواضع. وهو لازم لكل واضع بالضرورة. وذلك لتنفيذ أصل أو أكثر من الأصول الاجبارية عند صنع اللغة ولزوم هذا الأصل آت مما يدركه الكل من التوافق الموجود بين معان منتمية الى أصل دلالي من النوع الأول. ويضطر الكل الى إيجاد تشاكل في المصنوع. وليس أسهل من أن يعين «تصويتات راتبة بإزاء الأصل الدلالي، وأن يخص كل واحد من المعاني المنتمية اليه «بتصويتة عارضة أو أكثر تتعاقب على «الراتبة». في هذا المعنى ورد في كتب الاشتقاق

والتصريف «الواضع لما وجد في المعاني ما هو أصل تتفرع منه معان كثيرة بانضمام زيادات إليه عيّن بازائه حروفا، وفرع منها ألفاظا كثيرة بإزاء المعاني المتفرعة على ما تقتضيه رعاية المناسبة بين الألفاظ والمعاني»[34]. اذن، انتساب بعض المعاني الى بعض على الوجه الكلي هو ما اقتضى أصل الاشتقاق.

وأصل الاشتقاق مما يختلف بين الواضعين حتى جُعِلَ من مميزات العربية[35]. وقد استند ابن فارس في هذا الحكم الى كفاية الحركة للتفريق بين المعاني. لكن المستخلص مما كتب في علمي الاشتقاق والتصريف[36]. ان الواضع قد ضمن أصل الاشتقاق خصائص يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

ـ ضرورة وجود مثال أول؛ (تعيين تصويتات راتبة بإزاء معنى مما ينتمي الى اصل دلالي من النوع الأول)، اليه ارْتِدادُ كل الأمثلة المفرَّعة عنه.

ـ تَسْبيل التصويتات الراتبة، بحيث تقبل كل تغيير او تحوّل إلا موالاة بعضها بعضا. اذن اسناد الحركات إليها، أو المخالفة بين ما يسند إلى كل منها يدخل في الاشتقاق.

ـ تدرج الاشتقاق بحيث تُوسَّط مشتقاتٌ للوصول إلى أخرى. كتوسيط الفعل المبني للمجهول بين المبني للمعلوم واسم المفعول. كما قد يعبر عنه في (قَطَعَ ← قُطِعَ ← مَقْطوع). واسم الفاعل بين الفعل المبني للمعلوم وأبنية المبالغة، (قَطَع ← قاطِع ← قَطّاع). وما يبني للمغالبة للتوصل الى ما يبني للمشاركة، (شَتَمَ ← شَاتَمَ ← تَشاتَمَ).

ـ اطراد الاشتقاق إما من جهة الأمثلة التي يسمح بتفريعها كل نوع مما تُصنَّفُ إليه الأمثلة الأول وإما من جهة عدد ما يفرع عن كل صنف، (من النوع الثاني من الأصول الدلالية يعلم إلى أيّ صنف ينتمي مثال أول)، من ذلك أن أمثلة لا تسمح بتفريع فعل مبني للمجهول، اذن ولا اسم مفعول. وأيضا لا أمر او نهي. واذا فرع الأخيران تَضمَّنا بالضرورة معنى ما ينتمي الى ما يسمح بكل ذلك.

فأصل الاشتقاق المختار، من واضع العربية، قائم على خاصية تضمن التشاكل الصوتي لكل ما يتناسب معنى. فامتنع إحداث تغيير بتصويتات مثال لأنْ تُجعَل بإزاء معنى لا نسبة الى معنى المثال. وبما أن المعاني الممكن تفريعها عن المثال الأول قد تصل الى عدد كبير يلزم ان تتصف تصويتاته بالقابلية لعدد كبير من التغييرات[37]، دون ان تفقد صفة التشاكل. والذي يوفر لها هذه الصفة هو ان يكون عددها ثلاثا، وهي الموصوفة «بأعدل الأصول»[38].

واذا نظر مما لأصل الاشتقاق من الخصائص في العربية بالمقارنة الى ما قد يكون له في غيرها من خصائص أخرى، كتحجير التصويتات الراتبة بالحركات، بحيث لا تقبل التغيير إلا عن طريق اللواصق الصدرية او العجزية او هما معا، تبيَّن بشكل واضح أن اصل الاشتقاق وضعي باختيار الواضعين. فهو اذن أحد الأصول المنتمية الى المبدأ الفاعلي أو الوضعي.

ـ أصل الاعراب:

يكون أصل الاعراب منتميا الى المبدأ الفاعلي اذا ثَبَتَ، أولاً، أن واضِعاً قد وقع اختياره عليه، بينما يختار واضع ثان أصلاً آخر، وهما يسعيان الى توسيطهما لتنفيذ أصل إجباري معين او أكثر. وثانيا أن اللسان بأحد الأصلَيْن واقع على نحو، وهو بالأصل الآخر يقع على نحو ثان.

مما برر به نحويون عرب دخول الاعراب الى الكلام[39]، وانطلاقاً من حكم نحو العربية على جمل بالصحة، وحكم نَحْوِ غيرها على بعض تلك الجمل عينها بالفساد يتبين أن لبعض ما اختار له واضِعُ العربية أصلَ الاعراب اختار واضِعُ غيرِها أصلَ «الترتيب القبلي». ذلك البعضُ متمثل في تصنيع تراكب الأصلين الدلالين (7، 8) المعبر عنه في (7).

(7). $س_1 \supset ح \lhd س_2$

فكل منهما مضطر الى أن ينقل الى اللسان تراكب الأصلين الدلاليين مجبر، بناء على أصل التباين، أن يميز بين الطرفين ($س_1$، $س_2$) الداخلين مع (ح) في العلاقتين. والتمييز بينهما، لسانيا، يمكن ان يقع على نحوين لا غير:

ـ إما بالترتيب بأن يُعْطى كل طرف رتبة معينة من قبلُ، ويتحجر ذلك، كما هو مشخص بالجملة (1).

(1) ليلى أكلت كمثرى.

وفي حالة ما اذا وقعت هذه الجملة على غير هذه الترتيب كانت، في النحو القائم على أصل الترتيب القبلي، فاسدة. فهو اذن حاكم بالضرورة على فسادها في أحوالها (2ـــ4).

2) كمثرى أكلت ليلى*

3) أكلت كمثرى ليلى*

4) أكلت ليلى كمثرى*.

والظاهر أن هذا الواضع لم يَنْحُ باختياره أصل الترتيب القبلي غير تشخيص العلاقتين، بتمييز الداخل مع (ح) في علاقة السببية عن الداخل معه في علاقة العلية.

ـ وإما بالاعراب كأن تُلصَق علامة إعرابية بالداخل مع (ح) في علاقة السببية، وأخرى بالداخل معه في علاقة العلية. اذن، دور هذه العلامات، في النحو القائم على أصل الاعراب، دور الترتيب في النحو القائم على الأصل الآخر، ويكون مَنْ اختار الاعرابَ قد نحا التشخيص اللساني للعلاقتين، بالاعراب، فتحررت أطرافهما لِتَترتَّبَ من جديد وفق ما توجبه أصول تخاطبية.

مما قُدِّم ينكشف كيف نُفِّذَ أصل إجباري بواسطة أصلين اختياريين فكان تصنيعه على نحوين. يظهر اختلافهما أولاً، فيما به تتشخص في اللسان العلاقة بين طرفين. وثانيا من جهة الاستغراق، لماصَحَّ في نحو اللسان المعرب ما يَصِحُّ في نحو اللسان المرتب وما لا يصح فيه، وذلك عند حكم نحو الأول بصحة مثل الجملة (1) في الأحوال الأربعة (1ـــ4) على الاقل.

وما كان للسان أن يقع على نحو من الاثنين إلا بسبب الأصول الوضعية المختلفة باختلاف ما يجتمع في كل منها من خصائص الأصول الاجبارية. فلما توخى واضع تحرير أطراف العلاقات لأن تُعمَلَ في الصنيع أصولُ التخاطب اختار أصل الاعراب فأوجب هذا حركاتٍ معربةً عن علاقات بَيْنَ عناصر قد أوجبت لها تلك ترتيباً معرباً عن علاقات بين متخاطبين. وفيما قام على الترتيب القبلي يُعْرَبُ عن العلاقات الأولى بالترتيب وعن الثانية بشيء آخر كادراج عناصر معينة في مواقع محددة. وبهذا يتضح انتماء أصل الاعراب الى المبدأ الفاعلي أو الوضعي.

يستخلص مما عُرِض أن الأصول الوضعية يجب أن تجتمع في كل منها خصائص أكثر من أصل إجباري واحد، (دلالية، وتخاطبية)، بحيث يكون تَوَسُّطُهُ من أجل أن توجب الاجبارية، في آن واحد، صفاتها التي منها يَتَقَوَّمُ الصنيع. ويقع التفاضل بين الوضعية بحسب الخصائص المجتمعة في كل منها ومن جهة اخرى، بالأصول الاجبارية توجد في اللسان صفات واحدة، وبالاختيارية تقع تلك الصفة على نحو مما يمكن.

واذا ظهر ما بين المبادىء الثلاثة (1، 2، 3،) من فروق، وكيف تتدرج الأصول الاجبارية المكوِّنة للمبدأين (1، 2) فيما بينها. وهذه بالنسبة الى الاختيارية المنتمية الى المبدأ

(3)، تعين أن يُنظَر في العلاقة بين هذه الأخيرة، وهي مخلَّفة بالاجبارية، وبين أصول المبدأ الأخير.

4 ـ المبدأ الصوري أو التشخيصي:

يتميز هذا المبدأ، بالنسبة الى اللسان، بكونه الحامل المشخِّص للصفات التي توجبها الأصول الاختيارية المخلَّفة بالاجبارية. اذن بما يحتويه المبدأ الصوري من الأصول، وهي قابلة لأن تتشكل وتنصاغ بما يُجعَل فيها، يتحقق وجود تلك الصفات بحيث يمكن أن يُشار إليها ويُتَكلَّم عنها. وتكون قابليتها لأن تُبْنَى على صور هي الخاصية المشتركة بين ما ينتمي الى المبدأ الصوري بالنسبة الى اللسان. وباتباع هذا المسلك تنكشف الأصولُ الصوريةُ المكونةُ المبدأ الأخيرَ.

مما تتوفر فيه خاصية المبدأ التصويتاتُ، (حروف المعجم والحركات)، الصادرةُ من جهاز التصويت الانساني، وذلك لقابليتها لأن ترتسم فيها الصفاتُ الواجبةُ والتَّصوُّرُ بها. فهي أحد الأصول المكونة للمبدأ الصوري، وهذا الأصل مما يخلص في انتمائه الى هذا المبدأ.

وبما أن تراكبَ تلك التصويتات يجب أن يكون مقنَّناً حتى تخرج في صورة صوتية او «قولية» قد تشخَّصَتْ بها الصفاتُ الواجبةُ صَارَ بالامكان جَعْلُ القوانين المُقيِّدَةِ لتراكب تلك التصويتات أصلاً ثانيا في المبدأ الصوري. الا أنَّ هذا الأصل ليس مما يَخلُص في انتمائه اليه، لأن تلك القوانين أساساً ما هي إلا أصول وضعية اختيرت لتنفيذ الاجبارية، وبغير تأسيسها فيها لا يمكن، من جهة، ان يَحصُلَ التطابق بين المعبَّر عنه والمعبَّر به. ومن جهة أخرى أن يُفَسَّر لِمَ تَصِحُّ جملة في نحو وتفسد في آخر.

لامكان انتزاع أو تجريد ما يحتويه الأصل الثاني من القوانين من تراكب التصويتات في صور «قولية»، قد تظهر تلك القوانين لمتأمل في اللسان شيئاً مستقلاً عن الأصول الاختيارية (3) المخلَّفة بالاجبارية (1، 2)، منتمياً كليا الى المبدأ الصوري. ومن اعتبرها كذلك تحتم عليه ان يطبعها في حيز من الدماغ، وأن ينفي كل تعالق أو انتظام للموجودات الخارجية الا ما يُسقِطه عليها من الداخل، وغير هذا من التصورات المميزة للمذهب الطبْعي في ميدان اللسان. لكن المعروض حتى الآن في هذا القسم والذي تقدمه يلزم عنه أن تُؤَسَّسَ قوانينُ اللسان في الأصول الموضوعة، بالاختيار، وبه تصير وضعية، وهو ما تفيده عبارة ابن جني الآتية، وهو يقارن بين المحصل عليه من اللسان بواسطة «السماع» وقوى المعرفة، وبين المكتسب بواسطة «القياس» وقوى التعلم، يقول: «لأنه لو كان محتاجا الى ذلك

لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتحيه الاعتماد»[40].

يتبين مما سبق أن المبدأ الصوري يتكوَّن من أصلي، التصويتات والتقنينات، وقد جَمَعَت الأصلين، مع تباينها من حيث الانتماء، خاصيَّةٌ تتمثل في تشخيص صفات توجبها الاختيارية المخلفة بالاجبارية. يفيد ذلك النَّصُّ التالي وان كان بالفاظ أخرى: «ولأن للفظ المركب أجزاء مادية وجُزءاً صوريا. وهو التأليف بينها وكذلك لمعناه أجزاء مادية وجزء صوري. والأجزاء المادية من اللفظ تدل على الاجزاء المادية من المعنى، والجزء الصوري منه يدل على الجزء الصوري من المعنى بالوضع»[41].

فالمحدد لما سمي في النص بالجزء الصوري المتمثل في تأليف الأجزاء الصوتية هو ما يحتويه أصل التقنيات. والتطابق بين الصورتين آت من أساس هذا الأصل وكون الصورة الصوتية أو القولية دالة بالوضع على المعنوية فلأن ذلك الأساس أصول اختيارية. فلنوضح، بقدر الامكان، طبيعة هذه القوانين وتشكلها.

أصل التقنيات:

بناء على ما تقدم فان المنتمي الى هذا الأصل يجب أن يكون أساسه الأصول الاختيارية المتخذة واسطة، ومجال حكمة تراكب ما ينتمي الى أصل التصويتات حتى تخرج في صورة لسانية لها من الصفات ما توجبه الأصول الاجبارية، فتطابق بالضرورة الشيء المبلَّغ او المعبر عنه. وما كان كذلك امكن تسميته «القانون اللساني»، كما تصوره عبارة الفارابي، وهو ينظر في علم اللسان[42]. نقتطع منها قوله «القانون في كل صناعة أقاويل كلية أيّ جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة او على أكثرها» ويضيف بعدما حدد غايات القانون. «الأشياء المفردة الكثيرة انما تصير صنائع او في صنائع بأن تحصر في قوانين تحصل في نفس الانسان على ترتيب معلوم». وبهذا المعنى يوجد مستعملا في كتب الصرفيين[43]. كما يظهر من المعبر عنه في «متى اجتمعت الواو والياء، وقد سبقت الأولى بالسكون، أيتهما كانت قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء». وفي كتب النحويين ممن يسعون الى حصر الأشياء المفردة الكثيرة في حكم عام، يخص اعراب مكونات الجمل، كضرورة نصب وصف النكرة، والمستثنى اذا تقدما على الموصوف والمستثنى منه[44]. أو يخص ترتيبها، كتقديم الفعل على الاسم في جمل تتصدرها أدوات فتحولها الى «غير واجب»[45]. وغير هذا من العبارات العامة كما، يظهر من قول المبرد

«اذا كان العامل متصرفا ولم تفصل بينه وبين المعمول فيه بشيء ليس منه ولا بسببه فعمله فيه كعمله اذا وليه»[46].

أما العبارة التي يجب ان يخرج عليها القانون اللساني، بالمعنى المذكور، فإنا نجد ابن جني[47] قد وضع لها صورة عامة. يمكن صوغها كالتالي:

اذا كان س كذا وجب ان يكون ص كذا.

واذا أضيفت ما العبارة التي يجب ان يُصاغ فيها القانون اللساني الى خصائصه المذكورة اتضح تصوره.

خلاصة:

ثبت من المعروض تحت المبادىء الأربعة المقوّمة للسان. ولكل موجود طبيعي او صناعي، أنّ العلاقة التي يجب أن تنتظم بواسطتها أصول تلك المبادىء من نوع «التعلق». بمعنى ان أصول المبدأ (3) تقتضي، من جهة، أصول المبدأ (4) المرتب بعده، وتلزم من جهة أخرى عن أصول المبدأين (1، 2) المرتبين قبله والحال أن أصول (2) لازمة عن (1)، وقد تعلق النوع الثاني مما ينتمي الى (1) بالنوع الاول منه. يعبر عن هذا التعلق دفعة واحدة فيما يلي:

1) المبدأ الدلالي: (I أصول مفردات ← II. أصول علاقات) ← 2). المبدأ التخاطبي: (III. أصل الافادة ← IV. أصل الخفة) ← 3). المبدأ الوضعي: (أصل الاشتقاق + أصل الاعراب) ← 4). المبدأ الصوري: (اصل التقنيات ← اصل التصويتات).

ولما كانت أصول (3) واسطة لاجراء صفات، (توجبها أصول (1، 2) الاجبارية)، في المنتمي الى (4)، (وهو قابل لتشخيص تلك الصفات على الوجه الكلي أيضا)، فان أصول (4)، من جهة أنها مشخصة للصفات الواجبة شيء واحد، ومن جهة تعلقها بأصول (3) الوضعية، يجب ان يكون تشخيصها لتلك الصفات على النحو المحدَّد بما اختاره الواضع. من الأمثلة الموضحة لذلك الاضافة المتمثلة في مجموع العلاقتين (ع$_1$ U ع$_2$) الواقع تشخيصها في اللسان على نحوين متباينين. والعطف المتمثل في العلاقة (+) الذي يتشخص في اللسان، اذا تكرر، على نحوين.

ينتج، وهو الغاية مما سيق في هذا الفصل، أن أصول (4)، وقد تعلقت بما قبلها هي اللسان وهو واقع على نحو مما يمكن. اذن الشيء المسمى ملكة لسانية ليس الا تصويتات متراكبة وفق قوانين أساسُها أصول اختيارية فتخرج في صور صوتية لها من الصفات ما تطابق به الأصول الدلالية والتخاطبية الاجبارية.

ومما يتولد عن المثبت هنا أن الفرد المكتسب أو الواصف يكتسب أو يصف اللسان وهو واقع على نحو ما. لهذا قد يوجد عالم بنحو للسان وليس باللسان مطلقا، لأنَّ كل فرد تابع بالضرورة لطريقة قد صُنِعَ عليها اللسان إلا الواضع، فهو تابع لما استنبطه بملكته العقلية من آراء يتخذها أصولا أولية تُوَجِّهُهُ وتُحدِّدُ له على ايِّ نحو يجب ان يصنع اللسان حتى يكون محققا، على أحسن وجه وبأقل جهد، للغاية التي من أجلها عُمِلَ. وفي الفصل الموالي ينظر فيما يتعلق به إحداث اللسان على النحو المسمى بالعربية.

الفصل الثاني

تعلق النحو بالملكة العقلية

في هذا الفصل ينظر الى اللسان المعمول على نحو يعرف باسم العربية أولا من جهة نشأته، وثانيا من جهة معرفته واكتسابه. لتناول المسألة الأولى وِفْقَ ما يقتضيه ما قُدِّم حتى الآن ينبغي الكشف عن الفرضية الأساس المتحكة في بناء الفكر العربي في حقل علم اللسان. ثم اختبار، في اطار هذه الفرضية، ما سُرِد من أصول المبادىء الأربعة المقوِّمة للسان وهو واقع على نحو مُقَّيد بالوضع. وفي المسألة الثانية سيقع التركيز على تحديد دور تلك الأصول في معرفة اللسان واكتسابه، وفي تفسير ما يُقدَّم له من وصف بالنسبة الى مَنْ يتخذه موضوع تأمله.

من نظر اللسانيين وغيرهم من الأصوليين والفلاسفة في موضوع نشأة الألسنة او «ابتداء اللغات وكيفية ظهورها»[48]، (أهي إلْهامٌ وتوقيف من الله أم تواضع واصطلاح من الانسان؟ وفي ما الموضوع آلألفاظُ المفردةُ أم التراكيب أيضا)، يستخلص ان الرأي الراجح الساري في الفكر العربي هو أن اللسان من الصناعات المستحدثة من قبل الانسان وقد أقدره الله على عمله بما خلق فيه من قوى نفسية وجهاز مهيأ للتَّشَكُّلِ فتقطيع الصوت.

للتعبير عن هذا الرأي في شكل فرضية أساس، تنسجم مع المذهب الكسبي المبيَّن في القسم الأول وتؤطر أصول المبادىء المذكورة في الفصل السابق، يمكن القول إنه يطابق ما قد يُطلَق عليه «إنسان ما قبل اللسان»[49]. لكن لا ينبغي ان يُفهَم منها حقيقة تاريخية فتطرح مسألة «أول من تكل بالعربية»، كما فعل السيوطي (المزهر، 1، ص32)، نقلا عن متقدميه. أو يسأل عن «كيف كان حال المصطلحين على وضع اللغة قبل اصطلاحهم عليها»، كما فعل ابن حزم (الاحكام 1، ص 28)، فتوصل الى ان الوضع ممتنع ضرورة لما يقتضيه من انعدام اللسان في الزمان الطويل الذي يفصل بين أول وجود الانسان وبين بلوغه حال

اكتمال الذهن اللازم لعمله، ويفترض الفرابي ان الانسان، لما احتاج ان يُعرِّف غيره مقصوده، استعمل أولاً، الاشارة، ثم من بعد ذلك يستعمل تصويتات مختلفة يدل بواحد واحد منها على واحد واحد مما يدل عليه بالاشارة اليه والى محسوسه، فيجعل لكل مشار اليه محدود تصويتا محدودا لا يستعمل ذلك التصويت في غيره. وكل واحد من كل واحد كذلك»[50]. وإنما الذي يفهم من الفرضية المذكورة، أن قوى النفس الانسانية، في بدء وجودها خلو إلاً من الاستعداد المحض لتحصيل أصول تلك المبادىء التي يتوقف عليها عمل اللسان او معرفته واكتسابه. واذا تكوَّنت له صار بمقدوره، وقد حصلت له الملكة العقلية التي بها يرى ما يجب فعله وعلى اي وجه ينبغي عمله في كل مجال، احْداثَ اللسان على النحو المحقق للتواصل بأقل جهد ممكن.

فرضية انسان ما قبل اللسان، كما تحددت، تستفاد من نظر المفكرين العرب في أكثر من مسألة. فهي، بالاضافة الى انسجامها مع المثبت في القسم الأول عن قوى النفس وما ثبت في الفصل السابق من ضرورة اكتمال الوضعي لأن يقع على نحو ما، نجدها ظاهرة فيما يَستدِلُّ به مَنْ يقول منهم بالالهام والتوقيف، «الكلام لو كان اصطلاحا لما جاز ان يصلح عليه إلا قوم قد كملت أذهانهم وتدربت عقولهم وتمت علومهم، ووقفوا على الأشياء كلها الموجودة في العالم، وعرفوا حدودها واتفاقها واختلافها وطبائعها»[51]. وما اشترطه ابن حزم لوضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها»[52]. لكن اكتمال الذهن، اذا فُهِمَ منه أنْ تصحل له أصول المبادىء الأربعة او المقدمات الأولية التي يتوقف عليها إقامة عمَل ما، ودربة العقول العملية على إنشاء الصنائع، ولا يشترط في تكونهما الوقوف على الأشياء كلها الموجودة في العالم. لأنه من معرفة القليل اليسير منها يكون العقل، كما سبق أنْ بيّنَ، قد جرد أصل التناظر او «اتفاقها» وأصل التباين او «اختلافها» وأصل التباظر المركّب منهما، وأصل الانتماء وغيرهما وهي أصول تنتظم بواسطتها كل الأشياء الموجودة في العالم وإنْ لم تعرف طبائعها بَعْدُ. واذا سَلِمَ ما أثبته الرازي[53] من البديهيات؛ (او العلوم الأولية المتميزة بكونها غير مستنبطة من مقدمات قبلها، وانما هي أساس كل العلوم النظرية المكتسبة منها)، لا يتجاوز عددها عند المناطقة أربعة أمثلة، وعند الرازي واحدة وغيرها مشتق منها، يلزم ابن حزم ان تكون «علومهم قد تمت» اذ كل العلوم الكسبية معلومة لهم بالقوة، يجدها ــ حسب ابن سينا[54] ــ من كان بحثه أكثر.

واذا كان ابن جني قد استعمل، في النص المنقول عنه، لفظة «فكر» بالمعنى المتداول

بين المفكرين العرب المحدد بمثل العبارة «ما يكون عند اجماع الانسان على الانتقال عن أمور حاضرة في ذهنه، مُتصوَّرة او مصدَّق بها تصديقاً علمياً أو ظنياً، أو وضعاً وتسليماً الى أمور غير حاضرة فيه»[55] فإن الحاضر في العقل العملي للواضع الساعي الى بناء نحو هو الأصول الاجبارية المنتقل عنها وفق طريقة احتجاجية لاكتساب الأصول الاختيارية غير الحاضرة عنده. واذ استحضر النوعين يكون قد «رأى بعين تصوره» الأوائل المُوجِبة لِأنْ ينبني النحو البناء المعين.

واذ بان المعبر عنه بفرضية انسان ما قبل اللسان، وظهر سريانها في الفكر اللساني العربي، تعين النظر فيما يلزم عنها من إمكان الاختلاف في محتوى الأصول الاجبارية، وفي الاختيارية، ثم فيما يترتب عن ذلك من تباين في أبنية الأنحاء، على أن يكون ذلك من الكتب الناظر أصحابُها في نشأة اللسان او في وصفه، وبالنسبة الى كل قسم مما يكوّن اللغة.

1 ــ بناء جهاز التصويت:

الإشكال المتولد عن الفرضية المذكورة يمكن إجماله في سؤالين، أولاً كيف حصل أنْ بنى واضع جهاز تصويته، بحيث صار قادرا على إنتاج مجموعة من التصويتات المتباينة، ولم يكن في بَدْءِ وجوده إلا استعداداً للتشكل؟. ثانيا بِمَ أصبح جهاز التصويت مقيدا بانتاج عَيِّنه من التصويتات بعد أنْ كان مُهيَّأً لتوليد أيّ تصويتة مما هو مستعمل في كل اللغات؟. ويلزم عن الثاني سؤال آخر، الى أي درجة تسهم التصويتات المعينة في اقامة قوانين خاصة تحكم بناءها عند وضع ألفاظ اللغة أو تصريفَها. والمتعين الآن هو البحث، في التأليف العربي، عن الحل أو الحلول المقترحة للإشكال المذكور.

يمكن الانطلاق، وقد تعين المستهدف، مما يراه القاضي عبد الجبار ضرورة لإيجاد «الكلام»[56] المعبر عنه في قوله: (فأما الكلام فإنما لا يصح منا إيجاده إلا في محل مبني كاللسان واللهوات. لأن ذلك آلة لنا في إيجاده من حيث نُعْمِلُه في إيجاد الكلام على سبيل تصريف الآلات في الفعل»[57]. فالمسألة اذن عن إحْداثِ أبنية في محلات وما تقتضيه من التحكم في تصريف أعضاء جهاز التصويت. لذلك ينبغي أن يتوجه البحث للنظر في مصدر التصويتات في علاقتها بالقوى المدركة، وفي هذه القوى في علاقتها بالقوى المحركة، من جهة ثانية.

أثبت ابن سينا[58]، وقد وصف جهاز التصويت والأبنية التي يتولد عنها ما تستعمله اللغة العربية من التصويتات، أن هذه الأخيرة، او «هذه الحروف قد تُسمَع من

حركات غير نطقية». يفيد ما أورده هناك ان مصدر أي تصويتة مما يستعمل في اللغة العربية وفي غيرها هو حركات الأشياء الطبيعية الموجودة في الخارج. كإمْكان سماع /ش/ «عن نشيش الرطوبات، وعن نفوذ الرطوبات في خلل أجسام يابسة نفوذا بقوة». وفي هذا الاتجاه تُوضَع الفرضية الثالثة لدى احمد المتوكل[59] وهو ينظر في أصل اللغة. يستخلص من كل هذا ان كل تصويتة مما يستعمل في كل لغة في أي زمان تصدر أيضا عن كائنات في الطبيعة.

وبما أن تلك الصور الصوتية مما يدخل في المدركات الحسية أمكن للواضع المزوَّد بقوى المعرفة ان ينتزعها من مصدرها الطبيعي. وبعبارة القاضي عبد الجبار، وهو يجيب عن «كيف يخطر ببال المواضع لغيره هذه الحروف» «انه كما يعرف العاقل الحركات ويفصل بين المختلف منها فغير ممتنع ان يعرف الأصوات ويفصل بين المختلف منها. لأنه قادر على الأمرين. وتختص الأصوات بأنها أظهر من حيث كانت مُدرَكة. واذا صح أن يعرفه لم يمتنع ان يحدثه حالا بعد حال»[60].

واذ اختزن الواضع في القوة المُصوِّرة أو الخيالية أمثلةَ ما أداه الحس المشترك إليها صارت له القدرة على الحكم في تحريك عضلات جهاز التصويت او آلاتِهِ، (فالقوى المحركة تخْدُم المدركة بالائتمار)، لأن تَتَشكَّلَ مكونةً أبنيةً. وتكون أمثلة تلك الصور المخزونة في المصورة هي «المبدأ» لما يَحْدُثُ في مادة الصوت المرسَل غُفْلاً من التقطيع، والخروج، بواسطة تلك الآلات، تصويتات لكا منها هيئة مخصوصة تتميز بها عما سواها، وهي أيضا المتصرفة في عضلات جهاز التصويت لأن تتحرك الى جهات معينة. فيما تقدم أورد ابن سينا مُعمِّماً العبارة، «الصورة التي في النفس هي مبدأ لما يحدث في العنصر،...، لكنه من المبادىء التي لا تنساق الى إصدار ما هي موجبة له إلا بآلات ووسائط،...، فالصورة اذا استحكم وجودها في النفس واعتقاد انها يجب ان توجد فقد يعرض كثيرا ان تنفعل عنها المادة التي من شأنها ان تنفعل عنها وتكون.»[61]. ما سيق حتى الآن حول بناء جهاز التصويت لإصدار تصويتات لغوية، في إطار فرضية لإنسان ما قبل اللسان، يمكن أن يعبرعنه دفعة واحدة فيما يلي:

(الشكل 8)

[أصوات طبيعية] ← [ثبوت أمثلتها في المُصوِّرَة] ← [بناء جهاز التصويت] ← [تصويتات لغوية محققة].

ويجب ان يكون الطور الأخير مشروطا بسابقه مباشرة، وكذلك الأمر الى الأول المعتبر مصدرا.

2 ـــ أثر أصل الخفة في إنتاج تصويتات معينة مما يمكن

اذا كان المعتبر مصدرا لتصويتات اللغة مشتركا بين الواضعين، وكان جهاز التصويت واحداً باعتبار قابليته للتشكل أو البناء لانتاج أياً مما يستعمل في كل لغة في أيّ زمان، فَبِمَ يمكن تفسير ما بين اللغات من تباين فيما تستعمله كل منها؟. اقترح الفرابي، وهو ينظر في أصل اللغة، أصل الخفة، أو ما يسميه بالتحرك نحو الأسهل، مُفَسِّراً لتباين اللغات أوّلاً من حيث التصويتات المستعملَة في كل منها. يلزم عنه أن محتوى هذا الأصل مما يتغير، اذ قد يخف على واضع انتاج عينة منها ويسهل عليه، وعلى غيره يخف غيرُها. ويرجع الفرابي ذلك الى ما يُفطَرُ عليه الانسان من اختلاف في الأمزجة والأعضاء. فاذا «كانت أعضاؤهم على خلق وأمزجة مخالفة لخلق أولئك مفطورين على أن تكون حركة ألسنتهم الى أجزاء أجزاء من داخل الفم أسهل عليهم من حركتها الى الأجزاء التي كانت ألسنة أهل المسكن الآخر تتحرك إليها فتخالف حينئذ التصويتات التي يجعلونها علامات يُدل بها بعضهم بعضا على ما في ضميره»[62]. وليس مطلقا. وبسبب هذه النسبة صار محتوى أصل الاقتصاد في الجهد متغيرا بالقياس الى هذا الطور على الأقل.

اما القدر المحصل عليه من التصويتات فيمثل «عناصر أساس» لغة معينة، اذا كانت كل ألفاظها المفردة تنحل إليها لا غيرُ، وكان لكل منها قيمة فارقة. وما لم ينتجه واضع من ذلك الممكن المقدور عليه فهو في حكم المهمل المتروك ليست له قيمة بالنسبة الى تلك اللغة، اذ لا يدخل في تركيب ألفاظها المفردة، ولكنهُ يشكّل مصدراً لبدائلها. وهذا الوضع قد يكون معكوسا بالنسبة الى لغة غير هذا الواضع. واذ قد بان ما به يُفَسِّر الفرابي اختلاف تصويتات اللغات، والمهمل والمستعمل في كل لغة فلننظر في كيفية امتلاك المتكلم المُراضِعِ لغيره لتصويتات لغة معينة.

3 ـــ معرفة المتكلم لتصويتات اللغة

مما تقتضيه المواضعة أن ينتج المتكلم، من بين الممكن المقدور عليه، التصويتاتِ المستعملةَ في لغة مواضِعه. وليتمكن من عملها يجب أن يعرفها، وليعرفها يلزمه أولا أن يختزن في قوته المصورة أمْثِلَةَ ما أدركه، عن طريق السماع، من التصويتات الفارقة في تلك اللغة. وثانيا أن يتحكم في صريف أعضاء جهاز التصويت لأن تتشكّل بحيث لا يتولد منها إلا ما يطابق الأمثلة المختزنة. بعبارة القاضي عبد الجبار «الكلام يحتاج الى العلم بتصريف الآلة التي هي اللسان وغيرها على بعض الوجوه. كما يحتاج الى آلة مخصوصة. فاذا لم يعلم

الطفل ذلك أو لم تكتمل آلته لم يكن إيجاده. وصار ذلك بمنزلة من لم يعلم الأفعال المحكمة في تعذره عليه»[53]. واذا كانت معرفته إياها حاصلة له بقوى المعرفة المزوَّد بها لهذه الغاية فان التمييز بين الفارق منها وغيرها يقتضي أن يأخذ إليه تلك التصويتات وهي مركب بعضها الى بعض في ألفاظ مفردة. وفي هذه الحال لا غيرُ يشتغل أصل التباين فتعين ذات القيمة الفارقة وتنفصل عما ليس لها ذلك.

فاذا حلت تصويتة، على الأقل، محل أخرى في لفظة ما ولزم عن ذلك التعاقب تباين ما ينتمي الى النوع الاول من الأصول الدلالية أدرك المتكلم أن الصور الحسية لتلك التصويتات مما يجب ان يُحدِث له أبنية في محلات مخصوصة. وليتمكن من هذا العمل يلزمه أن يكون إدراكه إياها مقترنا بالمحل المبني المولِّد لها، وإنْ كان المحل ليس مما يصل الى حاسة السمع. وهذا الاقتران من بين ما استدل عليه القاضي عبد الجبار فانتهى الى النتيجة المعبر عنها في قوله «وفي صحة ذلك دلالة على أن الصوت مُدرَك في محله في مكانه من غير أن يماس محله الحاسة»[54]. وبالادراك المركَّب من المسموع والملموس يحدث المتكلم، مُواضِعاً غَيْرَهُ، أبنيةً في محلات مخصوصة، من شأن كل منها أن تولد تصويتة متميزة مطابقة لمثال واحد مختزن في مصوِّرَتَيْ المتواضعيْنِ. واذا لم تطابقه فَلأنَّ الطفل «لم تكتمل آلته» بعد. واذا تدرج في بناء المحلات، وما يصاحبها من تدرج في إصدار بعض التصويتات قبل بعض، فلأن أصل الاقتصاد في الجهد يقتضي أن يبدأ بما يسهل عليه ويخف الموازي لدرجة معينة من نمو أعضاء جهاز التصويت، الى ان يصل الى درجة يكون فيها نمو تلك الأعضاء كاملا، والمتكلم قادراً على إصدار جميع التصويتات المستعملة في لغة محيطه. وبِفِعْلِ المواظبة على التلفظ بها وبالألفاظ المركبة منها تحصل له ملكة صوتية (صفات راسخة في جهاز التصويت)، تتولد عنها التصويتاتُ مطابقةً للأمثلة المختزنة في مصورة كل منتم الى تلك اللغة. بعبارة ابن سينا «وبالمواظبة على التلفظ بتلك الأصوات والألفاظ تحصل له ملكة»[55] كأن «يعمل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير ذلك له طَبْعاً وسليقة»[56].

ما ينبغي أن يؤخذ من جديد، مما عرض، التمايز الضروري بين تصويتات لغة معينة، وما يتعلق به من تدرج في بناء المحلات المولدة لها. ومما لوحظ حيث يَصِفُهُ اللسانيون العرب[57]، أنْ جعلوا عدد المخارج، (16 مخرجا) أقل من عدد الحروف، (29 حرفا أصولا). يلزم عنه أنْ تشترك حروفٌ او تصويتاتٌ في مخرج واحد إلا ما جُزِّيء من جديد، كما فعل بعضهم بالنسبة الى بعض المخارج. أما غير المُجزَّأ منها او غير المُجزَّىءِ مِنْهم فليس يحصل التمايز بينها من جهة المخرج، وإنما باعتبار ما يكون لها من الصفات. كما هو

ظاهر في عبارة ابن الجزري «كل حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات... كالهمزة والهاء اشتراكا مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً، وانفردت الهمزة بالجهر والشدة. والعين والحاء اشتركا مخرجا واسْتِفالاً وانفتاحا، وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة...»[68]. وكذلك يفعل بالنسبة الى عدد من التصويتات التي رآها صادرة من مخرج واحد.

من التقابلات المُقامَة بين التصويتات التي ساقها ابن الجزري يظهر ان نسبة التمايز أقلُّ بالقياس الى نسبة التماثل، والحال أن أصل التباين يقتضي أن تستقل كل تصويتة بماهيتها. ولا يكون لها ذلك إلاّ اذا استقلت ببنية لا تُولِّد سواها. تلك الأبنية تفعلها آلات معينة في محلات معينة. باضافة الصوت المرسَل أو كمية الهواء المدفوع إليها تحققت تصويتات لغة ما، وهي مستقلة تمام الاستقلال. فيكون لكل منها ماهية مخصوصة باعتبارها تمتاز عما سواها. أنْ تستقل كل تصويتة ببنية معينة في محل معين يستدل عليه القاضي عبدالجبار بقوله: «يُبيِّن ذلك أنّ العَرَضين اذا حَلاَّ محلاً واحداً فأُدرِكا فقد صار للمحل بهما هيئتان. فمتى اختلفا وجب تضادهما، لأن ثبوت هَيْئَتَيْنِ لمحل واحد يستحيل»[69].

بالنظر الى ما تقدم فان المنقول عن الخليل المعبر عنه في: «أقصى الحروف العين ثم الحاء ثم الهاء، فلولا بُحَّةٌ في الحاء لكانت كالعين، ولولا هَهَّةٌ في الهاء لكانت كالحاء لقربها منها، فهذه الثلاثة في حيز واحد بعضها أرفع من بعض»[70]، يدل على أن الحيّز أعضاءُ منطقة من جهاز التلفظ قابلةٌ لان تُشكِّل أبنيةً تصدر عن كل منها تصويتةٌ مستقلة بما هيتها كاستقلال /هـ/ بالههة و/ح/ بالبحة او الححة. و/ع/ بالععة. و/ف/ بالففة. وكذلك الشأن بالنسبة الى كل تصويتات اللغة العربية. والههة صويت أساس، بالنسبة الى تصويتة /هـ/ صادر عن بنية[71] لا تولِّدُ سواه وقد اقترنت به صويتات، مما يمكن أن يوجد لغيره، متولِّدَةٌ عن محل البنية، «يُبَيِّنُ ذلك أنّ الصوت يختلف حاله بحسب اختلاف حالِ محلّه»[72]. وعما تفعله الأعضاء المشكِّلَةُ للبنية بكمية الهواء المدفوع إليها من حبس تام أو غير تام، وغير ذلك من المتغيرات التي سردها ابن سينا، (أسباب حدوث الحروف، ص 62)، تنتج تصويتات مصاحبة لصويت البنية، منه ومما يصاحبه من الصويتات المقترنة به، وهي مما يوجد لغيره أيضا، تتركب تصويتة لها قيمة فارقة في لغة معينة.

من الصويتات المقترنة «الشديد»، ومقابله «الرخو»، يصاحب الأول المتولد عن بنية تحبس الهواء المدفوع إليها حبساً تاماً، ويصاحب الثاني ما تولَّد عن حابس غير تام للهواء. و«المجهور» ومقابله «المهموس»، يصدر الأول، كما ذكره ابن جني[73] عن إشباع الاعتماد

في موضع الصويت الأساس. والثاني عن ضعف الاعتماد في ذلك الموضع، أو أنهما متولدان عن اختلاف في درجة الضغط والمقاومة لكمية الهواء المدفوعة الى بنية ما، وهو ما يفيده كلام ابن سينا[74]. كل صويت أساس يقترن به صويتان على الأقل، كما ورد في كتاب سيبويه ونُقِلَ عنه الى غيره مما سبق ذكره من الكتب، بحيث لا يخرج عن أحد الأمثلة الأربعة الآتية الحاصرة للاحتمالات الممكنة.

.(9)

1 ـــ /هـ/ ←ههة + همس + رخاوة.

2 ـــ /ق/ ← ققة + جهر + شدة.

3 ـــ /ت/ ← تتة + همس + شدة.

4 ـــ /ض/ ← ضضة + جهر + رخاوة.

أما ما ذكر هناك، من غير هذه الصويتات المقترنة، كالاطباق المُقابَل بالانفتاح، والاستعلاء المُقابَل بالانخفاض فان بعضه وصف لحيز أبنية: «الاطباق ان ترفع ظهر لسانك الى الحنك الاعلى مطبقا له»[75]. وبعضه وصف لمنطقة في جهاز التلفظ، «ومعنى الاستعلاء ان تتصعد في الحنك الاعلى»[76]. وهذه الأوصاف مما يمكن استثماره في مسألة تدرج اصدار المتكلم لتصويتات لغة ما.

4 ـــ تدرج صدور التصويتات:

مما هو ثابت أن المتكلم يصدر تصويتات لغة ما في مراحل متلاحقة. ولا يعني هذا أنه يصدر أولاً ما كان قد عرفه أولاً، لأن أمثلة المستعمَل في محيطه اللغوي مدركة بقواه المعرفية ومرتسمة فيما هو مهيأ للتصور بها. بل إصدار بعضها قبل بعض يقتضيه تنامي القدرة على التحكم في تصريف أعضاء جهاز التلفظ. إلا أنه لا يعنينا في هذا الموضع ما يمكن ان ينتجه متكلم أولاً لأنه مما يتغير ولا يطرد. وإنما يهمنا في مسألة التدرج الكشف عما بين تصويتات اللغة من «التساند» بمعنى وجود تصويتات في اللغة هي أوائل وتصويتات ثوان وأخرى ثوالث يستند صدور الأخيرة الى التي قبلها، وكذلك الى الأوائل.

من بين ما يشير في الفكر العربي الى التساند المفضي الى التدرج كلام ابن جني عن العلاقة بين «الحركات» و«حروف العلة» وهو يستدل على أن كل حركة بعض أحد حروف العلة، وأولية بالنسبة إليه. لذلك تتحول الحركة الى الحرف الذي هي بعضه. يقول «ويدل على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها

الحرف الذي هي بعضه... فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها»[77]. ولم يكن لابن جني فيما مثل له، ليعلق نشأة حروف العلة بالحركات إلا وهو منطلق من التساند، وإنْ لم يُصرِّح به.

اذن التساند المفضي الى التدرج يقتضي تصنيف تصويتات كل لغة الى أوائل تسند ما ينتمي الى صنف الثواني، وكذلك الى صنف ما يصدر في الأخير. لكن ليس أي تصويتة يمكن ان تكون أولية بالنسبة الى أيّ تصويتة، وإنما يتقيد ذلك بعلاقة البعضية. يلزم عنه أن يكون جنس الصويت الأساس لما ينتمي الى صنف الأوائل يجري فيما يمتاز به المنتمي الى صنف الثواني ولا يفسر ذلك الا بما تشكله أعضاء مُحددَّة من أبنية في حيز معين. ويمكن تقديم التساند، بأمثلة تشخص تدرج إصدار التصويتات، كالتالي.

.(10)

ظ ،

ص ، ذ ، | ض ، ط

س ، ث ، | د ، ت

حيث إن المحور الأفقي يمثل الأوائل (س، ث، د، ت)، والعمودي الثواني (ص، ذ، ض، ط)، والثوالث (ظ).

ومما يلزم عن التساند، كما قدم، ان المتكلم، وقد اختزن التصويتات الممثل لها لا يصدر الثوالث الا وقد انتج الثواني، وقبل هذه، الأوائل ومن جهة أخرى، كل اللغات المستعملة لِثوانٍ بعينها يجب أن تستعمل أيضا أوائل من جنسها لكنه ليس ضروريا أن تستعمل كلها ما في بعضها من الثوالث. اذن، يجب ان تكون /ث/ مستعملة في كل لغة تستعمل /ذ/، إلا أن /ظ/ باعتباره من الثوالث قد لا يستعمل الا في بعضها.

5 ـــ وضع قوانين اللغة[78]

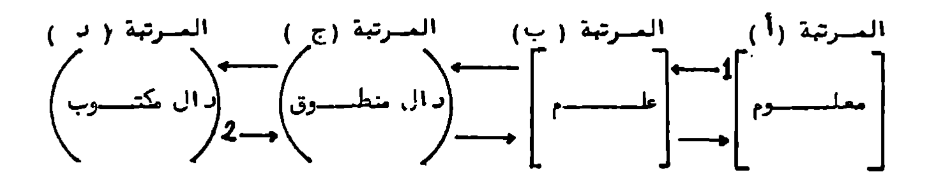
يركز في هذه المرحلة على الكيفية التي يتم بها، في اطار فرضية انسان ما قبل اللسان، إجراء الأصول المذكورة لوضع القوانين المتحكمة في تركيب تصويتات لغة معينة في الألفاظ المفردة، ثم على دور تلك الأصول في معرفة اللغة وتفسير الوصف المقدم لها.

واذا كانت اللغة، بالمعنى المأخوذ هنا، يمكن أن تصدق أيضا على الأصلين الصوريين:

1) تصويتات متمايزة بخصائص فارقة.

2) قوانين تركيبها في ألفاظ مفردة موضوعة بازاء النوع الأول من الأصول الدلالية القابلة لأن تُركَّب في أصول دلالية من النوع الثاني وفق ما يتوجبه الأصول الاختيارية، تعين أن يُنظَر فيما بين هذه الأصول من علاقات، وفي مصادرها ومجال تأثيرها. مما يُسَهِّل الغاية المحددةَ إعادةُ ما ساقهُ الغزالي وغيره[79] في مسألة ما يكون للشيء من المراتب. وذلك على الشكل التالي:

(الشكل 11)



ويكون (1 ←) مُعبّراً عن علاقة التعدية الموجودة أولا بين حقيقة الشيء في نفسه، (المرتبة أ) وبين مثاله المرتسمَ في قوى المعرفة، (المرتبة ب). وبين هذا الأخير والذي يليه (المرتبة ج)، الخ. ثم (→ 2) يعبر عن التبعية المتولدة عن العلاقة الأولى. و(⇆) تعبير عن التطابق بين المراتب الأربع، ويعبر بالمعقوفين [...] عن الأصول الدلالية، وبالقوسين (...) عن الدال المنطوق والمكتوب المقترن بالتبعية بالأصل الدلالي.

يفيد ما قُدِّم أن عمل الواضع ينحصر في صناعة ما ينتمي الى المرتبة (أ) وما بعدها. للضرورة الداعية الى نقل ما في المرتبة (ب)، ويُفتَرض فيه أن يكون مطابقا للمرتبة (أ)، الى شريكه ومواضعه. ومجال تأثير تلك الأصول هو الواقع في المرتبة (ج). وبما أن الحديث عن وضع قوانين اللغة فإن الأصول ٱلمُجْرَاةَ لصنعها هي كل ما سرد قبلها مما ينتمي الى المبادىء الأربعة. مما يفيد هذا ما يُتناقل في التأليف العربي، من أن «الغرض من وضع الألفاظ المفردة لمسمياتها تمكين الانسان من تفهم ما يتركب من تلك المسميات بواسطة تركيب تلك الألفاظ المفردة»[80]. لذا كُلُّ أصول المبادىء المقوّمة للسان إلاّ الثانِيَ في المبدأ الرابع، اذ هو حاليا يُشكل مجال التأثير، يجب أن تُجْرَى وهي حاضرة معاً عند وضع اللغة. ويكون ذلك إما بأن يُركبها الواضع في طريقة احتجاجية ليستنبط منها الرأي المحدِّد لما يجب أن يصنعه، وإما بأن يعرض ما يصنعه على كل أصل ليجعل فيه ما يوجبه وإما بأن يراوح بين الطريقتين. من بين هذه الاحتمالات نأخذ ما يسهل فيما سيمثل له.

أ ــ إجراء الأصول الاجبارية:

ـ أثر أصل الاقتصاد في بناء ألفاظ اللغة

يعلم كل واضع أن كل عنصر في مجموعة التصويتات الأساس للغة يمكن أن يراكب غيره في لفظة مفردة. لكن أصل الاقتصاد او الخفة يمنع تراكب تصويتات. وبما ان هذا الأصل قد أجْرِيَ حين الوضع تعيَّن أن يؤخذ حين تفسير الوصف، لذلك لم يُشَغِّل ابن جني[81] سواه وهو يبحث عن مُفَسِّر «اهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوَّرة أو المستعملة». فكل ما لا يستجيب تركيبه لأصل الاقتصاد مستثقل متروك «فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفاة على أثره. فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه نحو سص... وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه والمشقة على النفس لتكلفه»[82]. اذن كل المهمل مما يُتصوَّر تركيبُه في أي لغة متروك لأنه لا يستجيب للأصل المذكور. لذلك:

ـ يمتنع تراكب المتولد عن أبنية تتشكل في حيز واحد كالحلقيات «وكذلك حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف أعني حروف الفم. فإنْ جُمِع بين اثنين منها قُدِّم الأقوى على الأضعف، نحو أهل. وأحد. وأخ وعهد، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يُجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما»[83]. ويحسن ما تولد عن أبنية تتشكل في أحياز متباعدة. «وأعلم أن هذه الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن»[84].

ـ يمتنع بالنسبة الى العربية، أن تتراكب في لفظة أربع تصويتات أو أكثر ليس بينها ذلقية[85]. «فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معراة من بعض هذه الحروف الستة فاقض بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه»[86].

ومما يرتبط بأصل الخفة او الاقتصاد في الجهد قيود اذا نُفِّذَ في المستعمل ما توجبه وقع على الوجه الذي يخف ويحسن. وبحسب درجة اتصال هذه القيود بالأصل تتعمم او تتخصص. منها ما كشف عنه ابن جني، وهو ينظر فيما يحسن تأليفه مما تراكب مستجيبا لأصل الاقتصاد، كقيد «تباين الأحوال» التي تعرض للتصويتات المركبة بسبب ما يسند إليها من الحركات والسكون وهي في رتبة معينة داخل التركيب. مما يمنعه القيد المذكور.

ـ ان تتوالى في الوَصْلِ، تصويتان حالهما السكون، «معلوم أنه لا يجتمع ساكنان في الوصل»[87]. غير أن حال الساكن الموصول تباين حال المسكنَّ الموقوف عليه. لذلك

حسنت موالاتهما، «واذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف... وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله اذا ادرجته الى ما بعده كحاله لو وقفت عليه... فاذا ثبت بذلك ان الحرف الساكن حاله في ادراجه مخالفة لحاله في الوقوف عليه ضارع ذلك الساكن المحشو به المتحرك»[88]. وتَبَايُن الأحوال، حسب ما أثبته ابن جني، إما أن يكون بسبب الحركات المختلفة والسكون، واما بسبب تباين مواقع التصويتات في التركيب اذا لم يختلف ما يُسنَد اليها. لذا «فان المتحرك، حَشْواً، ليس كالمتحرك أولاً، ألا ترى الى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولا»[89]. ومما يبين ارتباط «قيد تباين الأحوال» بأصل الاقتصاد في الجهد او الخفة ما عبر عنه ابن جني في؛ «فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب لا على إيغال في البعد. لذلك كان مثال (فَعْل) أعدل الأبنية حتى كثُر وشاع وانتشر. وذلك أن فتحة الفاء، وسكون العين، واسكان اللام أحوال مع اختلافها متقاربة»[90]. وبهذا القيد حاول ابن جني ان يحل مالاحظه في لغات من تتابع السواكن في ألفاظها[91].

- يمنع القيد المذكور أنْ يكون حال تصويتة الافتتاح في اللفظة السكونَ. وقد أدخل ابن جني هذا المنع في الممكن غير المقدور عليه، يقول متحدثا عن ألف الوصل «همزة تلحق في أول الكلمة توصلا الى النطق بالساكن وهرباً من الابتداء به اذْ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلا عن القياس. وليس لقول من جوز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بافساده»[92]. وان ابتُدِئ في لغات بالساكن فان أمرا ما قد صير الممكن مقدورا عليه بالنسبة الى تلك اللغات. وهو ما حاول ان يكشف عنه الفارسي فيما نقله عنه ابن جني في (الخصائص ج 1 ص 91).

- يمتنع بالقيد نفسه في العربية الخروج مما حاله الكسر الى ما لا يلازمه حال الضم بحاجز ساكن او بغير حاجز. يقول ابن جني عن الأمثلة المهملة مما تحمله قسمة الثلاثي: «جاء فيه لخفته جميع ما تحمله القسمة، وهي الاثنا عشر مثالاً إلاّ مِثالاً واحدا فانه رُفِضَ أيضا لما نحن عليه من حديث الاستثقال وهو فِعُل. وذلك لخروجهم فيه من كسر الى ضم وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعي — وهو فِعْلُل — هو لاستكراههم الخروج من كسر الى ضم، وان كان بينهما حاجز، لانه ساكن. فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزاً»[93].

يستخلص مما تقدم أنه، بواسطة أصل الاقتصاد وقيد تباين الأحوال المرتبط به يتميز، من بين التراكيب الممكنة، ما يخف ويحسن وما يثقل ويقبح فَيُوضَع الأول مبنيا على مثال،

وقد استجاب للأصل والقيد المرتبط به. ويُهمَل الثاني لأنه لا يستجيب لأيّ منهما. للتمثيل نجد الترتيبين: (...ع هـ...) و (...ض ج...) ، من الأول، وعكسهما: (...هـ ع...) و (... ج ض...) من الثاني. وما كان من الأول قد يصير من الثاني اذا كانت أحوال ما تراكب فيه على مثالَيْ: (فِعُل) أو (فِعْلُل)، لأنه لا يستجيب لقيد تباين الأحوال. واذا ظهر اعتبار المتكلم لأصل الاقتصاد والقيد المرتبط به عند الوضع، او عند معرفة الموضوع وتفسير الوصف المقدم له، تعين المرور الى تقديم ما يقتضيه النوع الأول من الاصول الدلالية لِألْفاظِ اللغة.

ـ أثر النوع الأول من الأصول الدلالية:

اذا لم نهتد حتى الآن الى الكيفية التي تنتظم بواسطتها الأصول الاجبارية والاختيارية فتؤثر مجتمعة وفق ذلك النظام فإن ترتيب تأثيرها مما يسهل تصوره. اذ لو ضممنا أصل الاقتصاد وما يرتبط به الى أصل دلالي من النوع الاول لوجدنا تأثير هذا الأخير في رتبة بعد الأول. واذا كان الأصلان بهذا الترتيب يلزمُ أن يُوجِبَ الدلاليُّ صفاتٍ لِما استجابَ أوّلاً لِأصل الاقتصاد. وفيما كان كذلك، فَدَخلَ في القابل لِلإسْتعمال، تُؤثّرُ باقي الأصول إجباريةً كانت أو اختيارية.

ومن القابل للاستعمال يَبني الواضعُ، بناء أولياً، ألفاظاً لِوَضْعِها بإزاء المدركات المفردة. ويلزم عن الوضع أن يقترن اللفظ الدال الكائن، حسب الشكل 11، في المرتبة (ج) بما قبله من المدكرات المفردة الكائنة في المرتبة (ب) المطابق لِما في المرتبة (أ) اقترانَ المحسوسين المؤدي أحدهما الى الآخر. كما تصوره العبارة التالية: «دلالة اللفظ على المعنى دلالة العسل المشاهد على حلاوته. فكما ان العسل أدركَت حلاوتُه من أكله، بحس الذوق، ولونه بحس البصر. ثم لما شُوهِد عُلِمَ أنه حلو، إلاّ أنَّ الحلاوة تأدت اليه من حس البصر، بل لما ارتسم في نفسه حلاوته، فكذلك الألفاظ اذا سمعت أُدرِكَ مع سماعها معنى فارتسم في النفس المعنى واللفظ معنا. فكلما خطر بالبال ذلك المعنى كلما سمع ذلك اللفظ أدرك المعنى لا ان اللفظ هو ذلك المعنى بل هو مؤد الى ادراكه»[94]. بسبب هذا الاقتران المحكوم بعلاقة التلازم المتمثلة في علاقة التعدية أولا وعلاقة التعبية ثانيا. وجب أن تتصف التصويتات المركبة في الألفاظ المفردة بصفات تتحدَّدُ أولا بالنوع الأول من الأصول الدلالية.

ـ موجب أصل التباين:

كلما تقابل مدركان مفردان، يختص كل منهما بما ليس في غيره، كان أصل التباين مُنتظِمهما، لذلك يقتضي هذا الأصل أن تتميز كل تَرْكيبَةٍ لِلَفْظةٍ مفردة بخاصية لا تَكونُ لأيٍّ مما يُكوِّن اللغة، اذْ يجب «للمعاني المتباينة ألفاظ متباينة». وبتعبير ابن حزم، «لابد لكل عين فيها صفات مخالفة لصفات عين أخرى أن يوقع على كل واحد منها اسم غير اسم العين الأخرى ليقع التفاهم بين المتخاطبين... وكذلك كل موجود في العالم إلا ما ضاقت اللغة عن تسميته او عجز أهلها عن ذلك»[95]. من بين ما يحصل به ذلك التباين ان تختص كل تركيبة بتصويتات ولا واحد منها في تركيبة أخرى؛ (مثلا: (ضرب / جعل). أو بقلب ترتيب ما جعل في تركيبة واحدة كما في: (ضرب / ضبر / رضب / ربض / برض / بضر)[96]. او باحلال تصويتة ما محل أخرى (مثلا ضرم) ثم بقلب الترتيب، كما في (ضمر / رمض / رضم / مضر / مرض). أو بغير هذا من الامكانات التَّراكُبِيَّةِ لمجموع التصويتات الأساس لكل لغة. بحيث لا يترك او يهمل الا ما لم يستجب لأصل الخفة وقيد تباين الأحوال. لكن المتوصل اليه باستعمال أصل التباين غير كاف لوضع الألفاظ المفردة، اذ يجب ايضا معرفة ما يلزمها من الصفات التي يوجبها لها أصلُ التناظر.

ـ موجب أصل التناظر:

اذا وجد في المدركين المفردين خاصية تجمعهما كان إجراء أصل التناظر يَقتَضي صفةً واحدةً تُجعَل في ألفاظ وهي متمايزة حسب أصل التباين، فتخرج متوازيةً متطابقةً، اذ هي شيء واحد باعتبار الصفة التي أوجبها لها أصلُ التناظر. وتكون تلك الألفاظ متناظرة متباينة. وبهذا يتحقق التلازم بين النوع الأول من الأصول الدلالية، (المرتبة ب)، والالفاظ الموضوعة بازائها، (المرتبة ج). وهو ما يضمن التطابق بينهما.

من بين ما يفيد ما أُثبِتَ هنا ما ساقه الفارابي، وهو ينظر في أصل اللغة واكتمالها، يقول «ونهضت انفسهم بفطرها لِأَنْ تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما تتأتى لها في تلك الألفاظ، فيُجتَهد أن تُعرِب أحوالُها الشبهَ من أحوال المعاني»[97]. واذا تخصصت التصويتات في التركيبة المعنية، (على سبيل التمثيل: (ق⌒ط⌒ع ــ س⌒ع⌒ل ــ ف⌒ل⌒ح ــ ذ⌒ز⌒و)، لتشخيص التباين لزم ان يكون مشخص التناظر من صنف آخر. ولم يبق سوى صوغ هيئات تُسنَد الواحدة منها الى تركيبات معينة فتحصل لها صفة واحدة. عندئذ تُوضَع كل تركيبة بازاء معرفة من المدركات الجزئية؛ (كانت معنوية

تدرك بالقوة الوهمية او صوَّراً حسية تدرك بالقوى الحسية»، والهيئة بازاء معنى عام تشترك فيه معان جزئية. وهذا يقتضي أن أي معنى مركب من جُزئيّ به يتميز عما سواه ومن معان عامة بعضها أعم من بعض. من جهة الجزئيات تتباين الألفاظ بتركيباتها ومن جهة العام تتناظر بهيئة تُسنَد إليها، وذلك بقدر ما يتأتى للواضع.

مما يكشف ايضا عن إجراء أصل التناظر ما عبر عنه سيبويه: «والعرب مما يبنون الأشياء اذا تقاربت على بناء واحد»[98]. وبه يفسر، وقد حدد جهة التناظر، ما صِيغ على هيئة واحدة؛ «وأما الوِكالَة والوِصايَة والجِرايَة ونحوهِنَّ فإنَّما شبهن بالوِلايَة، لأن معناهن القيام بالشيء... وقالوا التِجارَة والخِياطَة والقِصابَة، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها، فصارت بمنزلة الوِكالَة وكذلك السِعايَة إنما أخبر بولايته. كأنه جملة الأمر الذي يقوم به»[99]. ويكون «القيام بالشيء» هو المعنى العام الذي أوجب للتركيبات، (وٓ صٓ ي — جـٓ رٓ ي — وٓ لٓ ي — خـٓ يٓ ط — سٓ عٓ ي...) أن تتناظر فصِيغَتْ على هيئة (فِعالَة). وكذلك يفعل سيبويه في أبواب اخرى، منها: «وقالوا في أشياء قرب بعضها من بعض فجاءوا به على (فِعال)... لأن هذا الأصل كما أن ذاك هو الأصل... ونظير هذا فيما تقاربت معانيه قولهم جعلته رُفاتا وجُذاذا. ومثله الحُطام... فجاء هذا على مثال واحد حين تقاربت معانيه». وهذا القدر كاف لأظهار استعمال أصل التناظر في تفسير الوصف واستعمال أصل التباظر القاضي بصوع تركيبات، يجمعها معنى عام، على هيئة مباينة لهيئة أخرى تسند الى تركيبات يجمعها معنى عام آخر.

غاية الأصول المجراة ضمان التطابق بين الألفاظ المفردة والنوع الأول من الأصول الدلالية. وبعبارة الفارابي «أن تعرب أحوالها الشبه من أحوال المعاني» ويحصل ذلك بأن تشخص الألفاظ المفردة، بما يجعل فيها من الصفات، ما بينها من العلاقات وهي خارج التركيب، لكنها قابلة لأن تدخل في علاقات تركيبية. يلزم عن هذه الغاية أن يكون مصدر التباين والتناظر والتباظر محصورا في النوع الأول من الأصول الدلالية. لكنَّ إيجابَها صفاتٍ أخرى للالفاظ المفردة القابلة لأن تدخل في العلاقات التركيبية يَفرِضُ نقل مصدرِها الى النوع الثاني من الأصول الدلالية. وفي هذه الحالة لا تجرى إلاَّ اذا توسطتها الأصول الاختيارية.

ب ـــ إجراء الأصول الاختيارية:

اذا كان مصدر الأصول الثلاثة: (التباين «≠»، والتناظر «≃» والتباظر «≄»)، هو النوع الثاني من الأصول الدلالية: (الانتماء «∋» والتشارك «+» والاطراح «−» والسببية

«ـــ»، والعلية «ـــ»، وغير هذه مما لم يذكر)، وكان إجراء الثلاثة بواسطة أصول توضع بالاختيار: (أصلا الاشتقاق والاعراب بالنسبة الى اللسان المعرب)، فان الصفات التي توجبها اللألفاظ المفردة تكون إمَّا لتشخيص مَا يعرض لمدلولها من «الأحوال» حين دخولها في علاقات تركيبية، أو لتشخيص ما لا يدخل إلا في نوع من تلك العلاقات. او لتحديد عدد التصويتات اللازمة لكل تركيبة، او لغير هذا مما سيكشف عنه في موضعه.

ـ أصل التباظر وتحديد العناصر الأساس للكلام

بما أن غاية أصل التباظر تنحصر في تحديد ما يكون من التباين بين ما هو متناظر من جهة المعاني العامة، أمكن الاقتصار على استعماله وقدِ توسطه أصل اختياري، لمعرفة الصفة التي يجب أن تكون لأيّ عنصر أساس. واذا توسطه أصل الاعراب يلزم أولاً، أن يكون لكل عنصر صفة لا تكون لغيره. ثانياً أن لا يكون شيء من تلك الصفات لأيّ عنصر أساس في كل اللغات التي لم تتخذ أصل الاعراب واسطة.

لتعيين الصفة الجامعة الفارقة التي يوجبها أصل التباظر بواسطة أصل الاعراب ينبغي أن تحدد العناصر الأساس، وهي في مقابل العناصر الفروع. ويكون ذلك بالكشف عن الخصائص المميزة لكلا النوعين.

خصائص العناصر الأساس:

1 ــ خاصية الاستقلال، (#) وهذه تفيد أن أي عنصر أساس متميز كليّا عما سواه. بما ساقه سيبويه في الباب الأول من الكتاب يمكن أن يُمثل لكل واحد، كما يلي:

[أ. (رجل، فرس، حائط)# ب. (ذَهَبَ، سَمِعَ، مَكُثَ، حُمِدَ، اذْهَبْ، اقْتُلْ، اضْرِبْ، يَقْتُلُ، يَذْهَبُ، يَضرِبُ، يُقْتَلُ، يُضْرَبَ) # ج. (ثم، سوف، و، ل)]

ويلزم عن الخاصية المذكورة ما يأتي

2 ــ كل ما ينتمي الى عنصر من الثلاثة: (أ، ب، ج) لا يدخل مع نظيره في تركيب الاثبات[100] المتمثل إما في علاقة السببية (ـــ)، او العلية (ـــ). لأنَّ «المثال الواحد لا يكفي في اثبات الحكم العام»[101].

3 ــ اذا رَاكَبَ مُنْتَمٍ الى (أ) منتميا الى (ب) تقيَّد الطرف (أ) بأن يكون مثبتاً له، (مَ) وبأن يكون الطرف (ب) مثبتا؛ (م). ولا يفارق كل منهما ما تقيَّد به. فامتنع على كل منتمٍ الى (ج) أن يكون طرفاً في تركيب الاثبات.

ولنعرض ما أثبته النحاة من المميزات الخاصة بكل عنصر أساس حتى يمكن الوصول الى خصائص العناصر الفروع.

ـ الخصيصة الأولى المميزة لكل منتم الى العنصر (أ) تتمثل في أن اللفظ يكون موضوعا بأزاء الصور المُدرَكة بالقوة الحسية، او بإزاء كلي مفرد جرده العقل منها. وهو ما يظهر ايضا مما مثل له سيبويه. وبهذه الخصيصة ادخله النحاة تحت اسم الجوهر[102]، أو بعضه تحت اسم الذات والجثة والبعض تحت اسم الجنس. للاول يستعمل الأصوليون والمنطقيون، على التوالي، (الخاص) و(الجزئي) وللثاني يستعملون (العام) و(الكلي). لهذا العنصر بصنفيه يُستعمَل هنا «الاسم المحض».

يلزم عن الخصيصة أن المدلول لا يقترن بزمان معين. فخلا اللفظ الموضوع له مِمَّا قد يدل عليه.

أمّا الخصيصة المميزة لكل منتم الى العنصر (ب) فتتمثل في أن المدلول عليه «حدث» أو «أثر» أو «حركة» قد اقترن بزمان معين مُحصَّل. فوجب أن يكون اللفظ الموضوع له مركبا مما يدل على ذانكما الأثر والزمان المعينين. فالدال منه على الأثر أو الحدث سماه ابن جني[103] الدلالة اللفظية، وهي التركيبية الخاصة بما جعل فيها من التصويتات وسَمَّى الثانية بالدلالة الصناعية، وهي الهيئة التي صيغت عليها تلك التركيبة. للخصيصة المذكورة سُمِّيَ المنتمي الى العنصر (ب) «فعلا». كما هو ظاهر في نصوص كثيرة. «سمي الفعل فعلا... لأنه يدل على الفعل الحقيقي... فلما دل عليه سمي به، لأنهم يسمون الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب»[104]. اذن كل ما لا تتوفر فيه خصيصة الحدث المقترن بالزمان المعين ليس منه، «لو قدرنا انتفاء الحدث او الزمان لبطلت حقيقة الفعل»[105]. لذلك خرج ما ناظَرَ «كان» لأنها «تدل على ما مضى من الزمان فقط... فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على الحدث لم تكن أفعالا الا من جهة اللفظ والتصرف»[106].

ـ وتنحصر خصيصة المنتمي الى العنصر (ج) في أن اللفظ يكون موضوعا بازاء: إما علاقة بين منتميين الى (أ)، أو الى (ب) مثل «و» الموضوع دالا على علاقة التشارك (+)، و«الا» على علاقة الاطراح (−)، او بين (أ) و(ب)، مثل «إلى» الموضوع دالا على اضافة مدلول (ب) الى مدلول (أ)، وغير هذا مما لم يذكر.

وإما على «معنى عارض» لمدلول (أ)، مثل «ال» المقترن بلفظه اذا انتقل عن التنكير الى التعريف، او لمدلول صنف من (ب)، مثل «سوف» المقترن بلفظه اذا انتقل عن شيوعه

الى التخصص بالاستقبال، او لمدلول الاثبات الحاصل بتركيب (أ) و(ب)، مثل «ما» الداخلة عليه اذا انتقل عن «الموجب» الى «المنفى» و«أ» اذا انتقل عن الإخبار الى الاستخبار[107].

اذن كل ما وضع بازاء «علاقة» أو «معنى عارض» انتمى الى العنصر (ج) المصطلح عليه باسم الحرف او الأداة. لكن الثابت المستخلص من كتب النحو أن مدلول الحرف يدخل في تعيينه شروط يجب ان تتوفر في غيره. وكلما تغيرت الشروط المُقَيِّدَةُ لما يتراكب فيما بينه تغير مدلول الحرف الداخل عليه او المقترن به. وكأن الحرف يُبِينُ عما وجده فيما دخل عليه. على سبيل التمثيل يكون مدلول «ال» متغيرا بحسب ما اقترنت به. فقد تكون «بمعنى الذي ــ وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلية والمفعولين»، او «حرف تعريف، وهي نوعان عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام»، أو، «زائدة، وهي نوعان لازمة وغير لازمة»[108]. ولم تكن زائدة إلاّ لأنها لم تجد ماتُبِينُ عنه.

ما يلزم اذن عن خصيصة الحرف المذكورة كونه يَتَنَقَّلُ بين مداليل متباينة فلا يتمكن بمدلول معين تَمكُّنَ المنتمي الى العنصرين (أ) و(ب)، وبسبب ذلك دخله الابهام.

ــ خصائص العناصر الفروع:

1 ــ خاصية التعلق، تفيد هذه أن أيَّ عنصر فرع لفظٌ موضوع بازاء مدلول مركَّب من بعض خِصِّيصات عنصرين أساسين على الأقل. أما عدد هذه العناصر فبعدد الاحتمالات الممكنة. وهي ثلاثة:

(د) عنصر فرع مركب من بعض (أ) وبعض (ب)، من أمثلة ما ينتمي اليه: 1) المشتقات من الفعل اذ يتركب مدلولها من الحدث والتجرد من الزمان المعين. في هذا المعنى أورد ابن مضاء القرطبي «ضارب موضوع لمعنيين: ليدل على الضرب، وعلى فاعل الضرب غير مصرح به[109]. 2) ما سماه سيبويه اسم الحدث وهو المصدر المركب أيضا من بعض (أ)، (تجرد لفظه مما يدل على زمان معين)، ومن بعض (ب)، (دلالة تركيبته الخاصة على حدث معين). 3) اسم الفعل إلا أن نسبة هذا الأخير الى الاسم كنسبة «كان» الى الفعل، فهي أسماء من جهة اللفظ لخلوه من الهيئة الدالة على الزمان المعين، ومن جهة الجمود او عدم التصرف[110].

(هـ). عنصر فرع مركب من بعض (أ) وبعض (ج). من أمثلة ما ينتمي اليه: 1) ما يسميه سيبويه، الاسم المبهم[111]، وقد أدخل فيه، أسماء الاشارة، والموصولات، والظروف المبهمة غير المتمكنة، واسم الغاية. 2) أسماء الاستفهام. 3) الضمائر. وغير هذا

من الأسماء التي أثبت النحاة شبهها بالحرف، لكن من جهة ما في الكل من الابهام بسبب عدم ثباتها على مدلول معين أو عدم التمكن منه[112].

(و) عنصر فرع مركب من بعض (ب) وبعض (ج)، من أمثلة ما ينتمي إليه 1) ما كان فعلا من جهة اللفظ لا غير مثل «كان وليس وكاد». 2) ما سمي فعلا وان كان جامدا. مثل (ليت، ولعل)، وغير هذه مما يمكن ادراجه تحت هذا العنصر باعتبار ما سيأتي أيضا. مما يلزم عن خصائص العناصر الفروع ما يلي.

- كل ما ينتمي الى العنصر الفرع (و) لا يدخل في تركيب الإثبات لا مع نظيره ولا مع أي عنصر أساس أو فرع إلا اذا انتقل بعضه لأن يندرج تحت (ب)، كأن تُتِمَّ كان وعندئذ يَصير حكمها حكم كل منتم الى (ب) من ملازمتها التقيد بالطرف (م) في الاثبات. ولا يدخل المنتمي الى (و) في الاثبات لغلبة خصيصة الحرف عليه.

- كل منتم الى العنصر الفرع (هـ) بعض أصنافه قابل لَأنْ يدخل في تركيب الاثبات مع البعض الآخر، ومع ما قبله من العناصر، كان فرعاً او أساساً، إلا المنتمي الى (ج). وبالامثلة يمكن لكل واحد أن يعين ذلك البعض.

- كل منتم الى (د) قابل لِأن يُراكِبَ، في الاثبات، نظيرَه من صنفه إلا اسم الفعل لغلبة خصيصة الفعل عليه، ولأنْ يُراكب نظيرَه من غير صنفه. واذا راكَبَ منتم الى (د) منتميا الى (أ) تقيد هذا بأن يكون مثبتا له (مَ)، وذاك بأن يكون مثبتا (م). اما اذا راكب منتميا الى (ب) فمن الضروري ان يتقيد بأن يكون مثبتا له (مَ).

ظهر، مما تقدم، تناظر ما يندرج تحت عنصر أساس او فرع. وتباين النوعين، وما يضمه كل نوع، أولا من جهة المدلول، وثانيا من جهة ما يلزم عنه، أما باعتبار ما يتقيد به كلّ داخلٍ منها في تركيب الاثبات. او باعتبار «العامل» منها او «القابل»[113]. كما يأتي الآن مقرونا بتلخيص المعروض. او باعتبارات أخرى تصب في نفس الاتجاه لن نتعرض لها اكتفاء بما سبق.

أ ـــ عنصر أساس، مدلول كل منتم اليه جوهر غير مزمّن بمعين، مقيد في تركيب الإثبات، بأن يكون مثبتا له، يُوجب له غيره «الأحوال»[114] ولا يجوجبها لنفسه، ولا لغيره. فهو ادن «قابل» وليس عاملا. له يُستعمل مصطلح الاسم المحض. ويلزم الواضع، إنْ اختار أصل الإعراب، انْ يُفرِّغ التصويتة الأخيرة من كل تركيبة موضوعة بإزاء ما يندرج تحت هذا العنصر حتى تقبل حركات الإعراب.

ب ــ عنصر أساس مدلول كل منتم اليه حدث مزمن بمعين، مقيد، في تركيب الإثبات بأن يكون، مثبتا. يوجب الأحوال لغيره، «... ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والاحوال»[115]، ولا يوجبها لنفسه، كما لا يوجبها غيرُه له. فهو اذن عامل وليس قابلا. له يستعمل مصطلح الفعل التام. ولما كان عاملا غير قابل، لا حاجة تدعو الى تفريغ التصويتة الأخيرة من كل تركيبة توضع بإزاء المندرج تحت هذا العنصر الا اذا صار الى ما تطرأ عليه «معان» شبيهة بالأحوال التي تعتري الاسم المحض[116]. ويكون كذلك اذا صيغ في هيئة خصها النحاة باسم الفعل المضارع. فاذا تحول الى هذا القسم كان عاملا وقابلا، وعامله مما ينتمي الى العنصر (ج).

من جهة كون الفعل المضارع قابلا تطرأ عليه معان، كما تطرأ الأحوال على الاسم، يوجب له أصل التباظر صفة الاسم، وهي تفريغ التصويتة الأخيرة من الألفاظ الموضوعة لمنتم اليه. فكان كالاسم مُعْرَباً. عما سيق هنا يعبر السيوطي «ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها»[117].

ج ــ عنصر أساس مدلول كل منتم إليه علاقة او معنى عارض، غير داخل في تركيب الإثبات لا يوجب له غيره الأحوال. فهو غير قابل ولا محتاج الى حرف إعراب. بل ما يوضع من الألفاظ بإزاء كل منتم الى هذا العنصر يجب أن يكون على تصويتة أو على اثنتين إلا اذا لم يَتَأَتَّ. حصر ألفاظه في هذين العددين اقتضاه أصل التباظر، وذلك لتمايز العناصر الاساس. والى هذا الاصل يشير النحاة بقولهم: «والأصل في الحروف ان تكون على حرف، كباء الجر أو لامه، أو على حرفين كمن وعن»[118]. للمنتمي الى هذا العنصر يستعمل مصطلح الأداة أو الحرف.

كما لا يوجب الأحوال للاداة غيرُها لا توجبها لغيرها، فهي غير عاملة عمل الفعل. وما يعمل منها يكون عمله «داخليا».. بمعنى أن الأداة العاملة ومعمولها الاسم يُكَوِّنان أحدَ معمولات العامل الفعلي. كما يظهر مع العطف في مثل:

ما زارنا من آمْرَأةٍ أوْ رَجُلٍ.

انظر الى أقوالِ زيد وأفعالَه.

بلغني أن زيداً مدحك وهجوُ عمرو إياك.

عن المثال الأخير يقول ابن يعيش «قولك بلغني ان زيداً قائم فموقع أن وما بعدها

رفع بأنه فاعل. كأنك قلت: بلغني قيام زيد»[119]. ومنه قولهم: «ان الخلافة والنبوة فيهم والمكرماث، فارتفع (المكرمات) لأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع»[120].

د ــ عنصر فرع مدلول كل منتم اليه مركب من بعض، (أ) وبعض (ب). ما يتقيد به في تركيب الإثبات يتحدد بمراكبه أو بما يعرض لأحدهما من «التعريف أو التنكير» اذا راكَبَهُ نظيرُه، إلا أن قسم «اسم الفعل» لا يفارق الطرف (م). يُوجِبُ له الفعل التام الأحوال. فهو قابل مفتقر الى حرف الإعراب، إنْ كان من قسم الاسماء المشتقة. فهو كالاسم المحض. كما يُفهم من بحث الزجاجي فيما يوظف له بعضها. يقول: «وتجري مجرى الأسماء المحضة التي لم تشتق في حال فتكون فاعلة، ومفعولة ويدخل عليها سائر عوامل الاسماء... وأما كونها أسماء محضة فقولك: رأيت راكبا ومررت بقائم. وجاءني راكب وما اشبه ذلك»[121]. ويوجب الأحوال لنفسه وللاسم المحض. «ولها أحكام في إجرائها مجرى الفعل في عمله وامتناعها عن ذلك»[122]. وعندئذ يكون، قابلا وعاملا معا، كما يتشخص في مثل «لن يكون زيد ضاربا عمرا»، و«أعجب زيداً تطبيبُ عمرو مريضاً»[123]. والملاحظ في المنتمي الى هذا العنصر، اذا صح ما أثبت، أنه يتقلب في كل ما يختص بالأسَاسَيْنِ: (أ) و(ب). لذا يمكن ان يُستعمَل له «الاسم القُلَّب» تمييزه.

(هـ). عنصر فرع مدلول المندرج تحته مركب من بعض، (أ) وبعض (ج). يدخل في تركيب الإثبات. يوجب له غيره الأحوال لكنه غير قابل، لأخذه من الأداة خاصية التنقل بين مداليل متباينة من غير أن يتمكن بواحد منها. وهو ما يفهم من كلام سيبويه وهو ينظر فيما تقبله الظروف المبهمة غير المتمكنة، «فلما كانت لا تمكن وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات وهل وبل لأنها ليست متمكنة»[124]. بسبب ما أخذه من الأداة كل ما يوضع بازاء منتم الى هذا العنصر تلزم تَصْوِيتَتَهُ الأخيرةَ حركةٌ واحدةٌ وان تباينت الأحوالُ التي تعتريه. عما تقدم يعبر ابن جني «ومن الأسماء ما أعداه داء الحروف فموضعه معرب دون لفظه»[125]. وليس يوجب لغيره الأحوال فهو، اذن غير عامل فكان كالاسم المحض. ولم يتباين إلاَّ من جهة التمكن وعدمه الناتجين عن أساسية المحض وفرعية هذا العنصر. كل ما يندرج تحته يُستعمل له، تبعا لابن هشام «الاسم الناقص».

و ــ عنصر فرع مدلوله مركب من بعض الأساسين: (ب) و(ج). لا يدخل في تركيب الإثبات فلا يوجب الأحوالَ لغيره. لكنه عامل عملا داخليا فكان فيه مع العطف الاتباع في مثل «ما كان زيد مريضا ولا الواقف طبيا» والقطع[126] كما في مثل «ما كان

زيد مريضا ولا الواقف طيب». وما يُحوّل منه الى المضارع يكون قابلا وان لم تطرأ عليه معاني المضارع.

أما ضابط المنتمي الى هذا العنصر فشيئان: أولهما كونه غير داخل في تركيب الإثبات، وثانيهما دلالته على معنى يعرض للجملة يحدد جهتها. يقول المبرد في هذا وهو يصف «كان» «كما أن كان في وزن الفعل وتصرفه وليست فعلا على الحقيقة: تقول ضرب زيد عمرا. فتخبر بأن فعلا وصل من زيد الى عمرو. فاذا قلت: كان زيد أخاك. لم تخبر أن زيدا أوصل الى الاخ شيئا، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر والتشبيه يكون للفظ والتصرف والمعنى»[127] ومما ينضبط بما تقدم: ما سمي بالأفعال الناقصة؛ اذ جميعها «تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة». او هي تُوَقِّتُ المُقيَّد في الاثبات بالطرف (م). وما سمي بافعال المقاربة؛ لانها «تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها. ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان»[128] وجميع هذه أخذت إليها ما في الفعل من التصرف أو اتصال ضمير الفاعل بها على حد اتصاله بالافعال التامة، وما في الحرف من دلالته على معنى عارض لغيره. «اذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها»[129].

يستخلص مما تقدم أن ألفاظ اللغة توضع داخل شبكة من النسب. فكل لفظة، إنطلاقا من أصل التباظر المؤسس في النوع الأول من الأصول الدلالية، يجب ان تتباين من جهة تركيباتها، وأن تتناظر من جهة هيئات تصاغ فيها التركيبات التي تشترك في معنى عام. ومن هذا الأصل نفسه لكنه ينقل ليؤسس في النوع الثاني من الأصول الدلالية، وقد توسَّطه أصلُ الإعراب، كل لفظة لغوية يجب ان تناظر ما يندرج تحت أحد العناصر الأساس او الفروع وان تباين المنتمي منها الى عنصر سواها. وذلك من جهات قد سرد أهمها.

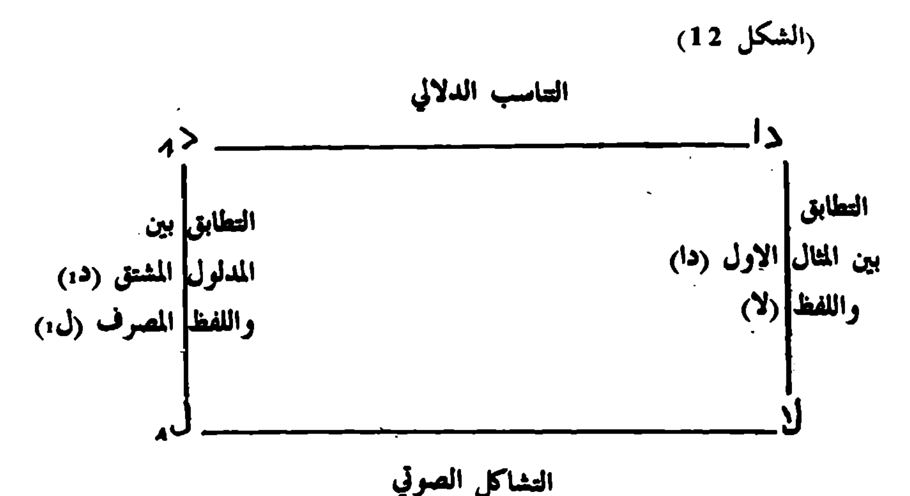
اذن بأصل التباظر وما تأسس فيه يعلم الواضع كيف يعمل ما يصنعه ليحصل التطابق، ويتوقع كيف يجب أن يعمل ما لم يُوضَع بعد فيلحق التابع بالفارط. عن المثبت هنا تنبيء عبارات لِإبن جني نسوق منها قوله: «وما غُيِّر لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه... لأن كل ما يتوقع اذا ثبت في النفس كونه كان كأنه حاضر مشاهد»[130].

أثر أصل التباظر بواسطة أصل الاشتقاق:

ما علمه الواضع حتى الآن لا يكفيه لوضع اللغة، اذ عليه أن يرى ما يوجبه أصل التباظر بواسطة أصل الاشتقاق الاختياري. وبما أن الاشتقاق شديد الاتصال بالتصريف[131] فان التباظر بواسطة الاشتقاق يوجب صفاتٍ لِلألفاظ وهي مصرفة، بل

يؤدي الى انشاء قوانين صرفية تحكم تحويل لفظة من صورة الى اخرى. وقبل الأخذ في بيان ما يوجبه هذا الأصل نجمل المستفاد من التأليف العربي في مسألة الترابط بين الاشتقاق والتصريف، في الشكل التالي:

(الشكل 12)



التناسب الدلالي يمثل الاشتقاق، وهو تفريع مداليل (د$_1$، د$_2$، د$_3$،.... د$_ن$) تنتسب جميعها الى المدلول (دا) هو مثال أول يكوّن المصدر لكل اشتقاق ولا يُشتَق من غيره.

والتشاكل الصوتي يمثل تصريف لفظ المثال الأول على وجوه شتى او تحويله الى هيئات وصور (ل$_1$، ل$_2$، ل$_3$،... ل$_ن$)، بحيث تطابق كل واحدة مدلولا مفرّعا.

بالاشتقاق تتعين المداليل التي يسمح مثال أول بتفريعها، وما لا يسمح به وبالتصريف تتحدد الهيئات او الصور الصوتية التي يجب أن يتحوَّل اليها لفظ مثال أول. وليتضح ما تقدم يمكن سوق، على سبيل التمثيل بعض المشتقات من [ق و ل] ووجوه تصرف اللفظ (ق و ل) الموضوع بازائه.

[ق ͡و ͡ل] — [قول] — [قال] — [قيل] — [يقول] — [يقال] — [قل] — [قائل] — [مقول]...
(ق ͡و ͡ل) — (قول) — (قال) — (قيل) — (يقول) — (يقال) — (قل) — (قائل) — (مقول)...

فكل ما ناظَرَ [ق ͡و ͡ل] دلاليا يجب أن يسمح بتفريع مثل ما تفرع من نظيره وان يتصرف تصرف نظيره لفظا وذلك نحو [س ͡و ͡ق]. واذا تباينا دلاليا وتناظا لفظا نحو،

[ف و ز] و[ك و ن] كان التصرف واحدا وعدد المشتقات المسموح بها مختلفا. فالقانون الصرفي، باعتبار التناظر اللفظي يوجب ان يتحول الاخيران الى الصور الثانية التي تحول اليها (ق و ل)، لكن الاشتقاق، للتباين الدلالي، يمنع ان يتفرع منها [كين] و[مكون] و[فيز] و[مفوز]. ومن هنا يظهر ما بين الاشتقاق والتصريف من الترابط، اذ بعض ما يقتضيه القانون الصرفي يرفضه الاشتقاق، وكل ما يقتضيه الاشتقاق يلزم ان يشمله القانون الخاص بتعيين الهيئات التي يجب ان يتحول إليها كل ما تناظر دلاليا ولفظاً.

اذن هناك صنف من قوانين التصريف(132) تنشأ بواسطة الاشتقاق المتخذ واسطة لأصل التباظر المؤسس في أصول دلالية من النوع الثاني. وما يهمنا في هذه المرحلة هو أن ألفاظ اللغة الداخلة في مجال الاشتقاق توضع وهي مصرفة وفق ذلك الصنف من قوانين التصريف، وهو المعبر عنه في قول ابن جني «اذا كان الماضي كذا وجب ان يكون مضارعه كذا، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا واسم مكانه كذا واسم زمانه كذا»(133). واذا اتضح ما بين الاشتقاق والتصريف من الترابط نمر لعرض ما يوجبه أصل التباظر بواسطة اصل الاشتقاق.

أصل الاشتقاق، كما قدم، مجاله عنصر الفعل ومناسبة مما ينتمي الى عنصر الاسم القُلَّب. اذ بين الأفعال وهذه الاسماء اتصال فسره ابن يعيش قائلا «تعلقها بها من جهة الاشتقاق، وأن فيها حرف الفعل، فكان بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ اذ كانت تنزع الى أصل واحد»(134). واذا صح ما سبق تقديمه من خصائص أصل الاشتقاق، كخاصية تسييل الرواتب او التصويتات المكونة لتركيبة ما، وما يلزم عنها من أن إسناد الحركات إليها داخل في الاشتقاق، وجب أن يكون مصدر الاشتقاق تصويتات متوالية في تركيبة مجردة من الحركات، كما يظهر في المثال التالي:

(13). ([ض ر ب])

أصل التباظر، تقدم انه مركب من التباين والتناظر، مؤسس في الأصلين الدلالين المتمثلين في علاقة السببية (⊃)، وعلاقة العلية (◄). بتركيب العلاقتين نحصل على الدوال الآتية.

(14).

(I). $س_1$ ⊃ ح ◄ $س_2$

(II). س١ ⊃ ح ⊲ س١

(III). Ø ⊃ ح ⊲ س٢

يقال هنا:

ـ كل مثال أول عوَّض المتغير (ح) في الدالة (I)، وكانت الدالة صادقة، (تصدق اذا كان ما عوض (ح) أدرك داخِلاً في علاقة السببية مع ما يعوض المتغير (س1). وفي علاقة العلية مع آخر يعوض المتغير (س2))، يلزم تلك الأمثلة الأول أن تتناظر، أولا، من جهة عدد ما يتفرعُ عنها، وثانيا من جهة الهيئات التي يتحوّل إليها ما تناظر لفظه منها، ما لم ينقض بعضُها أصلَ الخفة الاجباري.

ـ كل مثال أول عوض المتغير (ح) في الدالة؛ (II)، فكانت صادقة، (تصدق اذا أدرِك المعوض (ح) داخلا في علاقتي السببية والعلية مع نفس ما يعوض المتغير (س1).)، يلزم تلك الأمثلة الأولى أن تتناظر فيما بينها من الجهتين أيضا. وان تُباينَ السابقةَ والآتيةَ من الجهتين.

ـ كل مثال أول عوض المتغير (ح) في الدالة؛ (III) فكانت صادقة. (تصدق اذا أُدرِك المُعوَّض (ح) داخلا في علاقة العلية مع ما يعوض المتغير (س2)، ولم يدرك طرف في علاقة السببية (Ø))، يلزم هذه أن تتناظر فيما بينها من الجهتين، وان تباين من الجهتين السابقةَ.

فلنر ما أثبت هنا مشخصا بالأمثلة، وكيف استعمله النحاة لتفسير ما يصفونه. المعوَّض للمتغير (ح) في الدالة (I) فتصدق، يُوضَع ما يسمح بأن يتفرع عنه، من اسم الحدث، والفعل، والاسم المشتق، مبنيا. كما تشخصه الصورة الصرفية (15).

(15).

فَعْل { فَعَل / فَعُل / فَعِل } ، { يفعُل / يفعِل / يفعَل } يُفعَل ، { فاعَل / انْفعَل } فاعِلٌ / مفْعول

اذن، كل ما تناظر من الأمثلة الأول، باعتبار الدالة؛ (I)، يُبَنى المفرَّع عنه على الهيئات الممثلة في الصورة التصريفية (15). عن هذا يعبر سيبويه فيقول: «باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك الى غيرك وتوقعها به ومصادرها. فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية، على فَعَلَ يَفعِلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ ويكون المصدر فَعْلاً. والاسم فاعِلاً»[135]. أن يبني اسم الحدث منه على «فَعْلٌ» «وهو الأصل وعليه القياس»[136]. وما بُنِيَ منه على غير «فَعْلٌ» فإمّا ان يكون قياسيا في بابه. ثم أدخل الى هذا الباب المحكوم بالدالة (I) التي يعبر عنها سيبويه «باب الاعمال التي ترى وتسمع وهو موقعه بغيره»[137]. من ذلك ما بُنِيَ على «فُعول» عن طريق قياس الشبه. يقول سيبويه «وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فعول. وذلك لزمه يلزمه لزوما... وجحدته جحوداً شبهوه بجلس جلوسا. وقعد يقعد قعودا... لأن بناء الفعل واحد»[138]. فلما كانت أبنية الماضي والمضارع في المتعدي وغيره واحدة بنوا اسم الحدث من المتعدي على بناء غيره. وإما أن يُبَنى على ما اقتضاه أصل التناظر المؤسس في النوع الأول من الاصول الدلالية. تبني باعتبار المعنى العام مثل (النكاح) و(الطراب) ونحوهما مما يدخل في باب المباضعة. ولتباين المعاني العامة تباينت أبنية أسماء الاحداث المنتمية الى المثال الأول المستجيب للدالة (I) والمتصرف وفق الصورة التصريفية (15).

ومن الأبنية التي وُضِعَ عليها اِسم الحدث من نوع هذا المثال الأول ذكر سيبويه: «فَعَلٌ» و«فَعِلٌ»، و«فِعِلٌ»، و«فِعْلان»، و«فُعْلان»، و«فُعال»، و«فَعال» و«فَعْلَة»، و«فِعْلَةٌ» و«فَعِلَة»، و«فَعَالَة».

ثم عَلَّق بعد سَرْدِهِ لبعض هذه الأبنية قائلا «فإنما هذه نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها. ولكن الأكثر يقاس عليه»[139]. يفيد هذا الكلام أن أبنية اسماء الأحداث وإنْ تباينت، تكون قياسية اذا كان وصفها يستند الى ما يلي:

ـ أسماء أحداث، (كِتابة، صناعة، حِلاقة، حِياكة)، اقتضى أصل التباظر المؤسس في النوع الأول من الأصول الدلالية أن توضع على هيئة واحدة «فِعالَة» لما اشتركت في معنى عام.

ـ أسماء أحداث، (كَتْب، ضَرْب، جَمْع...)، اقتضى أصل التباظر المؤسس في النوع الثاني من الأصول الدلالية أن تبني على هيئة (فَعْل) اذ تستجيب للدالة (I).

أسماء احداث (شُغل، شُرْب، صُنْع...) اقتضى أصل الخفة أن تُوضَع مبينةً على هيئة

(فُعَل)، ويكون اسناد حركات الى تصويتات معينة ذات ترتيب معين يوجب لها أحوالا تخف معها اللفظة، وتثقل مع غيرها. وبأصل الخفة نجد سيبويه يعلل كثرة (الفَعال) فيما كان لامه واواً، أو ياء: «وانما كثرة (الفَعال) في هذا كراهية اليآت مع الكسرة والواوات مع الضمة»[140].

ـ أسماء أحداث، (ورود، لزوم، جحود...)، اقتضى قياس الشبه أن تبني على هيئة (فُعول)، لما ناظر بناء أفعالها في الماضي والمضارع بناء أفعال ما يستجيب لغير الدالة (I).

لذلك فإن كل ما يوضع مبنيا وفق ما يقتضيه أصل من الأربعة فهو مقيس. وما يوضع منقطعا عنها اعتباطي غير منتظم، تعيين رَدُّ بنائه الى أحد ما ذكر، وإلا بقي في المستعمل الناذر الذي يحفظ ولا يقاس عليه. ومما يميز الأمثلة الاول المستجيبة للدالة (I) كون أصل الاشتقاق، لأغراض تخاطبية[141]، يسمح بان يتفرع عنه (فُعِلَ) المُحوَّل في المضارع الى (يُفْعَلُ)، وعنه يتفرع (مفعول)[142].

الموضوع للدلالة على المحل الموصوف بالحدث. كما يسمح بتفريع «انفعل»[143]، شريطة ان يكون مدركا بقوى النفس الحسية، وهو الفعل العلاجي في اصطلاح النحويين[144]، وبتفريع «فَاعَلَ» لمعنى عمل الاثنين شريطة ان يصح الفعل منهما. وعنه، بهذا الشرط، يتفرع «تَفَاعَلَ». «ففي تفاعلنا يلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلته»[145].

يتوصل مما تقدم الى أن كل مثال أول مستجيب للدالة (I) يوجب أصل التباظر أن يوضع كل ما يشتق منه مبنيا على هيئة نظيره في الصورة التصريفية (15).

المعوض للمتغير (ح) في الدالة (II) فتصدق، يوضع ما يتفرع عنه من اسم الحدث، والفعل، والاسم المشتق مبنيا كما تشخصه الصورة التصريفية (16).

.(16)

فُعول { فَعَلَ / فَعِلَ + ح ! / فَعُلَ }
{ يَفْعَلُ / يَفْعِلُ / يفعل +ح ! / يَفْعَلُ }
{ ... / ... }
فاعِلٌ / مَفْعولٌ +ح !

كل ما يستجيب للدالة (II)، من الأمثلة الأول، يوجب أصل التباظر أن توضع أسماء الأحداث منها مبنية على هيئة «فُعول». بتعبير سيبويه «وأمّا كل عمل لم يتعد الى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى، ويكون الاسم فاعِلاً، والمصدر فعولاً، وذلك نحو قَعَدَ قُعوداً وهو قاعِد، وجلس جلوساً وهو جالس... وثبت ثُبوتاً وهو ثابِت، وذهب ذُهوبا وهو ذاهِب. وقالوا الذَّهاب والثَّبات فبنوه على فَعَال كما بنوه على فُعول، والفُعول فيه أكثر»[146]. وفي هذا الباب يقال أيضا إن اسم الحدث او المصدر، من صنف ما يستجيب لهذه الدالة، مقيس اذا رجع الى أحد أصول القياس الأربعة:

ـ أن يكون بناؤه موافِقا لما يوجبه أصل التباظر المؤسَّس في النوع الثاني من الأصول الدلالية، فيأتي على هيئة المثال الأول «فُعُولٌ» المستجيب للدالة (II).

ـ أن يُبْنَى مقيساً قياس شبه فيكون على هيئة المستجيب لاحدى الدالتين (I) أو (II). وإلى هذا يشير سيبويه اذ يقول: «فقالوا لَبِثَ لَبْثاً فجعلوه بمنزلة عَمِلَ عَمَلاً».

ـ أن يبنى مستجيبا لأصل الخفة، وهو ما اقتضى هيئة الفَعَال نحو الذَّهاب والثَّبات مما مثل له سيبويه.

ـ أن يُبْنَى وفق ما يوجبه أصل التباظر المؤسَّس في النوع الأول من الأصول الدلالية، ويكون ما يُلاحَظ من المعنى العام هو الموجب هيئة مًّا لبعض مصادر هذا الصنف. يقول سيبويه، مواصلا كلامه المنقول عنه أعلاه: «وقالوا نَعَسَ نُعاساً وعَطَسَ عُطاساً ومَزَحَ مُزاحاً، وأما السُّكاتُ فهو داءٌ كما قالوا العُطاس. فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الداء».

وما يميز هذا الصنف أن أصل الاشتقاق لا يسمح بتفريع (فُعِلَ) إلا وهو مركب الى حرف الاضافة (حإ)، وكذلك يكون مع الاسم، (مفعول ح إ) المشتق منه ويكون حرف الاضافة المركب الى هذا الاسم هو المتحمِّل لعلامة المطابقة: (التذكير أو التأنيث، والافراد أو التثنية أو الجمع)[147].

كما لا يسمح بتفريع (انْفَعَلَ)، وإن كان علاجيا، لأنه يوازي «فَعَلَ» من هذا الصنف. يقول المبرد «ويكون للفاعل بالزوائد فعلا على الحقيقية نحو قولك: انطلق عبد الله»[148] ولا يسمح أيضا بتفريع «فاعَلَ» الذي يكون لمعنى المغالبة من الاثنين. وغير هذا من مميزات هذا الصنف من الأمثلة الأول.

وما يعوض المتغير (ح) في الدالة (III) فتصدق يوضع المسموح باشتقاقه منه، من اسم الحدث، والفعل، والاسم المشتق مبنيا على الهيئات المتمثلة في الصورة التصريفية (17)،

الاّ أنّ أبنية أسماء الأحداث والأفعال، والأسماء المشتقة توضع مبنية على هيئات متباينة وإن كانت مُفرَّعة من صنف واحد لاستجابته للدالة (III)، وذلك آت من إغمال أصل التباظر، وهو مؤسس في النوع الأول من الأصول الدلالية. لكن بعض هذه الأبنية وإنْ تباينت فهي متوازية اذ تتفرع عن أمثلة أول تستجيب لدالة واحدة.

.(17)

أ. فَعَلٌ ب. فُعْلَةٌ، { فَعِلَ ... }، { يَفْعَلُ ... }، { ... ... } فَعِلٌ، فَعْلانُ، أفْعَلُ

ج. فَعال، فَعالَة، فُعْل { فَعُلَ ... }، { يَفْعُلُ ... }، { ... ... }. فَعيلٌ

نبدأ التعليق الموضح للصورة التصريفية (17)، بما يتميز به المستجيب للدالة (III). فكما هو ملحوظ، لا يسمح أصل الاشتقاق بأن يتفرع عن هذا الصنف أغلب ما يؤخذ عن الصنفين السابقين. فلا يؤخذ منه (فُعِلَ)، لأن هذا يوازي (فَعِلَ) و(فَعُلَ)، من هذا الصنف. وبما أنه كذلك اذن لا يُؤخذ منه (إنْفَعَلَ)، لأنه يوازي (فُعِلَ)[149]. ولا (فَاعَلَ). (لمعنى المغالبة من الاثنين)، لأن (فَعِلَ) و(فَعُلَ) من هذا الصنف ليس مما يقوى الانسان على فعله[150]. و«لأن فَعُلْتُ إنما هو فعل الفاعل في نفسه»[151].

ومن هنا تظهر الموازاة بين المبني للمعلوم المشتق مما يستجيب للدالة (III) والمبني للمجهول المشتق من الصنف السمتجيب للدالة (I). وتتحدد هذه الموازاة من دخول الفعلين مع المتغير (س2) في علاقة العلية (ـه) لاغيره.

وبما أن هذا الصنف لا يؤخذ منه «فُعِلَ» اِذن لا يمكن أن يتفرع عنه الاسم المشتق (مفعول)؛ كما قال المبرد «وأنت لا تقول مُرِضَ ولا مَمْرُوض». ولا يشتق منه «فاعِلٌ»، (الاسم الموضوع بازاء الموصوف بالحدث المُوجِدُ له)، لأنه يؤخذ من «فَعَلَ» وهو غير موازي «فُعِلَ». يقول ابن جني: «وفاعِلٌ لا يَجِيءُ من فَعُلَ إلا شاذاً نحو حَمُضَ فهو حامِضٌ...»[152].

لذا كان أصل التباظر يقتضي أن توضع الأسماء المشتقة من الأمثلة الأول المستجيبة للدالة (III) مبنية على هيئات تُباينُ، من جهة، الصنفين السابقين، ومن جهة أخرى متناظرة فيما بينها. وفي حالة ما اذا وُضِعَ اسم منها على هيئة غيره كان من حيث البناء شاذا ومن حيث المدلول عليه داخلا في بابه. لذا فان (حامض، وخاثر، وهالك)، لا توازي (ضارب، وجامع، وقائم، وقاعد)، وانما توازي دلاليا، (سمين ونظيف، ومريض، وسعيد).

اما بناء أسماء الأحداث من الأمثلة الأول المستجيبة للدالة (III)، فان تعددها وتباين هيئاتها آت، كما سبق، من تأسيس أصل التباظر في النوع الأول من الأصول الدلالية، وهو ما يظهر من الأبواب الأربعة المتوالية في كتاب سيبويه[153]. اعتمادا على ما ساقه هناك يمكن ان يقال:

أ ــ كل ما يشترك في معنى عام يمثله (الوَجَعُ) أو، في ضده يمثله (الفَرَحُ) فإنه يوضع مبنيا على هيئة المثال. وذلك «حَبِطَ يحبَط حَبَطاً وهو حَبِطٌ... وجاءوا بضد ما ذكرنا على بنائه. قالوا أشِرَ يَأْشَرُ أشَراً وهو أشِرٌ... وفَرِحَ يَفرَح فَرَحاً وهو فَرِحٌ»[154]. وما كان مدلوله قريبا من مدلول «الوجع» وضدّه قريبا من ضده، يوضع مبنيا على هيئته. لكن الاسم المشتق منه يبني على «فعلان»: «اما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبني في الأسماء على فَعْلان ويكون المصدر الفَعَل، ويكون الفعل على فَعِلَ يَفْعَلُ... ومع هذا قُرْبُ معناه من وَجِعَ... وضد ما ذكرنا يجيء على ضد ما ذكرنا»[155].

ب) ــ وما اشترك في معنى عام، بحيث يكون مدلول كل منها لوناً، فَآسْمُ الحدث يمنى على «فُعْلَة»، والاسم المشتق على «أفْعَل». أما بناء الفعل فبناء الضرب السابق . «أما الألوان فتبنى على أفْعَل، ويكون الفعل على فَعِلَ يَفْعَلُ والمصدر على فُعْلَة أكثر»[156]. وما ذكر هنا يتشخص في (أ، ب) من الصورة التصريفية (17).

ج) ــ ما اشترك في معنى عام، (خصلة تدرك متحيزة في المعوَّض للطرف (س2) الداخل في علاقة العلية من المشتق من هذا الضرب)، يوجب له أصل التباظر ان يوضع مبنيا على هيئة واحدة، لكن سيبويه قد ذكر له غير واحدة، (أما ما كان حُسناً او قُبحاً فانه مما يبني فعله على (فَعُل يفعُل) ويكون المصدر (فَعالاً. وفَعالَة وفُعْلا»... وتجيء الاسماء على (فَعيل).»[157]. وما ذكره هنا هو المجعول في (ج) من الصورة التصريفية (17)، وبه تكون قد شخصت المقيس مما يسمح الاشتقاق بأن يؤخذ من الأمثلة الأول المستجيبة للدالة (III). وبقي ان يُنظَر فيما به يُفسَّر ما أتى مبنياً على هيئة غير نظيره.

ـ تركب اللغات[158] يفسر منه سيبويه، وغيرُه، بعضَ ما يستعمل مبنيا غير بناء نظيره. يقول «وقد يجيء الاسم (فعيلا)، نحو مَرِضَ يَمْرَضُ مَرَضاً وهو مَريض. وقالوا: سَقِم يسقَم سَقَماً وهو سقيم. وقال بعض العرب: سَقُمَ. كما قالوا كَرُم كَرَماً وهو كريم»[159]. ويفيد كلامه أن متكلما أخذ (فَعيل) من الضرب (ج) وركبه مع (فَعِلَ يفعَل فَعَلاً) من الضرب (أ) فكوّن لغةً ثالثة، هي مَرِضَ يمرَض مَرَضاً وهو مَريض. كما أخذ اسم الحدث (فَعَلٌ) من الضرب (أ) وركبه مع الضرب (ج) فكون لغة ثالثة: كَرُمَ يكرُم كَرَماً وهو كريم.

ـ تداخل الأبنية: يفيد أن شدة تقارب المعاني العامة يسمح بأن تتداخل الأبنية المقيسة. فيبنى ما هو من ضرب على بناء القريب منه. وبالعكس. ومما ينتج عنه أنْ يُجعَل المدلول الواحد على أكثر من بنية. يقول سيبويه: «وقالوا أوْجَرُ، فأدخلوا (أفْعَلُ) ههنا على (فَعِلٍ) لأنَّ (فَعِلاً، وأفْعَلَ) قد يجتمعان كما يجتمع (فَعْلانُ، وفَعِلٌ). وذلك قولك شَعِثٌ وأشْعَثُ... وجَذِلَ يَجْذَلُ جَذَلاً وهو جَذِلٌ. وقالوا جَذْلانُ. كما قالوا كَسْلانُ وكَسِلٌ. وسَكْرانُ وسَكِرٌ... ويدخل (أفْعَلُ) على (فَعْلانَ) كما دخل (فَعِلٌ) عليهما فلا يفارقهما في بناء الفعل والمصدر كثيرا»[160].

ـ قياس الشبه. به يفسر سبويه ما وضع من هذا الصنف مبنيا بناء المستجيب للدالة (II)، (وقالوا نَضَرَ وجهُه يَنْضُرُ فبنوه على فَعَلَ يَفْعُلُ مثل خَرَجَ يَخْرُجُ لأن هذا الفعل لا يتعداك الى غيرك كما أن هذا فعل لا يتعداك الى غيرك. وقالوا ناضِر كما قالوا نَضَرَ. وقالوا نضيرٌ كما قالوا وَسيم فبنوه بناء ما هو نحوه في المعنى»[161].

ويمكن استخراج من كتاب سيبويه مبررات أخرى لما وضع من هذا الصنف مبنيا على غير الهيئات المشخصة في الصورة التصريفية؛ (17)، لكنها لا تخرج عن الأصول المذكورة.

ما سبق حتى الآن يمكن استثماره لتحديد أصناف المنتمي الى عنصر الفعل وما يناسب كل صنف مما يندرج تحت الاسم القُلْبِ. لهذه الغاية يقال:

ـ المثال الاول المستجيب للدالة (I) الذي تبنى المشتقات القياسية منه على الهيئات المشخصة في الصورة التصريفية (15). هو ما يكوّن صنف الفعل المتعدي في اصطلاح النحويين[162]. حيث إن (فَعَلَ) منه اذا عوّضَ (ح) في الدالة (س١ ⊃ ح ⊂ س٢) اقتضى

مدلول (س$_1$) ليدخل معه في علاقة السبية ويكون (س$_1$) مُوجِدَهُ، و(س$_2$) ليدخل معه في علاقة العليّة، ويكون (س$_2$) المَحَلَّ الذي يَتَحيَّزُ بِه.

ـ المثال الاول السمتجيب للدالة؛ (II)، الذي تُبْنى المشتقات القياسية منه على الهيئات المُشخَّصَة في الصورة التصريفية (16) هو ما يُكوِّن صنف الفعل اللازم[163]. (فَعَلَ) منه اذا عوّض (ح) في الدالة (س$_1$⊃ح⊲س$_1$) اقتضى مدلولُه (س$_1$) لان يدخل معه في علاقتي السبية والعلية فيكون (س$_1$) مُوجِدَهُ، وهو المَحَلُّ الذي يتحيز به.

ـ المثال الاول المستجيب للدالة؛ (III)، الذي تُبنى المشتقات القياسية منه على الهيئات المُشخَّصَة في الصورة التصريفية؛ (17)، هو ما يكوّن صنف الفعل القاصر. (فَعِلَ) منه اذا عوّضَ (ح) في الدالة (∅⊃ح⊲س$_2$) اقتضى مدلوله (س$_2$) لأن يدخل معه في علاقة العلية، فيكون (س$_2$) المحَل الذي يتحيز به. أما ما يدخل معه في علاقة السببية فغير مُدرَك معه.

خــلاصــة:

بعدما ثبت الاستناد الى الأصول المذكورة، إما لاختيار تصويتات معينة من الممكن المقدور عليه، أو لانتقاء ما يتألف منها في تركيبات ما تكوّن المستعمل، وإما لمعرفة كيف يجب بناء الألفاظ حتى تنتظم، او لتفسير ما بُنِي منها على هيئة دون غيرها، الى آخر ما سبق في الباب المتقدم، سنحاول فيما يلي تركيب تلك الأصول، ثم الابانة عما تمثله الاجبارية منها والاختيارية. وبعد ذلك تحديد دورها في الباب الموالي.

يلزم عما تقدم عرضه في مسألة المبادىء المقومة للسان أن تكون أصولها الاجبارية مركبة كما يلي:

(I) ــ أصول دلالية من النوع الأول، (جزئيات معرفية، وكليات مفردة قد جردتها القوة العاقلة منها)، تُدرَك منتميةً الى عنصر أساس أو عنصر فرع. من شأن هذه أن تتراكب بحسب ما تَقْبَلُ.

(II) ــ أصول دلالية، من النوع الثاني، (علاقات كلية: «⊃»، «⊲»، «ع$_1$Ū ع$_2$»... كلّيَتُها آتيةٌ من سريانها في الموجودات كلها)، داخلها تتراكب (I).

(III) ــ أصل الإفادة؛ (علاقات بين تخاطبين[164]: متكلم يجد نفسه مع خاطب

ليس له الا أن يقصد الاخبار، ومع غيره ليس له إلا أن يقصد الاستخبار...)، تُحدِّدها الصورة التي يجب ان تخرج عليها (I) وهي مركبة وفق ترتيب معين في (II) حتى تحصل الافادة والاستفادة.

(IV) ــ أصل الخفة، (علاقة تفاضل بين ممكنين على الأقل)، به يتعين الوجه الأحسن لما قد حدَّدَهُ (III)[165]. وما الترتيب، من بين المحتمل، الذي إن جُعلَتْ عليه تصويتات معينة، (ع⁀هـ⁀د) فَصُحت اللفظة، وإنْ جُعلَتْ على غيره (هـ⁀ع⁀د) ثَقُلَت فأُهْمِلَت. وغير هذا مما سبق تعداده، وما لم يُذكر لكنه يتعين بهذا الأصل.

الأصول الاجبارية (I - IV) يجب أن تمثل «اللسان» وهو غير محقق بعد، أو هو محقق في كل الأنحاء الخاصة. واذا كان الأمر كذلك فإن اللسان ممكنان على الأقل. كل نحوٍ، وقد تخصص بما اختِيرَ له من الأصول الوضعية اللازمة لتنفيذ الاجبارية، يُحقِّقُ واحداً من الممكنين.

أما الأصول الاختيارية فيجب ان تكون آراء مستنبطة. اذا اتخذت واسطة لأن يجري في الصنيع ما توجبه الاجبارية (I - IV)، أو لتحقيق واحد مما هو ممكن وقع اللسان على نحو يضمن الوظيفة التي من أجلها عُمِلَ، (التواصل اللازم عن مبدأ ضرورة الاجتماع)، وهو على الوجه الذي يخف ويحسن. وبسبب تباين هذه الأصول اذ هي مستنبطة، تتباين الأنحاء، لكن في حدود الامكانات المتوافرة. واذا صُنِّعَ الممكنان بواسطة نوعين من الأصول الاختيارية فاستقر كل منهما على نحو معين، لم يعد، بالنسبة الى تابع نحو من الاثنين، يصح عنده الممكن الواقع على النحو الآخر.

والأصول الاختيارية تُمثِّل النحو الخاص المُشَخَّص لأحد الممكنين، بالاصول الاجبارية يحصل للمتكلم اللسان. وبالاختيارية يحصل له وهو واقع على نحو معين. واذا كانت الاجبارية تحصل لكل ناطق فان الاختيارية لا تحصل الا لمن وَاضَعَ المُتكلِّمَ بِنَحْوٍ خاص. والطريق الى تحصيل هذا الصنف «السماع». لا أن يسمعها بعينها ولكن ان يسمع ما وجب بها في الصنيع. ومنه يصير إليها[166]. ما أُثبِتَ هنا يُفضي الى أن الأصول الاختيارية المُخلَّفة بالاجبارية هي السبب في إنشاء قوانين النحو الخاص، كانت هذه القوانين تحكم وضع اللغة وتصريفها أو وضع التراكيب وإعراب المركبات فيها، اذا كان نحو لسان معرب.

وفيما يخص دور هذه الأصول، في الباب الموالي المخصص لوصف الطريقة المنتهجة

في معرفة نحو لسان واكتسابه، فيجب أن يكون دور «العلة» عند الأصوليين التي يعدي بها حكم «أصل القياس» الى الفرع اذا ثبتت فيه علة ذلك الأصل. فهي اذن المُفسِّرُ لِما للموضوع من «الصفات» واذا كان لها هذا الدور يجب ان يظهر في أعمال الواصفين. لكن إدماج هذه الأصول في طريقة المعرفة والاكتساب يحتاج الى إثبات، وهو ما سيذكر هنا تدعيما لما سبق عرضه وتحديدا لوجهة البحث فيما سيأتي.

لو أخذ أصل الاعراب، المخلَّف بأصل إجباري، المتخذ واسطة لأنْ يُشخص علاقتيْ السببية والعلية الكائنتين بين فعل ومراكيبه، ولتحرير تلك المركبات من الترتيب القبلي فيسمح لمنعم الى أصل الافادة من التأثير في تركيبها مُرَتَّباً إياها الترتيب المناسب، لوجدناه عند نحويين مفسرا لما يُسنَدُ من الحركات الاعرابية الى المركبات القابلة لها أو الى محلاتها.

أما كون أصل الاعراب واسطة لما ذكرناه فهو ما يعبر عنه الزجاجي، اذ يقول: «... فَعَلِمْنا بذلك أن الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه. والكلام إذن سابقه في المرتبة، والاعراب تابع من توابعه»[167]. وكونه الحَيِّز أولا، لأنْ يشخص العلاقتين وغيرهما، فهو ما يذكره كل النحاة[168]. يقول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضاف إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جُعلَت حركات الاعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني» وثانيا لأن تتحرَّرَ المركبات من الترتيب القبلي، مما يُمَكِّنُ من توظيف الترتيب نفسه استجابة لما يقتضيه مبدأ التخاطب، فقد ذكره أيضا الزجاجي حيث يقول: «فقد جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إنْ أرادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه. وتكون الحركات دالة على المعاني»[169]. بل ان «الترتيب التركيبي». «ككون المبدأ مما يلزم صدر الكلام، او كون الخبر كذلك. فيلزم تقديم ماله الصدرية الى غير ذلك من العوارض»[170]. اعتبره الغرناطي، في الموضع من الكتاب المذكور أدناه، عارِضاً لما هو حرٌّ بموجب أصل الاعراب.

اتخاذ النحاة أصل الاعراب مفسِّراً للحركات المتعاقبة على الحرف الاعرابي للمركب يظهر حيث يتحدثون عن موجب هذه الحركات. وما موجبها إلا المتكلم المستعمل لأصل الاعراب المخلف بالأصل الدلالي المذكور. أما إسنادها الى «العامل» فهو من قبيل اسناد الأثر الى «شرط عمل العلة المؤثرة» كما سيبين، من بين ما يعبر عَمَّا أثبت قول الرضي «ثم أعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها. لكنه نُسب إحداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسُمِّي عَامِلاً

لكونه كالسبب للعلامة. كما انه كالسبب المعلم. فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام»[171]. وقبله كان قد قَيَّدَ المتكلم بأن يكون مستعملا لأصل الاعراب «وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقية هو المتكلم بآلة الاعراب. إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا»، وفي هذا الاتجاه سار ابن جني في «باب مقاييس العربية» مما ذكره هناك «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وانما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت أثار المتكلم بمضامة اللفظ للفظ. او باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح»[172].

واذا كان العامل ليس إلاَّ شَرْطاً لتأثير العلة الموجبة التي هي أصل الاعراب، وما كان شرطا لا تزول عنه الشرطية كيفما كانت رتبته، فانه لا يمتنع أن يكون «ضرب»، في مثل «زيد ضرب عمرا»، شرطا لأن يُوجِب أصلُ الاعراب الرفعَ والنصبَ للمركبين «زيد، عمرا» على التوالي. وهو ما نقله أبو علي الفارسي عن بعض الكوفيين؛ «وقالوا قولنا: (قام) يرفع (زيدا) اختصار وتقريب من المتعلم. والذي توجبه الحقيقة ان المتكلم يرفع (زيدا) بلسانه لمعنى وعلة، فعلة الرفع (قام)، والعلة لا ينكر تقدمها وتأخرها اذا كان العامل لا يزايله التقدم»[173]. وانما يمتنع أن يرتفع (زيد) بالفعل المتأخر في عاملية شبهها نحاة بالعلل والمعلولات الطبيعية، اذ يجب فيها أن تتقدم العلة بالضرورة على المعلول. ومن اعتبرها كذلك نقض غاية قصدها الواضع باختياره أصل الاعراب. اذ تلك العاملية ترتب المركبات ترتيبا قبليا وأصل الاعراب من غاياته تحريرها. اذن، لكي تنسجم عاملية النحاة مع أصل الاعراب يجب ان تكون غير مرتبة. وكذلك جعلها الجرجاني عن قصد او مضطرا. وهو يدرس ظاهرة التقديم والتأخير،[174] فكان في الفصل كله يصف بمصطلح «الفاعل» ما يجب ان يوصف وفق العاملية المرتبة، بمصطلح «المبتدأ».

بما سيق هنا يثبت ان ليس يستعمل غير أصناف الأصول المسرودة إما عند الوضع، او عند تفسير ما يقدم من الوصف للموضوع، او عند بناء الطريقة الملائمة لامتلاكه. كان الموضوع من قبيل قوانين انشاء الفاظ اللغة او قوانين تصريفها. او من قبيل القوانين المحددة لاعراب المركبات او المحددة لترتيبها الأبلغ[175].

الباب الثاني

طرق معرفة اللغة واكتسابها

طرق معرفة اللغة واكتسابها

«الطريق الى معرفة لغة العرب ونحوهم وتصريفهم إما العقل، وإما النقل أو ما يتركب منهما. أما العقل فلا مجال له في هذه الأشياء لما بينا أنها أمور وضعية، والأمور الوضعية لا يستقل العقل بادراكها. وأما النقل فهو إما تواتر او آحاد والأول يفيد العلم، والثاني يفيد الظن. وأما ما يتركب من العقل والنقل فهو كما عرفنا بالنقل أنهم جوزوا الإستثناء من صيغ الجمع، وعرفنا بالنقل أيضا، انهم وضعوا الاستثناء لاخراج ما لولاه لدخل تحت اللفظ. فحينئذ نعلم بالعقل بواسطة هاتين المقدمتين النقليتين أن صيغة الجمع تفيد الاستغراق».

فخر الذين الرازي، المحصول ج 2، ص 276.

غياتنا، في هذا الباب، تقديم وصف المفكرين العرب للطريقة التي بواسطتها يُعرَف ويُكتسب اللسان وهو واقع على نحو مما يمكن. ومن المتوقع بناء على مبدأ الاستقلال المؤطر للمذهب الكسبي، أن تؤول جميع طرق المعرفة والاكتساب الموصوفة في التأليف العربي الى أساس واحد يجمع بينها، مهما تباينت طبيعة المعروف المكتسب، وما قد يلزم عنه من تشكل الطرق في صور متباينة. وأول ما ينبغي التركيز عليه هو تحديد الهيكل الجامع لطرق المعرفة والاكتساب، وبيان ما قد يتغير فيه، المفضي الى ظهورها في أشكال منسجمة مع ذي الطبيعة الواحدة.

لينسجم التأمل، في طرق المعرفة واكتساب العلم، مع مبدأ الاستقلال يلزم أن يفرع المفكرون العرب، وغيرهم ممن ينطلق من المبدأ نفسه، الطرقَ المقترحة الى فرع أول يكشف عن كيفية حصول المعرفة، والى فرع ثان يمثل كيفية اكتساب العلم. لذا كيفما كان شكل الطريقة لابد من الحديث فيها عن هذين الفرعين.

ولو نُظِرَ الى الطريقة التي يقدمها فريق المنطقيين من المفكرين العرب[176] لَوُجِدَ الفرعان متمثلين فيها. الفرع الأول يظهر في القسم الاول من علم المنطق الذي موضوعه ما سمي عندهم بالتركيب الأول للأقوال بصنفيه:

1) تركيب التقييد المستعمل واسطة لتحصيل التصورات، 2) التركيب الخبري الذي تُقتَنَصُ بِه التصديقاتُ الأولية[177]. يقول ابن سينا خاتما مباحث تركيب التقييد ومنتقلا الى التركيب الخبري «فهذا هو الآن ما أردناه من الاشارة الى تعريف التركيب الموجه نحو التصور، ونحن منتقلون الى التركيب الموجه نحو التصديق»، يليله مباشرة، «النهج الثالث في التركيب الخبري»[178]. أما الفرع الثاني فيظهر في القسم الثاني من علم المنطق الذي موضوعه التركيب الثاني. او تأليف تلك الاقوال في أشكال قاسية من شأنها أن تُحدِث علماً لم يكن. وهو العلم المكتسب.

فالداخل في المعرفة يتمثل في الأوائل الحاصلة بالتلقي المباشر كالتصورات الحاصلة من مدلولات المفردات، (جسم، نبات، حيوان، فاعل) والمقدمات الحسية (النار حارة، والثلج بارد). والتجريبية، (الحرارة تمدد المعادن، والمغناطيس يجذب الحديد)، والمتواترة، (كون مكة ومصر في الدنيا)، وكذلك المدركات العقلية كانت بديهية، (النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان والكل أعظم من الجزء، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية)، او كليات عقلية مجردة من جزئيات محسوسة، (كل انسان حيوان ناطق)، الى آخر ما هو مفصل تحت «مبادىء القياسات»[179] فمثل ما ذُكِرَ داخل في حصول المعرفة اذ تشترك جميعها في كونها تُتلقى بطريقة مباشرة، وتُتخذ مبادىء أولية، في أشكال قياسة، لاكتساب علم جديد اذ «لا سبيل الى درك مجهول مطلوب الا من قبل حاصل معلوم»[180].

ما سُرد وغيره نجد بعضه عند ابن حزم تحت «العلم الأول» في «باب أقسام المعارف وهي العلوم»[181]، وما لم يذكره، وبعض ما ذكره موجود عند الرازي تحت «العلوم الأولية»[182]. ويتكلم ابن سينا عن الأصناف السابقة كلاماً عاما تحت «العلم السابق»[183]. وقد ظهر لنا استعمال المعرفة لتلك الأمور، أولاً لأن العلم مقصور عند المنطقيين على المدركات العقلية «وأما المعرفة فهو ما كان من الحس، وأما العلم فما كان من العقل»[184]. وثانيا للتمييز بين ما هو أول لا سبيل الى إثباته مثل التصورات إذ «لابد من تصورات غنية عن الاكتساب»[185]، والتصديقات الأولية بديهيةً كانت او حسية لانه «لابد من الانتهاء الى ما يكون غنيا عن اكتساب»[186]. وبين ما هو تالٍ يثبت بحجة ما. فما يحصل عن تلق مباشر لا يُثبَت ويكون مبدأ لاثبات غيره هو المعرفة.

أمّا العلم المكتسب او العلم التالي كما سماه ابن حزم فيجب أن يكون الحادث عن ترتيب المعرفة الحاصلة في مقدمات قياس، بحيث يتوصل بذلك الى العلم بمجهول مطلوب. فكل حادث أدت اليه مقدمات فهو علم مكتسب. ويظهر الفرق بين المعرفة الحاصلة والعلم المكتسب واضحا حيثما يحدد ابن سينا معنى الفكر «واعني بالفكر ههنا ما يكون عند اجماع الانسان ان ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه، متصورة، او مصدق بها تصديقا علميا، أو ظنيا أو وضعا وتسليما، الى أمور غير حاضرة فيه»[187]. أو يشرح معنى المنطق «فالمنطق علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الانسان الى أمور مستحصلة»[188]. أو يشرح معنى التعلم الذهني او الفكري «والذهني او الفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع او معقول من شأنه ان يوقع اعتقادا او رأياً لم يكن[189]. ولما كانت طريقة المنطقيين، قد وُضِعت في أشكال قولية مقيدة بمبادىء محددة كي تُتعلم وتُعلَّم فتحصل ملكة البرهان لمكتسبها، ويكون تأمله وبحثه على وجه صواب، صارت أليَق بالباحث الطالب للمجهول منه للمتعلم المنساق الى اكتساب العلم. ويظهر بوضوح في كتاب البرهان، ومن الأبواب المخصصة لصناعة الحد في جميع كتب المنطق، أن المنطق طريقة للباحث، وهو ما ينص عليه ابن سينا اذ يقول: «وانما يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم، لأنه يكون علما منبها على الأصول التي يحتاج اليها كل من يقتنص المجهول من المعلوم باستعمال للمعلوم على نحو وجهة يكون ذلك النحو وتلك الجهة مؤديا بالباحث الى الاحاطة بالمجهول»[190].

ويسري الأساس الجامع في أعمال المتكلمين على اختلاف مذاهبهم فتفرَّعَتْ طريقَتُهم أيضا الى قسمين: موضوع الفرع الأول «العلم الضروري» وموضوع الفرع الثاني «العلم المكتسب». طَريقُ العلم الضروري الادراك وطريق العلم المكتسب النظر.

بناء على ما جعل المتكلمون في العلم الضروري: من المدركات الحسية: (كون العسل حلواً)، والوجدانية: (كون الواحد منا يجد نفسه مريدا أو ناظراً او كارهاً)، والعقلية: (استحالة كون الشيء موجودا ومعدوما، وقديما ومحدثا)، فان الداخل عند المتكلمين في العلم الضروري يطابق العلم الأول عند المناطقة. وهو ما يشكل المعرفة اذا جعلناها تضمُّ ما يكون مبدأ لاثبات علوم، ولا مَبْدَأ قبله. وقد أثبت القاضي عبد الجبار، في أكثر من موضع «أن العلم الضروري لا يقع بحجة»[191]. و«ان ذلك يقع مبتدأ»[192]. وبذلك دخل فيما يصدق عليه أوائل لا يبرهن عليها تتخذ مقدمات قياس او أصول نظر يتوصل

منها الى اكتساب علم جديد. لأنه «لم يصح أن يعرف المستدل، بطريق النظر، الشيء الا وأصول العلم حاصلة له»[193].

أما العلم المكتسب فهو المتولد عن النظر[194]. في تصور القاضي عبد الجبار يقول: «فأما العلم المكتسب فقد بينا ان الواحد منا لا يجوز ان يفعله الا عن نظر». وقد استدل، في فصول كثيرة من كتاب المغني المخصص للنظر والمعارف، على ان النظر مُولِّد العلم. منها «فصل في ان النظر يولد العلم».

اما أوجه الاختلاف بين طريقي المنطقيين والمتكلمين فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

ـ وَضَعَ المنطقيون طريقهم في أشكال قولية، فكانت مباحثهم الأولى لفظية، عنها ينتقل الى مباحث في القياس[195] لتحديد اقسامه وأشكال كل قسم، وتعيين ما يُنتج من تلك الأشكال، وما لا ينتج. عن هذا التدرج يعبر الغزالي: «ويَبتَدِئُ بالنظر في الآحاد ثم في المركب. فلزم من النظر في القياس النظرُ فيما ينحل اليه من المقدمات، ومن النظر في المقدمات النظر في المحمول والموضوع الذيْن منهما تتألف المقدمات، ومن النظر في المحمول والموضوع النظر في الألفاظ، والمعاني المفردة التي بها يتم المحمول والموضوع»[196]. أما المتكلمون فانهم لم يُصنِّعوا طريقتهم، اذ لم ينقلوها، كما فعل المنطقيون، الى صور قولية، ولم يتقيدوا بنمط معين من الانتقال عن المقدمة الى العلم المكتسب. فالانتقال من المعارف الحاصلة الى اكتساب علمٍ جديد يكون بغير القياس البرهاني، اذ يتشخص النظر عندهم أحياناً في «التمثيل»، كما ورد عند القاضي عبد الجبار وهو يشرح النظر: «وحقيقة ذلك هو الفكر... والفكر هو تأمل حال الشيء والتمثيل بينه وبين غيره. او تمثيل حادثة من غيرها»[197]. وأحيانا يتشخص في الاستلزام الذاتي بين الدليل والمدلول،[198]. وفي الغالب ما يساق النظر فيما يعرف عندهم بالسبر والتقسيم، وأقْوَاهُ المنحصر[199] فالاختلاف بين المنطقين والمتكلمين يكمُن اذن في صور الفرع الثاني من طريقة اكتساب العلم بالمجهول المطلوب. أمّا من جهة فرعها الاول فجميعهم يتفق في اعتبار المقدمات العقلية في الدرجة الاولى من حيث اليقين او التصديق، وهو ما دفع ابن جني ان يلحق علل اللغويين بعللهم.

أما من جهة الفرع الاول من الطريقة، فإن اختلافاً يُلاحظ بسهولة بين المنطقين والمتكلمين من جهة، وبين الأصوليين واللغويين من جهة ثانية. وهذا الاختلاف يمكن تبريره باختلاف طبيعة الموضوع المعروف المكتسب. فاذا كانت طريقة المنطقيين منتزعة من العلاقات التي تنتظم بواسطتها الموجودات الطبيعية، وهو ما يظهر بشكل واضح في الأبواب

المعقودة لصناعةالحد، ومن خلال الأمثلة المشخصة لأصناف القضايا. ومن اعتبارهم الأوليات العقلية في الدرجة الاولى، فان طريقة الأصوليين واللغويين منتزعة من العلاقات التي تنظم بواسطتها الأمور الوضعية.

ومن أهم ما يميز الفرع الاول من طريقة الأصوليين أن المقدمات الأولية المرتبة في درجة عليا من اليقين هي ما كان من قبل النقليات المنصوص عليها نصا. وبما أن مقدمات الأصوليين نقلية يمكن ان تقام الحجة على صحتها، لكن ليس من معرفة هي مبدأها، بل من أمور خارجة عنها، كاعتبار المنقول عنه او الناقل دليلا على صحة المنقول.

ومما يميز طريقة الأصوليين فَرْعَها الثاني أنها استقرائية أولا، اذ يكون الاستدلال من الخاص على العام، وبرهانية ثانياً، اذ يعكس الاستدلال فيكون من العام على الخاص. كون الشريعة، وهي موضوع نظر الأصوليين، تأتلف مع اللغة من جهة الوضع يلزم عنه ألاَّ سبيل الى تجريد ما هوعام في كليهما الا باستقراء المنقول أو المسموع. يقول الشاطبي في الموضوع: «الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي، لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض الكلي الثابت. هذا شأن الكليات الاستقرائية. واعتبر ذلك بالكليات العربية، فانها أقرب شيء الى ما نحن فيه لكون كل واحد من القبيلين أمراً وضعيا لا عقلياً»[200].

واذا أقصى النُظَّار، في الوضعيات، العقلَ من طرق معرفتها فلأنه ليس من شأنه، وهو قوة نفسية او معقولات أوائل وبديهيات أن يدرك من مجموع المبادىء الممكنة أيَّ المبادىء يختار الواضع ليقيم عليها ما يصنعه. فكان لابد من استقراء جزئيات، مما ينمي الى الوضعي. ومنها يجرد العقل ما هو عام. وبعبارة أخرى، إن العقل، وقد حصلت له البديهيات، كاف بالنسبة الى ما هو طبيعي لاكتساب علوم طبيعية بطريقة نظرية، لكنه، بالنسبة الى الوضعيات لا يستقل بادراك المبادىء التي تقوّمها.

التمييز بين ما هو طبيعي يستقل العقل بادراكه، وما هو وضعي لا يستقل العقل بادراكه ثابت يسري في الفكر العربي، كما تكشف عنه عبارة ابن تيمية، وهو يبين قصور الطريقة التي اقترحها المنطقيون: «الأمور الحقيقية لا تختلف باختلاف الأوضاع والاصطلاحات كالمعرفة بصفات الأشياء وحقائقها... فإن العلوم العقلية تُعلم بما فَطَرَ الله عليه بني آدم من اسباب الادراك لا تقف على ميزان وضعي لشخص معين ولا يقلد في العلقليات أحد. بخلاف العربية فانها عادة لقوم لا تعرف الا بالسماع، وقوانينها لا تعرف

الا بالاستقراء[201]. وعلى هذا الأساس أخرج الرازي، (في النص المنطلق منه في هذا الباب)، العقل من مجال الفرع الاول للطريقة المقترحة لمعرفة اللغة، لادخاله (وقد حصلت له باستقراء المعروف مبادىء عامة)، في فرعها الثاني الذي بواسطته يكتسب العلم بجزئيات لم تعرف بعدُ.

نصل مما تقدم الى ضرورة تفريع طريقة الأصوليين وكل النظار في الوضعيات الى قسم أول موضوعُه المعرفة الحاصلة بالسماع او النقل والخبر. ولهذا الفرع نخصص الفصل الاول من هذا الباب، والى قسم ثان موضوعه وصف الكيفية التي ينتقل بها الذهن عن المعرفة الحاصلة الى اكتساب العلم بالمجهول المطلوب. وفي الفصل الثاني نتناول هذا الفرع من الطريقة الملائمة لما هو وضعي أو صناعي.

الفصل الاول

السماع في علمي الأصول واللغة

(أ) السماع في علم الأصول:

من المعلوم أن السماع المستعمل لدى المهتمين بعلم اللغة قد تحدد أولا في علمي الحديث وأصول الفقه، لذا ينبغي ان يُقدَّم من المدان الذي نشأ فيه، ثم يُنظَر كيف صار مستعملا فيما نُقِلَ اليه. ولا يعني هذا أن نتتبع أطواره في العلوم الثلاثة، لانه يهمنا استعماله في أصول الفقه، ثم كيف ينبغي ان يُستعمَل حتى يلائم موضوع علم اللغة.

وبما أن السماع كما اورده ابن الأثير الجزري من علماء الحديث[202] لا يختلف عما هو عيه عند أبي الحسين البصري من الاصوليين[203]، فإنا سنعتمد في تقديمه على كتاب هذا الأخير. أما اتخاذ كتاب البصري أساسا لا يُنتقَل عنه الا لتوضيح مسألة مما أورده فلانه قد ساق السماع وهو فرع طريقة المعرفة والاكتساب، فرعها الثاني القياس الآتي في كتابه بعد السماع مباشره، ولكونه جاء عنده مجردا ومطبقا فاتصف بالشمول وحَصْرِ جميع الاحتمالات الممكنة. يضاف اليه أن أغلب ما تتناقله كتب اصول الفقه بعده مأخوذ عنه. وعلى العموم فان المادة المعروضة في كتاب المعتمد كافية لتكوين تصور واضح عن مسألة السماع.

انطلاقا من قول المحدثين، «ليس كل خبر بمقبول ولا كل خبر بمردود» يلزم وَضْعُ شروطٍ إنْ توافرت في الخبر قبل والاّ رُدَّ كان محتوى الخبر عملا أو عِلْماً، آستُعْمِلَ مقدمةً في طريقة احتجاجية لاكتساب العلم بمجهول مطلوب ام لم يُستعمَل. ولتظهر قيمة تلك الشروط ينبغي التمييز بين خبر يحيل بمحتواه على ما هو طبيعي اذن يمكن فحصه انطلاقاً مما يحيل عليه فيقبل اذا طابقه ويرد اذا لم يطابقه، وبين خبر يحيل بمحتواه على ما هو شرعي

او وضعي، وهذا الصنف لا تتوفر فيه إمكانية الفحص الموجودة في النوع السابق. كما يجب التمييز بين خبر يستدل على صحته بمقدمات قبله وطريقة احتجاجية، فهو من قبيل العلم المكتسب، وبين خبر من قبيل الوضعي يتخذ مقدمة أولية لاستنباط العلم بمجهول، وهذا الصنف الأخير هو الذي يحتاج قبوله الى شروط محددة.

بالنظر الى ما هو ثابت في تناول الأصوليين للخبر يظهر السماع على أنه مجموعة من الشروط الموضوعة للتمييز بين الصادق من الأخبار المنقولة والكاذب منها. اذن السماع دليل على قبول الخبر، في الوضعيات أوَّرَدِّهِ. فالمعرفة في الوضعيات، شريعة كانت او نحو لساناً ما، لا تحصل إلا بأخبار الواضعين عما وضعوا، فيجب اذن ألاّ يُتخذ شيء من المعرفة الحاصلة بالأخبار مبدأ أو أصلا في طريقة نظرية من شأنها أن تولد العلم بالمجهول المطلوب إلا ما ثبت صدقه. ويثبت صدقه اذا توافرت فيه الشروط المكونة للسماع.

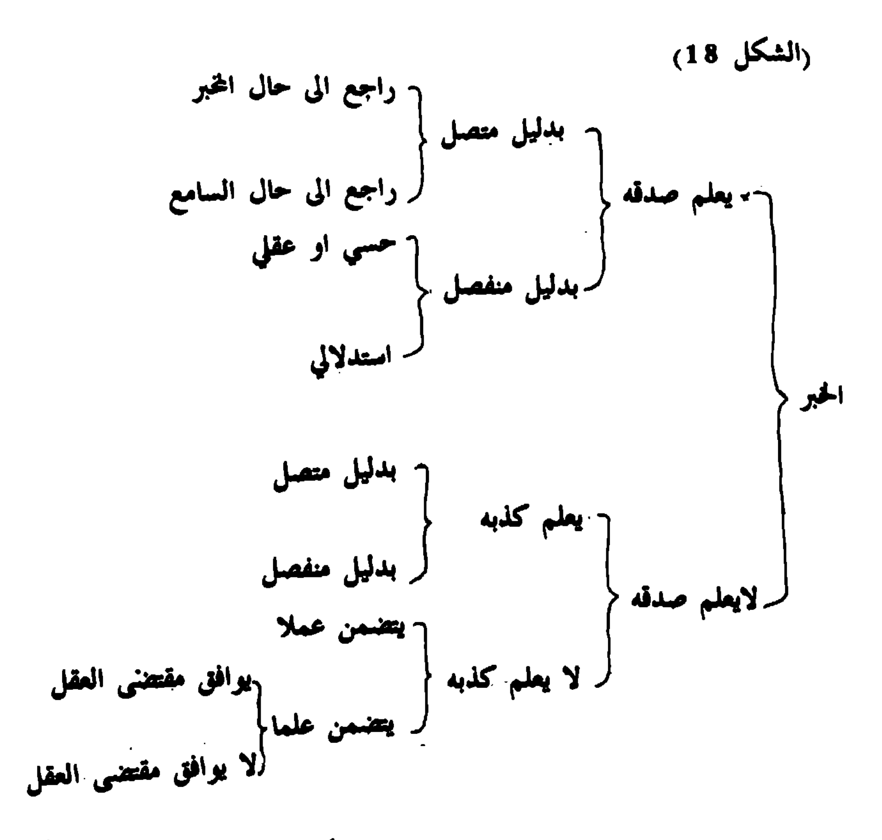
أما شروط تصديق الخبر أو تكذيبه فهي موزعة على: 1) المنقول عنه، 2) المنقول، 3) الناقل، 4) المنقول إليه. وبما أن الأخبار التشريعية لا تحتمل إلا الصدق وهي أخبار الله تعالى في القرآن، وأخبار رسوله صلوات الله عليه في السنة، فانها لم تُقيَّد إلا بالشرطين الأول والثاني. لأن هذه كما قال الأسنوي: «من الأخبار ما لا يحتمل الكذب، كخبر الله تعالى وخبر رسوله»[204]. إلا أنه، وقد ثبت في الحديث قول رسول الله صلوات الله عليه: «سيكذب علي»، صار الأصوليون يعتقدون ان «ليس جميع ما يروى عنه صلوات الله عليه صدقا»[205]. فتعين بالنسبة الى الحديث المروي إضافة ما وضع من الشروط على الثالث والرابع. واذا تكاملت تلك الشروط صدق الخبر المنقول.

تبين أنّ إثبات صدق الخبر المُتَّخذ مبدأ او أصلا أمرٌ ضروري. وكل ما يساق في صورة الخبر[206]. كان منقولا عن الغير أم لا، فإنه لا يخرج عن أحد الاحتمالات التي حصرها البصري[207] فيما يمكن تقديمه دفعة بالشكل (18) المنشور بالصفحة الموالية.

اذن كل خبر يجب ان يقع في واحد من هذه الاحتمالات. أما الواقع في المعلوم صدقه أو كذبه بدليل منفصل عن المخبر الناقل. والسامع المنقول إليه فإنه لم ينل من اهتمام الأصوليين ما ناله المعلوم صدقه او كذبه بدليل متصل بالمُخبِر أو السامع، ومالا يعلم صدقه ولا كذبه تضمن عملاً او علماً.

والأخبار الداخلة فيما يعلم صدقه بدليل متصل بالمُخبِر الناقل هي، أولاً الخبر الذي تنقله الأمّة. (فيما يتعلق بتفاصيل هذا الصنف يرجع اليها في باب الاجماع)[208].

(الشكل 18)



وثانيا الخبر المتواتر وهو الذي تنقله «كثرة يمتنع معها أن ينظمهم داع واحد الى الكذب اتفاقا او تواطئا»[209] مسائل هذا الصنف تناولها البصري بتفصيل في «باب شروط وقوع العلم بالخبر المتواتر»[210].

أما المعلوم صدقه بدليل متصل بالسامع فكأنْ يعرض الناقل الخبر على مُنشِئِه أو على جماعة مدعيا كون السامع عالما بصدقه. فاذا حصل إمساك عن نكيره، وترك رده علم كون الخبر صادقا[211].

واذ قد صِرْنا الى الخبر الواقع فيما لا يعلم صدقه ولا كذبه فسنكون فيما سُمّي «خبر الواحد» «أما الأخبار التي لا يعلم صدقها ولا كذبها فهي أخبار الآحاد التي لا يقترن بها ما يمنع من صحتها»[212] هذا الصنف يتميز بكونه لا يفيد إلا الظن فهو اذن من المبادىء أو الأصول الظنية[213]. ويتلخص نظر الأصوليين المتعلق بخبر الواحد المفيد للظن في تحديد شروط قبوله، لكن هذه الشروط لا تُقام إلا بعد حصر أقسام الخبر. فيُقسّمُ أولا من حيث محتواه الى:

ـ ما تضمن علماً؛ وهو إما أن يوافق مقتضى العقل، إن حصل كذلك «يجوز ان يكون النبي صلوات الله عليه قاله» وإما ألاً يوافقه، فإن «أمكن تأويله من غير تعسف يجوز ان يكون قاله، وان لم يكن تأويله الا بتعسف لم يجز أن يكون قاله على ذلك الحد، وإنما يجوز أن يكون قاله مع زيادة أو نقصان أو حكاية عن الغير»[214]. وقد عقد البصري فصولا يشرح فيها معنى مقتضى العقل، ويقدم أمثلة لأصناف المخالفة الممكنة[215].

ـ ما يتضمن عملا. وينقسم الى ما فيه إضافة شرع والى ما ليس فيه ذلك، والأول منقسم الى المُتَعَبَّدِ فيه بالعلم «فلا نقبل فيه خبر الواحد»، والى ما لم يُتَعَبَّدْ فيه بالعلم بل «بالعمل فنقبل فيه خبر الواحد اذا تكاملت شرائطه»[216]. وقد حصر البصري أقسام هذا الصنف وحدد شروط قبول كل منها[217].

الشروط المقترحة في المعتمد لقبول خبر الواحد المفيد للظن يمكن تجميعها في:

ـ شروط موضوعة على محتوى الخبر حيث ينظر إليه إنطلاقا من الأصول الثابتة. فاذا لم يكن يعارض أصلاً من أصول الدين أو من أصول الفقه، ولا موجب قياس على أصل ثابت، ولم يخالفه أيضا خبر آخر ولا عمل الرسول صلى الله عليه وسلم احتفظ به الى ان يعرض على:

ـ شروط موضوعة على المُخبِر الناقل، فاذا ثبت كونه عادلا عالما ضابطا وتوفرت فيه جميع الأوصاف المسرودة في كتب الحديث وأصول الفقه آحْتُفِظَ بما يرويه الى ان يعرض على:

ـ شروط موضوعة على كيفية النقل. فاذا ثبت انه مَرويٌّ باللفظ من غير زيادة فيه او نقصان وأنه مُسْنَدٌ وليس مُسْنَداً مرة ومُرْسَلاً أخرى او مرسلا فقط، ولا تدليس فيه فلا مانع من قبوله. اذ تكاملت شروط صحة العمل به وان كان من قبيل الظن.

يستخلص مما تقدم ان المعرفة بالشريعة لا تحصل إلا عن طريق النقل او التلقي المباشر. وأن السماع شروط موضوعة وفق ترتيب معين لاقْصاءِ أحد ما يحتمله كل خبر. وبما أن هذه الشروط لا تدخل في طريقة نظرية فلا يمكن اعتبارها مبادىء او أصولا، والمعرفة الحاصلة بالشريعة علما مكتسبا. وانما هي أمارات لتصديق او تكذيب خبر له محتوى وضعي يتخذ أصلا لاستنباط أحكام غيره ولس قبله أصل يتوصل منه إليه وإلاً لم يدخل في المعرفة.

واذ قد عرضنا بايجاز شديد السماع من أصول الفقه ننتقل اليه في علم اللسان، لنرى ما قد يطرأ عليه من تعديل وهو موصوف ومطبق فيه.

(ب) السماع في علم اللغة:

بشكل عام لم يفرق الأصوليون، من جهتهم، بين ما به يتم حصول المعرفة في الشريعة، وحصولها في اللغة. يقول الشافعي في معرفة اللسان والسُّنَّة «والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه»[218] ويلتقيان في أن كلا منهما يطلب عند صاحبه، «وهكذا لسان العرب، عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء عليها ولا يُطلب عند غيرها ولا يعلمه الا مَنْ قَبِلَهُ عنها ولا يشركها فيه إلاّ من اتبعها في تعلمه منها. ومن قَبِلَهُ منها فهو من أهل لسانها»[219]. لكنهما يفترقان من حيث لم يقع التنصيص في اللسان على مبادىء الوضع او أصوله كما يتميز من جهة أخرى أن كل ما ينتمي الى اللسان تدرك الحكمة من وضعه، أو الغاية التي من أجلها وُضِع، فصار بالامكان التوصل باستقراء المنقول، الى استنباط أصوله. وليس كل ما في الشريعة تدرك حكمة تشريعه. ومن جهة ثالثة هناك تباين بين الشريعة واللسان، فاذا كانت الأولى أصولا تعرف بالسماع يُنتقَل عنها لاكتساب العلم بالفروع، كما سيأتي في الكلام عن القياس، فان اللسان، سبب انقسامه الى أجزاء وان كانت مترابطة، ليس كل ما ينتمي اليه محكوما بأصول قياسية. على سبيل المثال. المعرفة الحاصلة بالتصويتات المستعملة في لغة ما لا تستعمل في طريقة نظرية لاكتساب العلم بتصويتات أخرى في تلك اللغة ولا في أيِّ لغة أخرى. لأن هذه الوحدات لا ينتظمها أصل قياسي وكذلك حال الوحدات التي تُكوِّن ألفاظ اللغة.

يلزم عن الفروق المذكورة ألاّ يكون السماع في اللسان على النهج المقدم من أصول الفقه، لانه قد يعدل عند تكييفه به أو ببعض أجزائه فقد تتكامل الشروط في الخبر المنقول فيقبل ويصدق في أحد أجزاء اللسان، ولا يقبل في جزء آخر. فمن المحتمل أن يقع نقل بالتواتر ويحصل إجماع على صحة او خطأ المنقول ومع ذلك قديثبت خلافه[220]، ولا تفسير لذلك سوى ان أصول اللسان مستنبطة غير منصوص عليها.

يتولد عما ثبت، انه يلزم عن الفروق المذكورة، أن ليس يجب ان ينقل عن الأصوليين كل ما وصلوا إليه في موضوع السماع. لذا لم يكن كل ما ساقه أبو البركات الانباري[221] والسيوطي[222] بملائم للسماع في ميدان اللسان، لكن اذا اعتبرنا أن شروط السماع اللساني تتوزع أيضا على: 1) المنقول عنه، 2) المنقول، 3) الناقل، 4) المنقول اليه فلا تباين من هذه الجهة بينهما. وفيما يلي نسوق تمثل شروط السماع في أجزاء اللسان.

1 ـ المنقول عنه:

يدخل في المنقول عنه مَنْ ثبتت فصاحته. فكان في المقدمة القرآن اذ فصاحته بلغت رتبة عليا ثم كلام العرب الذين تمكنت منهم الملكة اللسانية فصارت صفة راسخة فيهم. ما عدا هذه المصادر «فينبغي ان يستوحش من الأخذ عن كل أحد الا ان تقوى لغته وتشيع فصاحته»[223].

ماعدا كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا ينقل الا عن مجموعة المتكلمين «الذين تمكنت عادتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم تمكنا يُحصِّنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم، والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركبة عن حروفهم، وعن النطق بها ممن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم او ممن سمعها وجفا ذهنه من تخيلها ولسانه عن النطق بها»[224].

أما ما به يعلم كون الملكة اللسانية صارت صفة راسخة في نفوس تلك المجموعة من المتكلمين فالاضطراد في الاستعمال مهما طال الزمان. فالاستعمال المطرد هو المعيار لتعيين الذين ينبغي أن يؤخذ عنهم اللسان، ولا معيار سواه. فلم يتعين أهل البادية لنقل اللسان العربي عنهم الا بعد أن ثبت الاطراد في كلامهم. ولو ثبت ذلك في كلام أهل الحاضرة لدخلوا فيمن ينقل عنه. يقول ابن جني «ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة اهل المدر من اضطراب الالسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها»[225].

واذا علم أن الملكة اللسانية من قبيل الصناعة البشرية، وكل ما هو من هذا القبيل يحتمل التنقل من حال الى اخرى، (اذ يعلم بالضرورة ان كل صناعة بشرية لا تكون في بداية وضعها محكمة). فلا ينقل الا عن متكلمين ملكتُهم اللسانية في حال محكمة. «فهذا هو القياس وعليه يجب ان يكون العمل»[226]. وما ينبغي ان يحتفظ به مما تقدم.

ـ يُنقل عمن صارت الملكة اللسانية صفة راسخة فيه، ويعلم كونها كذلك اذا اتصف كلام مستعملها بالاضطراد.

ـ اذا انتقلت الملكة اللسانية من حال تكون فيها محكمة الى أخرى تكون فيها فاسدة، وبالعكس، أخذت حيث تكون في حالها المحكمة. اذن لا اعتبار للتقدم في الزمان والتأخر.

2 ـ المنقول:

المنقول إما أن يكون مفردات لا تستعمل المعرفة الحاصلة منها في طريقة نظرية لاكتساب علم. واما ان يكون مما يستعمل فيها لاكتساب علم جديد[227].

بالنسبة الى الاول لم نجدد فيما رجعنا اليه شرطا يخصه، وانما شروط قبول هذا الصنف موضوعة على الناقل. اما الثاني فشروطه يمكن اجمالها فيما يلي:

أ ـ اذا كان المنقول مطردا تكثر روايته واستعماله علم أن أصلا يحكمه ويمكن استنباطه منه، فكان في أعلى درجة المقبولية.

ب ـ يليه المنقول المحكوم بأصل ثابت في (أ) كيفما كان استعمال بعض جزئياته، كأن لم يرد استعمال جزئي فيما يوجب القياس استعماله فيه لإسْتِعْمالِ غيره بدله (مثال استعمال «تَرَكَ» حيث يوجب القياس استعمال «وَذِرَ» و«وَدَعَ». او يكون استعمال الجزئي فيما يوجبه القياس قليلا، (مكان مُبقِلٌ)، وفيما يخالفه كثيراً (بَاقِلٌ).

ج ـ يليه في المقبولية ما ورد فيه استعمال كثير، وهو مخالف لما يوجبه القياس على أصل ثابت، اذ يحتمل بالنسبة الى هذا الصنف ان يكون قد خرج عما يقتضيه أصل أول بعيد، ودخل فيما يوجبه أصل ثان أقرب منه. لانه «لا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج الى اللفظ، لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به، وإنْ لم يَجْرِ على ألسنتهم استعماله»[228]. او يكون قد خرج عن الأصل القريب للدخول فيما يوجبه أصل بعيد[229]. مثال المنقول المستعمل بكثرة خارجاً (←) عن أصله البعيد الى أصل قريب، والمستعمل بكثرة عائداً (→) الى الأصل البعيد يسوق ابن جني ما يلي:

(19).

الأصل البعيد		الأصل القريب
أقْـوَمَ	←	أقَـامَ
أهْيَـبَ	←	أهَـابَ
أحْـوَصَ	→	أحَـاص
أغْيَلَـتْ	→	أغالَـتْ

إسْتَقْوَمَ ←——— إسْتَقَامَ

إسْتَطْيَبَ ←——— اسْتَطابَ

إسْتَحْوَذَ ←——— إسْتَحاذَ

إسْتَفْيَلَ ←——— إسْتَفالَ.

الأصل البعيد يوجب أن يُبني المعتل بناء الصحيح، لكن القريب مانع من تصحيح عينه، لانه «يُمتَنَعُ منه استكراها للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر»[230]. واذا كانت تصويتات تركيبة النطقُ بها ممكن ولا كلفة فيه عادت لتخرج مبنية على ما يوجبه الأصل الأول أو البعيد. ويكون أصل الخفة المذكور، سابقاً، هو المتحكم فيما يعود الى أصله الأول، وليس إقامة الدليل على أصل ما سيُغيَّر فيخرج مبنيا على أصل ثان، كما يفهم من قول ابن جني: «ومن ذلك امتناعهم عن استعمال استحوَذَ معتلا، وان كان القياس مُؤذِناً به، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مُصَحَّحاً ليكون دليلاً على أصول ما غُيِّرَ من نَحْوِهِ. كاستقام، واستعان»[231] خاصة وقد سبق له أن اعتبر «الجنوح الى المستخف، والعدول عن المستثقل هو أصل الأصول في هذا الحديث»[232]. واعتبر التصويتات المتراكبة مؤثرة الخفة او الثقل، وهو يُبَيِّنُ لِمَ صحَّتْ عين (اجتوَروا)، وأعلت عين (استاف)، يقول: «إنما أعلَّت هذه العين هناك ولم تصحّ كما صحّت عين اجتوروا واعتونوا من حيث كان ترك قلب الياء أِلفا اثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفا، لبعد ما بين الألف والواو، وقربها من الياء. وكلما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما الى صاحبه وانجذابه نحوه. واذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قَمَناً»[233].

د ــ يأتي في الرتبة الأخيرة المنقول العائد الى أصله الاول. لكن النطق به، وإن كان ممكنا، فيه من الثقل أو الكلفة ما يوجب أن يخرج مبنيا وفق ما يقتضيه الثاني القريب. من هذا القبيل استعمال: (مفعول) فيما عينه واو، مُتمّماً، «نحو ثوب مَصْوون، ومسك مَدْوُوف،...، وفرس مَقْوُود، ورجل معوُود من مَرَضِهِ»[234] وما جاء من هذا القبيل فهو في درجة دنيا من المقبولية، ولا رَادَّ له سوى خروجه على ما يثقل ويكلف لا على ما يسهل ويخف.

ما سُرِدَ من شروط قبول المنقول، حسب ذلك التدرج، مستفادٌ مما جاء عند ابن جني في «باب القول على الاطراد والشذوذ»[235]. وفي غير هذا الباب مما سبق ذكره. وبما أن هذا الصنف من المنقول تحكمه أصول قياس، فهو مستعمل في طريق نظري

لاكتساب العلم بغيره، تعين، بالنسبة الى ما يتراوح بين أصلين، الأخذ بأقواهما لضرورة الاطراد والانتظام، فيُردُّ كلُّ ما لا يحكمُه أصْلٌ مما يقوّم اللسان الواقع على النحو المعين. لذلك فان هذا الصنف أو ما يكون هذا الجزء من اللغة المعينة لا يُعتَبَرُ في قبوله ان يكون، منقولا عن طريق الاجماع، او عن طريق التواتر أو الآحاد، اذ لا يُحتكَم فيه إلاّ الى أصول المبادىء الاجبارية والاختيارية التي يكون موضوع تأثيرها الصورةَ اللفظية او القولية.

ولو نظرنا فيما ساقه ابن جني من العلل[236] للظواهر الصرفية لوجدناها غير خارجة عن الأصول الدلالية بنوعيها. وقد عبر عن ذلك بألفاظ أخرى اذ يقول: «فان العرب فيما أخذناه وعرفناه من تصرف مذاهبها عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بالفاظها... فقد علم بهذا أنَّ زينة الألفاظ وحِلْيَتها لم يُقصَد بها الاّ تحصين المعاني وحياطتها»[237] وقبله قال: «فالمعنى اذن أشيَعُ وأسْيَرُ حُكماً من اللفظ. لأنك في اللّفْظِي مُتصوِّر لحال المعنوي، ولست في المعنوي بِمُحتاج الى تصوّر حكم اللفظي»[238]، وعن أصل الاقتصاد في الجهد، وقد نقلنا عنه اعتبارَهُ إياه أصلَ الاصول.

3 ـــ شروط الناقل:

الاخبار بكون اللفظة؛ ($ل_1$) موضوعة بازاء (⟵⟶) المعنى؛ ($م_1$). وأن ($ل_2$) دال على ($م_2$). وكل واحد من الألفاظ المفردة دال على كل واحد من المعاني المفرد، وهو ما يمكن تقديمه كالتالي:

(20).

$ل_1$ ⟵⟶ $م_1$

$ل_2$ ⟵⟶ $م_2$

$ل_3$ ⟵⟶ $م_3$

⋮

$ل_ن$ ⟵⟶ $م_ن$

يُقْبَلُ اذا توافرت شروط في ناقلة وليس في المنقول. لأن كل ما لا تنتظمه أصول قياس، وألفاظ اللغة من هذا القبيل، لا دليل على قبوله غير الناقل او المُخبِر.

معرفة اللغة بالمعنى المستعمل في الفكر اللساني العربي، (كل لفظ وضع لمعنى)، لا تحصل بغير التلقي المباشر لكل واحد واحد من مجموع ألفاظها الأول، اذ هذه «لا تؤخذ

قياسا ولا تنبيها، نحو: دار، وباب، وبستان، وحجر، وضبع وثعلب وخُزز»[239]. واذا كان ما يحتويه هذا الفرع لا يُؤْخذُ شيء منه قياسا فلانه لا ينتظمها كلي لا باعتبار اللفظ وحده او اعتبار المعنى وحده، ولكن باعتبار اقتران اللفظ والمعنى. اذن، ما يكوِّنُ لساناً، من جهة طريقة المعرفة والاكتساب، ينقسم الى ما لا يعرف الا بفرع السماع، ومنه ألفاظ اللغة وتصويتاتها وأصول المبدأ الوضعي، والى ما يكتسب بفرع القياس، ويضم كل محكوم بأصول عامة. المكتسب المقيس والمسموع المقيس عليه يستدل على صحتهما من أصل عام ينتظمها. لكن المسموع الذي لا يقاس عليه شيء لا يستدل على صحته الا بتوافر شروط موضوعة على الناقل.

وجد المفكرون العرب بين اللغة والسنة النبوية تطابقا[240]. من جهات:

- الواحد من اللغويين لا يحيط علما بجميع ألفاظ اللغة كما أن الواحد من المحدثين لا يحيط علمه بجميع السنة.

- مجموع ألفاظ اللغة يعرفها مجموع مستعمليها، بحيث لا يذهب شيء من ألفاظ اللغة على عامة أهلها. كذلك السنة لا يذهب شيء منها على أهلها.

- المتكلمون بالنسبة الى مقدار ما يعرفونه من اللغة، متفاوتون. كما ان المحدثين يتفاوتون من حيث مقدار الحديث الذي يعرفه كل واحد منهم.

- المتكلمون من جهة ما يعرفونه من اللغة طبقات، ومن جهة التثبت، والضبط درجات. وكذلك أهل الحديث.

لهذا الائتلاف بين اللغة والحديث سيطبق نظام رواية الحديث على نقل اللغة. وهو ما فعله الأزهري في تهذيب اللغة، اذ قسم نقلة اللغة الى طبقات، «باب ذكر الأئمة الذين اعتمادي عليهم فيما جمعت في هذا الكتاب»[241]. فجعل متقدميه طبقات ثلاثاً، في كل طبقة يذكر عددا من اللغويين وما اشتهر به كل منهم من المعرفة والتقوى والزهد والصدق والصيانة. وما كتبوا في اللغة وفي غيرها من علوم اللسان، مع تقديم وصف موجز عن كتبهم اللغوية. وفي طبقة رابعة يجعل لغويين قد أدركهم، «طبقة أخرى أدركناهم في عصرنا». ولما فرغ من حصر الأثْباتِ المُتقنين المُعتمدَين في أخذ اللغة ذكر عقبهم «أقواما اتسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة، وألفوا كتبا أودعوها الصحيح والسقيم وحشوها بالمزال المُفسَد والمصحَّف المغيَّر الذي لا يتميز ما يصح منه الا عند النَّقاب المبرز، والعالم الفطن لتحذِّر الأغمار اعتمادَ ما دوَّنوا»[242]. فبدأ بذكر مَنْ سبقه من هؤلاء اللغويين غير

الأثبات المتقنين، فمعاصريه، مقدما نماذج مما وقعوا فيه من التصحيف: (تغيير في الصورة الخطية او السمعية للفظ إما بمحو نقطة أو إثباتها أو بتقديم حروف وتأخيرها أو بوضع حرف محل آخر). وما وقعوا فيه من الخطأ: (تغيير معنى اللفظة، والغلط في تفسير، وتقدير أصله الاشتقاقي). وغير هذا من أوجه التغيير.

أما غاية الأزهري من هذا العمل فلكي يصل الى أن اللغة المنقولة بالتواتر طبقة عن طبقة تكون في أعلى درجة المقبولية. وما نقله واحد من الثقات فانه يأتي في الدرجة الثانية، اذ هو من قبيل المظنون، ويلحق بالصنف الاول اذا قبله المنقول اليه وهو من أهل التَّثَبُّتِ والضبط. ويأتي في الدرجة الأخيرة ما ينقله واحد من غير الثقات. ويكون هذا المنقول مريبا يُحْذَر، ولا تزول عنه الشبهة الاَّ اذا ثبت عند أحد الثقات.

اما غير المقبول فهو ما ينقله واحد ضعيف المعرفة كثير الخطأ والتصحيف، يحدس بالظن فيما لا يعرفه، منسوب الى الغفلة فلا يميز بين الصحيح والسقيم، ثبت ان رَدَّ المنقولُ اليه، وقد آشْتُرِطَ ان يكون من أهل الخبرة، ما نَقَلَهُ.

والظاهر أن الشروط الموضوعة على النقلة لا تخص المهتمين بجمع اللغة وصناعة المعاجم وانما تشمل أيضا متعلمي اللغة. اذ يحتمل ألا يشك متعلم فيما يتلقاه عن أكثر من ملقن يثق بمعرفتهم في الميدان وقد يشك فيما يصله عن واحد منهم مع تغليب احتمال التصديق بأن ما وصله على ما هو به. في المقابل قد لا يحفظ ولا يستعمل ما يبلغه من واحد معروف بعدم الضبط والتثبت.

ومما ينبغي الاحتفاظ به من المعروض أن الداخل في الوضعي، منه اللسان الواقع على النحو المعين، قسمان:

1 ــ القسم الاول يضم ما لا ينتظم وفق أصل عام يتخذ مُفسِّرا لما هو به المنتمي الى هذا القسم. ومنه ألفاظ اللغة الموضوعة، محكومة باعتبار المدلول عليه، بأصل التباين، لكن هذا الأصل لا يوجب سوى تباين التركيبات في الألفاظ لتباين المعاني المدلول عليها، وباصل التناظر القاضي بأن تأتلف بعض التركيبات في صيغ لإئْتِلاف معان جزئية في معنى عام. لكنَّ الأصلين لا يوجبان أنْ توضع تركيبة بعينها لمعنى بعينه ولا صيغة محددة لمعنى عام محدد. لذلك أمكن وقوع القلب في ألفاظ اللغة وفي صيغها العامة. لأنه يحتمل أن يوضع (ثوب) للدلالة على ما وُضِع له (فرس)، وان توضع (فِعالَة) للدلالة على ما وضع له (فُعال).

وبصحة القلب وإمكان وقوعه يقوم الدليل على انعدام أصل عام يفسر لِمَ كان هذا اللفظ بالذات لهذا المعنى بعينه، ولِمَ كانت هذه الصيغة لا غيرها دالةً على هذا المعنى العام بعينه. وبانعدام ذلك الأصل يتعذر الاستدلال الداخلي. ويقوم استدلال خارجي متمثل فيما وضع من الشروط على الناقل. واذا أقصي هذا الصنف من الاستدلال أفاد اقصاؤه، رفع شك المتعلم فيما يبلغه بدون مرجح، وهذا لا يستقيم، اذ يلزم عنه أن كل ما يبلغ المتكلمَ من الغير صدقٌ والحال ان الأخبار تحتمل بذاتها غير الصدق. لهذا كانت الشروط الموضوعة على ناقل اللغة واردة بالنسبة الى متعلمها.

2 ــ القسم الثاني: يضم ما تنتظمه أصول عامة، بها يفسر ما للموضوع من الخصائص اذن، هي أدلة على ما هو به. فاذا نُقِلَ على غير تلك الخصائص مهما كان عدد النقلة، وكيفما كانت درجتهم المعرفية، علم أنه على خلاف ما يجب أن يكون عليه. لذا لا يعتبر الدليل الخارجي اذا قام دليل داخلي، أولا يُرجَع الى المُستعمِل اذا وجد ما بِهِ يُعَلَّلُ لِمَ استعمَلَهُ كذلك.

واذا عَرَفَ المتكلمُ بواسطة السماع أن الموضوع مستعملٌ كذلك، وعرف الأصل الذي يوجب له أن يكون ما هو به تَكوُّن له أصل قياس يُعدِّي به تلك المعرفة الى ما لم يتلقه سماعا فيكتسب العلم به ويكون استعماله اياه مطابقا لَما ينجزه حكاية.

واذا عرضنا الفرع الأول من الطريقة، وهو المؤدي الى تحصيل المعرفة في الوضعيات فلنمر عقبه الى عرض قسمها الثاني المتمثل في طريق نظري ملائم للوضعيات، تستعمل فيه المعرفة الحاصلة لاكتساب العلم بما يُستحصَلُ منها.

الفصل الثاني

القياس في علمي الأصول واللغة

لما كان القياس شيئا واحدا في أصول الفقه وفي علم اللسان، وكان أوضح لدى الأصوليين فانما سنكتفي بتقديمه من الميدان الذي نشأ فيه ووضعت مواده وصورته بكيفية تامة. وفي ذات الوقت لن يقع التركيز الا على ما هو مشترك بين الميدانيين. على سبيل المثال من طرق اثبات العلة ما هو مشترك بينهما ومنها ما يخص الشريعة كطريق النص عليها. كما يُنبَّهُ على ما يقع في مواد القياس من خروق عند المهتمين بوصفه والتمثيل لتطبيقاته في ميدان اللسان. ولن أذكر هنا أدلة العمل به كما فعل الأصوليون،[243] ومن بعدهم اللسانيون،[244] اذ يكفي أن اقتطع بعض ما ساقه ابن جني فيما يكتسب من اللسان عن طريق القياس ليظهر وروده. يقول. «فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره... ان كان الماضي على فَعُلَ فالمضارع منه على يَفْعُلُ... كأن يسمع سامع ضَؤُلَ ولا يسمع مضارعه فانه يقول فيه يَضْؤُلُ وإنْ لم يسمع ذلك ولا يحتاج أن يتوقف الى ان يسمعه، لأنه لو كان محتاجا الى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها وعمل بها المتأخرون معنى يُفاد، ولا غرض يَنْتَحِيه الاعتماد. ولكان القوم قد أتوا بجميع المواضي، والمضارعات واسماء الفاعلين...»[245].

وكأنَّ بِابن جني يقول لاحجة للعمل بالقياس أقوى مما يحصل فعلا في ذهن كل متعلم للسان، من انتقال عن معارف حاصلة الى اكتساب علوم مستحصلة عنها. يضاف الى ذلك أن وضع قوانين اللسان لأن تكون المعرفة بها وهي قليلة تؤدي الى اكتساب العلم بجزئيات كثيرة قد لا تحصر.

(أ) القياس: صورته ومواده

يقدم المفكرون العرب القياس، كيفما كان شكله: (قياس شمول، او قياس علة،

او قياس تمثيل وتشبيه)، على أنه طريقة نظرية ذات صورة محددة ترتب داخلها مواد تنتظمها علاقات[246] فيتولَّد عن ذلك العلمُ بمجهولٍ مطلوب. فالقياس اذن تشخيص لكيفية انسياق الذهن منتقلا عن معارف حاصلة الى علومة مستحصلة منها. ونجد ذكراً لانسياق الذهن حيث يُتكلَّم عن القياس كيفما صُوِّر بالنظر الى صنف العلاقة المعتمدة بين مواده. ولسنا في موضع يسمح بتقديم أشكال صورة القياس البرهاني أو قياس الشمول ومواده كما يصفها المناطقة العرب القدماء. اذ الهدف كما تحدد سابقا التعرف على القياس الأصولي.

لنتمثل أشكالَ القياس الأصولي ننطلق مما ذكر ابن سينا من العلاقات مستعملين إياها في النهج المتبع لدى الأصوليين[247]. فإذا كان انسياق الذهن أولا من جزئيات الى كلي فوقها كانت هذه العملية استقراء[248] وهو إما تام او ناقص. واذا كان الاستقراء ناقصا، وحصل ثانيا انسياق من الكلي الثابت إما الى جزئيٍ آخر تحته، وإما الى جزئيٍ معاند لما تحته واما الى جزئيٍ مشابه لما تحته. فان الانسياق الى الأولين هو قياس العلة، وهو اما اطراد: «اثبات حكم الأصل في الفرع لاشتراكهما في علة الحكم»[249]، ويكون بالانتقال عن الكلي الى ما تحته من الجزئيات. واما انعكاس: «تحصيل نقيض حكم الشيء في غيره لافتراقهما فى علة الحكم»[250]، وذلك اذا كان الانتقال الى جزئيٍ معاند لما تحت الكلي. وأما اذا كان الانسياق من جزئيٍ الى آخر مشابه له فهو قياس الشبه[251]. ويتفرع بدوره الى: قياس غلبة الشبه اذا كان في المنساق اليه صفة قوية الشبه بالصفة المُولِّدة للحكم في المنتقل عنه. والى قياس غلبة الأشباه. اذا وُجِدَ في المنساق اليه صفتان متعارضتان، من حيث القوة،في درجة واحدة.

بالنظر الى ما سبق من أشكال القياس صَعُب على الأصوليين أن يصوروه في عبارة جامعة لتلك الاقسام[252]. فكان أول كلامهم عنه سرد العبارات الشارحة لمعناه. ثم الكشف عن نقصها لعدم إمكان انطباقها عليه بجميع أشكاله. وغالباً ما يَختِم بعضُهم كلامه عنه بذكر خاصيته العامة. كما فعل الغزالي اذ يقول: «وعلى الجملة لابد من التسوية بين الشيئين لتحقق صورة القياس»[253]. إلا أن «التسوية» ينبغي أن يفهم منها علاقة مما سبق ذكره.

واذا تبين ما يعنيه الأصوليون بالقياس، كما قد يسمى: «نظراً واجتهاداً ودليلاً واعْتِلالاً، لانه يستدرك بالنظر والاجتهاد، ويدل على الحكم ويشتمل على ذكر العلة»[254]. فلننتقل الى تقديم مواده، غير أن ثبوت مادة (طرق إثبات علة الأصل) في

القياس الأصولي، وانتفاءها في القياس المنطقي، يتعين زيادة في التوضيح، الكشف عن موضع هذه المادة في القياس الأصولي، والفجوة التي تملأها بالنسبة الى القياس المنطقي.

يظهر مما أورد الرازي، وهو ينظر في مسألة العلاقة بين «الدليل والمدلول»[255]، ومن مقارنة الغزالي بين القياسين المنطقي والأصولي، أن طريقة الأصوليين مركبة من الاستقراء، وذلك حينما يكون الاستدلال بالخاص على العام، وهنا تدخل مادة طرق إثبات العلة، ولا يستعملون من صنفي الاستقراء إلا الناقص، ومن قياس العلة، وذلك اذا كان الاستدلال من العام على الخاص. يقول الغزالي مقارنا بين القياسين إن طُبِّقا في أصول الفقه: «وسنذكر جنس هذا الدليل: وحاصلة يرجع الى ان التسليط مسقط، والابداع هاهنا تسليط فكان مسقطا. فهما مقدمتان ونتيجة لا يتصور الخلاف في النتيجة مع تسليم المقدمات، وهو كقولنا: كل حيوان نام وكل إنسان حيوان فكل إنسان نام... فليس هذا على شكل القياس الذي نحن فيه... نعم قد ينازع في المقدمات ثم ينجرُّ الكلام — في إثباتها — الى كلام على شكل القياس الذي نحن فيه»[256]. وبمادة طرق إثبات علة حكم الأصل يَنسدُّ ما وَلَّدَ النقدَ الموجهَ الى جزء من طريقة المنطقيين[257].

1 — الأصـــل

أ — في علم الأصول

ما يهمنا في هذا الموضع مما يستعمل له الأصل المعنى الذي يَجْعَلُ منه «أصل القياس»، وهو «ما يتفرع عليه غيره ويستند اليه» أو «يتفرع عليه العلم بالشيء بأن يكون طريقاً اليه»[258] بتحديد هذا الذي يتفرع عليه العلم بغيره يتحدد أصل القياس.

حاصل الخلاف الوارد في كتب أصول الفقه يرجع الى مذهبين، أحدهما يعتبر «الحكم الثابت بالشرع» والآخر يجعله في العلة او «الدلالة الواردة من كتاب او سنة او اجماع»، الا أن إمكان الجمع بينهما غير ممتنع «فيقال: لابد من اعتبار الحكم الذي ورد به الدليل كما لابد من اعتبار نفس الدليل»، ينتج «أن يكون الأصل ما ثبت بالدليل من الحكم»[259]. فإذا عُلِّقَ الحكم على عين بعلة منصوص عليها فالواجب مثل ذلك الحكم في سائر الأعيان المشاركة للأولى في تلك العلة.

أما أصلية أصل القياس فآتية من سبق حصول المعرفة به. فاذا صح أن الجزئيَّ نوعه مجموع في شخصه، وكانت المعرفة قد حصلت أولا بعين وهي مقترنة بعلة تَعَلَّق حكمُها

بها صارت تلك العين أصلا، وسائر الأعيان المشاركة لها في تلك العلة فروعا. لأن حكمها مكتسب بتعدية حكم الأصل إليها. المثال الأصولي الموضح: تعدية حكم البُرّ المعتبر أصلا لسبق المعرفة بحكمه، (قُبحُ بيعه متفاضلا)، وبالعلة المتعلق بها حكمه، (ثبوت الربا فيه)، الى الأُرز، لمشاركته البُرَّ في العلة نفسها، فكان فرعاً، لأنَّ حكمه مكتسب. يقول البصري في وصف الشيء بأنه أصل «وأما وصف البر بأنه أصل ففائدته ان العلم بحكمه يسبق العلم بحكم الأرز، وأن حكم الأرز يتفرع على حكم البر»[260]، مما قُدِّم حتى الآن يمكن ان يقال في التعبير عن الأصل: كل ما سبق أن حصلت المعرفة بحكمه وبالعلة المعلف بها الحكم فهو أصل قياس.

أما شروط الأصل فقد حصرها الغزالي[261]، في ثمانية، 1) ان يكون حكم الأصل ثابتاً لا اعتراض عليه. 2) ثابت بطريق سمعي شرعي. 3) ليس ثابتا بالقياس على أصل آخر. 4) ان لايكون الأصل مخصوصا بالحكم. 6) ان يكون من الأصول المعللة. 6) ان يكون طريق الذي عرفت به علة الحكم شرعيا أيضا. 7) ان يكون دليل ثبوت العلة مختصا بالأصل. 8) ألا يكون التعليل مؤديا الى تغيير النص الذي منه الاستنباط. تفصيل هذه الشروط يرجع اليه في الكتاب المذكور.

ب ـــ الأصل في اللغة

ليس كل ما يستعمل له الأصل، في مجال اللغة، يعتبر أصل قياس. كاعتبار النكرة، والمفرد، والمصدر والفاعل، والفعل، على التوالي، أصولا للمعرفة والجمع والفعل، ونائب الفاعل، وإنَّ. فالمعتبر أصل قياس ما كان مِثالاً او جزئيا قد اجتمعت فيه خصائص نوعه وهو مقترن بحكمه وبالعلة التي يناط بها الحكم ويعلق. عن هذا الصنف نجد ابن جني، بعد أن سرد جُزئيات تجري أحكامها على مثال واحد، يعبر بقوله: «فدل هذا وغيره مما يطول تعداده على ان المثال، والمصدر، واسم الفاعل كل واحد منها يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة. حتى إنه اذا لزم في بعضها شيء لعلة ما اوجبوه في الآخر. وإنْ عَرِيَ في الظاهر من تلك العلة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه، ألا ترى انه اذا صح ان جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فاذا وجب في شيء منها حكم فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب، بل هو جار في الجميع مجرى واحدا»[262]. فاذا سبقت المعرفة بحكم جزئي وبعلة حكمه صار أصل قياس يعدى حكمه الى كل ما ثبتت فيه العلة الموجبة لحكم الاصل.

وقد استعمل الأصل أيضا مرادفا للقانون كما يتبين من تعليق الرضي على كلام ابن الحاجب في اصول التصريف «التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست بإعراب. أقول قوله بأصول يعني القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات. مثلا كل واو أو ياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلب ألفا. والحق ان هذه الأصول هي التصريف. لا العلم بها»[263]. واذا صح أن كان أصل القياس مرادفا للقانون، والقانون، في اللسان، على أنه مجموع الخصائص المجردة من جزئي أو اكثر نوْعُه أو نوعُها مجموع في شخصه أو في أشخاصها. وتكون تلك الخصائص موزعة على المحل؛ (الواو، والياء) وعلى العلة المؤثرة، (التحرك وانفتاح ما قبل المحل) وعلى الحكم (قلب المحل ألفا). فاذا اعتبرت تلك الخصائص المجردة كانت قانوناً. واذا رُبطَت بالجزئي الذي جُرِّدت منه كان الجزئي بخصائصه أصل قياس.

ويلاحظ أن أصل القياس في علمي الأصول واللسان واحد، وشروطه أيضا واحدة الا بالنسبة الى طريقي ثبوت حكمه وعلة الحكم.

2 ــ العلة:

أ ــ في علم الاصول.

رغم اختلاف عبارات الأصوليين المصوِّرة للشيء المسمى علة فإنها تتفق في ذكر (تأثير الشيء في غيره). فيوجب له حكما او صفة او هيئة او حالا وغير هذا مما يمكن إدراجه تحت الذاتي او العرضي. من تلك العبارات نسوق التالية: «قد صح أنها لا تكون علة في نفسها، وانما تكون علة في غيرها...، ولا توصف بذلك الا ولها تأثير في ذلك الغير، معلوم او معتقد بوجه من الوجوه. لانها متى لم تكن كذلك لم توصف بهذه الصفة»[264]. فالشيء اذا ثبت معرفةً أو اعتقاداً تَعَلُّقُ غيره به كان علة لما تعلق به.

واذا تساءلنا عن طبيعة العلة وجدنا الأصوليين يجعلونها قسمين علة عقلية (أو طبيعية)، في شرح معناها يقول الغزالي: «العلة العقلية ما تستقل بايجاب الحكم، ويحصل الحكم بمجردها. فكل ما وجب بمجرده ولم يحصل به الحكم لم يكن بمجرده علة»[265]. وعلة شرعية (او وضعية)، وتتميز هذه بكونها لا تؤثر الحكم بذاتها، وانما بأن يجعلها الشارع (او الواضع) موجبة للحكم. بتعبير الغزالي: «واما الشرعية فيجعل الشرع إياها علة موجبة على معنى إضافة الوجوب إليها»[266].

اما العلة الوضعية فان الأصوليين يسمونها بأسماء مخصوصة حسب جهة النظر. فمنها ما يدخل تحت «الداعي» اذ «الباعث على الفعل يسمى عادة علة للفعل»[267]. وتُقلِّص الدواعي في الشريعة الى جلب منفعة او دفع ضرر.

والشرط الأساسي في الداعي المعتبر علة هو المناسبة بين الحكم والعلة، لذا قد يسمى الداعي بالمناسب «وهو المسمى مناسبا في لسانهم»[268]. ونجد الداعي هنا مرادفا للعلة الغائية عند الفلاسفة.

ومنها ما يدخل تحت «الجعل»، تتخصص هذه بما جعله الشرع علة و«لولا ورود الشرع لما أوجبت والآن فقد ورد الشرع بنصبها موجبة ونصب الشيء موجبا حُكْمٌ من الشرع معقول»[269]. وتكون هذه، عند الفلاسفة مرادفة للعلة المركبة من العلتين الفاعلة والمادية. فالزنا موجب للرجم لا بمادته ولكن بجعل الشرع إياه موجبا لذلك الحكم. كما يمكن ان يقال: ان الفاعلية لا توجب الرفع وانما بجعلها الواضع موجبة. الى جانب «الداعي» و«الجعل» يذكر الأصوليون ما سموه «المعروف»، يشمل هذا الصنف ما كان علامة لا تناسب ولا تدعو، وانما يظهر بها الحكم وتضبط محله، إلا أنّ هذا الصنف، في تصور الغزالي، داخل في «شرط عمل العلة»[270]. «وهذه العلل على مذاق الشروط التي لا توجب بنفسها ولا يضاف الايجاب إليها إلاّ على نوع من التأويل»[271].

فتعدد أسماء العلل عند الأصوليين آت من اختلاف جهات النظر. فما قد يعتبره ناظر علة مثل (الدخول)، اذ قيل (ان دخلت الدار فانت طالق)، المترتب عنه حكم (الطلاق)، يكون عند غيره شرطا يظهر الحكم عَقِبَه، والعلة هو فاعل التطليق. واذا اعتُبِر (الدخول) علة كانت هذه من صنف (المُعرِّف)..

يستخلص مما ود في المسألة أن اصناف العلل المسرودة تتجمع عند التعليل في شيئين، الأول هو العلة، (ما يتغير به المحل من حال الى حال).

والثاني يضم غيرها مما يكون شرطاً لعملها. لأن الحكم ينتفي بانتفاء ذات العلة كما ينتفي عند انتفاء شروط عملها. فلزم ان يُفرِّق عند التعليل بين ما هو علة وما هو شرطٌ لعملها. ويحصل التمييز بينهما عند الغزالي بشيئين اولا «كل وصف يناسب الحكم، او يتضمن المعنى المناسب تيقنا او توهما فهو العلة. وما وراء ذلك من الأوصاف التي عرف وقوف الحكم عليها، ولا مناسبة بينها وبين الحكم، لا على طريقة المناسبة نفسها ولا

على الطريق التضمن المناسب فهو الشرط»[272]. ثانيا «أن الشرط تتأثر به العلة دون الحكم. والحكم يتأثر بالعلة»[273].

واذا حصل التميز بين العلة المحضة وبين شرط عملها فان العلة من جهة ذاتها إما بسيطة، وهي ما كان المؤثر واحدا بِه يُناطُ الحَكَمُ. واما مركبة ويكون الحكم معلقا بمجموع ما تركبت منه. ثم ان المركبة اما ان تكون تامة، تحصل كذلك اذا انكشف للناظر مجموع الأشياء التي تتركب منها ذات العلة ووَصَفَهَا جميعا. وإما أن تكون ناقصة اذا لم ينكشف للناظر إلا بعضُها. فيما أُثبت هنا يرجع الى حيث يتحدث الأصوليون عن تخصيص العلة، وموجب عدم التأثير[274]. واذا تبين ما تصدق عليه العلة عند الأصوليين على اختلاف الاعتبارات فلنمر الى تقديمها من ميدان اللسان.

ب ــ العلة في علم اللغة

اذا قيست علة اللسانيين بعلة النظار الذين يَتَّبِعون الحكمة[275]. لاستنباط العلل نكاد لا نلمس فرقا بين العلتين: الشرعية واللسانية. لأن كلا الفريقين ينصب ما توجبه الحكمة علة مؤثرة. ويظهر إئتلافها من جهات:

1) من جهة الوضع: بمعنى أن الشيء لا يكون مؤثرا في زمان أول ثم يصير كذلك في زمان ثان. وذلك بأن يجعله الواضع او الشارع مؤثرا. مثال ذلك: (الإشكار) «وإنما صار علة بنصب الشرع، والشرع نصبه علة في زمان دون زمان»[276]. أو أن الشيء يجعله واضعٌ مؤثرا في محل. ويكون الشيء نفسه عند واضع ثان مؤثرا في محل آخر. مثاله: (إقامة المفعول مقام الفاعل)، عند أحَدِ الواضِعَيْنِ يوجب تغيرا في بنية الفعل لا في بنية الجملة، وعند الآخر يوجب تغيرا في بنية الجملة.

2) من جهة ثبوت العلة، لا عن طريق النص عليها، ولكن بإمكان استنباطها، عند النظار السالكين طريق التعليل بالحكمة، لغاية تجريد، من الصورة المعينة، الباعثَ على نصبها علة مؤثرة[277]. فالباعثُ المُجرّدُ ما به يُفسَّر جَعْلُ تلك الصورة تؤثر. وكذلك الشأن في علل اللسان، اذ جميعها مدركة إنْ ظهرت او قابلة للادراك إنْ خفيت. وعلى المثبت هنا نجد ابن جني يستدل في، «باب ذكر علل العربية أكلامية هي ام فقهية»[278]. فأثبت ان علل اللسان تدرك الحكمة من جعلها أسبابا مؤثرة.

واذا كان ابن جني قد حصر عددا من الفروق بين العلة اللسانية والعلة الشرعية فلأنه قابل الأخيرة، من منظور الفقهاء، بالأولى فوجد علل اللسان أبعدَ من علل الفقهاء

وأقربَ من علل المتكلمين او النظار المُعلّلين بالحكمة. ومن المحتمل ان يزول الفارق بين علل الفقهاء وعلل المتكلمين فتصير الأولى مؤثرة أيضا، اذ لا يدخل تحت العلة الا المؤثر، بالتمييز السابق بين العلة المحضة وبين شرط عملها.

اذن، لكل علة لسانية داع بالكشف عنه يتعلل السبب المؤثر لحكم أصل لساني ويُعدَّى الى فروعه. واذا نظرنا في الدواعي التي سردها ابن جني في الباب المذكور من الخصائص، وفي غيره من كتبه فإنا نجدها غير خارجة عما ذُكِر سابقا من مبادىء اللسان الاجبارية والاختيارية. ولو أخذنا بعض ما مثل له لوجودنا التباين المؤسس في النوع الثاني من الأصول الدلالية والذي توسطه أصل الاعراب داعيا الى نصْبِ التمييز عِلَّةً لاعراب الفاعل بعلامة مغايرة لعلامة المفعول، ولوجدنا أصل الاقتصاد داعيا الى اسناد (الضمة) الى ما هو فاعل، و(الفتحة) الى ما هو مفعول، وذلك لِيَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون»[279]. والأصل الأخير داع أيضا الى جعل: (سكون الياء وانضمام ما قبلها) علةً تُؤثرُ قلب الياءِ واواً في مثل (موقن، وموسر). «وهذا كما تراه أمر يدعو الحس اليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه»[280]. إرجاع علل اللسان الى عدد قليل من المبادىء المقوِّمة له يتولد عنه ائتلاف العلة اللسانية والعلة الشرعية من الجهة التالية:

3) من جهة مناسبة العلتين اللسانية والشرعية لعدد محدود من المبادىء او الكليات، أما العلة الشرعية فيجب أن تكون مناسبة، حسب الشاطبي، لاحدى الكليات الثلاث: «الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات»[281]. وكذلك يكون بالنسبة الى ما يُنصَبُ علة في اللسان لا يجب أن يخرج عن مبدأ مما يُقوِّمه وهو واقع على نحو معين.

بإرجاع علل اللسان الى عدد محدود من المبادىء، كما ترجع علل الشريعة الى كلياتها الثلاث، يتوقف تسلسل العلل عند اللسانيين العرب. ويمكن حل مشكل تصاعد العلل عن طريق التمييز بين العلة المحضة وبين شرط عملها. بحيث يمكن اتخاذ أصل الاعراب الوسيط علة والعوامل لفظية أو غير لفظية شرطا لعملها. والى هذا قصد الرضي إذ يقول: «فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب إلا أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا»[282]. كما يمكن أن يُحلَّ عن طريق ذات العلة من حيث البساطة والتركيب، وهو ما يُفهم من «تميم» العلة الذي اقترحه ابن جني لدفع تصاعد العلل الملاحظ عند ابن السراج[283]. ويُفهم أيضا مما أورده في مسألة الاحتياط في وصف العلة حتى لا يضطر المعلل الى تخصيصها[284]. وفي جميع الأحوال ينبغي أن تتدرج العلل وفق علاقة لزومية على ان تنتهي جميعها الى مبدأ أول لا شيَّ قبله، وأن يُسنَد

اسم خاص مناسب للواقع في درجة معينة. ويظهر ماقدمناه عن العلة كافياً لتصورها والانتهاء الى نتيجة نجملها فيما يلي: ان اللغة الواصفة للعلة عبارة عن «مُفَسِّر» واللغة المستعملة في وصف الحكم «مُفَسَّر».

3 ـ الحكم:

أ ـ في علم الاصول.

اختار الأصوليون استعمال (الحكم) لأنه الوارد من حيث الدلالة على ما يعرض لأفعال العباد. «الأحكام أمور عارضة للأفعال المُعلَّلَة بوقوع تلك على جهات مخصوصة»[285]. وفي ميدان اللسان قد يكون من الأنسب استعمال (الصورة) حيث يستعمل الأصوليون الحكم. إلا أنه يجب الاحتفاظ بهذا المصطلح الى حين الانتهاء من تقديم المسائل التي تكون موضوع هذه المادة من مواد القياس.

يمكن أن يُتصوَّر الحكم على أنه الشيء المعلَّل الذي تطلب علة ثبوته في أصل القياس. لهذا الاتصال الشديد بين الحكم والأصل والعلة سيكون نظر الأصوليين في مسألتي اثبات الحكم ومناطه تناولا، من جديد، للعلة من جهة الحكم. لأن تعدية حكم الأصل يقتضي ثبوت الحكم. وثبوته في الشريعة إما بواسطة العلة المنصوبة شرعا موجبة إياه، كما أن الشيء لا يوصف بكونه علة حكم الأصل إلا والحكم موجود في الأصل. وإما أنْ يكون ثبوته ابتداءً اذا لم يُربَط بعلة. «فاذا قال الشارع: حرّمتُ عليكم الخمر كان ذلك حكما على سبيل الابتداء فيبحث عن علته. ويقال لأيِّ معنى حرم الخمر»[286].

والنوع الأخير لا يُعدَّى إلا اذا انكشفت للناظر العلة التي أوجبته. وهنا ينقدح سؤالان مترابطان، الأول أي شيء يحتمل أن يكون علة للحكم المثبت ابتداء، والثاني بأي الطرق يتوصل الى أن تلك العلة لاغيرها هي الموجبة لذلك الحكم؟. ولما كانت أحكام أصول اللسان من نوع ما يُثبَت ابتداء تعين الاهتمام بما اقترح الاصوليون من حلول لهذا الاشكال.

حَلُّ الأصوليين الاشكالَ المذكور يتم عبر مرحلتين؛ في الأولى يحدد من أين تستنبط العلة الممكن جعلها موجبةً للحكم المثبتِ ابتداءً وما للقيود التي يجب ان تستجيب لها. وفي المرحلة الموالية تُقام الطريقة الاستدلالية المناسبة لاثبات أن العلة المستبطة هي الموجبة لاغيرُها.

أما ما منه يكون استنباط العلة فشيئان عند الأصوليين. فلو أُخِذَ مثال الغزالي «حرّمتُ عليكم الخمر» لأمكن اعتبار إما خاصيةً أو أكثر من مجموع الخصائص المكونة للشيء المسمى (خمرا)، وإما معنى متضمناً في الأصل. أما ما لا يحتمل أن يكون علة فمجموع خصائص الشيء الذاتية.

فخر الدين الرازي[287] وفريق من الأصوليين اعتمدوا لاسْتِنْباطِ العلة، على «التسمية» وهو ما يؤدي الى «القياس اللغوي». فَحْوَى هذا المنطلق ان الواضع حين وَضْعِهِ (خمر) بازاء [خمر] اعتبر خصيصة [الشّدَّة] لكنه قد لا يعتبرها حين وضعه اسمَ (النبيذ)، ومع ذلك يجمع بين الصورتين (الخمر) و(النبيذ) بالقياس اللغوي المأخوذ من «فقه اللغة». كما يتصوره ابن جني[288].

اما شرط اعتبار تلك الخصيصة علة فهو ان تكون مؤثرة في «جنس الحكم في الأصل»[289]. والاستدلال على أن تلك الخصيصة هي المؤثرة دون غيرها. فبطريق: االدوران: «معناه أن يثبت الحكم عند ثبوت وصف، وينتفي عند انتفائه»[290]. وبطريق السبر والتقسيم، القوي منه وهو المنحصر، والضعيف وهو المنتشر[291].

يقوم مذهب الغزالي وفريق ثان من الأصوليين على التفريق بين العلة والسبب المُستَعْمَلَين، على التوالي، مرادفين للعلة المحضة، وشرط عملها. فالشّدَّةُ أو السرقة المعتبرة عند الرازي علة ليستْ عند الغزالي الا سببا (أو شرطاً لعمل العلة)، أما العلة المُوجبَة التحريمَ أو القطعَ فتكشف بالجواب عن: لِمَ جعل الشارع السرقة سببا يوجب القطع، ولأيِّ معنى كانت الشّدَّةُ سببا في تحريم الخمر. فبحثه اذن مُوَّجهٌ الى ما هو عام من السبب المباشر كان مذكورا كما في مثال السرقة «وكذلك اذا قال: اقطعوا السارق. فيقال جعل السرقة سبباً فلأيِّ علة جعلها موجبة للقطع»، او غير مذكور، مثال (حرم عليكم الخمر)، اذ يمكن «ان نطلع على علته ونجعل غير السرقة موجبا لوجود العلة التي لأجلها جعلت السرقة موجبة»[292]. ونطلع على علة جعل الشدة سببا لتحريم الخمر.

يعتمد الغزالي على طريقة واحدة لاستنباط علة الحكم المثبت بواسطة السبب، والمثبت ابتداء. يتمثل هذا المسلك في أن العلة تُستنبَط من «المعنى المتضمن» في الأصل او المعنى اللازم عن خصيصة أو أكثر في ماهية الاسم المجعولة سببا. وبذلك المعنى اللازم او المتضمن يُناط الحكم بما في ماهية الاسم يقول «ان الأحكام غير منوطة بهذه الأسامي، وانما هي منوطة بمعان تتضمنها»[293]. مثال آخر أن «الكفارة ما نيطت باسم الجِماع بل نيطت بمعنى يتضمنه».

ويجب أن يكون المعنى المتضمن مستجيبا لقيد الانسجام بحيث لا يناقض كليا من الكليات الثلاث: (الضروريات والحاجيات والتحسينيات)، لأنها «كليات تقضي على كل جزئي تحتها... اذ ليس فوق هذه الكليات كلي تنتهي إليه، بل هي أصول الشريعة»[294]. ولقيْدِ المناسبة بينه وبين الحكم. لأهَمية القيد الأخير فإن الاستدلال على المعنى المتضمن المستنبط يكون عن طريق المناسبة[295].

يستخلص مما تقدم أن الاشكال في الحكم المتبث ابتداء ينحصر في مسائل يمكن أن تُرتَّب كالتالي:

ـ ضرورة استنباط علة الحكم حتى يمكن أن يتعدى الى غير الأصل.

ـ ضرورة تنقيح مناط الحكم، أو التمييز بين ما يمكن أن يُعلَّق به الحكم وما لا يمكن، فيحتفظ بالأول، كان سببا أو عِلَّةَ جَعْلِهِ سبباً، ويُقْصَى الثاني.

ـ ضرورة إقامة طرق استدلالية مطابقة للمحتفظ به عند التنقيح والملغى فاذا أقصى الرازي ومن معه جميع الخصائص المكونة لماهية (الخمر) إلا خصيصة [الشدة] فلأنها هي المتميزة بإيجاب حكم (التحريم) في نوعٍ مجموعٍ في عَيْنِ الأصل الذي هو الخمر، وغيرها ملغى بالدوران (أو الطرد والعكس) وبالسبر والتقسيم.

واذا توجه بحث الغزالي ومن معه الى المعنى اللازم عن خصيصة [الشدَّة] وهو (الاسكار المفضي الى ازالة العقل) فإن هذا اللازم مناسب «ومعنى مناسبته استدعاء هذا المعنى، من وجهة المصلحة لهذا الحكم واقتضاؤه إياه فإن العقل مِلَاكُ أمور الدنيا والدين فبقاؤه مقصود وتفويته مفسدة. فحرم لما فيه من الإفضاء الى المفسدة»[296]. ولما كان اللازم مناسباً ومنسجماً وجب ألاَّ يُقصَى عند تنقيح مناط الحكم اذ هو المؤيِّد لتأثير [الشدة]. لأن الشيء اذا «عُرِف كونه مؤثراً أو مؤيداً لتأثير الأصل فلا يلغي. وما علم أنه لا مدخل له في اقتضاء الحكم فيلغى»[297]. واذا كان الاستدلال متعلقا باثبات السبب فطريقا الطرد والعكس، والسبر والتقسيم. واذا تعلق باثبات اللازم الذي من أجعله كان الشيء سببا مؤثرا فطريق المناسبة. وسوف نعود الى هذه الطرق في مادة القياس الخامسة.

جميع المسائل المكونة لاشكال الحكم المثبت ابتداء تُتناوَل، أيضا، في قياس الشبه، (حيث يكون الانسياق فيه من جزئي الى ما يشبهه) المعتبر عند الأصوليين واسطة للوصول الى قياس العلة، (حيث يكون الانسياق فيه من كلي الى جزئي تحته) فلينظر هناك ما سبق في هذا الموضع لارتباطه بالحكم.

ب ــ الصورة في علم اللغة

من الوصف المقدَّم لمواد القياس وتطبيقه في ميدان اللسان يمكن استخلاص، مما ورد في مادة الحكم، ان المعلَّل في اللسان يكون من قبيل «الصورة» كالاعراب والترتيب والحذف وغير ذلك[298]، أو ما قد يطرأ على صور المفردات في الاستعمال من تغيير كالحذف او الزيادة او الابدال والقلب وغير هذا مما يدخل في موضوع التصريف[299]. اذن كل ما هو بنية في اللسان فهو المعلَّل، أو أن الوصف المسند الى البنية «مُفسَّر» ووصف العلة الموجبة تلك البنية «مفسِّر». وفي كلام ابن جني أكثر من عبارة تُبَيِّنُ ما أُثبِتَ هنا. منها قوله في «القلب» ومنها أنهم قلبوا الواو ياء قلبا صريحا لا عن علة أكثر من الاستخفاف»[300].

فمن الأبنية أو الصور القولية الداخلة في المثبت. إبتداء، (لانه لم يثبت أن نص واضع على علة)، تُستنبط العلل وشرُوط عَمَلِها. فتصير تلك البنية بالمستنبط منها، أصل قياس اذ قد عُرِفَت صورتُه والعلةُ بشروطها الموجبة لتلك الصورة.

وعلى هذا المعنى قُدِّم تعريف للنحو «النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها»[301].

بعد أن توجه مبحث الحكم هذه الوجهة لا أرى ضرورة لتقديم ما ساقه الأنباري حول هذه المادة في (لمع الادلة، الفصول: 19ــ23)، والسيوطي في (الاقتراح، الفصل الثالث)، اذ أغلب ما ورد هنا نُقل نقلا عن الأصوليين، وان كان بعض المنقول لا يناسب ميدان اللسان.

4 ــ الفرع:

أ ــ في علم الأصول

كل ما يتأخر العلم بحكمه، أو أن العلم بحكمه متفرع عن معرفة حكم أصله فهو فرع عند الأصوليين «ان الفرع هو الذي يطلب حكمه بالقياس، وهو أيضا الذي يعدي اليه حكم غيره، أو الذي يتأخر العلم بحكمه كالأرز»[302].

ونجد هذا المعنى للفرع ظاهرا فيما وضع الأصوليون من قيود عليه، يمكن إجمالها فيما يلي:

1 ــ أن لا يتقدم الفرع في الثبوت على الأصل.

2 ــ أن لا يكون حكم الفرع منصوصا عليه.

3 ــ تكون العلة الموجودة فيه مشاركة لعلة الاصل. او علة الاصل ثابتة في الفرع.

4 ــ أن يكون خاليا من معارض راجح يقتضي نقيض ما اقتضته علة أصل القياس.

5 ــ أن يكون حكم الفرع، لما توجبه التعدية، مماثلا لحكم الأصل.

وكل ما اجتمعت فيه هذه الشروط يتحقق فيه حكم الأصل بالقياس.

ب ــ في علم اللغة

لم نعثر، فيما رجعنا اليه، على وصف للفرع سوى ما نقله اليسوطي[303]. وما ورد فيه يمكن ان يُقلَّص الى الشرط الأول مما سرده الأصوليون. فالفرع هناك محصور في، غير المسموع المقيس على ما ثبت سماعه. وهذه الخاصية واردة اذ تعني تأخر العلم بحكم المقيس، لكن عند التطبيق يفقد الفرع، في أكثر من مثال هذه الخاصية. كما يفقد الأصل بدوره خاصية سَبْقِ المعرفة بحكمه وبالعلة المعلَّق بها الحكمُ. بل لا يُتحدَّث أحيانا عن تعدية حكم او صورة، وانما عن تبريرها، وذلك بحصر أكبر عدد من الخصائص المشتركة بين الشيئين. مثال واضح، تبرير تعاقب الحركات على الحرف الاعرابي لكل من الاسم والفعل المضارع[304] كما يتبين من أمثلة قدمها الأنباري في كتابه لمع الادلة، لأنه يعتمد الشبه لا قياس العلة كما حدده الأصوليون في العبارة التالية: «فإنا اذا رأينا الحكم حاصلاً في صورة معينة، ثم قامت الدلالة على أن المؤثر. في ذلك الحكم هو الوصف الفلاني، ثم قامت الدلالة على ان ذلك الوصف حاصل في هذه الصورة الثانية لزم القطع بحصول الحكم في الصورة الثانية»[305]. اذا أردنا أن نعبر عما ورد في هذا النص بلغة تنطبق على اللسان يمكن القول: اذا سمعت الصورة اللسانية (ص) وثبت ان كانت الخصيصة او الخصائص (خ) مُوجِبَةً (ص) لزم ان يُبْنَى ما لم يسمع بِنَاءَ (ص) اذا ثبت أن كانت له (خ) ولم يناقض مبدأ إجباريا او ما يتوسطه. ويكون الفرع في هذه العبارة المصورة للقياس بمواده قد جمع الشروط التي سردها الأصوليون.

5 ــ طرق إثبات العلة:

ذكر الرازي في النص المذكور ان تعدية الحكم يتوقف، أولا على ثبوت العلة المُعلقِ بها حُكْمُ الأصلِ، وثانياً على ثبوت تلك العلة فيما سيُعدَّى إليه حكمُ الأصل. لذا صارت

طرق إثبات العلة تشكل المادة الخامسة في القياس. والاهتمام بهذه المادة آت من إمكان توضيحها لكيفية استنباط المتعلم للعلة الموجبة للصورة اللسانية المسموعة.

قبل الأخذ في عرض الملائم من هذه الطرق للسان ينبغي سوق ما لوحظ في تقديم الأصوليين إياها.

أ ـــ تفاوت عدد هذه الطرق في الكتب التي اهتمت بوصفها. فاذا كان فخر الدين الرازي قد أوصلها الى العشرة سوى الضعيفة. «الطرق الدالة على علية الوصف في الأصل وهي عشرة: النص،والايماء، والاجماع، والمناسبة، والتأثير، والشبه، والدوران، والسبر والتقسيم، والطرد، وتنقيح المناط، وأمور أخرى، اعتبرها قوم، وهي عندنا ضعيفة»[306].

فان الغزالي في شفاء الغليل يحصرها في خمسة طرق.

1 ـــ المسلك الاول النص من جهة الشارع.. كقوله لعلة كذا، ولأجل كذا او لسبب كذا. او ما يقوم مقامه ويفيد معناه. فهو صريح في التعليل به وذلك كقوله تعالى: (كَيْلاَ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الَأغْنِيَاءَ مِنْكُمْ)»[307].

2 ـــ «المسلك الثاني في اثبات العلة بالتنبيهات و(الايماء)، ووجوهها مختلفة ومراتبها في إفادة الظن متقاربة»[308].

3 ـــ «المسلك الثالث: إثبات كون الوصف علة بالاجماع. وما دل الاجماع على كونه مؤثرا في الحكم وموجبا له فهو مقبول كما دل عليه النص والايماء»[309].

4 ـــ «المسلك الرابع في الاستدلال على كون الوصف علة بالمنسابة بينه وبين الحكم»[310].

5 ـــ «المسلك الخامس في اثبات كون الوصف علة بالاطراد والانعكاس. وهو أن يوجد الحكم بوجوده ويعدم بعدمه»[311]. ويتم الأخير بالشبه «القول في قياس الشبه وفيه تمام بيان الطرد والعكس»[312].

ب ـــ عَرْضُ الأصوليين الطرقَ جاء على كيفيتين، فهي في المحصول وغيره، (القاضي عبد الجبار؛ المغني ج 17، ص 332)، بعضُها مستقلٌ عن بعض، وان كان الرازي أثناء التناول، ينبه الى ما بين طريقتين من الاتحاد او رجوع إحداهما الى الأخرى. أثناء وصفه طريقة «تنقيخ المناط» بَيَّنَ اتحادها بطريقة «السبر والتقسيم» يقول: «فهذا طريق جيد إلا

ان استخراج العلة بطريق السبر... فهذا هو طريقة السبر والتقسيم من غير تفاوت»[313].
وبين ان طريقة «المؤثر» تستند وترجع الى طريقي «المناسبة» و«السبر والتقسيم». ويقول «وعند هذا يظهر ان هذه الطريقة لا تمشي إلا بعد الرجوع الى طريق المناسبة، وطريق السبر»[314] كما يحيل على «المناسبة» في كلامه عن «الشبه».

ينتج أن طُرقاً، مما سُرِدَ مُستقِلاً، يمكن ادماجها، بكيفية متدرجة، في منهج استدلالي واحد. وفي هذا الاتجاه سار الغزالي، اذ وضع كل مسلك من الخمسة في رتبة بحيث يتدرج في إثبات العلة من الأول الى الأخير. فجعل «النص من جهة الشارع» المسلك الأول، في إثبات العلة. لأنه يمثل «الدرجة العليا في الظهور، وهو صريح التعليل»[315]. ولأنَّ العلة الثابتة بطريق النص هي الأقوى. ولترابط هذه المسالك وتدرجها أمكن للغزالي أن يستدل على أن الآخذ باحدها يلزمه الأخذ بما يليه وينحط متدرجا الى الواقع في آخر رتبة. يقول، وهو يثبت كون «الشبه» أو «الطرد» متمما لمسلك «الاطراد والانعكاس»،: «القول به (الشبه) تلو القول بالطرد والعكس...، والقول بالطرد والعكس هو تلو القول بإضافة الأحكام إلى الأسباب الواقعة الحادثة التي يترتب جواب الشارع عليها، والقول به هو تلو القول بإضافة الأحكام إلى الأسباب باللفظ... والقول بجميع ذلك تلو القول بالتصريح بالتعليق»[316]. كما يلزم على منكر «الطرد» ان ينكر «الاطراد والانعكاس»، ويتصاعد الى المراتب التي قبلها حتى ينكر «الدرجة العليا في الظهور وهو صريح التعليل». فلا مبرر اذن للوقوف، اثناء اثبات العلة، عند مرتبة معينة من مراتب الاستدلال «والوقوف على مرتبة من المراتب تحكُّمٌ محض مستنده قصور النظر عن الوقوف على وجه إلزام رتبة على رتبة وكيفية ترتيب درجة على درجة»[317].

مما تقدم اتضحت الوجهة التي ينبغي التركيز عليها، وهي ما وجه إلزام رتبة على رتبة وكيفية ترتيب درجة على درجة، لكن بالشكل الملائم لميدان اللسان أو للصورة اللسانية.

ب ــ منهج الاستدلال على العلة المستنبطة.

حيث يتحدث الأصوليون عن مرجحات العلة يسوقون طرق إثباتها ضمن الأدلة المرجحة[318] فالثابتة بطريق النص مرجَّحة على الثابتة بالطريق الثاني لكن الثابتة باحداهما مرجحة على العلة الثابتة بسائر الطرق مجتمعة، لأن تلك من قبيل المنصوص عليه وهذه من قبيل المستنبط، والغاية من هذا الكلام أمران:

ـ منهج الاستدلال المطابق للسان ينبغي ان يضم من الطرق المسرودة، في المحصول وشفاء الغليل، غير الثلاثة الأولى، لأنه ما ثبت أن نصَّ واضع ولا نبَّهَ وأوْمَأ الى عِلَّةٍ بِنْيَةٍ لسانية. ولأنه، كما نُقِلَ عن ابن جني، لا يعتبر الاجماع في اللسان حجةً قاطعةً خصوصاً اذا تعلق الأمر باثبات العلة. وعلى الجملة لأن علل اللسان من قبيل المستنبط فلم يكن لطريقي النص والايماء ليدخلا في منهج الاستدلال على ثبوت المستبط.

ـ ترتيب الداخل من الطرق في منهج الاستدلال على العلة المستبطة من المحتمل ان يكون معكوسا بالنسبة الى متعلم اللسان. بمعنى أن يكون انتقاله عن الواقع في الرتبة الأخيرة، بالنسبة الى ترتيب الغزالي، الى طريقة تلزم عنها واقعة في رتبة أعلى موالية، وهكذا الى ان ينتهي الى الطريقة اللازمة عن التي قبلها الواقعة في الرتبة العليا داخل منهج الاستدلال على العلة المستبطة. يحتمل ان يكون الترتيب كذلك بالنسبة الى المتعلم اذا ثبت ان كان «نظره» بذلك التدرج. كما يحتمل ان تعكس كيفية التدرج عند اللساني، اذا ثبت ان انطلق في اتسدلاله على «المفسَّر» من الطريقة الواقعة في الدرجة العليا نازلا الى الموالية لها اللازمة عنها، وهكذا الى ان يتوقف استدلاله في الرتبة الأخيرة. كيفما كان الحال، الاستدلال على صحة العلة المستبطة (او المُفسِّر) يكون بطرق موزعة، بكيفية متدرجة على رتب منحصرة بأولها وآخرها بحسب الانطلاق. وسوف نأخذ تَدَرُّجَ المتعلم في بناء تلك الطرق في منهج استدلالي.

ومما ينبغي إثارته في هذا الموضع ضرورة التفريق بين القياس، وهو طريقة يعدي بواسطتها حكم الأصل إلى فروع، وبين منهج يستدل به على العلة المستبطة التي تؤثر الحكم في الأصل وفي فروعه. فاذا كانت علة أصل القياس بمثابة مُفسِّر لحكم الأصل وحكم كل فروعه، مهما كثرت، فان الاستدلال موجهٌ الى العلة نفسها. لهذا يجب ان يرتب منهج الاستدلال قبل القياس مادام هذا الأخير يستعمل نتائج الأول. ويلزم عن هذا الترتيب ان يُشخِّص بناء منهج الاستدلال شكلَ الاستقراء الذي يُستدل فيه، من خاص أو جزئي على عام أو كلي، وهو العلة التي تؤثر حكما او صورة في أصل القياس، وفي جميع فروعه.

أما غاية إقامة هذا المنهج فانها تُحصَرُ في هدفين: أولهما: رفع «التحكم بجعل الوصف علة بالتشهي»[319] والحدس[320]، وثانيهما: التمييز بين العلة الضعيفة والعلة القوية، وإيجاد ما به تَترجَّحُ الأخيرة وتَصِحُّ اذا «قارنها الدليل الذي يوجب العلم»[321]. يُستفادُ من هذا أنْ ليس كل ما يُقَدِّمُه المُعَلِّلُ لتفسير ما يصفه بعلة، فدعت الضرورة الى إقامة منهج استدلالي للغاية المحددة في الهدفين.

قيام بناء المنهج الاستدلالي يحتاج الى مرحلة أساس. وقد حددها الغزالي بأن يُجعَل المطلوب بازاء مقابل له، كان التقابل بين الشيئين: (س) و(ص)، المشتركين في صفات جامعة المتباينين بصفات فارقة. او بين الصفة (ح) وعدمها (Ø) المتعاقبتين على الشيء الواحد (ص) اذ «الفارق بين الذاتين كالفارق بين الحالتين في ذات واحدة»[322]. يمكن ان يعبر دفعة واحدة عن هذين التقابلين كما يلي:

(1)
أ) س (خ1، خ2) / ص (خ1، خ2، خ3)
ب) ص (... Ø) / ص (... خ3)

وَضْعُ المطلوب بازاء مُقابِلٍ له المرحلةُ الاساسُ اذ عنها ينشأ ظن أولي بأن الصفة (خ3) فارقة بين المتقابلين: (س) و(ص)، فوجب للشيء (ص) حكم ليس لمقابله (س). وان الصفة (خ3) فارقة بين حالتي (ص)، فوجب له في الحالة (صخ3) حكم لم يكن له في الحالة (صØ). عن هذا التقابل وما ينشأ عنه يقول الغزالي: «فينشأ ظن أولي سابق، (الى الفهم)، من سياق هذه المقابلة بينها وبين سائر الأعيان. كما ينشأ من سياق المقابلة بينها، وبين الحالة المتقدمة عليها»[323]. ويتكرر حديثه عن هذا التقابل بصنفيه في أكثر من موضع. منه قوله: «فالفرق مطلوب بين الذاتين، كالفرق بين الحالتين. واذا لم يكن بد من الفارق، ولا فارق الا الوصف الذي ادعاه المُعلِّل، فهو مناط الفرق إن سلم انه لا فارق الا ذاك. كما قررناه في الفارق بين الحالتين المتعاقبتين على ذات واحدة»[324].

يستخلص مما عرض، ومن الأمثلة الأصولية التي يقدمها الغزالي، ان ظنا أوليا نشأ عما يسبق من الفهم أن الصفة (خ3) علامة للفرق بين حكمين. لان (خ3) ظهرت أولا بالتقابل (أ) بين الشيئين: (س) و(ص) ولهذا الأخير حكم ليس لمقابله او مقابليه. وثانياً بالتقابل بين حالتي (ص)، اذ اقترن به الحكمُ حالةَ كونه متصفا بالصفة (خ3)، وعدمه بعدمها (Ø). لذا فان نشوء الظن الأولي لا يكون الا بعد التقابلين؛ الاول بين موضوع النظر وغيره مما يقابله. والثاني بين حالتين لنفس الموضوع. من الأمثلة المتوقعة التي يقدمه الغزالي للتوضيح نجد: «اذا عُرِف أن الأسود لا يرث، فيعرف كون السواد علامة بمقابلته بالأبيض، كما يعرف ذلك بمقابلته بحالة سابقة على ذلك الشخص بعينه كان فيها أبيض»[325].

الظن الأولي الناشىء عن مرحلة التقابل «أضعف وأخفى وأدف وابطاله أهون»، ولا يتم الا «بانقطاع الخيالات المعارضة»[326] و«تمامه بالسبر»[327].

ولكي يتقوى الظن الأولي يلزم إقصاء جميع الصفات الممكن تخيُّلها مشاركةً لما قد ظهر. ولاقصاء تلك الصفات يتعين الانتقال الى مرحلة موالية في منهج الاستدلال.

(II) ج) ــ السبر والتقسيم.

د) ــ الاطراد والانعكاس.

مجيئُ طريقي: ج) السبر والتقسيم. د) الاطراد والانعكاس في رتبة واحدة تلي السابقة، يُبَرَّرُ من جهات:

ـ انحصار غايتهما في تقوية الظن الأولى الناشىء إما عن تقابل (س) و(ص)، ويكون السبر والتقسيم الطريق المناسب. وإما عن تقابل الحالتين؛ (خ2) و(خ3)، المتعاقبتين على (ص)، ويناسبه طريق الاطراد والانعكاس. كما سيتضح ذلك بعد قليل.

ـ وقوع الطريقين: (ج) و(د) تتميما لمرحلة التقابل، كما ظهر مما نقل عن الغزالي، وقبل طريق الاستدلال بالمناسبة، كما سيأتي. ومن جهة ثالثة يستند الطريقان الى نفس المقدمتين الآتيتين.

1 ــ حدوث الافتراق في الحكم يتوقف على صفة فارقة.

2 ــ لافارق إلا الصفة الظاهرة.

كون السبر والتقسيم، والاطراد والانعكاس واقعين في رتبة واحدة لا يعني استخدامهما دفعة واحدة. وانما يتدرج الاستدلال بهما تبعا لتدرج صنفي التقابل الممثل للمرحلة الأساس في منهج الاستدلال. وحسب ذلك يتعين عرضهما.

ج ــ السبر والتقسيم: .

قد ينشأ عن التقابل (أ) بين الشيئين: (س) و(ص) المفترقين في الحكم، أكثر من ظن أولي. اذ من المحتمل أن تظهر لِناظِرٍ غيرُ الصفة: (خ3). وفي هذه الحالة يلزم تقوية او تغليب أحد الظنين.بعبارة الغزالي: «لابد من تغليب ظن في كون الوصف علامة، عن ظن أنه ليس بعلامة. ولا بد لغبة الظن من طريق، وطريقه طلب الفارق لوقوع الافتراق في الحكم بين الذاتين»[328].

واذا كان المطلوب هو الفارق بين المتقابلين: (س/ص) المختلفي الحكم، وكانت المقدمة (1) قطعية فان غاية السبر والتقسيم إثبات صحة محتوى المقدمة (2). وهو ما ينص عليه الغزالي اذا يقول: «حدوث الافتراق افتقر الى فارق، ولا فارق الا ما ظهر. وهذه مقدمتان لو سلمتا لا يبقى للنزاع وجه. فاما الافتقار الى فارق مع وقوع الافتراق فقطعي، وأما قولنا لا فارق الا ما ظهر فتمام النظر فيه بالسبر والتدوار على جميع الفوارق الممكنة وإبطالها أو ترجيح ما ظهر أولاً عليها فيقع النظر في التعيين بعد وجوب طلب الفارق»[329] وفي حالة ما اذا تعينت غاية السبر والتقسيم وثبتت ملاءمته للتقابل (أ)، فلنتقدم عقيب ذلك ما فيه من الغموض.

قد يبدو تحليل المتقابلين الى الصفات المُكوِّنة لذاتيهما كافيا للكشف عن الصفة أو الصفات الفارقة. لكنه ليس كذلك، اذ قد يتصف كلاهما بصفات عارضة غير ذاتية بسبب ما يكون له من علاقات بغيره. وتكون الصفات العارضة سبب غموض المقدمة الأولى، كما يرى الغزالي: «وانما الغموض في المقدمة الاولى، وهو أنه لابد من طلب فارق وعلامة فاصلة زائدة على المفارقة الواقعة بالذات»[330]. إلا أنه يلزم أن يكون عروض الصفة الزائدة بسبب من صفة ذاتية وإلاً أمكن أن تعرض أيَّةُ صفة لأيَّة ذات. وعلى هذا فإن طريق السبر والتقسيم يمكن إجماله في الخطوات التالية.

ـ تحليل المتقابلين المختلفي الحكم الى صفاتهما كانت خصائص ذاتية او ما يلزم عنها. واذا انحصرت الصفات الجامعة بينهما تعين إبطالها جميعاً، لأنه لا يمكن أن تكون صفة منها علامة على العلة المؤثِّرة وإلاً لَمَا اختلف حُكمُهما.

ـ ترديد النظر في الصفة او الصفات الفارقة لِذِى الحكم عن مقابله، وطلب صفة أو أكثر تكون، من جهة، فارقة بين المتقابلين زيادة على المفارقة الواقعة بالخصائص الذاتية. لأنه لو اعتبر علة الخصيصة التي لا يشاركه فيها غيره لكانت تلك العلة قاصرة لا تَتعدَّاه. ومن جهة ثانية تكون جامعة بحيث تحصر كل الجزئيات التي تشترك في تلك الصفة.

ـ اختبار الصفة، أو الصفات، الظاهرة. وذلك باثبات أن اختلاف حكمي المتقابلين سبَبُه تلك الصفةُ، وأنَّ اتحادَ حكم جزئيات تشارك موضوع النظر سببته تلك الصفة الفارقة الجامعة لا غير. ويثبت ذلك اذا ترجحت تلك الصفة، وأُبطلَت صفات أخرى ممكنة، وفي هذه المرحلة ينجر المستدل الى وسائل ترجيح العلل[331].

أما الاشكال في طريق السبر والتقسيم فيتمثل في الغموض المتولد عن التقسيم

المنتشر. وقد ترتبت عنه أسئلة كثيرة. منها مسألة حصر مجموع الصفات التي ينحل اليها موضوع النظر. ومسألة ترجيح بعضها وإبطال البعض الآخر. ومسألة ما اذا كانت الصفة الظاهرة علة او علامة عليها. بانقداح هذه الأسئلة تصير المقدمة الثانية غير مقطوع بصحتها الا مع التقسيم المنحصر بين الاثبات والنفي[332].

د). الاطراد والانعكاس

الصفة الثابتة بطريق السبر والتقسيم، خاصة اذا كان من قبيل المنتشر، يمكن ان تختبر من جديد بطريق الاطراد والانعاس المناسب للتقابل (ب). اذن، غايةُ الطريق (د)، وهو مركب الى الطريق (ج) امتحان ما قد ثبت سابقا بأن يقابل بين الصفة الثابتة وبين عدمها المتعاقبتين على موضوع النظر.

محتوى طريق الاطراد والانعكاس ان ينظر فيما اذا كان الحكم يتبع الصفة الحادثة وجوداً وعدماً. فاذا «ظهر الوجود بوجود الوصف... أو أظهرنا العدم بعدم الوصف فقد استقل الدليل على كونه عِلّةً»[333]. كأن يكون للشيء (ص) حكم حالة اتصافه بالصفة (خ3). ولما انتفت عنه تلك الصفة انتفى عنه ذلك الحكم وإن رجعت رجع الحكم. واذا حصلت هذه التبعية علم «أن الحكم إنما حدث بحدوث وصف مرتباً عليه، ذلك الوصف هو المؤثر فيه، وهو الموجب لحصوله»[334].

اذا كان الاطراد والانعكاس طريقا لاختبار ما ثبت بالسبر والتقسيم فلا يعني ذلك انه يرفع الشك عن المقدمة الثانية؛ (لا فارق الا الصفة الظاهرة) ومن جهة أخرى، لا يزيل عن السبر والتقسيم ما بقي فيه من المشاكل معلقاً. اذ من المحتمل أن يكون المؤثر صفة حادثة مع صفة أخرى ملازمة لموضوع النظر، وأن يكون الحكم منوطاً بصفتين، لانه يوجد بطريان صفة بعد سبق الأولى، إلا أنه لا يتبع صفة بمفردها دون انضمام الصفة الأخرى إليه. وفي هذا الاحتمال يكون الحكم مرتبا على مجموع الصفتين، وان كانت الاولى غير فارقة لأنها لا تؤثر بمفردها ولا جامعة لأنها خاصة به، لكن عنها تلزم الصفة الفارقة الجامعة، كما يحتمل ان تكون الصفات الحادثة الفارقة كثيرة، وفي هذه الحالة يتعين ان يرجع النظر الى الطريق السابق حتى يمكن «تعيين وصف من الحادث، او الى تنقيح جملته بالغاء البعض وإبقاء البعض»[335].

أما الاشكالُ في طريق الاطراد والانعكاس فيكمن من جهة، في حصر عدد الصفات الحادثة، وما قد يكون بينها من التلازم، وهو ما يُورِّثُ الغموض في المقدمة الاولي؛ (حدوث

الاقتراف في الحكم يتوقف على صفة فارقة)، ومن جهة أخرى، في تعيين من بين الحادث الصفة أو الصفات التي يمكن ان تكون علة أو علامة عليها. وهو ما يسبب غموض المقدمة الثانية؛ (لافارق الا الصفة الظاهرة). ورغم ذالك فان الصفة الحادثة المحتفظ بها تَقْوى وتترجح اذا توافر فيها شرطان. أولهما ان يكون الحكم تابِعاً لَها وجوداً وعدماً. وثانيهما ان تكون الصفة جامعة بحيث تعم جزئيات بالاضافة الى موضوع النظر، لأن «الوصف المُتعدّي أولى من القاصر في العلل، والمتعدي الى فروع أولى من المتعدي الى فرع واحد. وعلى هذا المذهب يحصل الترجيح بمجرد التعدية»[336].

واذا عرضنا الطريقين المكونين للمرتبة الموالية لمرحلة التقابل وكشفنا عن ترابط المرحلتين في منهج استدلالي على صحة العلة المستبطة فلننتقل عقبه الى بيان ارتباط الطريقين المذكورين أخيرا بما يأتي بعدهما. ومن أهم ما يُبِينُ عن هذا الارتباط الكشف عما بقي مُعلَّقاً من المسائل في المرتبة (II) التي يمكن حلُّها بطريق المناسبة الآتي بعدها.

ما حصل عليه المستدل من طريقي السبر والتقسيم، والاطراد والانعكاس ليس الا ظنا أولياً مقوى. وذلك لما ظهر بالطريق الاول ان الصفة (خ3) فارقة بين حكمي المتقابلين: (س/ص). وظهر بالطريق الثاني أن حكم (ص) تابع لحدوث الصفة (خ3) التي تعقب مُقابِلَتها (𝒪). لكنه لا يُعلَم من هذه المرتبة: 1) ما اذا كان الحكم متعلقا بتلك الصفة الظاهرة لاغير. 2) ما اذا كانت تلك الصفة علة، أم أنها علامة عليها، اذ تتضمنها وتلزم عنها، وما اذا كانت الصفة الظاهرة شَرْطَ عَمَلِ العِلَّةِ، أمَّا العلةُ المؤثِّرةُ فَمَا هو لازمٌ عنها. عن هذه الاحتمالات وغيرها مما يرجع الى المستدل يعبر الغزالي فيقول: «اذا حدث وصف، وحدث عقيبه حكم دل حدوثه عقيب حدوثه على ان الوصف الحادث مناطه... ثم ان كان الوصف مناسبا ظهر تسميته علة، وان لم يكن مناسبا فالظاهر ان الحكم مضاف اليه. ويحتمل ان لا يسميه علة من يفهم من العلة المناسبة، ويحتمل ان يسميه علة من يفهم من العلة العلامة. ويحتمل ان يجعل اسم العلة له مجازا وللمناسب حقيقة، فان المناسب عرف وجه تأثيره في الحكم، وهذا لم يعرف وجه تأثيره، ولكنا نظن أنه متضمن للمعنى المناسب المصلحي الذي لم نطلع عليه»[337]. للاحتمالات المذكورة وما يترتب عنها من الشكوك وجب الانتقال الى مرحلة موالية، في منهج الاستدلال، يمثلها طريق المناسبة.

(III) طريق المناسبة:

إذ أُجري القياس قبل الانتقال في منهج الاستدلال الى طريق المناسبة، بأن يُعدى

حكم قد أنيط بما ثبت في المرحلتين: (I) و(II)، من الصفات المعتبرة علة، سمي هذا الصنف بقياس الشبه أو الطرد[338]. ويعني هذا ان قياس الشبه يرتبط بالمراحل المقطوعة في منهج الاستدلال على ثبوت العلة المستنبطة. ويكون مميزه عن قياس العلة اتخاذ الصفة الثابتة في المرحلة (II) من الاستدلال علة. وهذه قد تصير، في قياس العلة المُجْرَى بعد إعمالِ طريق المناسبة، شرطاً لعمل العلة المؤثرة. يقول الغزالي رابطاً قياس الشبه بما ثبت في المرحلة (II) من الصفات: «ومَن قَبِلَ هذا الجنس من التعليل لَقَّبَه بلقب الشبه... ودليل القول بهذا الجنس إثارته لغلبة الظن»[339]. وبما أن قياس الشبه دون قياس العلة، اذ يُعدَّى الحكم في الاول بما لا يعلم وجه تأثيره، ويكون وجه التأثير في الثاني معلوما، وجب إجراء القياس بعد استكمال مراحل الاستدلال، وتمامها بطريق المناسبة.

1 ـــ المناسبة ربط بين العلل الخاصة والأصول الكلية.

يفهم من المناسبة[340]، عند الأصوليين، الطريق النظري المحصور بين كليات الشريعة الثلاثة: (الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات)، وبين الصفات الظاهرة في آخر مرحلة من منهج الاستدلال على العلة المستنبطة. غاية هذا الطريق الكشف عن المعنى المتضمن فيما ظهر سابقا من الصفات. وبما أنه محصور بين هذه وبين كليات الشريعة وجب ان يكون ذلك المعنى مناسبا لواحد من تلك الكليات، وملائما له[341]. ويكون ذلك اقتضاه كُلِّي، ولوحظ تأثيرُ جنس ذلك المعنى، يقول الغزالي في مناسبة المعنى لكلي: «ومعنى مناسبته: استدعاء هذا المعنى من وجه المصلحة هذا الحكم واقتضاؤه له»[342].

ويعلم كون المعنى المتضمن في الصفة الظاهرة مناسبا، كيفما كان نوع المناسبة[343]. اذا رجع ذلك المعنى الى رعاية المقاصد، «وما انفك عن رعاية أمر مقصود[344] فليس مناسبا، وما أشار الى رعاية أمر مقصود فهو المناسب»[345].

يستخلص مما تقدم، أن الثابت من الصفات في المرحلة (II) لا يعرف وجه تأثيره في إيجاد الحكم، فلزم ان يتضمن معنى غائبا يكشف عنه بطريق المناسبة. لهذا كان من الضروري الانتقال الى هذه المرحلة من الاستدلال. وقد تحدث الغزالي، في أكثر من موضع، عن علاقة التساند بين هذه المرحلة وسابقتيها منها قوله: قبل ان يطلع الناظر على وجه المناسبة يفهم ان الحكم إنما حدث بحدوث وصف مرتبا عليه. فذلك الوصف هو المؤثر فيه. وهو الموجب لحصوله. هذا ظاهر الظن في أول النظر. فان اعتضد هذا النظر بالمناسبة ازداد وضوحا[346].

واذا توصل المستدل، من الصفة الظاهرة، الى ما تتضمنه من معنى مناسب لكلي فان ذلك المعنى لا يُبطِل تلك الصفة، اذ يؤخذ المعنى علة مؤثرة والصفة شرطا لعملها. وهو ما يظهر من عبارة الغزالي اذ يقول: ان ظهر وصف مناسب جعله علة، وجعل الحادث شرطا[347]. واذا كان الأصوليون مجمعين على ضرورة وجود صفة فارقة بين حكمي المتقابلين وجامعة لجزئيات كثيرة في حكم واحد فان المعنى المناسب يجب ان يكون كذلك. لكنه بالنسبة الى الصفة يجب ان يكون أعم منها. اذ يُلحَظ اعتباره في أكثر من محل. فتكون العلاقة بين الصفات وبين المعنى المناسب كالعلاقة بين الأنواع وجنسها. من الأمثلة المقدرة التي ضربها الغزالي لتوضيح العلاقة المذكورة بين الصفة والمعنى المناسب الذي تتضمنه نسوق قوله: «لو سئل عليه السلام، مثلا عن شاة ماتت: أتُباعُ، فقال: لا، اعتقد ان الموت سبب تحريم البيع، اذ كان عرف جواز البيع قبل الموت، ولم يتجدد الا الموت، فتجدد حرمة البيع... وآية فهم كونه علة تعديته الى الإبل والبقر وسائر الحيوانات، قبل البحث عن مناسبته، وقبل الوقوف عليه. نعم، لو قال باحث ليس مُعلَّلاً بالموت، وانما هو معلل بخروجه عن المالية فان المال: ما ينتفع به وهذا لا منفعة له، فهذا كلام مناسب معقول، وبه نتبين أن الموت ليس سببا لعينه، وانما هو سبب لمعنى يتضمنه، وهو تفويت المنافع، وإبطال المالية»[348].

مما جاء في النص، ومما سبق ذكره، يستخلص ما يمكن ان يعبر عنه فيما يلي:

ـ تفويت المنافع: معنى تتضمنه صفة الموت، مناسب لانه يرجع الى رعاية مقصود وهو دفع المضرة.

ـ تفويت المنافع: علة تؤثر، بواسطة صفة الموت، اذ هي شرط عمل العلة، حكم؛ تحريم البيع في محل هو الشاه. ويعدى هذا الحكم من ذلك المحل إلى كل حيوان ميت.

ـ تفويت المنافع يؤثر حكم البيع بواسطة صفة غير الموت في محل غير الشاة، ويعدى الحكم من ذلك المحل الى كل موصوف بتلك الصفة. ويؤثر نفس الحكم بواسطة صفة ثالثة في محل ثالث فيعدى الى ماله تلك الصفة. وكذلك يستمر.

وبهذا يتضح معنى كون المعنى المناسب علة عامة تؤثر حكما واحدا في أكثر من محل واحد بواسطة صفات يخص كل منها محلا معينا. ويلزم عن هذا أنَّ كل صفة هي شرط عمل العلة يجب ان تكون منضوية تحت معنى عام مناسب يُؤخذ علةً مؤثرة. ولتوضيح ما تقدم بتركيب مثال آخر من ميدان اللغة يجب استعمال أصول المبادىء المقومة للسان

الواقع على النحو المعين. اذ تبين ان طريق المناسبة، كما سيقدم شكله بعد قليل، رابط بين العلل الخاصة، وبين الأصول الكلية التي يقوم عليها موضوع ميدان ما، ومما يمكن أن يؤخذ للتمثيل معنى الخفة لأنه يتكرر ذكره في غير ما موضع من التأليف العربي.

ـ الخفة: معنى مناسب لرجوعه الى أصل الاقتصاد في الجهد، وهو مقصود في كل ما يصنعه أيُّ واضع، لدفع الثقل.

ـ الخفة: علة تؤثر، بواسطة صفة؛ اجتماع تصويتتين متقاربتين، صورة لفظية لتركيبة تتقدم فيها التصويتة القوية على الضعيفة. تتعدى هذه الصورة من محل (أهل)، مثلا، الى كل تركيبة لها نفس الصفة، منها: (أحد، وأخ وعهد، وعهر، وأرل، ووتد، ووطد). ما سيق هنا يظهر في كلام ابن جني اذ يقول: «انما يقدمون الأقوى من المتقاربين من قِبَل أن الجمع بين المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما»[349].

ـ الخفة: تؤثر صورة تقديم الأخف على الأثقل بواسطة اجتماع حركات بعضها أثقل من بعض في محل: الفاعل والمفعول، فتُعدَّى تلك الصورة من ذلك المحل الى نائب الفاعل والحال، وغيرهما. والى نفس العلة مع تباين الصورة التي هي شرط عملها، يشير ابن جني عقيب النص أعلاه فيقول: «كما رفعوا المبتدأ لتقدمه، فاعربوه بأثقل الحركات، وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ونصبوا المفعول لتأخره. فان هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ والفاعل. فهذا واضح كما تراه». وحيث يكون الترتيب مستجيبا بصورته للخفة فان هذا المعنى يؤثر، بواسطته صفات في محلات أخرى، صورة غير الصورة السابقة. من امثلة ذلك:

ـ معنى الخفة يؤثر، بشرط الصفة؛ وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة او الضمة، صورةً تتشخص في انقلاب الألف الى تصويته من جنس حركة ما قبلها. في هذه الصورة والعلة التي تؤثرها بالصفة التي هي شرط عملها يقول ابن جني: «فَقلْبُ الألف على الحدّ عِلّته الكسرة والضمة قبلها. فهذه علة برهانية ولا لبس فيها، ولا توقف للنفس عنها»[350]. فتُعدَّى الصورة من المحل: ضُوَيْرِب المحوّلة عن ضارِب الى كل ما له تلك الصفة، من نحو: بويب، ومويل، وسويئق، المحولة، بالتوالي، عن باب، ومال، وسائق، كما تُعدَّى الصورة من المحل: مفيْتيح المحولة عن مفتاح، الى مصيبيح، ومنيظير، وتليفيز، ومنيشير، المحولة بالتوالي، عن مصباح، ومنظار، وتلفاز، ومنشار. وتُعدَّى تلك الصورة بنفس العلة الى ماله الصفة: وقوع الواو المدة الساكنة بعد كسرة، كما في عصيفير، وحويسيب وقويرير المحولة، بالتوالي، عن عصفور، وحاسوب، وقارور. وكذلك يستمر معنى الخفة المناسب

لأصل الاقتصاد الاجباري في تأثير صور كلما تغيرت الصفات التي هي شروط عملها بتغير المحلات.

2 ـــ شكل طريق المناسبة:

تبين، مما سبق، أن غاية طريق المناسبة الكشف عن المعنى المناسب، وأنه منحصر بين صفات ظاهرة في محلات مخصوصة، وبين الكليات المقومة لموضوع ميدان ما. اذن، أن نحاول صوغ شكل للمناسبة يعني الإبانة عن كيفية تردد نظر المستدل فيما هو منحصر بينه للوصول الى الغاية المحددة. وما قاله الأصوليون[351] في تصوير طريق المناسبة يمكن ان يقدم بإيجاز بأن يعبر عنه من جديد بالكيفية التالية:

يكون المعنى: (خا)، مناسبا اذا اقتضاه او استدعاه الكلي: (ك)، وأثّر في إيجاد الحكم: (ح). ويعلم كونه كذلك اذا:

1 ـــ كان الحكم (ح) يوافق: (≂)، حفظ المقصود: (ق)، المنتمي: (∈)، الى الكلي (ك)، من الكليات الثلاثة: (الضروريات، والحاجيات والتحسينيات). يمكن ان يعبر عنه دفعة واحدة كما يلي:

(م21). ح ≂ ق ∈ ك

من الأمثلة الموضحة أن تحريم الخمر حكم يوافق إبقاء العقل، اذ الشريعة انبنت على قصد المحافظة عليه. وحفظ هذا المقصود واقع في محل الضرورة عند الأصوليين: «أما التي في محل الضرورة فهي التي تضمن حفظ مقصود من المقاصد الخمسة، وهي: حفظ النفس والمال والنسب والدين والعقل»[352]. ويعلم كون الحكم يوافق حفظ مقصود منتم الى كلي اذا ثَبتَ أن كان خرْقُ ذلك الحكم لا يفضي الى تحصيل أو جلب منفعة، ولا الى إبقاء او دفع مضرة، وانما يفضي الى إزالة ما قُصِدَ بقاؤه. وبالنسبة الى المثال المقدم، يكون خرق حكم، (تحريم شرب الخمر) مفضيا الى إزالة العقل، وهو مضرة وإبقاؤه دفع لها، ومناقضا لمقصود الشرع، اذ «حرم الشرع شرب الخمر، لأنه يزيل العقل، وبقاء العقل مقصود للشرع، لأنه آلة الفهم وحامل الأمانة ومحل الخطاب والتكليف»[353]. اذن يكفي أن يكون خرق الحكم غير مفض الى تحصيل أو إبقاءٍ للعلم بأن ذلك الحكم يوافق حفظ مقصود.

2 ــ كان المعنى: (خا)، يلائم: (≦)، الحكم: (ح)، الموافق لحفظ المقصود (ق) المنتمي الى الكلي (ك). يعبر عنه دفعة واحدة كما يلي:

(22). خا ≦ ح ⇄ ق ⊃ ك

واذا عُوِّض (خا) بالإسكار كان هذا المعنى ملائما لحكم (تحريم شرب الخمر). ويعلم كونه ملائما اذا ثبت أن كان الإسكار مزيلاً للعقل ومفسدا له.

3 ــ كانت الصفة (خ) التي ظهرت في المرحلة (II) من الاستدلال على العلة منسجمة مع (خا) الملائم للحكم (ح) الموافق للمقصود الخ. ويعلم ان (خ) تنسجم مع (خا)، اذا كانت العلاقة بينهما من صنف التلازم: (⟷)، بحث يلزم الاسكار عن الصفة (خ) التي يمكن أن تُعَوَّضَ بالشِدة بالنسبة الى مثال تحريم شرب الخمر، لأنه قد ظهر أن حكم التحريم يتبع الشدة وجودا وعدما. «لانه يوجد بوجودها؛ اذ كان منعدما حيث كان عصيرا، فلم يتجدد الا الشِدَّةُ فتجدد التحريم، ثم صار خلاًّ فصار حلالاً فانْعَدَمَ بِعَدَمِها»[354]. وفي هذه الحالة يصير المعنى (خا) متعلقا، بسبب علاقة التلازم، بالصفة (خ).

إذا ضَمَمْنا الوارد في الشرط الثالث الى الأولين يصير طريق المناسبة مشخصا في العبارة التالية.

(23). خ ⟷ خا ≦ ح ⇄ ق ⊃ ك.

وبهذا الطريق يقوم الدليل على ان المعنى (خا) علة تؤثر، بواسطة الصفة (خ) في إيجاد الحكم (ح). وما يكون قد تبادر الى الذهن من الصفات المحصل عليها، في المراحل السابقة من منهج الاستدلال، فباطل ومُلْغى، وذلك لانعدام الانسجام، والتلاؤم والتوافق. من تلك الصفات بالنسبة إلى مثال تحريم الخمر، الاعتصار من العنب والحمرة، والرائحة الفائحة، والسائلية المخصوصة، وغيرها مما قد يظهر للمستدل. فجميع هذه الصفات الا الشدة ليس بينها وبين الاسكار انسجام، ولا تناسب بينها وبين التحريم. اذ لا تستدعيه ولا تتقاضاه.

بإجراء طريق المناسبة يتوقف الاستدلال على إثبات العلة المستنبطة اذ ضاق بحيث لا يؤدي إلا إلى العلة وشرط عملها. أما وجه ضيقه فيتمثل في استدعائه، من جهة، للكليات العليا التي لا كلي فوقها في ميدانها، ومن جهة أخرى للصفات الثابتة في المرحلة السابقة.

واذ عرضنا، من أصول الفقه، شكل طريق المناسبة فلننظر عقيبه في مدى انطباقه على اللغة. ومما يكشف عن ذلك، أن تأتي لغة الواصفين لنحو اللسان العربي مرادفة للغة الأصوليين من حيث تركيبها في الشكل المشخص لطريق المناسبة. ولنأخذ تعليل الاعراب المسند الى المركبات في القول، لنر فيما يتمثل، عند النحاة، المعنى الملائم (خا) الذي يؤثر، بواسطة الصفة (خ)، الحكم او الصورة (ح) التي تطابق حفظ المقصود (ق) المنتمي الى الكلي (ك).

1 ـــ يظهر ما يدخله النحاة تحت مصطلح العامل مرادفا للصفة (خ). فهو، اذن، شرط عمل العلة وليس علة. وهو كذلك، كما ظهر فيما سبق ان نقلناه من شرح الرضى لكافية ابن الحاجب، ويظهر من كلام ابن جني اذ يقول: «وانما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه. كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم فهذا ظاهر الأمر، وعليه صحة القول»[355]. فما يصفه النحاة بكونه عاملا هو صفة بواسطتها يؤثر معنى تتضمنه ويلزم عنها هو العلة.

2 ـــ أصل الاعراب الاختياري يظهر عند النحاة علة مؤثرة. اذ يُسندون إليه العلامات الإعرابية المتعاقبة على الألفاظ القوابل وهو ما يشير إليه الرضي بعبارته: «فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب»، وابن جني عقيب النص المنقول عنه أعلاه، اذ يقول: «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وانما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهر أثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ وباشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح». وتكشف عبارة ابن جني: «ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ». عن علاقة التلازم التي تنتظم العامل وأصل الاعراب، وتنتظم عند الأصوليين الصفة والمعنى الملائم. وبهذا يصير أصل الإعراب في ميدان اللغة مرادفا للمعنى الملائم (خا) في ميدان أصول الفقه. ويدعم هذا الترادف ثبوت التلاؤم بينه وبين الصورة القولية. كما ثبت ملاءمة المعنى للحكم في أصول الفقه.

3 ـــ العلامات الصوتية الظاهرة او المقدرة على الحرف الاعرابي للالفاظ القوابل تمثل، داخل ميدان اللغة، الصورة التي أثرتها العلة أو أصل الاعراب بشرط الصفة (خ)، أو العامل. وبهذا فهي مرادفة لما يسميه الأصوليون الحكم. ويكشف عن كون الصورة الاعرابية تؤثرها علة قول ابن هشام معرفا للاعراب: «الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. وأنواعه: رفع ونصب... وجر... وجزم... وعلاماته الضمَّة للرفع،

والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم[356]. ومما يدل على التلاؤم بين الصورة الاعرابية وبين أصل الاعراب كون العامل في نحو اللسان غير المعرب تسقط عنه الشرطية في إيجاد العلامة الاعرابية. لكنه شرط في ان يؤثر أصل الترتيب القبلي رُتباً معينة للعناصر المتراكبة في القول.

4 ــ يكون أصل الاعراب ملائما للصورة الاعرابية اذا كانت هذه توافق حفظ مقصود قد لاحظه الواضع. وبما أن تلك الصورة عبارة عن علامات صوتية طارئة على الحرف الاعرابي للقوابل فان حفظها لمقصود واضع أختار أصل الاعراب آت من قيامها دليلاً على الأحوال، او ما يشبهها من المعاني الطارئة على مداليل الالفاظ المتراكبة، وعلى تحرر تلك الالفاظ من أي ترتيب قبلي. عن هذا المقصود يعبر الزجاجي في قوله: «ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافا اليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلَتْ حركاتُ الاعراب فيها تُنبِئُ عن هذه المعاني... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل ان اراد ذلك، او المفعول عند الحاجة الى تقديمه. وتكون الحركات دالة على المعاني». اذن حفظ هذا المقصود لا يلائمه الا شكل هذه الصورة التي اثرها أصل الاعراب.

5 ــ تحرير المركبات، بإقامة الحركات الاعرابية دليلاً على الأحوال الطارئة عليها، مقصود ينتمي الى أصل اختياري وسيط الأصل الاجباري المتمثل في التباين المؤسس في النوع الثاني من الأصول الدلالية. لذا فان العامل الفعلي اذا راكب، بواسطة علاقتي السببية والعلية، قابلين يلزم أحدهما إعرابٌ غيرُ اعراب الآخر، ولا يلزم، بناء على ما ينتمي اليه هذا المقصود، أن يكون لأيّ من العناصر المتراكبة رتبة معينة. لأن الترتيب، في النحو القائم على أصل الاعراب، صورة غير إعرابية تؤثرها أصول تخاطبية، تتمثل فيما بين المتخاطبين من علاقات وفيما يروم المتكلم تبليغه من الأغراض، والى هذه الصورة يشير السكاكي اذا يقول: «ثم اذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام. ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام. وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال»[357]. اذن لتباين المقامات تَتَبايَنُ تراتيب العناصر المتراكبة.

ينتج عن دخول الاعراب وعلله في شكل طريق المناسبة، وهو آخر مرحلة في منهج الاستدلال، أمور، منها:

ـ العلم بوجه تأثير العلة المستنبطة للصورة الاعرابية. وهو ضرورة التفريق بالحركات، بين الأحوال الطارئة على القوابل المتراكبة، كما كان من الضروري التفريق بالصويتات او بحركات البناء، بين مداليل الألفاظ المفردة. عن هذه الضرورة يعبر أصل التباين الاجباري المؤسس إما في النوع الأول من الأصول الدلالية أو في نوعها الثاني. واذا علم وجه تأثير العلة زال ما تتناقله بعض كتب النحو من أن «علل النحو ليست موجبة، وانما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها. ليس هذا من تلك الطريق»[358] ومثل هذا الكلام ناتج عما قد يعتبره نحوي علة، كالعوامل، وهو ليس إلاَّ علامة على العلة المؤثرة وشرط عملها.

ـ إبطال مفهوم علة العلة أو تصاعد العلل، كما ورد عند ابن السراج في مسألة اعتلالات النحويين[359]. لأن العلة لا تؤثر بعلة أخرى، كما قال ابن جني، وهو يَدْحَضُ مفهوم علة العلة عند ابن السراج، «فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة»[360]. ويبطل تصاعد العلل بالكشف عن علة يُعلَم بما فوقها وَجْهُ تأثيرها وبما تحتها من الصفات شرطُ عملها. ويصدق هذا على أصل الاعراب الذي يؤثر صورة إعرابية بشرط ما تحته من العوامل، ويعلم وجه تأثيره بما فوقه من أصل التباين الاجباري.

ـ بما ثبت أخيراً يرتفع ما ذكره الزجاجي من انقسام العلل الى: تعليمية وقياسية، (وان كانت التعليمية قياسية ايضا، الا اذا قُصِد بالتعليمية ما كان من قبيل قياس العلة أو المعنى كما يسميه الغزالي، وابن جني[361]. وبالقياسية ما كان من قبيل قياس الشبه، كما سبق أن حدد)، وجدلية نظرية. وهذه حسب الزجاجي كل ما يمكن ان يَعْتَلَّ به المستدِلُّ بعد العلة القياسية. كما يرتفع انقسامها عند ابن السراج الى «ضربين: ضرب منها هو المؤدي الى كلام العرب... وضرب آخر يُسمى علة العلة... وهذا ليس يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب وانما نستخرج منه حكمتها في أصولهاالتي وضعتها»[362]. ترتفع هذه الانقسامات من جهة أن العلة لا تكون علة إلا اذا كانت مؤثرة، ولأن العلة في فرع القياس من الطريقة المعرفية لا تكون إلا تعليمية، اذْ بِها يُكتسَب العلم بما لم يُسْمَع.

خلاصة:

اللسان الواقع على النحو المعيَّن يعرف بفرع السماع، وهو عبارة عن مجموعة من القيود اذا استجاب لها المسموع قُبِلَ واتُّخِذ أصلا في فرع القياس لاكتساب العلم بما لم يسمع بعد. من فروع اللسان المعين ما لا تحكمه أصول عامة، ويكون دليل قبول هذا

الصنف ناقِلَهُ، من هذا القبيل تصويتات اللغة وألفاظها المفردة، وكذلك الأصول الوضعية بالاختيار. ومنها ما تحكمه أصول عامة، ويكون دليل قبوله استجابة المسموع للأصول التي تحكمه، بقطع النظر عن النَّقَلَةِ، مهما بلغ عددُهم وكيفما كانت درجتهم العلمية. من هذا القبيل كل ما يوضع محكوما بالأصول الاجبارية وما يتوسطها من الأصول الاختيارية.

يدخل في طريق القياس المهيأ لاكتساب العلم بما لم يُسمَع ما عُرِفت صورتُه بالسماع واستُنبِطت، بمنهج الاستدلال، العلةُ التي تؤثرها، وقد عُلِم وجهُ تأثيرها والصفةُ التي هي شرط عملها. فاذا عَدَّى متكلم الصورة المعروفة الى ما لم يسمعه بِعِلَّةٍ تكشف أُصولَ إجباريةً عن وَجْهِ تأثيرها، وبِصِفَةٍ تكشف عن شرط عَمَلِها يكون قد اكتسب العلم بمجهول قام الدليل على أنّه كما اكتسبه، او كما أنتجه وان لم يسبق له أن سمعه.

اذن نظرية المعرفة والاكتساب الملائمة لما له طبيعة اللسان الوضعية تتحدد في القيود الموضوعة لقبول المسموع، وتقوم تلك القيود مقام الدليل على كونه كما سُمع، وفي منهج الاستدلال على العلة المستنبطة، ويقوم هذا المنهج دليلا على ان تلك العلة لا غيرَها هي الموجبة للصورة المسموعة، وفي شكل القياس الذي بواسطته يكتسب علم جديد من المعروف سابقا، ويكون أيضا دليلا على ان المُكتسَب لا يمكن أن يكون على غير ما هو عليه.

وتظهر نظرية معرفة اللسان واكتسابه غير مباينة لأيّة نظرية نحوية من حيث ضرورة إقامة الدليل على الوصف المسند الى موضوع النظر. فالمتكلم يأخذ إليه وصف الصورة التي تلقاها ويكون عمل النحوي مُعبِّراً عن الوصف المأخوذ. واذا كان المتكلم مضطرا الى تعدية الصورة المعروفة الى ما لم يسمعه احتاج لانجاز هذه العملية الى أن يعلم العلة التي أثَّرت تلك الصورةَ، واذا عرفها بنى ما لم يسمعه البناءَ الذي أوْجبته فيما سمعه. ويكون عمل النحوي وَصْفاً لتلك العلة وتقديمها على أنها المُفسِّر لما يَصِفُه. واذ وصفها أقامها مُفسِّراً عاما لعدد كبير من الجزئيات التي تكوِّنُ ظاهرةً معينة. لكن من المحتمل ان يأتي بناء النظرية النحوية على أشكالٍ تُباينُ، بالجملة، شَكْلَ نظرية معرفة اللسان واكتسابه، وذلك بحسب ما يَتَصوَّرُهُ كل نحوي مُوَصِّلاً الى وصف القوانين المتحكمة في الظواهر اللسانية.

الهوامش

1) ابني جني، الخصائص، ج1، ص33.
2) ابن سينا، النفس، ص182.
3) ابن سينا، العبارة، ص2.
4) ابن سينا، نفس المرجع، ص2.
5) القاضي عبد الجبار، المغني، ج7، ص182.
6) ينظر الفارابي، كتاب الحروف ص135.
7) ابن خلدون، المقدمة ص289.
8) ابن خلدون، نفس المرجع ص289.
9) القاضي عبد الجبار، المغنى، ج7 ،ص6.
10) ممن اثبت وضع التراكيب الرازي: المحصول، ج1، ص168، والقرافي: الاستغناء في احكام الاستثناء ص126 و671. وغيرهما ممن نقل عنهم السيوطي في المزهرج 1، ص43 وما بعدها.
11) القاضي عبد الجبار، المغني، ج5، ص162.
12) القاضي عبد الجبار، المغنى، ج5، ص161.
13) ينظر الفارابي، كتاب الحروف، ص135.
14) مما عبر به عن الفعل المحكم قول النيسابوري «افعال لها ترتيب في الحدوث لا تصح من كل قادر.. على وجه الاحكام والاتساق» ديوان الاصول، ص493.
15) «الصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بروية تنحو تماما مقصودا» ابن سينا: البرهان ص192. في معنى الصناعة ينظر ايضا ما نقله محقق كتاب الفارابي: «احصاء العلوم» ص170.
16) «الطبيعة قوة الهية سارية في الاشياء واصلة اليها عاملة فيها بقدر ما للاشياء من القبول والاستحالة والانفعال والمواتاة» ابو حيان التوحيدي: الامتاع والمؤانسة ج2، ص92.
17) القاضي عبد الجبار، المغنى ج16، ص191.
18) يتكرر ذكر المبادىء المسرودة في الفكر العربي حيث ينظر في مصطلح «السبب» التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص127، او في «الحادث» الرازي، محصل افكار المتقدمين والمتأخرين، ص184، او في عدد العلل التي يتعلق بها وجود الشيء، ابن سينا، البرهان ص186.
19) في تسمية المبادىء الاربع ينظر ابن سينا، عيون الحكمة، ص62، والفارابي، احصاء العلوم، ص116.
20) مما يرجع اليه في الموضوع ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج2 النمط الاول، ص149. والصابوني، البداية، ص34، والجويني في كتابيه: الشامل، ص407، والارشاد، ص17.
21) الفارابي، احصاء العلوم، ص113.
22) الغزالي، المستصفى، ج1، ص21.
23) في هذه العلاقة ينظر الجويني: الشامل في اصول الدين، ص627.
24) ينظر القاضي عبدالجبار، المغنى ج8، ص109.
25) الجويني، المرجع السابق، ص654.
26) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، ج1، ص46.
27) القاضي عبد الجبار، المغنى، ج14، ص44.
28) الماتريدي، كتاب التوحيد، 98 و100.
29) الفارابي، احصاء العلوم، ص112.

30) الفارابي، نفس المرجع ص112.
31) انظر القاضي عبد الجبار، المغني، ج7، ص182.
32) في المسألة ينظر القاضي عبد الجبار، نفس المرجع، ص63.
33) القرافي، الاستغناء ص660.
34) ابو الطيب البخاري القنوجي، العلم الخفاق من علم الاشتقاق، ص75.
35) انظر ابن فارس، الصاحبي ص191. والكفوي، الكليات، ص47، والسيوطي: المزهر، ج1. ص346.
36) ينظر ايضا الرازي، المحصول، ج1، ص325، وابن حزم، الاحكام ص399 و1125، وابن جني، المنصف ج1، ص4 والخصائص ج2، ص133، وأحمد بن مسعود، مراح الارواح في علم الصرف، ص9.
37) يتناقل من تكلم في الاشتقاق انحصار التغييرات الطارئة على التصويتات الراتبة، او الحروف الاصول في خمسة عشر نوعا. في شأنها ينظر القنوجي: العلم الخفاق من علم الاشتقاق، ص102. او السيوطي، المزهر ج1، ص348. او البحراني شرح نهج البلاغة، ج1، ص11.
38) في كتابي المنصف ج1، ص31 وما بعدها والخصائص، ج1. ص55 و61 يصف ابن جني الثلاثي بكونه اعدل الاصول او الامثلة الاولى، لكثرة تصرفها وتعاور الزيادة اياها فلينظر المرجعين.
39) منهم الزجاجي. الايضاح في علل النحو، (باب القول على الاعراب لِمَ دخل في الكلام) ص69، وابن فارس، الصاحبي (باب ذكر ما اختصت به العرب)، ص66 و77.
40) ينظر ابن جني، الخصائص ج2، ص40 (باب في اللغة المأخوذة قياسا).
41) السيوطي، المزهر ج1، ص44.
42) الفارابي: احصاء العلوم، الفصل الاول في علم اللسان ص57.
43) ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف (عقود وقوانين)، ص461. والرضي شرح الشافية، ج1ص4 وما بعدها. وابن جني الخصائص ج2 ص42.
44) ينظر سيبويه، الكتاب 1، ص371.
45) انظر سيبويه، نفس المرجع، ص51.
46) المبرد، المقتضب، ج4، ص156.
47) اورد في معرض كلامه عن قوانين اللسان قوله «اذا كان الماضي كذا وجب ان يكون مضارعه كذا، واسم فعله كذا، واسم مفعوله كذا،... واذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا. واذا كان الواحد كذا فتكبيره كذا» الخصائص ج2، ص42.
48) ينظر ابن جني: الخصائص ج1 ص40، وج2، ص30، وابن حزم، الاحكام ج1، ص28، والرازي، المحصول، ج1 ص243، والفارابي، كتاب الحروف ص134.
49) تقابل فرضية أساس في المذهب الطبعي القائل بوجود أبنية أولية او ابتداء مطبوعة في الدماغ بها يقدر الانسان على بناء نحو، اذ تحتويه باعتبارها نظرية.
50) الفارابي، كتاب الحروف، ص136.
51) ابن حزم، الاحكام ج1، ص28.
52) ابن جني، الخصائص ج1، ص64. في نفس الاتجاه ينظر ايضا الفارابي، كتاب الحروف ص138. والرازي، المحصول، ج1، ص247.
53) ينظر، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص38.
54) ينظر ابن سينا، البرهان، ص56.
55) ابن سينا الاشارات والتنبيهات ج1 ص119. بذلك المعنى استعمله الرزاي: «الفكر لا معنى له الا

ترتيب علوم ليتوصل بها بذلك الترتيب الى علوم كسبية» (التفسير الكبير، ج26 ص256) ينظر ايضا المرجع نفسه ج23، ص233.

56) يستعمل القاضي عبد الجبار الكلام بالمعنى المحدد في قوله: «الذي نختاره في حد الكلام: انه ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة... وان كان من جهة التعارف لا يوصف بذلك الا اذا وقع ممن يفيد او يصح ان يفيد» المغنى، ج7، ص6.
57) القاضي عبد الجبار، المغني ج7، ص40.
58) انظر اسباب حدوث الحروف. الفصل السادس، ص93.
59) انظر أحمد المتوكل تأملات في نظرية المعنى في الفكر العربي القديم ص68 و69.
60) القاضي عبد الجبار، المغني ج5؛ ص160.
61) ابن سينا، النفس، ص176 و177.
62) الفارابي، كتاب الحروف، ص136.
63) القاضي عبد الجبار المغني ج7، ص23.
64) القاضي عبد الجبار المغني ج7،ص28.
65) ابن سينا، البرهان، ص10.
66) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص214.
67) يُنظر سيبويه، الكتاب ج2، ص404، وابن جني، سر صناعة الاعراب ج1، ص46.
68) ابن الجزري، النشر، ج1، ص214.
69) القاضي عبد الجبار، المغني ج7، ص27.
70) ابن يعيش، شرح المفصل ج10، ص124.
71) حول هذه الابنية والاعضاء المشكلة لها ينظر ابن سينا، اسباب حدوث الحروف.
72) القاضي عبد الجبار، المغني ج7، ص26.
73) ينظر سِرُّ صناعة الاعراب ج1، ص68، وسيبويه، الكتاب ج1، ص405.
74) ينظر النفس، (الفصل الخامس)، ص70 وأسباب حدوث الحروف، (الفصل الثاني) ص59.
75) ابن جني، سر صناعة الاعراب ج1، ص70.
76) ابن جني، نفس المرجع، ص71.
77) ابن جني، سر صناعة الاعراب ج1، ص20.
78) مصطلح اللغة يؤخذ هنا بالمعنى المتداول في الفكر العربي، وهو يصدق على جزء مما يكون اللسان كما يظهر اولا من العبارات المعرفة به، منها «حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى... واللغات عبارة عن الالفاظ الموضوعة للمعاني» (المزهر ج1 ص8). وثانيا مما عرف به علم اللغة وحُدِّدَموضوعه. «وأما حَدُّ الفَنِّ فهو علم يبحث فيه عن مفردات الالفاظ الموضوعة. وقد علم بذلك ان موضوع علم اللغة المفرد الحقيقي.. وعلم اللغة علم الاوضاع الشخصية للمفردات» (القاموس المحيط ج1، ص2). ثالثا من تصنيف علوم اللسان او الادب. كما فعل الانباري في (نزهة الالباء ص89). والسكاكي في (المفتاح ص3) والفارابي (احصاء العلوم ص59) حيث ورد في هذه الكتب جميعها مصطلح اللغة الى جانب التصريف والنحو. وغير ما تقدم كالتفريق بين موضوعي علم اللغة والنحو، السيوطي، المزهر ج1، ص43.
79) ينظر النص في الفصل الاول من هذا القسم (ص119) او في الغزالي معيار العلم ص75 او القرافي تنقيح الفصول ص6. والاستغناء في احكام الاستثناء ص552.
80) الرازي، المحصول ج1،ص267.
81) ينظر الخصائص ج1، (باب علل العربية أكلامية هي أم فقهية)، ص48.

82) ابن جني، الخصائص ج1، ص54.
83) ابن جني نفس المرجع، ص54.
84) ابن جني سر صناعة الاعراب ج1، ص75.
85) «حروف الذلاقة ستة، وهي اللام والراء والنون والفاء والباء والميم، وهي اخف الحروف واحسنها امتزاجا بغيرها». ابن دريد، الجمهرة ج1، ص45.
86) ابن جني، سر صناعة الاعراب ج1، ص74.
87) ابن جني، المنصف ج1، ص10.
88) ابن جني، الخصائص ج1، ص57 و58.
89) ابن جني، الخصائص، ج1، ص57.
90) ابن جني، الخصائص، ج1، ص59.
91) ينظر الخصائص، ج1، ص90.
92) ابن جني المنصف ج1، ص53.
93) ابن جني، الخصائص ج1، ص68. ينظر ايضا المنصف ج1، ص20.
94) ابن سينا، التعليقات، ص162.
95) ابن حزم، الاحكام، ص1124.
96) الازهري، تهذيب اللغة ج12، مادتا:(ض، ر، ب) و(ض،ر،م).
97) الفارابي، كتاب الحروف، ص139.
98) الكتاب ج2، ص217.
99) سيبويه الكتاب ج2، ص216 و217.
100) يستعمل الاثبات هنا كما حدده الجرجاني، في «أسرار البلاغة ص412»، وهو ينظر في الاصل الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة. فليؤخذ من هناك.
101) الرازي، التفسير الكبير ج1، ص33.
102) ينظر البطليوسي كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص73.
103) انظر الخصائص ج3، ص98.
104) الانباري، اسرار العربية، ص11
105) ابن يعيش، شرح المفصل ج7، ص3.
106) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7 ص89.
107) ينظر، في تصنيف الحروف بحسب ما تفيده في الكلام، ابن يعيش، شرح المفصل ج8، ص4.
108) ابن هشام، المغني، ج1، ص49.
109) الرد على النحاة ص80.
110) ينظر ابن جني: الخصائص ج3 ص43. (باب في تسمية الفعل)، ابن يعيش: شرح المفصل ج4، ص25. (باب اسماء الافعال والاصوات).
111) ينظر الكتاب ج1، ص220 وج2 ص42، وج2 ص46، وج2 ص139.
112) في اقسام هذه الاسماء. وعددها ينظر ابن السراج، الاصول في النحو، ج2، ص117 وما بعدها.
113) القابل المستعمل هنا مقابل العامل مأخوذ عن السكاكي. فلينظر المفتاح ص75 وما بعدها.
114) تستعمل الاحوال هنا للدلالة على المعاني التي تعتور الاسماء في التركيب حسب نوع العلاقة التي تنظمها وما يراكبها، كحال الفاعلية، المحددة بعلاقة السببية (⊃) وحال المفعولية المحددة بعلاقة العلية (⊲).
115) ابن جني، الخصائص ج2، ص33.
116) من بين ما مثل به ابن يعيش لصنف المعاني التي تطرأ على الفعل المضارع فلزمه حرف اعرابي نقتطع

قوله: «اذا قلت: ستكلم زيدا او يقضيَ حاجتك فتنصب (يقضي) على معنى (الا ان يقضي)، فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه. واذا عطفت فانما تخبر بأنه سيقع احد الامرين من غير أن يدخله هذا المعنى. ويوضح ذلك ان الفعلين الذين في العطف نظيران ايهما شئت قدمته فيصح به المعنى فتقول، سيقضي حاجتك زيد أو تكلمه، اذا عطفت فأيهما قدمت كان معنى واحدا. واذا نصبت اختلف المعنى فدل على السبب... ولا يصح على هذا: سيقضي حاجتك زيدا او تكلمه. الا ان تريد ان تجعل الكلام سببا لابطال قضاء حاجتك» شرح المفصل ج7، ص22.

117) السيوطي، الاشباه والنظائر ج1، ص337.

118) ابو عبد الله بن محمد بن مالك، شرح الفية ابن مالك، ص28.

119) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص59..

120) الزمخشري، المفصل، ج2، ص188.

121) الزجاجي، اشتقاق اسماء الله، ص270.

122) الزجاجي، نفس المرجع، ص272.

123) يقبل المصدر ان يأخذ حال الفاعلية اذ راكبه فعل قلبي كما اشترطه الفراء وغيره فيما نقل عنهم ابن هشام، المغنى ج2 ص448. وفي عمل المصدر يرجع الى سيبويه، الكتاب ج1، ص97، والى المبرد، المقتضب ج1، ص151. والى الرضى، شرح الكافية ج1، ص280، وابن هشام شرح قطر الندى، ص260. وفي عمل الاسماء المشتقة وما يحول عن بعضها للمبالغة ينظر سيبويه الكتاب ج1، ص55 و100، والمبرد، المقتضب، ج2، ص112.

124) سيبويه، الكتاب ج2، ص44.

125) ابن جني، اللمع ص160.

126) ينظر سيبويه الكتاب ج1 ص29 وما بعدها.

127) المبرد، المقتضب ج3، ص33.

128) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص115.

129) ابن يعيش، المرجع السابق، ص116.

130) ابن جني، الخصائص ج1، ص31—33.

131) فيما بين الاشتقاق والتصريف من الترابط ينظر ابن جني، المنصف ج1، ص3.

132) قد ورد ذكر هذا الصنف في شرح الملوكي في التصريف حيث يقول ابن يعيش معلقا على كلام ابن جني «قد اشار صاحب الكتاب الى طرف من التصريف، وأراك دور الاصل في الأبنية المختلفة...» ص33.

133) ابن جني، الخصائص، ج2، ص42.

134) ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص43.

135) سيبويه الكتاب ج2، ص214.

136) ابن يعيش، شرح المفصل ج6، ص44.

137) الكتاب ج2، ص215.

138) نفس المرجع، ص214.

139) سيبويه، الكتاب، ج2، ص215.

140) سيبويه، نفس المرجع، ص230.

141) سبق ان قلنا، اثناء المفاضلة بين الأصول الوضعية، أن أقواها ما كان ضامنا لأنْ يؤثر في صنع اللسان اكثرُ من أصل اجباريّ واحد، واصل الاشتقاق منها، لأنه يقضي بتفريغ (فُعِلَ) استجابة لما يوجبه المنتمي الى مبدأ التخاطب الاجباري فتُؤَدى به اغراض تخاطبية قد حصر بعضها الزركشي في: (البرهان ج3 ص144) وما يليها، فلتؤخذ من هناك.

142) تتناقل كتب النحو أنّ (مفعول) مشتق من (يُفْعَلُ)، يقول المبرد: «اسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يُفْعَل»، لذلك فان ما لا يحوّل الى المبني للمجهول لا يشتق منه اسم المفعول، «وانت لا تقول: مُرِضَ ولا ممروض». المقتضب، ج2، ص217.

143) في انفعل وفعله يقول ابن جني: «ولا يكاد يكون فَعَلَ منه الا متعديا حتى يمكن المطاوعة والانفعال... ومعنى المطاوعة ان تريد من الشيء أمراً مّا فتبلغه. إما بأن يفعل ما تريده اذا كان يصح منه الفعل، وإما بأنْ يصير الى حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل. وأمَّا ما يُطاوِعُ بِأنْ يَفْعَلَ هو فعلا بنفسه فنحو اطلقته فانطلق... وأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير الى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل فنحو قولك قطعت الحبل فانقطع وكسرت الحب فانكسر. ألا ترى أنَّ الحب والحبل لا يصح منهما الفعل لانه لا قدرة لهما... إلاَّ أنهما قد صارا الى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وذلك ان الفعل صار حادثا فيهما كما كان حادثا في الفاعلين على الحقيقة». المنصف، ج1، ص71.

144) ينظر في الفعل العلاجي وما يشترط فيه لاشتقاق المطاوع، الرضي، شرح الشافية ج1، ص108، وابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص63.

145) سيبويه، الكتاب، ج2، ص239.

146) سيبويه، الكتاب، ج2، ص216.

147) ورد في كتب التصريف «وإنْ تصغ اسم مفعول من لازم كفعل مَرَّ... أَلْزِمْه صيغة ذكر في سائر الاحوال... تقول ممرور به اذا وصفت مفردا مذكرا. مرور بها اذا وصفت مفردة مؤنثة. مرور بهم اذا وصفت جمع الذكور...» البيجوري، شرح الترصيف في علم التصريف، ص38.

148) المقتضب، ج1، ص124. انظر ايضا سيبويه، الكتاب ج2، ص242.

149) موازاة (انْفَعَلَ وفُعِلَ) تأتي من انتظامهما، بعلاقة العلية، مع الاسم الذي يراكبهما، فكان المعنى واحداً، وتَرَاكُبُ مصدر أحدهما مع الآخر ممكناً. عن هذا يعبر سيبويه في «باب ما جاء المصدر فيه على غيرالفعل لان المعنى واحد.. ومثل ذلك انْكَسَرَ كَسْراً وكُسِرَ إنكساراً لأن معنى كُسِرَ وانْكَسَرَ واحدٌ» الكتاب ج2، ص244.

150) يرجع الى الجرجاني، اسرار البلاغة ص413 للتفريق بين أفعال يقدر الانسان على فعلها وأفعال لا يقدر على فعلها.

151) المبرد، المقتضب ج1، ص235.

152) ابن جني، المنصف، ج1، ص237.

153) ينظر: «باب ما جاء من الادواء على مثال وجع يوجع وجعا وهو وجع لتقارب المعاني ج2، ص219 و«باب فعلان ومصدره وفعله» ج2، ص200. و«باب ما يبنى على افعل» ج2، ص222 و«باب ايضا في الخصال التي تكون في الاشياء» ج2، ص223.

154) سيبويه الكتاب ج2، ص219.

155) سيبويه، نفس المرجع، ص220.

156) سيبويه، الكتاب ج2، ص222.

157) الكتاب ج2، ص223.

158) ينظر في مسألة تركب اللغات ابن جني، الخصائص، ج2، ص374.

159) الكتاب ج2، ص219.

160) سيبويه الكتاب ج2، ص220.

161) الكتاب ج2، ص223.

162) من العبارات المصورة للفعل المتعدي تصويرا يطابق ما ذكرناه قول ابن يعيش: «المتعدي ما يفتقر

وجوده الى محل غير الفاعل... فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعد» شرح المفصل ج7، ص62.

163) عبر عنه ابن يعيش، في نفس الموضع، وهو يقابله بالمتعدي فقال: «وما لم ينبىء لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعد نحو: قام وذهب».

164) مما يلزم عن هذا الصنف من العلاقات ما يعبر عنه سيبويه «إنما تُضمر إسماً بعدما تعلم أنَّ مَنْ تُحَدِّث قد عرف مَنْ تعني أو ما تعني، وأنك تريد شيئا بعينه» الكتاب ج1، ص220، وفي موضع آخر «إنما تستفهم على ما وضع المتلكم عليه كلامه» الكتاب ج1، ص401.

165) يوضحه قول سيبويه: «... أزيدا لقيت أم بشرا... اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لانك لا تسأل عن اللقى وانما تسأله عن احد الاسمين... فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد أن يبين لك اي الاسمين عنده... ولو قلت: ألقيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا... وانما كان تقديم الاسم هنا أحسن» الكتاب ج1، ص483.

166) عن هذا الانتقال يعبر ابن جني، وهو يعلق على كلام سيبويه: «وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»، فيقول: «وهذا أصل يدعو الى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك الى ما وراء ذلك فتستضيء به وتستمد التنبه على الاسباب المطلوب منه». الخصائص ج1، ص54.

167) الزجاجي، الايضاح، ص67. ينظر ايضا، في مرتبة الاعراب من الكلام، الزركشي البرهان في علوم القرآن ج1، ص302.

168) انظر ابن فارس، الصاحبي، ص76.

169) الزجاجي، المرجع السابق، ص69. ينظر ايضا ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص73.

170) الغرناطي احمد بن الزبير، ملاك التأويل، ج1، ص10 وما بعدها.

171) الرضي، شرح الكافية، ج1، ص21.

172) ابن جني، الخصائص، ص109.

173) ابو علي الفارسي، أقسام الاخبار، ص214.

174) انظر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص137.

175) في أصناف قوانين اللسان وعددها ينظر الفارابي، احصاء العلوم، ص57 وما بعدها.

176) ابن سينا في الكتب التالية: العبارة، والاشارات والتنبيهات ج1، والبرهان، ومنطق المشرقين، وعيون الحكمة. والغزالي في كتابيه: معيار العلم، ومحك النظر، وابن حزم الاندلسي في كتابه: التقريب لحد المنطق والمدخل اليه وغيرهم».

177) من العبارات المبينة لما وضع له التصور والتصديق لدى المناطقة قول الرازي «اذا أدركنا حقيقة فاما ان نعتبرها من حيث هي هي من غير حكم عليها لا بالنفي ولا بالاثبات وهو التصور. او الحكم عليها بنفي او اثبات وهو التصديق» محصل افكار المتقدمين والمتأخرين ص25.

178) الاشارات والتنبيهات، ج2، ص221.

179) انظر ابن سينا، البرهان، ص16. والغزالي، معيار العلم، ص186.

180) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات ج1، ص137.

181) ابن حزم التقريب لحد المنطق، ص156.

182) الرازي، محصل افكار المتقدمين والمتأخرين، ص25.

183) ابن سينا، البرهان، ص10.

184) ابن سينا البرهان ص10.

185) الرازي، محصل افكار المتقدمين والمتأخرين، ص28.

186) الرازي نفس المرجع، ص29.

187) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج1، ص119.
188) ابن سينا نفس المرجع، ص127.
189) ابن سينا، البرهان، ص10.
190) ابن سينا، منطق الشرقيين، ص5.
191) القاضي عبد الجبار، المغني ج12، ص19.
192) القاضي عبد الجبار، نفس المرجع، ص57.
193) القاضي عبد الجبار، نفس المرجع، ص61.
194) «النظر ترتيب تصديقات ليتوصل بها الى تصديقات أخرى» الرازي المحصل، ص56.
195) «القياس مؤلف من اقوال اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر» ابن سينا. عيون الحكمة، ص5.
196) الغزالي، معيار العلم، ص70.
197) القاضي عبد الجبار، المغني، ج12، ص2.
198) «الدليل هو الذي يلزم عن العلم به العلم بالمدلول» الرازي، محصل افكار المتقدمين ص70.
199) «التقسيم المنحصر الى قسمين فانه يلزم من دفع ايهما كان ثبوت الاخر، ومن ثبوت أيهما كان ارتفاع الآخر» الرازي، نفس المرجع، ص72.
200) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص37.
201) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص26.
202) ينظر ابن الاثير الجزري، جامع الاصول في أحاديث الرسول، ج1، ص69—178.
203) ينظر ابو الحسن البصري، المعتمد في اصول الفقه، ج2، ص541—688.
204) التمهيد في تخريج الفروع على الاصول، 435.
205) البصري، المعتمد، ج2، ص550.
206) من العبارات المصورة لما يصدق عليه الخبر قول البصري: «كلام يفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور الى أمر من الأمور نفيا او اثباتا» المعتمد. ج2، ص544.
207) انظر المعتمد ج2، ص546—551.
208) انظر البصري، المعتمد ج2، ص457.
209) البصري، نفس المرجع، ص547.
210) انظر المعتمد، ج2، ص553.
211) انظر المرجع السابق ص553 وما بعدها.
212) المعتمد ج2، ص549.
213) في الاستدلال على كون الخبر الواحد ظنيا يرجع الى المعتمد ج2 ص566 (باب في ان خبر الوحد لا يقتضي اليقين).
214) المعتمد ج2 ص549.
215) انظر المعتمد ج2، ص641 وما بعدها.
216) المعتمد ج2 ص570.
217) انظر نفس المرجع ص570 باب فيما يقبل الخبر الواحد وما لا يقبل فيه والابواب الاربعة الموالية.
218) الشافعي، الرسالة، ص42.
219) الشافعي نفس المرجع، ص44.
220) انظر ابن جني، الخصائص ج1، ص189، «باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة».
221) انظر لمع الادلة، الفصول التسعة الاولى.
222) انظر الاقتراح، (كتاب السماع) والمزهر ج1، (الانواع: 2—8).
223) ابن جني، الخصائص، ج2، ص9.

224) الفارابي، كتاب الحروف، ص145.
225) ابن جني الخصائص ج2 ص5.
226) انظر ابن جني، الخصائص، باب العربي الفصيح ينتقل لسانه، ص12.
227) انظر ابن جني، نفس المرجع، باب في اللغة المأخوذة قياسا، ص40.
228) ابن جني، الخصائص، ج2، ص343.
239) انظر ابن جني، الخصائص، ج1، ص256 (باب في مراتب الاشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا).
230) ابن جني، نفس المرجع، ص263.
231) ابن جني، الخصائص، ج1، ص394.
232) الخصائص ج1، ص161.
233) الخصائص ج1، ص151.
234) الخصائص ج1، ص96.
235) الخصائص ج1، ص96 وما يليها.
236) انظر ابن جني، الخصائص، ج1، باب في تخصيص العلل، ص144.
237) ابن جني، الخصائص، ج1، ص150، انظر ايضا ص215، (باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالالفاظ واغفالها المعاني).
238) ابن جني، نفس المرجع، ص111، انظر ايضا السيوطي، المزهر، ج1، ص59، وما يليها.
239) ابن جني، الخصائص، ج2، ص42.
240) انظر الشافعي، الرسالة، ص42 وما يليها، والسيوطي، المزهر ج1، ص65، والازهري تهذيب اللغة ج1 ص5 وما بعدها.
241) الازهري، تهذيب اللغة، ج1، ص8.
242) الازهري، نفس المرجع، ص28.
243) انظر البصري، المعتمد في اصول الفقه ج2، ص679 وما بعدها.
244) انظر الانباري، لمع الادلة، ص100 وما يليها.
245) ابن جني، الخصائص، ج2 ص41.
246) من هذه العلاقات ما ذكره ابن سينا اذ يقول: «الشيء اذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة لشيء آخر. فهو اما ملزومه. واما معانده. واما كلي فوقه، او جزئي تحته، او جزئي معه». انظر البرهان ص14.
247) انظر البصري، المعتمد ج2، ص690، (باب في الأمارة واحكامها).
248) «الاستقراء»: هو ان تتصفح جزئيات كثيرة داخلة تحت معنى كلي حتى اذا وجدت حكما في تلك الجزئيات حكمت على ذلك الكلي به. الغزالي، معيار العلم، ص160.
249) الغزالي، شفاء الغليل ص18.
250) البصري، المعتمد. ج2 ص699.
251) «الشبه هو ماله يحصل الاشتباه. والاشتباه هو اشتراك الشيئين في صفة من الصفات وفي وجه من الوجوه. وهذه الصفة وهذا الوجه هو الشبه... والشبه يكون بكل ما كان له تأثير في الحكم». البصري، ج2، ص842.
252) انظر الغزالي، شفاء الغليل، ص18، والبصري، المعتمد، ج2، ص697.
253) الغزالي، شفاء الغليل، ص19.
254) الغزالي، نفس المرجع، ص20.
255) انظر الرازي، محصل افكار المتقدمين والمتأخرين، ص72.

256) الغزالي، شفاء الغليل، ص187 و188.
257) انظر الغزالي، معيار العلم، ص161، ومقدمة سليمان دنيا.
258) البصري المعتمد ج2، ص700.
259) القاضي عبد الجبار المغني ج17، ص326.
260) البصري المعتمد ج2، ص702.
261) انظر شفاء الغليل، ص635 وما يليها.
262) ابن جني، الخصائص ج1، ص114.
263) الرضي شرح الشافية، ج1، ص1.
264) القاضي عبد الجبار، المغني ج1، ص330.
265) الغزالي، شفاء الغليل، ص481.
266) الغزالي، نفس المرجع، ص21.
267) الغزالي نفس المرجع، ص483.
268) الغزالي شفاء الغليل، ص515.
269) الغزالي نفس المرجع، ص519.
270) وهو (عبارة عما يمتنع وجود عمل العلة الا بوجوده) «شفاء الغليل ص550». ينظر ايضا ص547 في مسألة الفرق بين ذات العلة وشرطها.
271) الغزالي شفاء الغليل، ص516.
272) الغزالي، شفاء الغليل، ص553.
273) الغزالي، نفس المرجع، ص557.
274) انظر الغزالي، شفاء الغليل، ص458 وما بعدها.
275) في التعليل بالحكمة يقول الغزالي: «ولسنا نعني بالحكمة الا العلة المخيلة والمعنى المناسب... ولا نعني بالحكمة والمعنى المخيل الا الباعث على شرع الحكم». شفاء الغليل ص615.
276) الغزالي، شفاء الغليل ص470.
277) للزيادة في التوضيح، ينظر الغزالي، شفاء الغليل، ص612 وما يليها.
278) ابن جني، الخصائص، ج1، ص48.
279) ابن جني، الخصائص، ج1، ص49.
280) ابن جني، نفس المرجع، ص49.
281) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص2.
282) الرضي، شرح الكافية، ج1، ص18، انظر ايضا ص21.
283) انظر ابن السراج الاصول في النحو ج1، ص37 و58. وابن جني، الخصائص، ج1، ص173.
284) انظر ابن جني، الخصائص، ج1، ص144، (باب في تخصيص العلل).
285) الرازي، المحصول، ج5، ص180.
286) الغزالي، شفاء الغليل، ص604.
287) انظرالمحصول ج5، ص458.
288) انظر الخصائص ج2، ص113—133.
289) انظر الرازي المحصول ج5، ص275 (الفصل الرابع في المؤثر).
290) للزيادة في التوضيح انظر الرازي المحصول ج5، ص285. (الفصل السادس في الدوران) والغزالي، شفاء الغليل ص266 (المسلك الخامس).
291) في هذا الطريق يرجع الى الرازي، المحصول ج5، ص299 (الفصل السابع) والى الغزالي.
292) الغزالي، نفس المرجع، ص604.

293) الغزالي، نفس المرجع، ص601.
294) الشاطبي، الموافقات، ج3، ص4.
295) انظر الغزالي، شفاء الغليل، ص141. (المسلك الرابع).
296) الغزالي، نفس المرجع، ص146.
297) الغزالي، نفس المرجع، ص415.
298) انظر السيوطي الاقتراح، ص41 (مسألة تقسيم الحكم النحوي).
299) انظر ابن جني، الخصائص ج3، ص157.(باب بقاء الحكم مع زوال العلة).
300) ابن جني نفس المرجع، ص161 انظر ايضا ص61 — (باب في أن الحكم للطارىء).
301) الاشموني، شرح ألفية ابن مالك ج1، ص17.
302) البصري، المعتمد ج2، ص703.
303) انظر الاقتراح، ص108.
304) انظر الانباري، اسرار العربية، ص25 أو الزجاجي، الايضاح ص80.
305) فخر الدين الرازي، المحصول ج5، ص452.
306) الرازي، الحصول، ج5، ص191.
307) الغزالي، شفاء الغليل، ص24.
308) الغزالي، نفس المرجع، ص27.
309) الغزالي، نفس المرجع ص100.
310) الغزالي، نفس المرجع ص142.
311) الغزالي، شفاء الغليل، ص226.
312) الغزالي، نفس المرجع، ص303.
313) الرازي، المحصول، ج5، ص317.
314) الرازي، نفس المرجع، ص276.
315) الغزالي، شفاء الغليل، ص308.
316) الغزالي، شفاء الغليل، ص307.
317) الغزالي نفس المرجع، ص308.
318) انظر القاضي عبد الجبار، المغني ج17، ص351.
319) الغزالي، شفاء الغليل، ص313.
320) انظر الغزالي نفس المرجع ص320.
321) القاضي عبد الجبار، المغني ج17، ص349.
322) الغزالي، شفاء الغليل، ص312.
323) الغزالي، شفاء الغليل، ص316.
324) الغزالي نفس المرجع، ص313.
325) الغزالي، شفاء الغليل، ص313.
326) الغزالي، نفس المرجع، ص316.
327) الغزالي نفس المرجع، ص314.
328) الغزالي، شفاء الغليل، ص320.
329) الغزالي، شفاء الغليل، ص345.
330) الغزالي، نفس المرجع، ص346.
331) انظر القاضي عبد الجبار المغني، ج17. ص349 (فصل فيما يقوي العلل ويرجحها).
332) انظرالرازي، المحصول ج5، ص299.

333) الغزالي، شفاء الغليل، ص270.
334) الغزالي، نفس المرجع، ص271.
335) الغزالي، شفاء الغليل، ص290.
336) الغزالي، نفس المرجع، ص290.
337) الغزالي، نفس المرجع. ص271.
338) في معنى قياس الشبه المرادف للطرد يقول الغزالي: «وهو الوصف الذي لا يناسب ويظن كونه علامة متضمنة للعلة التي غابت عنا فيحكم بالاشتراك في الحكم عند الاشتراك فيه... ونعني بالطرد الوصف الذي لا يناسب» شفاء الغليل، ص306 و307.
339) الغزالي، شفاء الغليل، ص346.
340) «نعني بالمناسبة معنى معقولا ظاهرا في العقل يتيسر اثباته بطريق النظر العقلي». الغزالي، نفس المرجع، ص149.
341) «واما الملائم فنعني به أنه عهد جنسه مؤثرا في جنس ذلك الحكم، وان لم يعهد عينه مؤثرا في عين ذلك الحكم في محل آخر». الغزالي، نفس المرجع، ص149.
342) الغزالي، نفس المرجع، ص146.
343) في انواع المناسبة واقسامها انظر شفاء الغليل، ص158 وما يليها.
344) المقصود كان دينيا او دنيويا، ينقسم عند الاصوليين الى: «تحصيل وابقاء. وقد يعبر عن التحصيل بجلب المنفعة، وعن الابقاء بدفع المضرة». الغزالي، شفاء الغليل، ص159. انظر ايضا، الرازي المحصول. ج5، ص218.
345) الغزالي، شفاء الغليل، ص159.
346) الغزالي، نفس المرجع، ص271.
347) الغزالي، نفس المرجع، ص283.
348) الغزالي، شفاء الغليل، ص159.
349) ابن جني، الخصائص، ج1، ص55.
350) ابن جني، الخصائص، ج1، ص88.
351) انظر الغزالي، شفاء الغليل ص142 — 266، والرازي، المحصول ج5 ص217 — 273.
352) الرازي، المحصول، ج5 ص220.
353) الغزالي، شفاء الغليل، ص160.
354) الغزالي، نفس المرجع، ص269.
355) ابن جني، الخصائص، ج1، ص109.
356) ابن هشام، الجامع الصغير في النحو، ص11.
357) السكاكي، مفتاح العلوم، ص168.
358) الزجاجي، الايضاح، ص64.
359) انظر ابن السراج، الاصول في النحو، ص37.
360) ابن جني، الخصائص، ج1، ص173.
361) انظر ابن جني، نفس المرجع، ص109، (باب في مقاييس العربية).
362) ابن السراج، الاصول، في النحو، ج1، ص37.

القسمُ الثالثُ

القصُّ: معرفته واكتسابه

القصر: معرفته واكتسابه

ثبت في الباب الأول من القسم الثاني أن المتكلم، في الأحوال الثلاثة، لا يستعمل غير الأصول الاجبارية التي تمثل اللسان أو عددا من الامكانات، ولما كان من الضروري ان تتوسطها أصول اختيارية لتحقيق إحدى الامكانات، مما يجعل اللسان واقعا على نحو معين بالضرورة، صار فرع «السماع»، من الطريقة الموصوف في الباب الثاني من ذلك القسم، هو موصل المتكلم، وهو يأخذ اليه اللسان الواقع على نحو خاص، الى تلك الأصول الاختيارية، واذ جردها من المسموع استعملها في فرع «القياس» من تلك الطريقة فاكتسب به مالم يتلقه بكيفية مباشرة. إلا أن هذا سيُحصر حاليا في ظاهرة «القصر» المتخذة موضوعا للتطبيق.

وما ينبغي تعيينه، لتفصيل ما أُجمِلَ أعلاه، الطريقة المنتهجة في تطبيق ما عرض حتى الآن على الظاهرة المسماة بالقصر. وأول ما يبدو مُلِحّاً هو اختيار الأصول الاجبارية في ظاهرة القصر، ويكون ذلك بتحديدها إنطلاقا من تحديد ما يكوِّنها مما ينتمي الى تلك الأصول. وفي هذه المرحلة سيكون تناول «القصر» باعتبارها ظاهرة لسانية لا نحوية. وثاني ما ينبغي عمله ان تُختبَر فيها الأصول الاختيارية. اذ تُتناول، وهي ظاهرة نحوية. وفي هذه المرحلة نلتجىء الى الأوصاف المقدمة للقصر في الفكر اللساني العربي، وما يجاوره كأصول الفقه والمنطق مستهدفين تحديد «مرجع» اللغة المستعملة في الوصف. لهذه المباحث يخصص الباب الاول.

واذا ثبت أن كانت الأصول الاختيارية الموسطة للاجبارية مرجعا لتفسير ما يصفه المتكلم، حالة كونه لسانياً، وجب أن يكون منطلقُه، حالة كونه متعلماً، «الصورَ القوليةَ القصريةَ» المقيدة مركباتُها بقيود مناسبة للاختيارية. إذ ظهر أن كل ظاهرة لسانية منها «الصور الكلامية القصرية»، واقعةٌ بالضرورة على نحو ما. من هذا المنطلق يتوصل المتكلم

المتعلم الى تجريد الأصول الاختيارية. وبما أخذه يكون قد امتلك ما به يَتحدَّدُ القصرُ وَيُفَسَّر، وعلم على أيِّ نحو يجب ان تظهر الصورة القولية حتى تكون مطابقة «للصورة الكلامية القصرية». واذا ركّب ما امتلكه، وفق ما يقتضيه شكل القياس، اكتسب من الصور القولية القصرية ما لم يتلقه بالسماع أو بكيفية مباشرة. وقَوِيَ على انتاج ما لم يسمعه من قبلُ. لما أثير من المسائل يخصص الباب الثاني من هذا القسم.

للانسجام مع الفكرة الموجهة لهذا البحث القاضية بضرورة التميز بين ما هو لساني، وما هو نحوي يلزم أن نميز في هذا القسم بين القصر، وهو ظاهرة لسانية. اذن لا تحكمه غير الأُصول الإجبارية: (مركبات معينة، تنتمي الى النوع الأول من الأُصول الدلالية تنظم في علاقات محددة، تنتمي الى أصول دلالية من النوع الثاني، تتراكب بما يستجيب لاصول تخاطبية)، وبين القصر، وهو ظاهرة نحوية، اذ يُوجَدُ مُحَقَّقاً، بواسطة أصول اختيارية، على نحو معين، يشخصه ما يتراكب، في صورة قولية، من ألفاظ معينة لها من العلامات ما يشخِّصُ العلاقاتِ التي تنظم بواسطتها، ومن الترتيب ما يشخص أصولا تخاطبية.

بواسطة السماع يتحول «القصر اللساني»، «الى قصر نحوي» وبواسطة القياس إن رُكِّبَ فيه ما يُفسِّرُ «القصر اللساني» يكتسب المتعلم صوراً كلامية قصرية من غير أن يعلم على أيِّ نحو تتشخص في «الصور القولية» المطابقة. وان ركب فيه ما يفسِّر القصر النحوي، اكتسب الصور القولية التي تطابق في ذلك النحو، «صُوَره الكلامية». ومن جهة أخرى، يعلم المتكلم، اذا حصلت له الأصول الاجبارية المكوِّنة للقصر اللساني، أن القصر موجود في كل لغة، ولا يعلم على أيِّ نحو تُشخصُه الصوَرُ القوليةُ المطابقة لصوره الكلامية. واذا حصلت له الأصول الاختياريّة علم كيف يجب ان يكون، في النحو المعين، الصورُ القولية لتطابق صورَه الكلامية.

للتمييز المذكور وما يفضي إليه سنحاول ان نقدم القصر اللساني بلغة رمزية ان اقتضى الحال، ثم كيف يتحقق بأصول احتيارية في نحو العربية. على ان نعتمد، في تقديمه، على وصف المفكرين العرب لمكوناته، مركزين على ما جاء في وصفهم من لغة تحيل بكيفية مباشرة على أصوله الاجبارية.

الباب الأوّل

القصص: أبنيته

القصر: أبنيته

سنعمل، في هذه المرحلة، على الكشف عما به يتحدد ما يوصف بمصطلح القصر، أو ما قد يرادفه كالحصر. ويكون تعداد الأبنية المستجيبة لمكونات القصر المقيدة مركباتُها بقيوده في مرحلة ثانية من هذا الباب.

للكشف عن هذه المكونات يعتمد، من التأليف العربي، ما وجد في لغته الواصفة القصر أو الحصر، أو غيرهما مما قد يرادفهما. ومما ينبغي أن يُسجَّل هنا، حسب ما بلغنا إليه فيما رجعنا إليه، أن القصر او الحصر أستعمل أصلاً عند المنطقيين، كابن سينا: (الاشارات والتنبيهات القسم الأول)، ولكنه جاء عنده بمعنى خاص. وعند الأصوليين، كأبي الحسين البصري المعتزلي: (المعتمد في أصول الفقه). وعند البيانيين كالجرجاني: (دلائل الاعجاز)، وغيره ممن أخذ عنه[1]. والمفسرين كالزمخشري (الكشاف). أما النحاة فلم يستعمله إلا المتأخرون كابن هشام: (مُغني اللبيب عن كتب الاعاريب).

ومما لوحظ فيما ذكر أن ابن سينا، وهو يعين ما به يَتَحَدَّدُ الحَصْرُ المقابل لِلاهمال، أخرج أصول مبدأ التخاطب، ولم يعتمد سوى الأصول الدلالية بنوعيها. وكذلك فعل البصري، وهو يبحث فيما يكون به التخصيص المقابل للعموم. وقد وجده حاصلا، على طريقة الأصوليين، بمخصصات كثيرة لا يدخل منها الى القصر سوى بنية واحدة. في المقابل ينطلق البيانيون ومعهم المفسرون من جميع الأصول الاجبارية، بل يعتبرون أصل البيان او الإفادة، كما حدد سابقاً، هو الموجب للتركيب صفة القصر. ومع اختلاف غايات الفِرَقِ الثلاث ومنطلقات كل فريق بما ينسجم والمجال الذي يفكر داخله يلاحظ التقاؤهم، اذ يتأملون في الشيء الواحد.

أما داخل مجموعة البيانيين فالملاحظ أن عدد الأبنية الموصوفة بالقصر يتقلص عند

بعضهم، فلا يدخلون تحته إلا الأبنية التي تُشَخِّصُ المركبات فيها مكوناتِ القصر، أما غيرُها مما لا تستجيب المركبات فيها لمكونات القصر، لكنها قد تحتمله، فَتُجْعَلُ تحت ما يشبهه كالاختصاص او التخصيص لا بالمعنى الأصولي. اذن، بعض البيانيين، ممن يجعلون الاختصاص مرادفا للقصر والحصر، يرون القصر حاصلا بعدد كبير من الأبنية. يبلغ فيما ذكره السيوطي في الكتابين، أربعة عشر. كما ساق هناك ما بين البيانيين من اختلاف حول بعض الأبنية.

داخل هذا التراكم المعرفي يلزم تعيين المنطق الذي منه يُسار الى تحديد أبنية القصر. فاذا صدق ان تحديد الشيء يكون، من جهة، في علاقته بنقضيه. ومن جهة أخرى، بشبهه ومُشاكِله، وجب أن يكون في أبنية القصر مُكوِّنٌ لا يوجد فيما قد يشبهه ويوجد نقيضه فيما يقابله على جهة التناقض.

وفق النهج المعين ينظر فيما ذكر، من التأليف العربي، لأن يجرد منه ما به تختص أبنية القصر. لهذا العمل يخصص الفصل الأوّل من هذا الباب. وإذا انكشف المكون أو المكونات التي تعم كل بنية قصرية، وما يخص كل بنية صرنا الى فصل ثان من غاياته فحص ما ثبت في الفَصْل الأول، بأنْ يُعرَض على وصف اللسانيين العرب. نحاة وبيانيين، لكل بنية بنية. وكيف تتدرج هذه الأبنية من «البنية المصدر»، إن وُجدت، الى ما يشبه القصر. وما موجب تعددها، وغيرهما مما سيُتناوَل فيه.

الفصل الاول

مكونات القصر

بناء على ما ثبت لدينا في شأن المبادىء المقومة للسان، يصدق المكون هنا على الأصول الاجبارية وما يتوسطها من الاختيارية. اذن حينما يتكلم هنا عن مكونات القصر فالمقصود علاقات خاصة تنتظم بواسطتها عناصر معينة قبل ان تتراكب، وبعد تركيبها وهي مُقَيَّدة بقيود معينة. فكل علاقة قد تُقَيَّدَ طرفاها بقيود ما يمثل المجموع مكوناً. بانضمام مكونات أخرى إليه يتولد المعنى العام للقصر الساري في الأبنية التي تستجيب مركباتها لتلك المكونات.

في استخراج ما به يتكون القصر نعتمد التأليف العربي على اختلاف ميادينه، لا يفرق بينه إلا من حيث الوضوح في التعبير عنها. كان المؤلفون يبحثون الظاهرة وأبنيتها، أو بنية تركيب من غير اعتبار لِمَا اذا كانت من طرق القصر البياني، او التخصيص الأصولي[2]. كما فعل النحاة وهم يصفون بنية الاستثناء. أما عرضها فسيكون البَدْءُ بما هو عام تستجيب له كل الأبنية، فما قد يعم أكثرها، ثم ما يخص بنية بعينها.

أولا مكونات القصر العامة

أ ــ المكون البياني

انفرد البيانيون بتعيين أصل، مما ينتمي الى مبدأ التخاطب كما سبق تحديده، واذا لم يكن أصل الخفة فهو، اذن علاقة طرفاها المتكلم والمخاطب. ما ورد في حديثهم ينحصر في وصف القيود الموضوعة على طرفي هذه العلاقة. أحدها عام يتمثل في معرفة المتكلم أن مخاطبه متردد بين ثبوت الطرفين في علاقة الاثبات ونفي ثبوتهما. فهو اذاً يطلب ارتفاع

هذا الارتياب[3]. عن مثل هذا يقول سيبويه: «... فكأنك تحدث من في قبله أن ذاك الرجل قائم أو قاعد. فقلت: لا قائم ولا قاعد لتخرج ذلك من قلبه»[4]. فالمخاطب مرتاب والمتكلم في هذه العلاقة مقيد بهذا القدر مما يفتقر إليه مخاطبه. إلا أن قيد رفع الارتياب ليس مما يوجب صفة القصر للبنية. لذا يجب ان ينضمّ إليه ثان وهو أخص من الأول. وهذا القيد موضوع أيضا على متكلم يعلم أنه بإزاء مخاطب يكون حاكما حكما مشوباً بصواب وخطأ»[5]، اذ عليه أن يحقق الصواب فيما اعتقده وأن يرفع الخطأ فيما توهمه.

بقيد رَفْع التوهم الموضوع على متكلم، وهو طرف علاقة، الطرف الثاني فيها مخاطب يعتقد ما وُصِفَ به، يحصل المكون البياني للقصر. أما عموم هذا المكون فانه آت من أن صنفاً من الأبنية، (تدخل في الاختصاص عند من لا يعتبره مرادفا للقصر والحصر)، توصف بالقصر عند وجوده، وتوصف بغيره مما قد يشبهه مع عدمه. بل أبنية القصر نفسها قد لا توصف الا مع هذا المكون البياني.

ب ـــ مكون دلالي:

يستهدف هنا أيضا تعيين علاقة وما به يتقيد طرفاها فيحصل مكون يعم أبنية القصر. إلا أن هذه العلاقة بطرفيها مما ينتمي الى المبدأ الدلالي، وهو أحد مقومات اللسان، كما سبق. وفي الكشف عنها يتكرر في التأليف العربي ما يفيد المعبر عنه في الأصل (1)، كما هو محدد ضمن ما مثل به للنوع الثاني من الأصول الدلالية. مما ذكرناه هناك انه عبارة عن علاقة الانتماء (∋)، أو الاحتواء (∈) الموجودة بين عنصرين، أحدهما «عام» رَمْزُه (سا). والآخر «خاص» رمزه (س). يعبر عن ذلك كما في (ب).

(ب). (س ∋ سا)، أو (سا ∈ س).

علاقة الانتماء بقيود طرفيها مكون دلالي للقصر. ممن تحدث عنها بوضوح البصري وهو ينظر في بنية يتشخص بها القصر عند البيانيين. يقول مركزاً على وجوب الانتماء دافعا صحته: «ان أهل اللغة قالوا: إن الاستثناء هو إخراج جزء من كل. والجزء يجب كونه جزء لكلِه» وقبله ساق مضمون هذه العبارة مقرونا بدليل: «والاستثناء يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحته على جهة الشمول والجمع... والشيء الواحد المعين لا يجوز ان يستثنى منه»[6]. وليس يوجد مُتناوِلٌ للاستثناء من غير أن يذكر هذه العلاقة. إلا أنه لا ينبغي أن يُفهَم أن هذه تخص بنية الاستثناء دون غيرها، اذ هي ضرورية لكل بنية قصرية، كما سيظهر حين الحديث عن المكونات الخاصة.

ومما يفيد «الوجوب» في كلام البصري السابق أن تكون علاقة الانتماء معلومة بين الطرفين قبل أن يدخلا الى التركيب، بمعنى أن كل ما يعوض المتغيرين (س، سا) يجب ان يعلم أنهما منتظمان بهذه العلاقة قبل تراكبهما في بنية قصرية، وإلا لم يُتصوَّر إخراجُ خاصٍّ مما وجب للعام الذي يحتويه واذا ظهرت هذه العلاقة ينبغي الانتقال الى سرد قيود طرفيها.

ـ الطرف العام، (سا)، أثناء تقديم ما به يتقيد سنعين جهات عمومه لنرى من أي جهة يدخل إلى كل من أبنية القصر. إنّ العام وهو طرف في علاقة الانتماء، اما أن يكون «كلية»، أو «كليا» أو «مجموعة محصورة». يكون العام كلية اذا كان طبيعة ما، بلغة المنطقين، بغير الأفراد الذين توجد في كل واحد منهم تلك الطبيعة. اذن، الكلي هو تلك الطبيعة مع الأفراد الذين تستغرقهم بحيث يكون كل فرد، مَهْمَا بلغ العددُ، مُنتظِماً مع غيره في علاقة التناظر. كما تحددت في الأصل (2). ومن تعريف ابن يعيش لاسم الجنس يظهر ما بين الكلية والكلي من فرق يقول: (الاسم المفرد اذا دل على [أشياء كثيرة] ودل مع ذلك على «الأمر الذي وقع به تشابه» [تلك الاشياء تتشابها تاما] حتى يكون الاسم اسما لذلك «الامر الذي وقع به التشابه» فان ذلك الاسم يسمى اسم الجنس. وهو المتواطىء)[7]. فما جعل بين المعقوفين [...] من كلامه يصور الكلي، وما بين المزدوجتين «...» تعبير عن الكلية[8]. للأول يمكن ان يستعمل أيضا المتواطىء وللثاني الجنس. ويكون العام مجموعة محصورة[9] اذا كان أفراداً دون ما يستغرقه الكلي او المتواطىء. فاذا كان أكثر من واحد وأقل من مجموع ما يستغرقه الكلي فهو العام حالة كونه مجموعة محصورة. له يمكن ان يستعمل الضَّمُّ ليشمل المثنى والجمع الأقل.

اما ما يتقيد به الطرف (سا)، كيفما كانت حالته: (اما حالة كونه كلية وجنسا، او كليا ومتواطئا، او مجموعة محصورة وضَمّاً)، فهو أن يكون معلوما انه في حالة دون أخرى، فان كان جنسا يجب ان تعلم طبيعته. وان كان متواطئا علم أنه مستغرقا للكل، وان كان ضمّاً علم ان تلك المجموعة محصورةٌ أفرادُها، وكل واحد معروف بعينه.

ـ أما الطرف الخاص (س)، وهو قابل بدوره لأنْ يكون على أكثر من حالة، فهو مقيد بنفس قيد معالقه، بحيث يجب ان يكون هو الآخر معروفا. أما أنه خاص فبسبب دخوله في علاقة الانتماء مع طرف عامٍّ لذا يحتمل أن يكون الخاص جزئياً أو فرداً معروفاً بعينه. مثل ما يدخل عند النحاة تحت مصطلح «العَلَم» وما شاكله. كما يحتمل أن يكون ذا إحدى الحالات المسرودة أعلاه من غير أن يفقد خاصية الانتماء الى الطرف الثاني في

العلاقة. واذا كان كذلك جرى عليه، باعتبار قيد المعرفة، ما سبق ان ذكر بالنسبة لكل حالة.

بضم قيد المعرفة (ع) الى طرفي علاقة الانتماء يحصل مكون دلالي يعم أبنية القصر. كما هو في (بَ) من جديد.

بَ. (س ع ⋐ ساع). أو (ساع ∈ س ع)

بعد أن تَحدَّد هذا المكون ننظر فيما يستجيب له من ألفاظ، بغضّ النظر عما اذا كان في بنية قصرية معينة، اذ تفصيل ذلك مرتبط بالمكونات الخاصة، كما سيأتي. إنطلاقا مما ثبت أعلاه فإن ما يعوض (ساع) من ألفاظ اللغة:

ـ إما أن يكون اسم جنس وهو لفظ مفرد دال على طبيعة ما، بها تتناظر مفردات منضوية تحتها من غير أن يدل على هذه المفردات نفسها. علامةُ قَيْدِ المعرفة المقترنة به، (مثل «ال» في العربية او ما قد يقوم مقامها)، تكون جنسية «ال» الجنسية[10].

ـ وإما ان يكون الاسم المتواطىء، وهو لفظ مفرد دال بالاستغراق على كل الأفراد المنضوين تحت طبيعة معينة. علامة قيد المعرفة المقترنة به استغراقية. مثل «ال» الاستغراقية في العربية.

ـ وإما ان يكون «اسم جمع» وهو ما «لا واحد له من لفظه»[11]. أو اسماً دالاً على الجمع المستغرق بصيغته، او بغيرها في لغة أخرى، علامة قيد المعرفة المقترنة بهما استغراقية.

ـ وإما أن يكون اسماً يدل بصيغته على أكثر من واحد، علامةُ قيد المعرفة المقترنة به عهدية. فكل واحد من هذه الأصناف يمكن أن يعوض (ساع) بحسب ما يلائم منها حالة من أحواله.

وما يعوض الطرف (س ع) اما ان يكون «عَلَماً»، او ما شاكله من الاسم المفرد الدال على معين على ان تكون علامة قيد المعرفة المقترنة به عهدية. واذا لم يكون جزئيا فيعوض بما ذكر من الأصناف أعلاه بحسب ما يلائم حالاته المسرودة سابقا.

أن تُعْرَض حالات الطرفين، بما يستجيب من ألفاظ اللغة لكل حالة، ضروري لما سيأتي. وبتقديم مكوني القصر، (أ) و(ب) يكون قد تحدد ما يعم كل أبنيته. والآن يجب ان يتجه البحث الى المكونات الخاصة بكل بنية.

ثانيا المكونات الخاصة

سنعمل في هذه المرحلة على تحديد المكونات الدلالية الخاصة بكل بنية، وما يستجيب لها من ألفاظ اللغة التي إن دخلت بِنيةً مركباتُها محكومةً بالعامين (أ) و(ب) حصلت بنية قصرية معينة. وما سيذكر هنا يجب أيضا ان يكون علاقاتٍ، أو أصولا دلالية من النوع الثاني. أما قيود أطراف هذه العلاقات فهي انتقائية، اذ تنتقي من بين ما يمكن ان يعوض الطرفين في المكون (ب) الملائم للمكون الخاص بالبنية القصرية المعينة.

(ج) علاقة الاطراح

من المكونات الخاصة ما يدخل من كلام المفكرين العرب فيما يفيد المعبر عنه في الأصل (6)، كما سبق أنْ حُدِّدَ في علاقة الاطِّرَاحِ (ـ). وما قُدِّم هناك، ان هذا نقيض الأصل (5) المحدد بعلاقة الجمع (+). ومع ذلك فانهما يأتلفان من جهة. أما علاقة الاطِّرَاحِ (ـ) فلا تعني هنا سوى إخراج الخاص (س ع) مما وجب للعام (سا ع). اذن، طرفاها المكونُ العامُّ (ب). ولتظهر هذه العلاقة بوضوح، ويتحدد القصر وهو بإزاء نقضيه، تُعرَضُ في مقابل نقيضها لِيُرى من جهة أوجه تباينهما وما يلزم عنه ووجه إئتلافهما ولتعين من جهة ثانية أبنية القصر، اذا لم يوجد احتمال ثالث بين النقيضين.

ـ بالنظر الى أصل التباين المؤسس في النوع الثاني من الأصول الدلالية ، يجب، بالنسبة لكل لغة، أن يُوضَع لكلٍ علاقة لفظ خاص.

ـ الأداة اللغوية «و» أو غيرها مما وضع بإزاء علاقة الجمع (+)[12]، لا تجتمع في المحل الواحد والاداة «الا» أو غيرها مما وضع بازاء علاقة الاطراح (ـ)[13]، اذ الجمع بينهما ينقض أصل التباين الاجباري. لذا فليس امتناع الجمع بينهما خاصا بنحو ما، كما يفهم من كلام القرافي وهو يتحدث عن هذا الامتناع؛ «العرب لا تجمع بين «الا» وحرف العطف. فان حرف الاستثناء يقتضي الاخراج والمباينة في الحكم، وحرف العطف يقتضي الضم والمجانسة في الحكم. فالجمع بينهما متناقض. لأنه يلزم أن يجتمع النقيضان فيما دخل عليه «الا» وحرف العطف. وأن يكون له الحكم المتقدم وأن لا يكون له»[14]. لكن امتناع الجمع بين العلاقتين يلزم عنه امكان تعاقبهما على المحل المعين في البنية الواحدة. فتكون بعلاقة الاطراح قصرية وبعلاقة الجمع داخلة تحت «الاشراك» إذا جعلناه نقيض القصر.

ـ إذا كانت علاقة الاطراح المكونَ الخاصَّ بِبِنية قصرية معينة فان مقابلها على جهة النقيض ما كان من مكوناته علاقَةُ الجَمْعِ. اذن، من المحتمل أن يُجعَل ضمن الأبنية القصرية كل ما أفاد ــ (اما بطريق النص، او بطريق اللزوم، او بطريق الاقتضاء كما سُيُبَيَّنُ) ــ نقيض ما الجَمْعُ من مكوناتِه، أو أفاد نقيض الاشراك. ويصدق هذا اذا لم يوجد احتمال ثالث بين النقيضين. كما يحتمل أن يكون بعض ما يفيد نقيض الاشراك داخلا في القصر، (مثلا ما يفيده بطريق النص، او به وبطريق اللزوم). ويكون البعض الآخر، (ما يفيده بطريق الاقتضاء، او به وبطريق اللزوم)، داخلا تحت ما يمثل الثالث إلا انه يقترب من القصر وهو شبيهه. لما ينضوي تحت هذا يستعمل بعض البيانيين «الاختصاص»[15] وبما سيق هنا يتبين لِمَ يتسع القصر ويضيق.

ـ اذا كانت علاقة الجمع (+) تضم ما كان محكوما بأصل التناظر. كأن تجمع بين جزئيين، أو أكثر، تناظَرَا لانتمائهما الى كلي، كما تحدد سابقا، او باعتبار جهة أخرى شَرْطَ أن تكون عامة، فإن علاقة الاطراح تُخرِجُ جزئيا من كلي، أو خاصاً من عام، وهما محكومان أيضا بأصل التناظر، باعتبار جهة محددة تعمهما. وبهذا تكون العلاقتان، «(+) و(−)» مؤتلفتين اذ يلزم أن يتناظر طرفاهما. فهما مؤتلفتان من حيث يلزم أن يتناظر طرفا كل منهما من جهة ما، ومن تلك الجهة لا غير، تدخل الأداتان الدالتان على العلاقتين الى البنية بالتناوب. أما اختلاف العلاقتين البالغ الى درجة التناقض فيأتي من أن علاقة الجمع (+) تُشرك طرفَيْها في شيء واحد، رَمْزُهُ (ص). وعلاقة الاطراح توجب لاحد الطرفين نقيض ما وجب للآخر.

ـ اذا كان طرفا علاقة الاطراح متناظرين، ولأحَدِهِما نقيضُ ما للآخر فان هذا لا يتصور الا بأن يكون (ص) بالنسبة الى أحدهما موجبا، (+ص)، وبالنسبة الى الآخر سالبا، (−ص). وبهذه الكيفية فقط يجتمع التناظر والتناقض في هذه العلاقة، ما أثبت هنا يعبر عنه القرافي فيقول: «المتقدم قبل «الا» سالبة كلية، والذي يلزم ثبوته بعد «الا» إنما هو نقيض ما ثبت قلبها وتقرر في المعقول أن نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية فإذا وقع الثبوت في صورة ما بعد إلا فقد حصل النقيض المقصود بالاستثناء»[16]. وما ثبت من اجتماع التناظر والتناقض، وان ظهر بالنسبة الى مكون خاص، فانه يجري على كل بنية قصرية، والا لم تكن داخلة في نقيض الاشراك.

ليتضح ما قدمناه ندخل عامِلاً فعليا، (يوجب أحوالاً تُعوِّض المتغير «ص»)، الى بنية قصرية، (مكوِّنها الخاصُّ علاقة الاطراح «−»)، كان العامل الفعلي؛ (ح) مُوجَباً وَمُثبَتاً

(+ح)، أو سالبا ومنفيا (–ح)، إنْ اقترنت به أداة نفي. ان حصلت كذلك فان طرفي علاقة الاطراح متناظران، لأن المتغير (ص) في الطرفين لا يُعوَّض إلا بحال واحدة، (إما بحال الفاعلية، وإما بحال المفعولية، وإمّا بغيرهما)، مما أوجب العامل الفعلي. ويتناقضان لان الحال المعوّضة للمتغير (ص) في أحد الطرفين موجبة (+ص)، وهي سالبة اذ تعوِّضُ (–ص) في الطرف الآخر. ويقع تبادل الايجاب والسلب بحسب ما اذا كان العامل الفعلي مثبتا او منفيا (± ح).

للتعبير، دفعة واحدة، عن هذا الكلام المُصوَّر لمكوِّن خاصٍّ بِبِنيةٍ قصرية، يمكن صوغه كما يلي:

(–ح (ساع$_{-ص}$ – س ع$_{+ص}$)). أو +ح (ساع$_{+ص}$ – س ع$_{-ص}$)).

بادماجها نحصل على ما بازاء (ج).

ج. (∓ح (ساع$_{\mp ص}$ – س ع$_{\pm ص}$)).

يقال هنا: العامل الفعلي (ح) إما أن يكون منفيا (–ح)، اذن الحال التي أوجبها تُسلَبُ عن العام (ساع$_{-ص}$)، اذ تعوض تلك الحال (–ص)، وتُثْبَتُ للخاصّ (س ع$_{+ص}$)، اذ تعوض تلك الحال نفسُها (+ص). وذلك بسبب انتظام الطرفين بعلاقة الاطّراح (–). وإما ان يكون مثبتاً (+ح). اذن، تُوجِبُ الحال للعام (ساع$_{+ص}$) وَتُسْلَبُ عن الخاص (س ع$_{-ص}$)، بسبب العلاقة نفسها.

أما قيود الطرفين في المكوِّن (ج) فإنا نجد المفكرين العرب يتحدثون عن قيد آخر موضوع على العام، وهو قيد منع الكلية أو الجنس. بهذا القيد يمتنع أن يُعوِّض (ساع)، وهو طرف في علاقة الاطراح، الاسمُ الدالُ على طبيعة، علامةُ قيد المعرفة المقترنةُ به جنسيةٌ. لذا فان المكون الدلالي العام؛ (ساع $\in$ س ع)، يَدْخُلُ البنية القصرية التي مكونها الخاص (ج) في جميع حالات الطرف (ساع) إلا حالةَ كونه كلية: (–ك). بضم هذا القيد نحصل على (جَ) من جديد

(جَ). (∓ح (ساع/–ك$_{\mp ص}$ – س ع$_{\pm ص}$)).

واذ قد ظهر، من خلال تقديم المكون الخاص ببنية قصرية، القصرُ في مقابل نقيضه الاشراك، فان كل ما سيأتي من العلاقات المكونة لأبنية قصرية يجب أن يتناظر الطرفان فيها وان يتناقضا في آن واحد.

(د) علاقة الفصل:

تكون علاقة الفصل مُكَوِّناً خاصاً ببنية قصرية أخرى اذا كانت نقيض علاقة الجمع، أو «الوصل»، المكونة للداخل تحت الاشراك. ويتبين ذلك، بأن ينتج عن تعاقب هاتين العلاقتين على المحل الواحد في البنية أن تتنقل بين القصر ونقيضه الاشراك. واذا حصل هذا يلزم أن تكون علاقة الفصل مكوناً خاصاً بنية قصرية، وأن يكون طرفاها متناقضين من جهة تناظرهما.

ليتعين التناظر والتناقض ينبغي النطر في ذات هذه العلاقة وما به يتقيد الطرفان فيها. وأول ما سَيَكْشِفُ عنها كونها تباين علاقة الاطراح السابقة. لذا يجب، انطلاقاً من أصل التباين، أن توضع لها في كل لغة لفظة خاصة بها. في العربية جُعِلَ بإزائها الأداتان «لا، بل» بحسب ما إذا كان النفي غير داخل الى البنية القصرية أو داخلا إليها. وحيث يتحدث المفكرون العرب عن الأداتين يذكرون ما بين طرفي علاقة الفصل المدلول عليها بهما من التناقض. من هذا القبيل ما ساقه ابن هشام عن «بل»، اذ يقول: «إنْ تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها»[17]. وما أورده ابن يعيش، وهو ينظر في مجموعة أدوات العطف الفاصلة: «بل، ولكن متواخيتان لأن الثاني فيهما على خلاف معنى الأول في النفي والاثبات». وحيث ضم اليهما «لا» يقول: «اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة متواخية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخالفا لما قبلها»[18]. وقد وصف بتفصيل تناقض الطرفين كلٌّ من نظر في الأداتين. أما تناظرهما وما به يتقيدان فلم نجد، حسب ما رجعنا إليه، سوى كلمات لكنها مفاتيح موصلة الى ما يكشف عن ذلك.

حول قيود الطرفين في علاقة الفصل ساق ابن هشام، ضمن شروط «لا» ان يكونا «متعاندين»[19]. مما يلزم عن التعاند او تشابك الأحوال أن يكون طرفا علاقة الفصل خاصين؛ (سَع۱، سع۲)، ينتميان الى عام (ساع) هو مجموعة محصورة لا تحتوي غيرهما. من جهة الانتماء الى عام يكون الجزئيان متساويين بالضرورة. لذا فان دخول العامل الفعلي

الى البنية القصرية يوجب لهما حالا واحدة تسلب عن أحدهما وتثبت للآخر. ولا يدخل اليها العام مادام مجموعة محصورة لا تحتوي غير الجزئيين.

وفي حالة ما اذا كانت البنية القصرية لا تحتوي عاملا فعليا، اذن لا تناظر من جهة حال معينة، دخلها العامُ (ساع)، وكانت علاقة الفصل تنتظم جزئيين متساويين فتناظرا لأنهما، «من الأخبار الصالحة لهذا المبتدأ»[20]، أو لانتمائهما الى مجموعة محصورة لا تحتوي سواهما، وهي بدورها بعض ما ينتمي الى العام المتمثل في البنية القصرية[21]. (وسيتضح هذا أكثر حيث تتناول هذه البنية وهي محكومة بأسيقة خاصة مما ينتمي الى المكون العام (أ)، الا أن الطرفين هنا ليسا مما يتقيد بتشابك الأحوال، وانما بما سماه الجرجاني «المشاكلة»[22] لذا فإن ما يعوض، من ألفاظ اللغة، المُتَشاكِلَيْنِ غير ما يُعَوِّضُ المتعانِدَيْنِ أو متشابِكِي الأحوال.

ما ينبغي الاحتفاظ به، أن طرفي علاقة الفصل، رمزها «V»، جزئيان (س ع$_1$، س ع$_2$) ينتميان الى عام هو مجموعة محصورة لا تحتوي غيرهما. من جهة الانتماء الى مجموعة واحد فهما متساويان، ومن جهة الانحصار فهما متشاكلان او متعاندان ومشتبكي الأحوال. ومن جهة علاقة الفصل فهما متناقضان. للتعبير دفعة واحدة عن بعض ما ذكر هنا يكون المكون (د) الخاص بالبنية القصرية، وقد دخلها عامل فعلي، كما يلي:

(د). 1. (+ح (س ع$^{1}_{+ص}$ V س ع$^{2}_{-ص}$)).

2. (−ح (س ع$^{1}_{-ص}$V س ع$^{2}_{+ص}$)).

علاقة الفصل (V) تعوض بالأداة «لا» اذا لم يدخل نفي الى البنية كما في الفرع (1) من هذه البنية. او بالأداة «بل» إن دخلها نفي كما في الفرع (2) منها. والجزئيان، وهما طرفاها، متناظران، اذ لا يُعوَّض (ص) فيهما إلاّ بِحالٍ واحدة مما أوجب العاملُ الفعلي؛ (ح)، ومتناقضان لان تلك الحال تُثبِتُ للِأول (+ص)، وتسلب عن الثاني (−ص). او تسلب عن الأول وتُثْبَتُ للثاني. كما هو مفصل في الفرعين: (1) و(2). وتكون البنية القصرية الجديدة حاصلة بالمكون (أ) العام، والمكون الخاص (د)، وقد اندمج فيه (ج). كما تقدم.

(هـ) علاقة الجمع بين الايجاب والسلب

تفيد هذه العلاقة، بحسب التسمية، امكانيةً لِصُنع بنية قصرية أخرى، تتمثل في جمع ما تفرق في المكون (ج) أو (د) في علاقة واحدة. واذا صح هذا فان النفي لا يدخل الى بنية قصرية مكونها الخاص هذه العلاقة. ويكون هذا أحد ما به تختلف عن البنيتين السابقتين. اذ علاقة الجمع بين الايجاب والسلب تعني إسناد حال واحدة، وهي موجبة الى طرف وسلب تلك الحالة باللزوم عن الطرف الآخر، وذلك في آن واحد.

من بين ما قد يتعين به الطرفُ ذو الحال المُوجَبَةُ ادْخاله إلى البنية وتَرْكُ إدخال الطرف الذي تسلب عنه. فاذا كان الداخل هو الخاص (س ع) في علاقة الانتماء المتمثلة في المكوّن (ب) فلا تسند الحال الموجبة إلا له، لضرورة الاطراد. وعن العام (سا ع) تسلب تلك الحال باللزوم لا بالنص أو الذكر، اذ غير متمثل في البنية. وهذا مُميّز ثَانٍ لهذه البنية. وقد يدخل العام الى البنية لكن مُقتَرِنٌ بما يدل على علاقة الاحتواء أو الانتماء، مثل «من» التبعيضية في العربية. أمَّا اذا كان العام مجموعة محصورة لا تحتوي أكثر من فردين أحدهما مذكور فإن الثاني لا يمكن أن يدخلها. وفي هذه الحالة يتقيد الطرفان بما سيق في المكون (د).

بحكم تباين علاقة الجمع بين الايجاب والسلب، رمزها «يِ»، عن السابقتين يجب ان تختص بأداة، وقد جُعلَ لها في العربية «إنما». عنها يقول الجرجاني «إنما تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه». وقد دخل عامل فعلي البنية القصرية يقول أيضا «إنك تعقل معها ايجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة وفي حال واحدة»[23]. عما قيل في شأن هذه العلاقة يعبر فيما يلي:

(هـ). (يِ (ح (س ع$_{+ص}$ ∋ $\emptyset_{-ص}$))).

يقال هنا: ان علاقة الجمع بين الايجاب والسلب (يِ)، المعوضَّة بالأداة اللغوية «إنما»، تسند الحال التي أوجبها العامل الفعلي (ح)، وهي موجبة (+ص) الى الخاص س ع)، وتسلبها (−ص) باللزوم عن عام، أو منتم الى مجموعة محصورة، محله في البنية فارغ ($\emptyset$).

وبما أن هذه البنية تباين السابقتين من جهة عدم التنصيص على الطرف الذي تسلب عنه الحال فمن المحتمل أن لا يعتبرها بيانيون ضمن أبنية القصر، أو على الأقل تأتي في درجة ثانية.

(و). علاقة المساواة:

علاقة المساواة (=) إما أن يكون طرفاها مجموعتين كل فرد في الأولى يقابله فرد في الثانية، إذن، المجموعتان متساويتان، وبهذا المعنى تستعمل في الحصر المنطقي المقابل لِلإهمال[24]، وإما أن تكون بين جُزئيّين مما ينتمي الى عام. وتكون المساواة بينهما من جهة الانتماء، ولا يتولد عنها بهذا المعنى سوى تناظر الطرفين، وإمّا أن يكون أحد طرفيها خاصاً والآخر عامّاً، تنتظمُهما علاقةُ الانتماء المتمثلةُ في المكون الدلالي العام (أ)، إلا أن علاقة المساواة في الاحتمال الأخير ليس يمكن أن تتصور الا في حالة ما اذا كان العام (ساع) طبيعة أو كلية وجنسا.

تكون علاقة المساواة مكونا خاصا ببنية قصرية غيرما تقدم اذا صار طَرَفَا المُكوِّن (أ)، وقد عُلِمَ قبل دخوله التركيبَ ان الخاص (س ع) ينتمي الى العام (ساع)، طَرَفَي علاقة المساواة داخل البنية. حيث يكون الخاص مساويا للعام، وهو كلية، فيلزم بسبب هذه العلاقة، خروج غير (س ع) من الانتماء الى تلك الكلية أو سلبها عنه.

أنْ تُسلَب عن غير (س ع) كلية؛ (طبيعة موجودة في كل ما ينضوي تحتها)، يُتَصوَّرُ إما باعتبار الكمال[25]، قد سُلِبَتْ عنه لقصوره عن أن يبلغ تلك الطبيعة في تلك الدرجة، وهي كذلك أُثبِتَت له. كيفما كان الاعتبار فإنه بسبب علاقة المساواة تثبت الكلية، وهي أحد الطرفين، للخاص المنصوص عليه في البنية وتسلب باللزوم، لا بالنص أو الذكر، عن غيره مما يَطوُها. وبهذا دخل الى هذه البنية معنى القصر، وكانت بمثابة التي مكونها الخاص (هـ)، لكنها في درجة دونها.

اما معوض الطرفين، من ألفاظ اللغة، فان العام (ساع) لا يعوض إلا بمفرد حالَةَ كونه دالاً على كُلّيَّةٍ أو جنس، علامةُ قَيْدِ المعرفة المقترنة به جِنْسِيَّةٌ. ويُعوِّضُ الخاصَّ (س ع) «عَلَمٌ»، أو ما كانت علامة قيد المعرفة المقترنة به عهدية. بإدخال القيد الموضوع على العام، وهو ضرورة ان يكون كلية (+ك)، يكون مكون هذه البنية كما في (و).

(و). (س ع$_{+ص}$ = ساع/+ك ∈ ∅$_{-ص}$)

يقال هنا: بعلاقة المساواة (=) بين الخاص (س ع) والعام(ساع) حالَةَ (/) كونه كلية (+ك) تثبت تلك الكلية للطرف المذكور. اذن تعوض (+ص)، وتسلب باللزوم عن غيره، مما تحتويه (∈)، محله في البنية فارغ (∅)، فتعوض (−ص).

خلاصة:

بالمكوّن الأخير (و) نكون قد انتهينا الى آخر ما يمكن ان يُكون بنية قصرية. اذا كان القصر، كما يستخلص مما تقدم، إثبات شيء لشيء ونفيه عن غيْره، أو أنْ يُثبت للشيء شيء وينفي عنه غيره. وهو كذلك كما يظهر من عبارات مصورة لمعناه. منها قول السكاكي: «وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف، عند السامع بوصف دون ثان. او الى تخصيص الوصوف بموصوف»[26]. بهذا المعنى تكون الأبنية الأربعة المسرودة مُؤتلِفَة اذ تضمَّنُه جميعُها، إلا أن الأولين يحصل فيهما مشخصا بمركبات، والأخيرتين يتشخص فيهما قسم الإثبات بمركبات وقسم النفي باللزوم. ثم ان النفي في البنية الثالثة حاصل بلزوم قوي، بدخول أداة دالة على علاقة الجمع بين الإيجاب والسلب إليها، وفي الرابعة بلزوم ضعيف لخلوها من مشخص النفي ومما يُسلب عنه ما أُثبِتَ لمركب فيها.

اذا كان السلب أضعف مما هو في الرابعة أمكن إخراجه من اللزوم، (قيام دليل، يتمثل في علاقة الإنتماء على المفهوم، سلب معنى عن غير المذكور، من المنطوق، ثبوت ذلك المعنى للمذكور)، وإدخاله في الاقتضاء؛ (عدم قيام الدليل على المفهوم من المنطوق). واذا صح ما به ميزنا بين اللزوم والاقتضاء فإن المعنى المسلوب عن غير المذكور الحاصل للمخاطب بطريق اللزوم قد قصده المتكلم فقرنه بدليل، وما حصل له بطريق الاقتضاء قد لا يكون المتكلم قصده. واذا سلم هذا، وكان من الأبنية ما يقتضي ان يسلب عن غير المذكور ما أثبت لمركب فيها، أمكن إخراج هذه الأبنية من القصر وإدخالها في شبيهه الاختصاص.

يأتي تشابه الاختصاص والقصر من اندراجهما تحت ما سماه السكاكي «الخبر الطلبي». ومن وقوعهما في مقابل الاشراك مع تفاوت في التقابل اذ قد لا يصل الاختصاصُ الى درجة النقيض كما هو حال القصر. أما تباينهما فمن جهات أهمها، أنّ الاختصاص متعلق بترتيب المركبات في البنية، وليس بما ذُكِرَ من العلاقات، وبعبارة السكاكي «التخصيص لازم للتقديم»[27] أي تقديم المعمول حسب ما نقله السيوطي[28] وما وصف به السكاكي ما تحقق فيه التقديم. يقول: «وفي اعتبار التقديم: زيدا عرفت. النصب يفيد أنك خصصت زيداً بالعرفان»[29]. أن يجعل المتكلم، (زيدا مختصا بالعرفان)، «هو الذي قصد إفادته السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره باثبات ولا نفي». اذن في القصر يقصد المتكلم ذلك فيحصل للمخاطب «معنى زائد وهو نفي ما عدا المذكور». بهذا يفرق السبكي بين الحصر والاختصاص حسب ما نقله عنه السيوطي في كتابيه المذكورين سابقا.

بما يفيده كلام الجرجاني عن القسم الأول من تقديم الفاعل على الفعل»[30].
أدخل السكاكي، ضمن طرق القصر، الأبنية التي يتقدم فيها المعمول على العامل إن سيقت والمتكلم مقيد برفع التوهم. وهذا قَيْدُ المكون البياني للقصر، كما سلف، غير أنه وَجَدَ، وهو يقارن بين هذين الطريقين وغيرهما من طرق القصر، أن: «دلالة التقديم عليه بواسطة الفحوى وحكم الذوق». والأخرى تدل على القصر «بواسطة الوضع وجزم العقل»[31].

أبنية الاختصاص قد تحتمل النفي عن غير المذكور وتقتضيه. لكن خلوُّها مما يدل عليه إما بالنص و«الوضع»، وإما باللزوم و«جزم العقل» يوجب إخراجها من أبنية القصر لادخالها فيما يمكن ان يحتمله بغير القطع، كما يقول الطوسي، وهو يشرح كلام ابن سينا في الحصر. «وقد يسبق الى بعض الأوهام ان تخصيص البعض بالحكم يدل على كون الباقي بخلافه، والا فلا فائدة للتخصيص، وذلك ظن لا يجب أن يحكم على أمثاله. انما الواجب ان يحكم على ما يدل الكلام عليه بالقطع دون ما يحتمله»[32].

ينتج مما تقدم أن القصر لا يضم الا ما كان من «الصور القولية»، مما سيعرض في الفصل الموالي، تُطابق بمركباتها «الصورَ الكلاميةَ» المسرودة مكوناتُها العامةُ والخاصةُ فيما سبق من هذا الفصل.

الفصل الثاني

أبنية القصر
وجوه ائتلافها ووجوه اختلافها

من المستهدف في هذا الفصل النظر في الكيفية التي يحصل بها التطابق بين «صور كلامية» مكوناتها الدلالية والبيانية ما قد سرد، وبين «صور قولية» تركبت فيها ألفاظ لغوية وفق نحو اللسان المعرب. ويُفترَضُ الاّ يوجد في لغة الواصفين اختلافٌ الا ما يحيل على أصول اختيارية اتُّخِذَت واسطةً لتنفيذ ما توجبه مكوناتُ القصر الاجباريةُ في «صوره القولية» فانبنت المركبات فيها وفق نحو معين. وهذه المسألة مما يجب الاهتمام به أثناء عرض وصف المفكرين العرب لأبنية القصر.

ما يجمع أبنية القصر وما يفرقها المسألة الثانية التي يجب أن يبحث عن حلها في تناول المفكرين العرب إياها. على أنْ يُنطلق من سؤال يتبادر الى الذهن، وهو ما الداعي الى وجود أكثر من بنية واحدة للقصر؟. الا أنه يلزم الأّ يخرجَ إما عن الأصول الدلالية، واما عن «أسيقة خاصة» مما ينتمي الى المكون البياني للقصر. واذا صدق أنْ كان المكون الدلالي (ب) يعم أبنية القصر فمن المحتمل ان تكون البنية التي يتمثل فيها «البنية المصدر». أما غيرها مما لا يظهر فيها أو يظهر وقد طرأت عليه تغيُّراتٌ سببها «أسيقة خاصة» أو أصول دلالية من النوع الأول فمتفرع عنها. معنى هذا، إنْ صَحَّ، وُجودُ ما يمنع من استعمال «البنية المصدر» ويقتضي تفريع بنية قصرية. في هذا الاتجاه يسير العرض حتى يمكن الكشف عن خصائص كل بنية.

أثناء العرض لوصف أبنية القصر يُرجَع الى حيث تُنووِلت في الفكر العربي مستهدفين تعيين الجانب الذي اختص بتناوله كل فريق داخل ميدانه. وما يمثل ذلك الجانب في مسألة التطابق بين «الصورتين الكلامية والقولية». ومن أين يسوق كل منهم ما به يفسر

التطابق بينهما، من الجانب الذي يخصه على الأقل. ولكي نتجنب طول العرض وتشعبه سنترك كل ما لا ينسجم مع ما قدمناه حتى الآن، دون إغفال لِمَ كان كذلك.

أما عرض أمثلة كل بنية فسيكون حسب تدرجها المقدم في الفصل السابق.

(ج) ــ القصر بالاستثناء:

يكون الاستثناء بنية قصرية إنْ دخلها النفي، «الا بعد النفي للحصر»[33]. ولاخراج البنية المثبتة قصد السكاكي، وهو يعد طرق القصر، ان يستعمل «طريق النفي والاستثناء»[34]. كما سماها الجرجاني «بالنفي والاثبات»[35]. لذا يكون القصر حاصلا بالاستثناء اذا دخل مركب بواسطة «الا» فيما نفي عن سواه وهو وَجْهُ «إلاّ» الأول عند سيبويه المعبَّر عنه اذ يقول: «أنْ تُدخِل الاسم في شيء وتنفي عنه ما سواه»[36]. لِما ذُكر هنا يتعين الا يؤخذ من مباحث الاستثناء الا ما سيق داخل القصر فكان وصفا لصوره القولية الممثل لها بالمدرج تحت (ج).

. ج .

1 ــ مازارنا من أحدٍ الا خالدٌ.

2 ــ ما دعا زيدٌ أحداً إلا علياً.

3 ــ ما حضر المدعون الا خالداً.

4 ــ ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إلاَّ أَنْفُسَهُمْ﴾ (2ــ9).[37]

5 ــ لا يحتقر العلماءَ الا الجهالُ.

6 ــ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ (21ــ107)

7 ــ ما قام احتراماً لكم إلا زيدٌ.

8 ــ ما لقينا خالدٌ إلا مبتسماً.

9 ــ ما رجع مريضاً الا زيدٌ.

10 ــ ما كريمٌ الا خالد.

11 ــ ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ (3ــ144).

من تلك المباحث الكشف عن القيود المتحكمة فيما يراكب «إلا» فتكون بها أداة استثناء.

1 ـ نسق «الا» الاستثنائية:

فيما يقدمه المفكرون العرب من وصف لمثل الصور القولية (ج) يتخذون الأداة «الا» منطلقا. وذلك لمعرفة ما اذا كانت استثنائية أم أنها مستعملة وقد افترضت من أداة معناها الخاصَّ بها. لأنه قد ثبت أن الأدوات التي تكون مجموعة واحدة، باعتبار معنى عام، تتقارض ما تختص به كل ادة[38]. ينتج عن هذا أن القول قد «يكون على صورة الاستثناء»[39]. لكن «إلا» فيه غير استثنائية[40]. لذا فان أول ما يجب أن ينظر فيه هو تحديد نسق «الا» الا ستثنائية.

تكون «الا» استثنائية. عند سيبويه، اذا دخل الاسم بعدها في شيء ينفي عما سواه، وكان العامل الفعلي موجب لإعراب ما قبلها وما بعدها. كما يكون في البدل والمبدل منه. او كان «الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله»[41]. وكان مجموع ما قبل «الا» هو موجبَ لإعرابِ ما بعدها، وليس العامل الفعلي وحده. أما ابن جني وغيره من وقف عند مدلولها فتحدد اذا «نابت إلا عن استثنى»[42] وهي كذلك اذا صدق عليها تعريفٌ مما ذُكر أسفله[43]. وبما أننا في مرحلة اعداد ما به تحصل المعرفة بأن «الا» نائبة عن استثنى، وداخلة تحت تعريف مما ذكر فإن المنقول عن سيبويه هو المسهم، الى جانب ما سيأتي، في الكشف عن نسق «الا» الاستثنائية الذي يتعلق به القصر.

ـ التناسب ذكره السكاكي، وهو ينظر في «مستلزمات الا»، ضمن القيود المتحكمة فيما يراكبه. وقد قسمه الى «مناسبة المستثنى منه للمستثنى في الجنس». يدخل هذا القسم تحت المكون الدلالي العام (ب) القاضي بضرورة انتظام طرفي «الا» الاستثنائية بعلاقة الانتماء. والى مناسبة المستثنى منه للمستثنى في «وصفه». يقصد به هذا القسم ما ذكرناه في المكون الخاص (ج) من ضرورة تناظر العام والخاص من جهة الحال التي أوجبها لهما العامل الفعلي. وبسبب ما يلاحظ من تعارض بين مصطلحات سيبويه وأوصاف بعض النحويين سيقع التركيز هنا على القسم الاول من التناسب ومنه ينتقل الى الثاني.

التناسب الجنسي: قيد ضروري اذا انخرم لا يمكن ان تكون «الا» استثنائية لان «الاستثناء وضع لمنع دخول ما لولاه لدخل تحت اللفظ العام، ولا يتحقق ذلك في خلاف الجنس»[44]. وقد استدل كثير من النحاة وغيرهم على ضرورة التناسب الجنسي[45]. بهذا

القيد، او بضرورة انتظام الطرفين بعلاقة الانتماء، لا معنى لِمَا تتناقله كتب النحو، بعد سيبويه، من أن الاستثناء اما متصل، وهو ما كان من الجنس. وإما منقطع، وهو الاستثناء من غير الجنس. هذا التقسيم لا يستقيم أولاً، لأن قيد التناسب الجنسي، (أو الأصل الدلالي المتمثل في علاقة الإنتماء)، أساس «إلا» الاستثنائية الموضوعة للدلالة على علاقة الاطراح. وثانياً، لأن «الاتصال» و«الانقطاع» في كتاب سيبويه مرتبطان بالعاملية المفسرة للاعراب المسند الى المركبات في الصورة القولية. كانت استثناء أو غيره.

يستعمل سيبويه الانقطاع اذا قُطِع عن مركب، في الصورة القولية امتدادُ عمل العامل الفعلي دون الحال الواجبة له. ويكون ذلك المركب، من جهة الإعراب لاغيرُ، منقطعاً. وفي المقابل يستعمل الاتصال اذا امتد العمل إلى مركبين على الأقل قد أوجب لهما العامل الفعلي حالاً واحدة وإعراباً واحداً مطابقاً لتلك الحال. اذن المركب الثاني من جهة الإعراب متصل. وبهذا يكون الانقطاع وصفاً لمركب ناظرَ مركباً آخر حالاً لا إعراباً، كما هو ظاهر في (ج،3). ويكون الاتصال وصفاً لمركب ناظرَ آخرَ حالاً وإعراباً، كان الإعراب ظاهراً، كما في (ج،2)، أو «محجوبا» بعامل حرفي، كما في (ج،1).

ويستعمل النحاة «المشغول» لوصف العامل الفعلي، في صورة قولية استثنائية طابقت صورته الكلامية، اذ قد ظهرت فيها جميع المركبات اللازمة. وداخل المشغول يستعمل الاتصال لتناظر المركبين؛ (العام) الذي شغَلَ العامل الفعلي، (والخاص) الذي نُقِلَ إليه إعراب العام، والانقطاع اذا لم يُنقل إعراب (العام، الى الخاص) فكانا متباينين إعراباً ومتناظرين حالاً. وفي مقابل المشغول يستعملون «المفرَّغ» إما لوصف العامل الفعلي في صورة قولية استثنائية لا يظهر فيها (العام)، كما في (ج، 4ـــ9) لتفرغ لأن يعمل في الخاص المذكور فيها ويوجب له حالاً وإعراباً مطابقاً يُسندان أيضا الى عام متصور. واما لوصف عامل غير فعلي؛ «الابتداء» يوجب للعام وهو غير ظاهر في الصورة القولية، إعرابَ الخاصِّ المذكور فيها. كما في (ج، 10 و11). اذا كان العامل مشغولا، سواء أكان الخاصُّ متصلا أم منقطعاً كما تحددا الآن، كانت الصورة القولية الاستثنائية تامة. واذا كان العامل مُفَرَّغاً كانت تلك الصورة ناقصة اذ لا تحتوي ما يمثل أحد طَرَفَي علاقة الانتماء الموجود بالضرورة في الصورة الكلامية.

وما ورد هنا بلغة النحويين يطابقه ويوازيه ما ساقه السكاكي بلغة البيانيين؛ يقول، مبينا لِما ذَكَرَه في مستلزمات «إلا»، في الكلام الناقص «اذا قلت: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً لزم أن يقدر قبل إلاَّ مُستَثنَى منه ليصح الإخراج منه، ولزم أنْ يُقَدَّر عَامّاً لعدم المخصص،

ولزم أن يقدر مناسبا للمستثنى الذي هو (عمرو) في جنسه ووصفه. وحينئذ يمتنع أن تكون صورة الكلام إلا هكذا: ما ضرب زيد أحدا الا عمرا... واذا قلت: ما ضرب عمرا الا زيد. لزم تقدير مستثنى منه من جنس المستثنى بوصف العموم وبوصف المستثنى. وحينئذ تكون صورة الكلام هكذا: ما ضرب عمرا أحد الا زيد»[46].

ـ التناسب الوصفي والحكم بالنقيض.

تناسب العام والخاص من حيث الوصف الواجبة لهما قيد ثان ساقه السكاكي. يقول عنه «مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه. وأعني بصفته كونه فاعلا او مفعولا أو ذا حال أو حالا»[47]. وهذا القيد يرادف ما سبق أن ذكرناه من ضرورة تناظر طرفَيْ علاقة الاطِّراح من جهة حال واحدة. والعبارتان مرادفتان لما قيل أعلاه عن مصطلحي الاتصال والانقطاع عند سيبويه. فالعبارات الثلاث تصوِّر شيئا واحدا.

اما الحكم بالنقيض فهو قيد ذكره شهاب الدين القرافي وهو يبحث عما به يتحدد الاستثناء «المتصل» و«المنقطع»، تابعا نحويين في التقسيم المذكور سابقا. الا ان «الانقطاع» يحصل عنده، إما بما يعرف في ذلك التصور «بالاستثناء من غير الجنس» وهو المُعَبَّر عنه حيث يقول: «أن تَحْكُمَ على غير جنس ما حَكَمْتَ عليه أولاً»[48]، المُمَثَّل له بالجملة: «قام القومُ إلا فرساً». وقد تبين أن «الا» هنا غير استثنائية. واما لتباين جهتي تناظر الحكم كأن يكون الطرفان منتظمين بعلاقة الانتماء ولهما حال واحدة لكن تلك الحال قد أوجبها عاملان فعليان متباينان، وهو ما يعبر عنه القرافي حيث يقول: «أو بغير نقيض ما حكمت به أولا»[49]. مثاله «قام القوم الا زيدا سافر» يقول عنه «كان منقطعا أيضا لأنك حكمت على (زيد) الذي هو من الجنس بغير النقيض الذي هو عدم القيام، بل بحكم آخر الذي هو السفر»[50].

ويظهر أن قيد الحكم بالنقيض عند القرافي يرادف مصطلحي المشغول والمفرغ عند النحاة. اذ المشغول لا يترك لغيره من العوامل الفعلية إيجاب حالٍ أو إغرابٍ لمركب في صورة قولية استثنائية، وكذلك المفرغ. وترادف العبارتان أيضا ما سبق أن ذكرناه في المكون (ج) من ضرورة إثبات حال واحدة لأحد الطرفين في علاقة الاطراح وسلب تلك الحال عن الطرف الآخر.

ومما يلاحظ فيما سبق عن قيود «إلا» الاستثنائية كون المفكرين العرب يتحدثون عن شيء واحد. لكن بعضهم يستعمل في تحديد تلك القيود لغة مباشرة، وهم البيانيون

والأصوليون، والبعض الآخر، وهم النحاة، يترجمونها الى مصطلحات تتحدد في إطار الجهاز الواصف المصنوع وفق الأصول الوضعية التي يقوم عليها النحو الخاص. كما أن القيود التي وصفها الفريقان باللغتين لا تخرج عما سبق أن جعلناه في المكون الدلالي الخاص (ج) المعاد هنا وهو بنية قصرية.

(جَ). (‾ح (ساع‾ص/‾ك – س ع+ص))

ويكون محتوى (جَ) تعبيراً عن نسق «الا» الاستثنائية التي تتبادل الموقع والأداة «حتى» العاطفة أو الخافضة[51]، على أن الأداتين «إلا» و«حتى» متقابلتان على جهة التناقض.

2 ــ أصول تخاطبية توجب الانقطاع والاتصال.

في غير المرحلة السابقة المتميزة بتوجه النظر الى تحديد ما به تتقيد «الا» الاستثنائية نجد نحويين يسيرون بالوصف الى مرحلة موالية تتميز بالبحث عن مفسر للانقطاع مع إمكان الاتصال، وللتفريغ مع إمكان شَغْلِ العامل. واذا كانوا قد استندوا، في المرحلة السابقة، الى العاملية لتفسير تناظر الطرفين في علاقة الاطراح من حيث الحال والاعراب المطابق، عند الاتصال، وتباين إعرابيهما لا غيرُ، عند الانقطاع، فان مرجعهم لتفسير الانقطاع او الاتصال وتفريغ العامل او شغله سيكون الى ما ينتمي الى أصول التخاطب. كما سيظهر من عرض أقوالهم الواصفة لمثل (1ــ3) وغيرها مما سيأتي:

1 ــ ما زارنا من أحدٍ إلاَّ خالدٌ.

2 ــ ما دعا زيدٌ أحداً إلاَّ عَلِيّاً.

3 ــ ما حَضَرَ المدعون إلا خالدا.

على العوامل الفعلية (زار، دعا، حضر) يصدق مصطلح المشغول، اذن هذه الصورة القولية الاستثنائية تحتوي جميع المركبات اللازمة فكانت تامة. وعلى الخاصين، (خالد) و(عليا) في (1،2) يصدق الاتصال، فهما يناظران العامَّيْنِ (من أحد) و(أحداً) من جهة الحال، «الفاعلية» و«المفعولية» على التوالي ومن جهة الاعراب المطابق «الرفع» و«النصب» لكن إعراب الخاص (خالد) في (1) يطابق الاعراب المسند الى المركب الحرفي (من أحد) أو يُحمَل إعرابه، كما يقول سيبويه، «على موضوع العامل في الاسم

والاسم»[52] وليس على العامل الحرفي او المعمول الحرفي، وانما على الاعراب الواجب للمركب منهما.

ويصدق الانقطاع على الخاص (خالدا). كما في (3)، اذ يناظر العام (المدعون) من حيث الحال؛ «الفاعلية»، ويباينه من جهة الاعراب لمَّا أُسند إليه غير إعراب العام المطابق للفاعلية.

اذا كان ما يراكب «الا» في الصور القولية (1—3) يستجيب لمحتوى المكون الدلالي (ج) وجب أن تكون «الا» استثنائية، (دالة على علاقة الاطراح)، وحينئذ يلزم ان تكون الحال الواحدةُ مسلوبةً أو منفيةً عن أحد الطرفين وموجبةً او مثبتةً للطرف الآخر، سواء كان الطرفان، من حيث الاعراب المطابق لتلك الحال، متناظرين أم متباينين. يفيد ما أثبت هنا أنّ إِسناد إعراب مطابق لحال العام كافٍ بالنسبة الى أصل الاعراب الموسط لاجراء ما يوجبه أصل التباين المؤسس في النوع الثاني من الأصول الدلالية. لذا يمكن استعمال إعراب الخاص لما توجبه أصول تخاطبية. وبهذه يُفَسِّرُ نحويون، في مرحلة ثانية، الانقطاع والاتصال، كما يتشخصان في الصور القولية الاستثنائية (1 و12) و(3 و13).

1 — ما زارنا من أحدٍ الا خالدٌ.

12 — ما حضر المدعون الا خالدٌ.

3 — ما حضر المدعون الا خالداً.

13 — ما شتم زيداً أحدٌ الا خالداً.

ينطلق النحاة، وهو يستعملون الأُصول التخاطبية لتفسير تباين الاعراب المسند الى الخاص (خالد) في (12، 3) وفي غيرها، مما يصدق عليه، في الفكر اللساني العربي، مصطلح الجملة، (العمدتان، او المثبت والمثبت له، او المنفي والمنفي عنه). انحصار الجملة في دلك يلزم عنه أن الصوة القولية الاستثنائية مركبة من جملتين؛ منفي ومنفي عنه: (ما حضر المدعون)، ومثبت ومثبت له: (حضر خالد). ولاشتراك الجملتين في الفعل (حضر) اختزلتا بواسطة «الا» في بنية استثنائية واحدة. لكنه يبقى «ما بعد الا، من حيث المعنى، من جملة مستانفة غير الجملة الاولى[53].

يتولد عن هذا الاختزال احتمالان: أحدهما جعل ما بعد «الا»، وهو من جملة ثانية، مُتَوَغِّلاً عن طريق البدلية في الجملة الاولى فيحصل الاتصال او التناظر من حيث الاعراب.

كما في (1 ، 12). والاحتمال الثاني ان يُجعل ما بعد «الا» خارجَ الجملة الأولى، اذ «جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول»[54].

وبذلك يحصل الانقطاع او عدم التناظر من حيث الاعراب. كما في (3 و13). وبما ان العاملية قد وَفَّرتْ الاحتمالين سار بالامكان توظيف الاعراب لتبليغ «أغراض جزئية» تتمثل فيما يُكَوِّنِ مَحَطَّ الاهتمام، أو «المقصود بالفعل السابق» مِمَّنْ ذكر ما يُؤَدَّى بالانقطاع والاتصال القرافي، فيما نقله من شرح الرماني لكتاب سيبويه. يقول «يظهر ان «الا» للبدل وغير البدل، أنه من باب الاشتراك. لأن البابين وإنْ اشتركا في الاخراج، غير أنَّ مع البدلية المعنى فيه على ان ما بعد «الا» هو المقصود بالفعل السابق، والأول في حكم التوطئة له. والاخراج لا مع البدلية يقتضي أن ما قبل «الا» هو المقصود بالفعل. والثاني انما ذُكر لِيُبيّن أنه غير مراد فضلة في الكلام»[55].

ويوضح ابن السراج موجب الانقطاع فيقول «فان لم تقدر البدل وجعلت قولك: (ما قام أحد)، كلاماً تامّاً لا تنوي فيه الابدالَ من (أحد)، ثم استثنيت نصب فقلت: ما قام أحد إلا زيدا، فعلى هذا يكون لِلزوم النصب بعد النفي شيئان: التراخي وعروض الاستثناء»[56]. ومما أورد سيبويه، حينما تحدث عن المستثنى المنصوب إما بالانقطاع، او بالفعل الناقص[57]، يستخلص أن المتكلم استثنى لما نَزَّلَ مخاطبه منزلة مَنْ توهم واعتقد كون ما بعد «الا» داخلا فيما نُفِيَ عن العام قبلها فاستدرك بالاستثناء لاخراجه. لذا كان في «الا» شيء من معنى «لكن». وما كان ليستثنى مستدركا لو لم يكن العام محط الاهتمام.

نخلص مما سيق هنا أن تباين إعرابي الخاص (خالد، خالدا) فيما كان من قبيل الصور القولية الاستثنائية (12 و3) المعادتين هنا.

12 ــ ما حضر المدعون الا خالد.

3 ــ ما حضر المدعون الا خالداً.

قد أوجبه أصل الاعراب المتخذ واسطة لاجراء ما يوجبه أصول التباين المؤسس في الأصول التخاطبية، وليس في النوع الثاني من الأصول الدلالية. اذ سبق ان اعراب العام كاف. عن هذا الأصل التخاطبي يمكن أنِ يُقال:

أ) اذا كان العام محط الاهتمام أي المقصود بالفعل السابق، وكان استثناء الخاص لبيان أنه غير مشمول بما نفي عن العام كان تبليغ هذا الغرض موجب القطع وفي هذه الحالة يجب أن يُشَغَّلَ الفعلُ ولا يجوز تفريغه، كما في (3ــ13).

ب). اذا كان الخاص محط الاهتمام، والعام توطئة بمنزلة ما ليس في الكلام وهذا يبين في باب البدل»[58] كان تبليغ هذا الغرض مُوجِب الاتصال كما يظهر في (1 و12).

3 ــ أصل الخفة يوجب التفريغ،

حينما يقابل بين ممكنين، شَغْل العامل أو تفريغه، والممكنان متساويان باعتبار ما يُكوِّن محط الاهتمام، فان أصل الخفة والاستحسان يتدخل مُوجباً أن تتساوى الصورتان القوليتان بتفريغ العامل في كليهما. فاذا قارنا بين (2) و(4).

2 ــ ما دعا زيد أحداً الا علياً.

4 ــ ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إلاّ انفسهم﴾.

وكان الخاص ما بعد «إلا في المثال (2)، وفي الآية الكريمة (4) محط الاهتمام وكان العام (أحداً) الذي يشغل العامل الفعلي (دعا) في (2) توطئة في حكم الساقط فان أصل الخفة يوجب نزع العام (أحداً) من الصورة القولية (2) ليتفرغ العامل للخاص (علياً)، كما تفرغ (يخادعون) للخاص (أنفسهم) بعد «الا» في (4). إذاً الأصل التخاطبي (الخاص محط الاهتمام)، يوجب الاتصال، وأصل الخفة، (علاقة تفاضل بين ممكنين)، يوجب التفريغ. بإجراء الأصلين تساوت الصور القولية الاستثنائية (4ــ11).

تفريغ العامل يحصل بنزع العام من الصورة القولية ليتسلط على الخاص حينئذ يَسْتَبِدُّ بالحال التي أوجبها العامل ولا يبقى بمنزلة حال العام اذا ذُكِرَ[59] والعامل اذا كان فعليا فان العام المنزوع اما تكون حاله:

ـ المفعولية، كما في (4) ﴿وما يخادعون الاّ أنفسهم﴾.

ـ أو الفاعلية، كما في (5) «لا يحتقر العلماءَ الا الجهالُ».

ـ أو الغائية، كما في (6) ﴿وما أرسلناك الا رحمة للعالَمينَ﴾[60].

- أو الفاعلية المقيدة بالغائية، كما في (7) «ما قام احتراما لكم الا زيد».

- أو الحالية، كما في (8) «ما لقينا خالد الا مبتسما».

- أو الفاعلية المقيدة بالحالية: (9) «ما رجع مريضا الا زيد».

- أو الظرفية، زمان كما في (14) أو مكان كما في (15).

14 ــ ما نام خالد الا ساعتين

15 ــ لا يرافع المحامي إلا أمام القاضي.

اما اذا كان العامل هو الابتداء[61] فان تفريغه يحصل اما:

ـ بنزع المبتدأ العام من الصورة القولية الاستثنائية، وتسليط الابتداء على المبتدأ الخاص بعد، «الا»، اذ هو محط الاهتمام او المقصود بالخبر السابق كما في (10)

10 ــ ما كريم الا خالد.

ولو شُغّل هذا العامل بالمبتدأ العام لظهر في الصورة القولية، كما في (10،أ)

10 ــ أ ــ ما أحد كريم الا خالد.

ولأن إلاّ الاستثنائية الدالة على علاقة الاطراح تقتضي تناظر الطرفين، إما من حيث الحال والاعراب المطابق اذا كان العامل فعليا، كما تقدم، وإما من حيث «المبتدئية والخبرية» اذا كان العامل الابتداء، فكما لا تكون حال أحد الطرفين الفاعلية وحال الآخر المفعولية، كذلك، لا يكون وضع أحد الطرفين في مثل (10) المبتدئية ووضع الآخر الخبرية.

ـ او تسليط الابتداء على الخبر الخاص بعد «الا»، لانه المقصود اثباته للمبتدأ السابق من بين ما يحتويه الخبر العام المنزوع من الصورة القولية. كما في (11) ﴿وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾. ولو شغل الابتداء بالخبر العام لظهر في جملة من الأخبار المتوهم ثبوتها للمبتدأ السابق، وحينئذ يكون طرفا العلاقة المدلول عليها بإلاّ متناظرين من جهة الخبرية[62].

4 ــ أصول تخاطبية توجب القصر بالاستثناء وترتيب المركبات

سار البيانيون بوصف الصور القولية الاستثنائية المدرجة تحت (ج) الى مرحلة ثالثة تميزت بتحديد ما يقتضي القصر بالاستثناء بدل غيره، وما يفسر ترتيب المركبات وباستعمال، فيما يَسْعَوْنَ إليه، أصولاً مما ينتمي الى المبدأ التخاطبي. وسنبدأ بعرض ما وجده البيانيون داعيا الى القصر بالاستثناء، ثم ما يُوجب ترتيب المركبات.

ـ رفع الاصرار موجب القصر بالاستثناء

سبق، في الفصل الأول من هذا القسم، ان قدمنا تحت (أ) مكوناً بيانيا يهم أبنية

القصر، وهو عبارة عن علاقة بين متخاطبين المتكلمُ فيها مقيد برفع ما توهمه المخاطب. واذا كان كذلك وجب أن يكون رفع الاصرار سياقا خاصا، ينضوي تحت العام، هو موجب القصر بالاستثناء. مما يفيد ما سيق هنا ما ذكر الجرجاني اذ يقول: «واما الخبر بالنفي والاثبات. نحو ما هذا الاّ كذا، وان هو الا كذا فيكون لِلأمر ينكره المخاطب ويشك فيه. فاذا قلت: ما هو الا مصيب. أو ما هو الا مخطىء. قلته لمن يدفع ان يكون الأمر على ما قلته»[63]. وباختصار «طريق النفي والاستثناء يُسلَك مع مخاطب تعتقد انه مخطىء وتراه يصر»[64] وليتضح سياق رفع الاصرار ينبغي ان يتحدد وفق ما قدم عن الاستثناء حتى الآن.

تفريغ العامل يحصل بنزع العام من الصورة القولية الاستثنائية وبتسليطه على الخاص. استعمال هذه للقصر يقتضي مخاطبا يعتقد مصرا على أن:

1 ــ الخاص بعد «الا» ليس واحدا من أفراد العام المنزوع.

2 ــ الخاص بعد «الا» يشاركه غيره مما يحتويه العام.

اذا كان العامل فعليا، وكانت، مثلا، حال العام المفعولية فان المخاطب اما أنْ يعتقد (1)، أو (2). اذا كان يعتقد (1) رَفَعَ المتكلمُ إصراره بجعل الخاص بعد «الا» مشمولا بالعام المنزوع وقد سلب عنه حال المفعولية وأوجبها للخاص. مثال هذا الاحتمال قوله تعالى في (4)، كما هو ظاهر مِمَّا قبل الآية وبعدها[65]. ومن كلام المفسرين «فانما هو خادع نفسه لاشك دون من حدثته نفسه انه له مخادع»[66].

(4) ﴿وما يخادعون الا انفسهم﴾.

وكذلك يكون بالنسبة الى سائر الاحوال المسرودة.

واذا كان العامل هو الابتداء فإن تسلط على المبتدأ الخاص بعد «الا»، وكان المخاطب يعتقد (1) فإنَّ المتكلم يرفع اصرار مخاطبه على ما يعتقده بِجَعْلِ ما بعد «الا» مشمولاً بالمبتدأ العام المنزوع، وقد سَلَبَ عنه الصفة المخبر بها عنه، وأوجبها للمبتدأ الخاص. كما في (10) ونحوها (16 و17).

10 ــ ما كريم الا خالد.

16 ــ ما شاعر الا زيد

17 ــ ما نحوي الا سيبويه.

وان تسلط الابتداء على الخبر الخاص بعد إلا وكان المخاطب يعتقد ما وصف في (1) فان رفع اصراره يكون بجعل الخبر بعد «الا» مشمولا بجملة من الصفات المنزوعة من الصورة القولية وقد سلبها المتكلمُ عن المبتدأ السابق وأثبت له منها ما بعد «الا» كما في (11) ونحوها (18 و19)

11 ـــ ﴿ما مُحمَّدٌ الاّ رَسُولٌ قَد خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾.

18 ـــ ﴿وَمَا ٱلْحَيَاةُ الدُّنْيَا إلاَّ مَتَاعُ ٱلْغُرُورِ﴾. (3 ـــ 185)

19 ـــ ما هذا الرجل إلا مُدَّعٍ.

اذا كان مُعْتَقَدُ المُخاطَب الموصفَ في (1) وكان المتكلم يرفع إصراره بالكيفية المذكورة استعمل السكاكي للقصر في هذا السياق مصطلح «قصر القلب». يقول عنه «ويسمى هذا قصر قلب بمعنى ان المتكلم يقلب فيه حكم السامع. كقولك: ما شاعر الا زيد لمن يعتقد ان شاعرا في قبيلة معينة او ظرف معين لكنه يقول ما زيد هنا بشاعر»[67].

أما اذا كان معتقد المخاطب الموصف في (2) فان المتكلم يرفع إصرار مخاطبه على مشاركة أفراد مما يحتويه العام للخاص بعد «الا». وذلك إما بِسَلْبِ الحال عن العام المنزوع من الصورة القولية الاستثنائية وإيجابها للخاص المذكور فيما بعد «الا» إن كان العامل فعليا، وإما بسلْب الصفة المخبر بها عن المبتدأ العام المنزوع وإيجابها للمبتدأ الخاص، أو بسلب عن المبتدأ الصفات المكونة للخبر العام المنزوع وايجاب له منها الصفة بعد «الا»، ان كان الابتداء هو العامل، اذ إزالة المشاركة التي يعتقدها المخاطب تحصل إمَّا بافراد ما بعد «الا» «بحال أو بصفة»، او بافراد الحال او الصفة بعد «الا» من جملة الأحوال او الصفات الممكن إثباتها لمركب قبل «الا». وبهذا الاعتبار سمي «قصر الافراد». يقول السكاكي فيه «ويسمى هذا قصر إفراد بمعنى أنه يُزيل شركة الثاني... كقولك: ما شاعر الا زيد، لمن يعتقد زيداً شاعراً لكن يدعي شاعراً آخر، أو قولك: ما قائم الا زيد، لمن يعتقد قائمين أو أكثر في جهة من الجهات معينة».

وما يلاحظ فيما عرض، ان المرجع في الوصف بمصطلحي؛ القَلْب او الإفْراد، لصورة قولية استثنائية واردة في سياق رفع الإصرار ليس إلا أصولاً مما ينتمي الى مبدأ التخاطب،أي المعبر عنه في الاحتمالين (1 و2). ومن جهة أخرى يلاحظ ان هذه الأصول، تبعاً للسكاكي، لا مُشَخِّصَ لها في الصورة القولية، إذ لم تُحدِثْ أثراً لا في إعراب المركبات

ولا في ترتيبها ولا في طبيعتها ولا في أيّ شيء آخر يحتمل ان يستجيب لها بِحَمْلِ أثَرٍ مطابق. لذا يمكن، على سبيل التمثيل، وصف (10).

10 — ما كريم الا زيد

بقصر القلب، إنْ كان المخاطب يعتقد مصراً أنْ (زيد) غير مشمول بالمبتدأ العام المنزوع الخبر عنه بِ (كريم)، أوْ بقصر الإفراد، إن كان المخاطب يعتقد أن (زيد) يشاركه في الصفة (كريم) ما يحتويه المبتدأ العام المنزوع. فبنية الصورة القولية ثابِتَةٌ ووصفها متغير لتغير معتقد المخاطب، أو «بحسب مقام السامع» كما يقول السكاكي.

ـ منع احتمال المشاركة يوجب ترتيب المُركَّبات

منع احتمال المشاركة من الأصول التخاطبية التي ترتب المركبات في الصورة القولية الاستثنائية وتحدد مراكزها داخلها. معنى هذا أن المتكلم، وهو بازاء مخاطب يدعي ان الخاص بعد «الا» يشاركه غيره مما يحتويه العام، يرتب المركبات بحيث يكون لترتيبها قيمة تمنع أي احتمال للمشاركة. اذ هذا المبحث واقع داخل ما سماه السكاكي بقصر الإفراد، ولا يتصل البتة بما سماه قصر القلب خِلافاً لَهُ.

حينما يُتحدَّث في النحو او البلاغة عن القيمة المسندة الى ترتيب المركبات يُنظَر الى مراكز المعمولات في الصورة القولية. يقول الرضي «اذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية او الحالية أو غير ذلك محصورا في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال»[68]. يفيد ما ساقه الرضي في الموضع الذي أُخِذَ منه النص أن الأحوال المتباينة، كالفاعلية والمفعولية، أو المفعولية والحالية، او الفاعلية والغائية، وغير هذه الازواج، تتعالق فيما بينها بواسطة العامل الفعلي الذي يوجبها للمركبات الحاملة لها. يحصل هذا التعالق في صور قولية استثنائية كما في (20، 21)، من جهتين.

20 — ما ضرب زيدٌ إلا عمراً

21 — ما ضرب عمراً الا زيدٌ.

الأولى تتمثل في تعلق حال المركب بعد «الا» بحال المركب قبلها، كتعلق مفعولية (عمرا) بفاعلية (زيد) في (20)، وتعلق فاعلية (زيد) بمفعولية (عمراً) في (21). والثانية

تتمثل في انحصار حال المركب قبل «الا» في حال ما بعدها. كانحصار فاعلية (زيد) في مفعولية (عمرا) في (20). وانحصار مفعولية (عمرا) في فاعلية (زيد) في (21).

مما ينتج عن تعالق أزواج من الأحوال المتباينة ما عبر عنه الرضي في النص المنقول عنه. من أن الحال المتعلقة تحتمل التعلق أيضا بغير المذكور قبل «الا». وأن الحال المحصورة لا تحتمل التعلق بغير المذكور بعد «الا». تطبيقا لما سبق على (20) و(21) على التوالي يقول الرضي في نفس الصفحة «فضاربية زيد محصورة في عمرو، أي ليس ضارباً لأحد الا لعمرو. وأما مضروبية (عمرا) فعلى الاحتمال، أي يجوز ان يكون مضروباً لغير زيد أيضا. وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد، مضروبية عمرو مقصورة على زيد، اي لم يَضْرِبْهُ الا زيد. وضاربية زيد باقية على الاحتمال أي يصح أن يكون ضاربا لغير عمرو أيضا». استثمار ما عرض هنا في مسألة ما توجبه الأصول التخاطبية من ترتيب للمركبات يمكن أن يكون كما يلي:

اذا كان العامل فعليا، (بموجب أصل الخفة متفرغ، العام بموجب علاقة الاطراح يناظر الخاص من حيث الحال الواجبة لهما)، فان المخاطب إما أن يعتقد مصراً على أن الخاص يشاركه ما يحتويه العام في:

ـ حال الفاعلية: ليرفع المتكلم مُعتقَد مُخاطَبِهِ يلزمه أن يمنع هذا الاحتمال بأن يرتب المركبات في الصورة القولية الاستثنائية، كما في (21 و5).

21 ــ ما ضرب عمرا الا زيد.

5 ــ لا يحتقر العلماءَ الا الجهالُ.

ويكون انحصار مفعولية (عمرا) المُرَتَّبَةِ قبل «الا» في فاعلية (زيد) المرتبة بعدها هو المانع من أن يشارك (زيد) في الفاعلية ما يحتويه العام المنزوع، وكذلك يكون بالنسبة الى (5).

ـ أو حال المفعولية: رفع هذا الاعتقاد يلزم المتكلم أن يُرتِّب المركبات بما يمنع احتمال المشاركة، كما في (20 و4).

20 ــ ما ضرب زيد الا عمرا.

4 ــ ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ﴾.

اذ حصر فاعلية (زيد) و(مرجع ضمير الفعل)، على التوالي، في مفعولية (عمرا) و(انفسهم) مانع من ان يشاركهما في المفعولية ما يحتويه عامُّ كُلٍّ مِنْهُمَا.

ـ أو حال الغائية: اذا كان المخاطب يعتقد ان الخاص يشاركه ما يحتويه العام في حال الغائية فان المتكلم يرفع هذا الاعتقاد بالترتيب المانع لهذه المشاركة، كما (22 و6).

22 ـــ ما أكرم عمرو زيدا الا حذر شره.

6 ـــ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾.

ويكون انحصار فاعلية المركب قبل «الا» وقد تعلقت به المفعولية، في غائية المركب بعدها مانعاً من احتمال أن يشارك الخاصَّ في الغائية ما يحتويه العامُ المنزوع.

ـ أو الفاعلية المقيدة بالغائية، كما في (7).

7 ـــ ما قام احتراما لكم الاَّ زيد

بانحصار حال الغائية للمركب (احتراما)، وقد تعلقت بفاعلية العام المنزوع، في فاعلية (زيد) بعد «الا» يمنع المتكلم احتمال ان يشارك ما يحتويه العامُّ الخاصَّ في الفاعلية المقيدة بالغائية. ويرفع إصرار مخاطبه على عدم تفرد الخاص بتلك الحال. وهكذا يستمر بالنسبة لباقي الأحوال مُطلَقَةً كانت أو مُقَيَّدَةً.

أما اذا كان العامل الابتداء وكان سياق الخطاب مُخاطَباً يعتقد مُصِرّاً ان الخاص يشاركه في الصفة ما يحتويه العامُّ المنزوع فإن المتكلم ليرفع هذا الإعتقاد، يجب أن يُرتَّب المركبات بما يمنع احتمال هذه المشاركة، كما في (23) و(10).

23 ـــ ما شاعر الا شوقي

10 ـــ ما كريم الا خالد.

احتمال ان يشارك، ما يحتويه المبتدأ العامُّ المنزوعُ المبدأ الخاصَّ المذكورَ بعد «الا» في الصفة المخبربها المذكورة قبل «الا»، يمنعه ما درج السكاكي على تسميته بقصر الصفة على الموصوف إفراداً[6]. اذ قَصرُ الصفة (شاعر) على الموصوف (شوقي) أوجب له الانفراد بها، فامتنع أن يشاركه غيرُه ممن يصح أن يُخْبَرَ عَنْهُم بتلك الصفة.

وإن كان سياق الخطاب مخاطبا يعتقد أنَّ الصفاتِ المكونةَ للخبر المنزوع تُشارِكُ

في الخبرية الصفَة المخبرَ بها عن المبتدأ، فان رفع هذا الاعتقادَ يحصل بترتيب المركبات المانع من احتمال هذه المشاركة، كما في (24) و(11).

24 ــ ما الجرجاني الا بلاغي

11 ــ ﴿مَا محمد الاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾.

ويكون قصر الموصوف «الجرجاني» على الصفة (بلاغي) مانِعاً من أن يشاركها غيرها من الصفات التي يصحُّ الاخبار بها عن الموصوف أو يَتوهَّم المخاطب ثُبوتَها للموصوف، كما في الآية الكريمة (11). إفراد الصفة يكون بقصر الموصوف عليها، وإفراد الموصوف يحصل بقصر الصفة عليه. ويحملان على ترتيبين متباينين لتباين اعتقاد المخاطب.

(د) القصر بالعاطف الفاصل.

تبين من خلال تناول القصر بالاستثناء ان الاهتمام توجه الى تحديد، بواسطة الأصول الاجبارية والاختيارية، اللغة المستعملة في الفكر اللساني العربي لوصف بنية قصرية اعْتُبِرَتْ «الأصْل في باب القصر». كذلك سيركز هنا على مرجع ما يقدمه النحويون والبيانيون من وصف لما سميناه بنية العاطف الفاصل. اذ به يمكن ان تنكشف الخصائص المميزة لها عن القصر بالاستثناء. وبالبحث في الوصف المقدم عن جوابٍ لموجب ترك الاستثناء واستعمال هذه البنية ينكشف ذلك المرجع.

لِقيام هذه البنية على علاقة الفصل المحددة في المكون الدلالي الخاص (د) المعاد من جديد مُدمَجا في (دَ)، (±ح (بيوع1 V بيوع2))، سُمِّيت بالعاطف الفاصل لأنْ تشمل ما دخلت إليه واحدة من الأداتين؛ «لا» و«بل» الدالتين على علاقة الفصل «V». وهي قصرية أو حصرية لاستجابتها للمكون البياني (أ) المحدد في العلاقة بين متخاطبين المتكلم فيها محكوم بقيد رفع التوهم. واذا كانت الصور القولية المدرجة تحت (د) خاضعة للمكونين (أ) و(د) وجب ان يظهر في الوصف المقدم لها ما يحيل عليهما.

د. 1 ــ فاز زيد لا عمرو.

2 ــ يروي زيد الحديث لا الشعر.

3 ــ استقبلنا خالد منشرحا لا مغموما

4 ــ عَمْرٌو كَرِيمٌ لا بَخِيلٌ.

5 ـــ الجهل قبيح لا العلم.

6 ـــ يعدل زيد لا يظلم.

7 ـــ لا يفلح الظالم بل العادل.

8 ـــ لا يعرف زيد الاشتقاق بل الحساب

9 ـــ ما عاد خالد راجِلاً بل راكبا.

10 ـــ ما عمرو بخيل بل مدبِّر.

11 ـــ ما الأمين غائب بل نائبه.

12 ـــ ما مات زيد بل قُتل.

ادراج «لا»، و«بل» المركبة مع النفي[70] ضمن أدوات العطف يقتضي أن يوجد في الصورة القولية مركبان متناظران. كون الأداتين مِن صنف الفاصل يلزم أن يكون المتناظران متناقضين. أما ألاَّ يدخل الى بنية العاطف الفاصل القصرية من بين مجموعة أدوات العطف الفاصلة سوى الأداتين؛ «لا» البسيطة، و«مـ ـــ بل»؛ (المركبة من النفي «مـ » و«بل» الإضرابية)، فلأنه لا يستجيب للمكون البياني (أ) غيرهما. وهو ما يظهر من كلام النحويين عنهما.

الأداة «مـ ـــ بل»، «إن تلاها مفرد فهي عاطفة...لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده»[71]، وإن تحولت الى عاطفة فلا تتنازل عن معناها الأصلي الذي يضرب به المتكلم عن غلط في كلام مخاطبه أو في اعتقاده. أو كما يقول المبرد: «ان أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالغلط إنما لَحِقَ الأول»[72]. فهي عاطفة لتناظر المتعاطفين، وفاصلة لثبوت ما بعدها وقد سُلِب نظيره الذي قبلها، وإضرابية لأن المتكلم قد أبدل بالمركب بعدها، وهو يقينه، المُرَكَّبَ قبلها وهو غلط مخاطبه.

أما الاداة «لا» العاطفة فانها «تنفي عن الثاني ما ثبت للأول» و«تقع لاخراج الثاني مما دخل فيه الاول»[73]. بها يحقق المتكلم ما قبلها وهو يقينه ويبطل ما بعدها وهو ما التبس على مخاطبه. بتعبير سيبويه «... مررت برجل لا امرأة أشركت بينهما لا في الباء وأحقت المرور للاول وفصلت بينهما عند من التبسا عليه فلم يدر بأيهما مررت»[74].

ما سيق من كلام النحويين في الأداتين يجمله السكاكي، وهو يعيِّن وجه اتفاق

أبنية القصر، في قوله: «وهذه الطرق تتفق من وجه وهو أن المخاطب معها يلزم ان يكون حاكِماً حُكماً مشوباً بصواب وخطأ، وأنت تطلّب بها تحقيق صوابه ونفي خطَئِه. تحقق في قصر القلب كون الموصوف على أحد الوصفين، أو كون الوصف لأحد الموصوفين وهو صوابه وتنفي تعيين حكمة وهو خطَؤُه»[75].

ـ قلب الاعتقاد موجب ترك الاستثناء، والقصر بالعاطف الفاصل.

يظهر مما قدم أن السياق الخاص ببنية العاطف الفاصل القصرية الملائم لما يتراكب فيها هو ما حدده السكاكي تحت قصر القلب. فكما ان هذا السياق لا يلائم ما يتراكب في بنية الاستثناء، ولا يؤثر فيها، كما سبق أن بينا، فإنّ قصر الافراد خِلافاً للساكي، لا يلائم ما يتراكب في بنية العاطف الفاصل القصرية. وما يعنينا في هذه المرحلة إثبات التلاؤم بين هذه البنية وبين السياق المحدد بقصر القلب.

بالنظر الى ما استعمله السكاكي من الألفاظ اللغوية لوصف السياق الذي يصدق عليه قصر الافراد؛ «تُحقِّقُ في قصر الافراد حكمَهُ في بعضٍ، وهو صوابه. وتنفيه عن بعض، وهو خطؤه»[76]، يتبين تلاؤم هذا السياق مع القصر بالاستثناء. حيث يمثل البعض الأول في عبارة السكاكي ما يعتقده المخاطب مشاركا للبعض الثاني فيها. ليرفع المتكلم هذا الاعتقاد يجعل «النفي عاما ليتناول»[77] البعضين أو كل ما يحتويه العام، ثم يُثبت للخاص، بواسطة إلا، ما سلبه عن العام. أما في بنية العاطف الفاصل فإن النفي لا يتوجه الى عام اذ هذا، كما سبق في الفصل الأول من هذا القسم، قد يكون مجموعة لا تحتوي أكثر من فردين. وحينئذ يجب أن يظهرا في الصورة القولية وقد توجه النفي الى أحدهما.

كون العام (ساع) في المكون الدلالي المحدد في (ب)؛ (ساع ⋐ س ع) لا يحتوي أكثر من فردين يمتنع معه القصر بالاستثناء ويتوجب استعمال غيره من أبنية القصر، واذا سلَّط المتكلم النفي على أحد المتعاطفين في بنية العاطف الفاصل، فلكي يسلب عنه ما المخاطب أوجبه له، ويوجب ذلك لنظيره. ويرفع بذلك خطأ مخاطبه في تعيين أحد طرفي العلاقة الدلالية، كما سيوضح الآن في الأمثلة السابقة.

من الأمثلة المدرجة تحت (د) ما يحتمل أن يكون سياقها مخاطبا يعتقد مشاركة المُتعاطفَيْن، كما في (1 و2 و8 و11). ومنها ما لا يحتمل ان يكون سياقها كذلك وهو الباقي. اذ المتعاطفان فيها متقابلان وَصَلَ التقابلُ بينهما في بعضها الى درجة التضاد، بحيث لا يمكن ان يعتقد المخاطَب اجتماعهما او اشتراكهما. اذن هذه الأخيرة بالضرورة خارجة

من قصر الإفراد داخلة في قصر القلب. أما الصنف الأول الذي يحتمل ذلك، فقد أثبت الجرجاني امتناع هذا الاحتمال بحصر سياق ما يضمه من الأمثلة في مخاطب أخطأ في تعيين طرف العلاقة الدلالية. مما ذكر الجرجاني في وصف سياق مثل (1) المعادة هنا.

1 ــ فاز زيد لا عمرو.

نسوق «قولنا في لا العاطفة إنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول ليس المراد به أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل بل انها تنفي أن يكون الفعل الذي قلت إنه كان من الأول قد كان من الثاني دون الأول... فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهم أنه كان من ذلك»[78]. ويكون المتكلم بالصورة القولية (1) قد قصر الفعل (فاز) على المركب (زيد) قبل «لا» لَمَّا أثبت له حال الفاعلية وسلبها عن نظيره بعد «لا» وكذلك إن تكلم بمثل (7) يكون قاصراً الفعل (يفلح) على المركب (العادل) بعد «بل»، اذ أوجب له حال الفاعلية وقد سلبها عما قبلها. ويكون هذا من قبيل قصر الفعل على الفاعل.

7 ــ لا يفلح الظالم بل العادل.

وان تكلم بمثل (2) و(8).

2 ــ يَرْوي زيد الحديث لا الشعر

8 ــ لايعرف زيد الاشتقاق بل الحساب.

يكون قاصرا فاعلية (زيد) فيهما على مفعولية المركبين قبل «لا» وبعد «بل» بسلب هذه الحال عن نَظِيرَيْهما بعد «لا» وقبلَ «بل». وهذا من قبيل قصر الفاعل على المفعول. وبمثل (3) و(9).

3 ــ استقبلنا خالد منشرحا لا مغموما.

9 ــ ما عاد خالد مُرتَجِلاً بل راكبا.

يقصر المتكلم فاعلية (خالد)، فيهما على حالية المركبين: قبل «لا» وبعد «بل» لما سلب الحالية عن نظيريهما بعد «لا» وقبل «بل». وهو من قبيل قصر الفاعلية على الحالية.

وبمثل (4) و(10).

4 ــ عمرو كريم لا بخيل

10 ــ ما عمر بخيل بل مدبر

يقصر المتكلم المبتدأين (عمرو) فيهما على المركبين. قبل «لا» وبعد «بل» لما أوجب لهما الخبرية وسلبها عن نظيريهما بعد «لا». وهذا من قبيل قصر الموصوف على الصفة. وان تكلم بمثل (5) و(11).

5 ــ الجهل قبيح لا العلم.

11 ــ ما الأمين غائب بل نائبه.

يكون المتكلم قد قصر خَبَرِيَّتَيْ؛ (قبيح) و(غائب) على المبتدأين، قبل «لا» وبعد «بل» بسلبهما عن المبتدأين بعد «لا» وقبل «بل». وهو من قبيل قصر الصفة على الموصوف. وبمثل (6) و(12).

6 ــ يعدل زيد لا يظلم.

12 ــ مامات زيد بل قُتل.

يقصر فاعلية (زيد) فيهما على الفعلين: (يعدل) قبل «لا» و«قتل» بعد (بل) لما أثبتهما له، ونفَى عنه نظيريهما بعد «لا» وقبل «بل». وهذا من قبيل قصر الفاعل على الفعل. وفي جميع هذه الصور القولية يكون المتكلم قد استبدل مركبا، او طرف علاقة دلالية، وهو خطأ مخاطبه المنفي في قول المتكلم، بمركب وهو يقين المتكلم المقصورُ عليه في قوله ما ليس محط نزاع بينهما. وبالاستبدال المتمثل في جعل أحد المتعاطفين مكان الآخر يقلب المتكلم تعيين المُخاطَب لأحد طرفي العلاقة الدلالية. او «تعيين الحكم» كما يقول السكاكي. ولا يرفع به اعتقاد المخاطب مشاركة المتعاطفين. لأن هذا الاعتقاد، كما سلف، يمتنع بالنسبة الى أغلب الأمثلة المذكورة. وما يحتمله منها منعه الجرجاني في الموضع المنقول منه النص السابق. وبهذا تختص بنية العاطف الفاصل بقصر القلب. كما اختصت بنية الاستثناء بقصر الإفراد.

نخلص، مما تقدم إلى ان السياق الموجب ترك الاستثناء واستعمالَ بنية العاطف الفاصل مخاطَبٌ يعتقد خطأً كون طرف معين في علاقة الفصل، لا الطرف الآخر، ينتظم في علاقة دلالية. يُوجِبُ ترك الأستثناء لأن سياقه مخاطب يعتقد مشاركة ما يحتويه العام فيما ثَبتَ للخاص. واذا تباين السياقان تباينت البنيتان اذا صُنِعَتا أصلاً محكومتين بسياقيهما. ويوجب استعمال بنية العاطف الفاصل اذ العامُّ مجموعة لا تحتوي أكثر من فردين هما طرفا علاقة الفصل الذين يعتقد فيهما المخاطب ما ذُكِرَ ويَفْعلُ بهما المتكلم ما وُصِفَ أعلاه.

والى ما ساقه البيانيون[79] من أدلة على امتناع تراكب البنيتين يمكن إضافة مانع قوي وهو تعذر إجتماع السياقين؛ قصر الافراد وقصر القلب.

واذا كان القصر ينقسم الى إفراد وقلب قد صُنِع لكل منهما بنية خاصة فان ما يأتي يلزم أن يكون ملحقاً ببنية من الاثنتين أو بعضه بأحدهما والآخر بالثانية. ومعنى ملحق أنه لم يوضع للقصر أولا وفي هذا الاتجاه يسير البحث في الأوصاف المقدمة لغير ما ذكر من أبنية القصر.

(هـ) القَصْرُ بالأداة إنَّمَا.

أثبت الجرجاني للأداة (إنما) سياقا أوَّلِياً لا ينتمي الى المكون البياني للقصر الموصوف في (أ). وهو عبارة عن مخاطب غير ذاكر لما يلزم عن علمه بمحتوى الخبر الملقى إليه، ويُقِرُّ بصحَّته. ويستعمل المتكلم «إنما» قاصداً تَنْبيهَ المخاطب الى ما يجب عليه المحدَّدِ فيما يلزم عن محتوى الخبر. من كلام الجرجاني عنه نقتطع؛ «اعلم ان موضوع «إنما» على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته... تقول للرجل انما هو أخوك... لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويُقِرُّ بِهِ، إلا أنك تريد ان تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ»[80].

ولم يكن ليلزم عن محتوى خبر لا يجهله المخاطب ذلك المعنى بغير «إنما» الداخلةِ عليه الدالةِ على علاقة الجمع بين الإيجاب والسلب. وبما تدل عليه «إنما» يتهيَّأُ ما تُستعمَل فيه، اذا لم يكن من صنف الخبر السابق، لأن يَلحق بالبنيتين القصريتين السابقتين، اذ يَقبَل لأنْ يسري فيه ما في بنية الاستثناء من معنى، ويكون «السبب في إفادة انما معنى القصر هو تضمينه معنى (ما ــ الا)»[81]، أو ما في بنية العاطف الفاصل، لأن معنى «الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك: جاءني زيد لا عمرو»[82].

يستفاد مما سبق هنا أن القصر بالأداة «إنما» يكون بحسب ما أُلحِقَت به. فاذا أُلحقت بنية العاطف الفاصل كانت لقصر القلب وإلا فهي لقصر الإفراد. لكن الحاقها لا يكون تامّاً، بحيث يكون المتكلم مخيراً بين القصر بالبنية الأولية أو بالملحقة بها، لأنه ليس «المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه، وان سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد. وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وفي أن يكون الشيءُالشيْءَ على الاطلاق»[83].

ولأن «إنما» وهي أداة مستعملة للقصر لا تتنازل كليا عما وضعت له أولا، لذا فان المتكلم اذ يَقصُر بها، يُنزِّلُ محتوى ماركبت إليه منزلة المعلوم الذي «لا ينكره منكر

ولا يخالف فيه مخالف»[84]، ولأن مخاطبه، كما وصفه السكاكي، «في مقام لا يُصر على خطئه، أولا يَجِبُ عليه أن يصر على خطئه. لا تقول: إنما زيد يجيء، أو إنما يجيء زيد إلا والسامع متلق كلامك بالقبول. وكذا لا تقول: «إنما الله إله واحد» الا ويجب على السامع أن يتلقاه بالقبول»[85]. مما عُرِض يمكن صوغ السياق الخاص الموجب القصر بالأداة «إنما» كما يلي:

ـ علاقة بين متخاطِبَين تتحد بمتكلم يسوق كلامه، وقد نزله منزلة ما يعتقِدُ صِحَّتَهُ كُلُّ واحد لمخاطب لا يصر على خطئه منقاد لقبول قلب حكمه أو إفراد مركب بشيء دون غيره. واذا كان سياق إنما ما ذُكر تعيَّن أن يُلحظَ فيما يقدمه البيانيون من وصف لمثل الصور القولية المدرجة تحت (هـ).

1 ـ إنما يشقى ذو الحجى

2 ـ إنما المخدوع في نفسه يتكبر.

3 ـ إنما يعرف زيد الحساب.

4 ـ ﴿انَّما يَخشى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾ (35ـ28)

5 ـ إنما في الدار زيد.

6 ـ إنما الغِنَى في القناعة.

7 ـ ﴿قالوا إنَّما نَحْنُ مُصْلِحون﴾ (2ـ11)

8 ـ إنما كريم خالد.

9 ـ إنما يشقى ذو الحِجَىٰ لا أخو الجهالة.

10 ـ إنما المخدوع في نفسه يتكبر لا يتواضع.

11 ـ إنما يعرف زيد الحساب لا غيرُ.

12 ـ انما يدافع عن الأحسابِ زَيْدٌ لا غيرُ.

13 ـ انما في الدار زيد لا عمرو.

14 ـ إنما الغنى في القناعة لا في غيرها.

15 ــ إنما زيد مناضِل لا مجرم

16 ــ انما كريم خالد لا غيرُ.

سبق في الفصل الأول من هذا الباب أنْ صُغنا مكوِّناً دلاليا خاصا بالاداة «إنما» كما في (هـ) المعاد هنا.

(هـ). (يِ (ح (س ع$_{+ص}$ ∋ ∅$_{-ص}$))).

وقد قيل فيه إن علاقة الجمع بين الايجاب والسلب (يِ) المعوَّضَة بالأداة اللغوية «إنما» تسند الحال التي أوجبها العامل (ح)، وهي مُوجبَةٌ الى الخاص (س ع) فتعوض (+ص)، وتسلب تلك الحال باللزوم عن عامٍّ أو مُنتمٍ الى مجموعة محصورة محلُّه في البنية فارغ (∅) فتعوَّض (−ص). فالحالُ المُوجَبَةُ مُسنَدَةٌ الى آخر مركب في الصور القولية (1ــ8)، والسالِبَةُ مُسْنَدَةٌ باللزوم إما الى عام اذا كان القصر قصر إفراد أو الى خاص اذا كان قصرَ قلب. ويتعيّن ذلك بما قد يُظهِرُه المتكلمُ بواسطة «لا» العاطفة، كما في الصور القولية (9ــ16). ويكون دخول «لا» إليها لتأكيد ما في «إنما» من النفي، وتعيين صنف القصر بالتنصيص على غير المذكور.

بإيجاب «إنما»، لآخر مركب في الصورة القولية ما يُسلَب باللزوم عن نظيره غيرِ المذكور يكون مثل (1) المعادة هنا.

1 ــ إنما يشقى ذو الحجى.

من قبيل قصر الفعل (يشقى) على الفاعل (ذو الحجى)، إذ أُثبِتَت له حالُ الفاعلية وسُلِبت عن غيره. وهو قصر قلب اذا كانت ملحقة ببنية العاطف الفاصل، وهي كذلك اذا كان غيرُ المذكور مركباً خاصاً، كالظاهر في (9)، بواسطة «لا».

9 ــ إنما يشقى ذو الحجى لا أخو الجهالة.

ويكون العدول الى القصر بالاداة (إنما) الملحقة ببنية العاطف الفاصل لِمَا لاحظه المتكلم في المخاطب من الانقياد لقبول استبدال المركب بعد «لا» في (9) بالمركب الأخير في (1)، ولمزيتين أخريين ذكرهما الجرجاني، وهو يقارن بين القصر بلا وبإنما: «انك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة وفي حال واحدة. وليس الأمر كذلك في جاءني زيد لاعمرو. فانك تعقلهما في حالين. ومزية ثانية، وهي أنها تجعل الأمر ظاهراً

في أن الجاني زيد. ولا يكون هذا الظهور اذا جعلت الكلام بلا، فقلت جاءني زيد لا عمرو»[86]. واذا كان غير المذكور في (2) هو الظاهر بعد «لا» في (10).

2 ــ انما المخدوع في نفسه يتكبر.

10 ــ انما المخدوع في نفسه يتكبر لا يتواضع.

كان أيضا قصر قلب لكنه من قبيل قصر الفاعل (المخدوع في نفسه) على الفعل (يتكبر) وقد وجب للمركبات في مثل (2) ذلك الترتيب لأن المخاطب لم يخطىء في تعيين الفاعل كما في (1) وانما في تعيين الفعل. اذن بحسب الطرف، من العلاقة الدلالية، الذي يخطىء فيه المخاطب يرتب المتكلم المركبات في الصورة القولية.

واذا كان ما سُلبَت عنه حال المفعولية المثبتةُ لآخر مركب في (3) هو المضاف المقطوع عن (غير الوصفية) بعد «لا» في (11).

3 ــ انما يعرف زيد الحساب.

11 ــ انما يعرف زيد الحساب لا غيرُ.

أُلحِق ما ركبت إليه (إنما) بالاستثناء وكان القصر قصرَ إفراد من قبيل قصر الفاعل (زيد) على المفعول (الحساب)، وغايتُه رفع ما توهمه المخاطب من مشاركة ما يمكن معرفته (الحسابَ) في حال المفعولية المتعلقة بفاعلية (زيد).

واذا توهم المخاطب ان المشاركة واقعة في حال الفاعلية تعين وضع المركب الحامل لتلك الحال في آخر رتبة، كما في قوله تعالى (4)، وفي قولهم (12).

4 ــ ﴿إِنَّما يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَماءُ﴾

12 ــ انما يدافع عن الأحساب زيدٌ لا غيرُ.

ويكون هذا الترتيب من قبيل قصر المفعول على الفاعل. وغايتُه منع أن يشارك (العلماء) غيرُهم من عابد الله في خشيته. ومنع غير (زيد) أن يشاركوه في حال الفاعلية المتعلقة بمفعولية المركب الحرفي، (عن الأحساب).

والأمثلة الباقية لا تحتوي عاملا فعلياً، اذن طرفا القصر وصنفه كالآتي:

ـ قصر القلب، إما من قبيل قصر الصفة على الموصوف، كما في المثالية (5 و13).

5 ــ إنما في الدار زيد.

13 ــ إنما في الدار زيد لا عمرو.

أو من قبيل قصر الموصوف على الصفة. كما في قوله تعالى (7). وفي قولهم (15).

7 ــ ﴿قَالُوا: إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾.

15 ــ انما زيد مناضل لا مجرم.

ــ قصر الإفراد من قبيل قصر الصفة على الموصوف، كما في (8 و16)

8 ــ انما كريم خالد.

16 ــ انما كريم خالد لا غير.

أو من قبيل قصر الموصوف على الصفة، كما في (6 و14).

6 ــ انما الغِنَى في القناعة.

14 ــ انما الغِنَى في القناعة لا في غيرها.

وعلى المتكلم أن يرتب المركبات في مثل هذه الصور القولية بحسب ما يتوهمه المخاطب. فاذا كان المخاطب يظن ظنا غير مرجح كون الصفة في (5) للظاهر بعد «لا» في (13) تعين أن تُرتَّب المركباتُ في الصورة القولية، بحيث يصدق عليها قصر الصفة على الموصوف قَلْباً. واذا كان له مثل هذا الظن في ان الصفة، في مثل (6)، يشاركها في الثبوت للمبتدأ (الغنى) غيرُها من الصفات الممكنة رتب المتكلم المركبات بحيث يصدق على صورتها القولية قصر الموصوف على الصفة إِفْراداً. وهنا يظهر أيضا أن ترتيب المركبات لا توجبه غير الأصول التخاطبية، أو ما بين المتخاطبين من علاقة.

(و) القصر باستعمال «ال» الجنسية:

القصر بالجنسية، كما حدد مكونها الخاص بعلاقة المساواة المقدم في الفصل الاول من هذا الباب يجب ان يكون مُلحقاً كالقصر بالأداة «إنما» ببنية قصرية أولية أو بهما. ومما يدل على كونها ملحقة أن الجرجاني[67] قد جعلها مع «إنما» في صنف واحد مقابل الأَوَّلِيَّتَيْنِ؛ الاستثناء والعاطف الفاصل. جامع الملحقتين الخلوّ من أداة نافية والطرف المسلوب عنه ما يثبت للمذكور فيها. فأمكن ان تُراكِبَهما «لا» العاطفةُ، ولا يكون لها

ذلك بالنسبة الى الاستثناء[88]. الا ان ما يحتويه صنف الملحق ينبغي ان يكون متدرجا، ولا يكون في هذه المرحلة الا من جهة مقدار النفي فيهما.

باعتبار ما وضعت له «إنما» فيها النفيُ، كان ضعيفا حسب الجرجاني او ضمنيا حسب السكاكي. لكن كل ما يدخل الى بنية القصر بال الجنسية لا يُذكَر في وصفه وهو مفرد خارج التركيب كلمة نفي. ويكون النفي فيها بمعنى لم يبق في الكلية ما يمكن اثباته لغير المذكور، بِجَعْلها مُساويةً لما أُثبِتَ له. بتعبير الجرجاني «نعقل من قولنا: زيد هو الجائي. أن هذا المجيء لم يكن من غيره... لما كان المجيء المقصود مجيئاً واحداً كان النص على زيد بأنه فاعله واثباته له نفيا عن غيره. ولكن من طريق المعقول لا من طريق أن كان في الكلام نفي كما كان ثَمَّ»[89].

الظاهر من وصف الجرجاني للصور القولية المدرجة تحت (و) ان بنية القصر بال الجنسية التي مُكونُها الدلالي الخاص المعبر عنه في (و) المعاد هنا.

(و). (س ع $_{+ص}$ = ساع/+ك $\in \emptyset_{-ص}$)

ملحقة ببنية الاستثناء لا غير. لأنَّ قَصْرَ جِنسِ المعنى أو الكُلِّيَة، (ساع/+ك) على الخاص (س ع)، بجعلهما متساويين أو أن هذا هو ذاك، مانع من أن يشارك الخاص المذكور في المعنى الجنسي، كل ما يحتويه ($\in$) العامُّ مما لم يُذكَر وكان محله في البنية فارغا ($\emptyset$). وبذلك يعوض المعنى الجنسي (+ص) في الطرف المذكور و(−ص) في غيره. فلنر ما سبق هنا في وصف الجرجاني لمثل (و) وهو يقارنها بمثل (ز) للكشف عن أوضاع «ال».

(و).

1 ــ زيد هو الشجاع

2 ــ خالد هو الجواد.

3 ــ زيد هو المعطي موسِراً أو معسِراً.

4 ــ خالد هو الواهِبُ الدور.

5 ــ علي هو الوفي حين لا يفي أحد.

(ز).

1 ـــ هذا الرجل هو العاشق جهله.

2 ـــ الله هو المرتجى المتقى.

3 ـــ زيد هو المنطلِق.

4 ـــ زيد هو الواقف بباب المسجد.

«ال» المقترنة بالمركبات الأخبار. في الصور القولية (و،ز) يكون لها من الأوضاع بحسب ما بين المتخاطبين من علاقة. وهي في كل ذلك ليست استغراقية اذ لا يُلائم وضعها هذا أيّاً من الأَسْيِقَةِ الآتي وصفُها. وبقي ان تكون:

ـ إما عهدية، كما في المثالين (3 و4، ز). لأن ما اقترنت به قِيَامٌ معيَّن واحد. او إنطلاق واحد مخصوص قد عرفه المخاطب «ولكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك»[90]. اذن المخاطب قد استفاد مجهولا، كما يستفيده مما لو قيل له: «زيد منطلق» ويكون الاختلاف بين «زيد منطلق» و«زيد المنطلق» باعتبار المستفاد «منطلق» في الأولى، و«زيد» في الثانية. وتوافقهما في استفادة مجهول. عن هذا التوافق يقول الجرجاني، مضيفا الى المنقول السابق «فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر خبرا وهو اثبات المعنى للشيء».

ـ واما جنسية، وهي كذلك فيما بقي من الأمثلة. وفي هذا الوضع يتدخل السياق للفصل بين ما يمكن ان تستعمل له، فيصيرها.

أ ـــ موافقة للعهدية وما يوافقها، باعتبار ان المخاطب يعلم ما لم يكن يعرفه، كما في المثالين (1و2؛ ز). اذ المتكلم بهما كأنه يقول: تصور رجلا يعشق جهله فاذا حصل في نفسك هذا المعنى فاعلم انه «هذا الرجل». وهل سمعت بالمرتجي المتقى. و«هل حصَّلت معنى هذه الصفة... فان كنت قد قتلته علما وتصورته حق تصوره»[91] فاعلم انه الله. ويكون التوافق بين الجنسية، في مثل هذا السياق. والعهدية آتٍ من قصد المتكلم إفادة مخاطب خالي الذهن مما يُلْقَى إليه غير حاكم حكما مشوباً بخطأ وصواب.

ب ـــ قصرية، كما في الصور القولية (1ـــ5) المدرجة تحت (و). اذا كان سياقها مخاطباً يعتقد ان المبتدأ في كل منها يشاركه في الكلية غيرُه مما تحتويه. لذا فإن المتكلم بها قصد منع هذه المشاركة بقصر الموصوف على الصفة قصر إفراد، حتى يرفع ذلك الاعتقاد.

والدالّ على كونها أداةَ القصر «امتناع العطف عليه للاشراك»[92]. ويتبين حسب ما تقدم ان سياق الكلام هو الفاصل بين ما اذا كانت «ال» الجنسية موافقةً للعهدية او قصريةً. فهي أداة قصر اذا سيق ما دخلت إليه مستجيباً للمكون البياني للقصر المحدد في (أ) على أنه علاقة بين متخاطبين المتكلم فيها محكوم بقيد رفع التوهم، وبعدمه لا تكون للقصر.

ـ موجب القصر باستعمال «ال» الجنسية:

من بين ما يحجز القصر بالاستثناء قيد، سبق ذكره في الفصل الأوّل، يمنع تعويض العام (ساع) في الاستثناء بلفظ مدلوله كليّة أو طبيعة. اذ جَعْلُ الخاص منفرداً بالكلية المُخْبَرِ بها عَنْهُ، أو بنوع من المعنى، لا يحصل بغير هذه الطريقة. لكن هذا الحاجز يستند بدوره الى موجب استعمال الكلية نفسها بدل غيرها. وعن هذا ينبغي البحث فيما يُقدَّم من الوصف لمثل الصور القولية المدرجة تحت (و). والظاهر من كلام الجرجاني عنها ان قصد المتخاطبين يتوجه:

ـ اما الى الكليةِ المجردةِ المِثالِ اذا كانت مطلقة. كما في (1و2) المعادتين هنا

1 ـ زيد هو الشجاع.

2 ـ خالد هو الجواد.

فيوجبها المتكلم للخاص المذكور، ويسلبها، باللزوم، عن غيره بواسطة علاقة المساواة المدلول عليها في مثل هذا التركيب بالاداة «هو»[93]. وقد وَضَّح الجرجاني هذا القصد مقرونا بأدلة في صفحات[94]. ننقل منها ما انتهى إليه، اذ يقول «وأما في نحو «أنت الشجاع». فانك تدعى له أنه قد انفرد بحقيقة الشجاعة. وأنه قد أوتي فيها مزية وخاصية لم يؤتها أحد حتى صار الذي كان يعده الناس شجاعة غير شجاعة»[95]. وكذلك في مثل (2) يكون القصد الى صفة «الجواد» وهي في درجة المثال التام الخالص من أي نقصان. «وعلى ذلك قالوا: جاد حتى بَخَّلَ كل جواد وحتى منعَ أن يستحق اسم الجواد أحد».

ـ وإما الى نوع ما اذا كانت الكلية مقيدة، كما في الأمثلة (3ـ5). ويتحقق هذا القصد بأن يُؤخذ من المصدر وهو جنس[96] صفة يجعلها في حكم نوع قائم برأسه. وذلك بتقييدها أما بالحال كما في الصورة القولية (3) المعادة هنا.

3 ـ زيد هو المعطي موسراً أو معسراً.

اذن المتكلم يقصر الموصوف (زيد) على الصفة (المعطي موسراً أو معسراً) لمنع ان

يشاركه غيرُه في الاعطاء المقيد بالحالين، أو المُشَعَّبِ الى هذا النوع، وجعله لا يُوجَدُ إلاّ منه، أو بأن تُقَيَّد الصفةُ النوعُ بحال المفعولية، كما في الصورة القولية (4).

4 ــ خالد هو الواهب الدور.

ويكون المتكلم قد قَصر الموصوف (خالد) على الصفةِ النوعِ (الواهب الدور)، مانِعاً مشاركة غيرِه له فيها، او أنْ تُقيَّد الصفةُ النوعُ بظرف الزمان، كما في (5).

5 ــ علي هو الوفي حين لا يفي أحد.

المتكلم بها يرفع ما توهمه مخاطبه من وجود هذا النوع من المعنى (الوفاء حين لا يفي أحد) في غير المذكور.

يستخلص أن موجب القصر باستعمال «ال» الجنسية هو قصد المتخاطبين جنس المعنى او نوعه، على أن يكون المخاطب قد اعتقد متوهما ان أحد المعنين موجود بالتساوي لأكثر من واحد مما يحتويه. والمتكلم غير واجد ذلك المعنى في تلك الدرجة لغير المذكور في كلامه، فقصره عليه، لا ليخرج غيره ممن يتصف مثلا، بصفة الشجاعة كيفما كان مقدارها، بل ليخرجهم من الشجاعة وهي في درجة المثال. لأن من «استكمل هذه الصفة واستجمع شرائطها وأخلص جوهرها ورسخ فيه سنخها» المذكورُ لا غيرُه. ولما كان القصد الى هذا امتنع الاستثناء.

خلاصة:

القصر كأيّ ظاهرة لغوية تُكوِّنُه أصول إجبارية واختيارية، وهي مرجع لغة النحويين والبَيانيين الواصفة، كما ثبت في الفصل الأخير، واليها يستند الواضعُ فيما يصنعه من الأبنية قصرية كانت أم غيرها. كما ثبت في الباب الأول من القسم الثاني. وما يعني هذه الخلاصة هو تركيب ما ثبت في الموضعين وما سيق في الفصل الأول من الباب الأخير. ومما ظهر في موضعه أن الأصول الاجبارية منها ما ينتمي الى:

ــ المبدأ التخاطبي؛ كالمكون البياني (أ) الجامع لأبنية القصر الأوَليَّةِ والملحقة والفارق بينها وبين غيرها مما يشبهها او يناقضها. ويتفرع هذا المكون الى ساقين خاصين: أحدهما قصر الإفراد. والثاني قصر القَلْب. وكلاهما يتجزأ الى ساقين أخص؛ أحدهما منع الاضْرار إفراداً أو قلباً، والثاني الانقياد للمقبول إفراداً أو قلباً. وبما يلائم هذه الأسيقة، أو بما بين المتخاطبين من علاقة، تتحدد مكونات دلالية قصرية.

ـ المبدأ الدلالي: من الأصول القصرية المنتمية اليه المكون الدلالي (ب)، المتمثل في انتظام طرفين، (عنصران مما ينتمي الى النوع الأول من الأصول الدلالية)، بواسطة علاقة الانتماء او الاحتواء، (علاقة مما ينتمي الى النوع الثاني من الأصول الدلالية). وهو مُكوِّن عام اذ يضمن لكل بنية قصرية خاصة تناظر المتناقضين. والمكون الدلالي (ج) المتمثل في انتظام طرفين بواسطة علاقة الأطِّراح. وهو خاص ببنية قصرية أولية تستجيب للسياق الخاص قصر الافراد والأخص منع الاصرار. والمكون الدلالي (د) المتمثل في انتظام طرفين بعلاقة الفصل، ويخص بنيةً أولية تستجيب للسياق الخاص قصر القلب والأخص منع الاصرار. والمكون الدلالي (هـ) المتمثل في علاقة الجمع بين الايجاب والسلب الخاص ببنية قصرية ملحقه، تستجيب للسياق الأخص، الانقياد للمقبول، والخاص افراداً أوْ قلباً بحسب ما أُلحقَت به. والمكون الدلالي (و)، المتمثل في علاقة المساواة الخاص ببنية قصرية ملحقة، تستجيب للسياق الخاص قصر الافراد والأخص منع الاصرار إن كان المقصود الكلية او جنس المعنى، لا الصفة كيفما كان قدرها.

أما الأصول الاختيارية المتخذة بالضرورة واسطة لاجراء ما توجبه الاجبارية في الصورة القولية فقد ثبت انضواؤها تحت:

ـ المبدأ الوضعي: مما ينتمي اليه أصْلُ الاعراب في مقابل أصل الترتيب القبلي، ومما يوجبه إسناد إعراب واحد الى المتناظرين في البنية القصرية، اذا كانا من صنف القابل وتحرير المركبات لأنْ ترتب وفق ما توجبه الأصول التخاطبية، اذ بحسب الصواب المراد تحقيقُه والخطأ المراد إبطالُه، وهو مَحَطُّ الجَدَل بين المتخاطبين، تترتب المركبات في البنية القصرية.

ومن هذا المبدأ أصل الاشتقاق الموضوع، من جهة، مُقابِلَ أصل اللواصق الاشتقاقية، ومن جهة أخرى، مُناسِقَ أصْلِ الاعراب. اذ ينفذ في الصورة القولية، بواسطة أصل الاشتقاق، ما يوجبه أصل تخاطبي مع بقاء المركبات محررة، كما اقتضى أصل الاعراب، لأنْ ترتب بأصل تخاطبي آخر. المثال الموضح قولهم (15و16).

15 ـ انما يُكرَم الفاضلُ لا الفاسق.

16 ـ انما الفاضل يُكرَم لا يُهان.

حيث أوجب أصل تخاطبي أن يُنْزَعَ، من الصورة القولية، المركبُ الحاملُ لحال الفاعلية[97] وان يقام الحامِلُ لحال المفعولية مقامه من غير أن يوجب للمركبات ترتيبا ما،

اذ تَرَك ذلك لغيره. وانما أوجب للفعل بواسطة أصل الاشتقاق بنية فرعية وُصفت أولاً بالأصل التخاطبي الذي تستجيب له.

أصول المبادىء الثلاثة السابقة معدة لأصول الصوري اللاحقة. إذْ أنَّ هذا الأخير، كما تقدم، أحد الموقومات الأربعة لوجود اللسان الواقع على نحو ممكن.

ـ المبدأ الصوري: مما يخلص في الانتهاء إليه أصل التصويتات. من شأن ما يحتويه هذا الأصل أنه قابل لَأنْ يَحمِل في ذاته مُشخَّصاً ما توجيه الأصول الاجبارية بواسطة الاختيارية، فتكون صفاته الصفاتِ المرتسمة فيه التي أوجبها له غيرُه. اذ كل أصل اجباري يكون، بواسطة أصل اختياري، قاسرا متوالية تَصْوِيتِيَةً وهي مفردة على صفات، وعلى صفات أخرى، وهي مؤلفة مع متوالية تصويتية أخرى، وعلى صفات ثالثة وهي مركبة وفق ترتيب يساق لمخاطب معين.

يتولد عن ذلك التعلق أصل التقنينات الذي من شأنه ان يربط رَبْطَ تطابق بين الصورة الكلامية، المتمثلة في الأصول الدلالية والتخاطبية، وبين الصورة القولية: المتمثلة فيما تحمله المتواليات التصويتية من صفات قد أوجبتها لها أصول اختيارية مُخلَّفة بالاجبارية. كون ما يحتويه أصل التقنيات رابطاً بين الصورتين فلأنه مُؤَسَّسٌ في الأصول الاختيارية المخلَّفة بالاجبارية ومنصبٌّ على أصل التصويتات ليقيد تراكبها في جميع الأطوار. لتوضيحه بمثال بسيط يمكن القول:

اذا صرف صارف المتكلم عن ذكر الفاعل انقسر الفعل، بواسطة اصل الاشتقاق، على بنية تنطبع فيها صفة المبني للمجهول، وانتظم بعلاقة العلية مع مراكب له حالُه المفعولية وصفة نائب الفاعل يوجبها له ما يمثل الخاصية الاولى في مبدأ التخاطب، (حصول الافادة والاستفادة).

نزع الفاعل وقيام المفعول مقامه في حصول الافادة يوجب للمفعول، بواسطة أصل الاعراب، عامة الرفع، (الضمّة). ويكون لنظيره في البنية القصرية نفس الصفة والاعراب والحال غير انها مسلوبة عنه.

اذا كان المبني للمجهول محط الجدل بين متكلم ومخاطب منقاد لقبول قلب اعتقاده دخلت الاداة «انما» القصرية وترتب المنتظمات بعلاقة العلية الترتيب الظاهر في (16). واذا كان نائب الفاعل محط الجدل كان لهما الترتيب الظاهر في (15). وعلى هذا فان القانون اللساني، كما تقدم، وهو ما يمكن ان يصاغ في مثل العبارة:

اذا كانت الأصول الاجبارية كذا تُكوِّنُ الصورةَ الكلامية كذا كانت الاصولُ الاختياريةُ كذا مقيِّدةً الصورةَ القوليةَ كذا بالقيود كذا.

بالأصول الاجبارية المكونة للصورة الكلامية تكون هذه واحدة في كل نحو، وبالأصول الاختيارية المتباينة تتقيد الصورة القولية المطابقة لها بقيود متباينة. بتحصيل الأصول الاجبارية يتحصَّلُ اللسان اذا كان هذا انحاءً ممكنة لم يُنْحَ بها بَعْدَ نحواً مَّا، وبالأصول الاختيارية يتحصَّلُ اللسان وهو واقع على نحو ما يمكن. اذاً اكتساب اللسان يعني تحصيل النحو المحقق عليه. والطريق الأول المفضي اليه التلقي المباشر او السماع لا غير. والثاني استعمال المسموع في طريقة احتجاجية لاكتساب مجهولات مستحصلة من المسوع، كما يوضح في الباب الموالي.

البَابُ الثاني

إمتلاك القدرة القصرية النّحويَة

امتلاك القدرة القصرية النحوية

تركيب ما ثبت لدينا فيما عرضناه غاية هذا الباب، اذ صرنا الى مرحلة توجب أن يُقرَن عمل قوى المعرفة بما تتلقاه من الصور القولية القصرية، وبالسماع الذي منه تتأدى هذه الى تلك، لنرى ما تأخذه هذه القوى من تلك الصور الواردة عليها وقد توفرت فيها شروط السماع. وما منه تدرك قصريتها، ويُكوّن الفارق بينها وبين غيرها. واذا صارت الصورتان القصريتان؛ الكلامية والقولية، مختزنتين فيما هو مهيأ من تلك القوى لأن يحفظ كل واحدة وجب ان يكون للقوة المتصرفة في المخزون عمل يُهيِّئُ للمرحلة الموالية. لهذه المسائل وغيرها يخصص الفصل الاول من هذا الباب.

كما يجب ان يقرن عمل قوى التعلم بالقياس وبما يكتسب من القصر لا عن طريق التلقي المباشر. ويدخل في هذا المبحث تصرف العقل العملي مستعينا بالعقل النظري، في الصور القصرية المختزنه، بتجريد ما هو عام تشترك فيه تلك الصور. وباعداد مواد القياس، كالعمل وفق طرق احتجاجية معينة لاستنباط العلة الجامعة لأبنية القصر الفارقة بينها وبين غيرها. وما تمثله مكونات القصر البيانية والدلالية بالنسبة إلى العلة المؤثرة أو الموجِبة، وبناء ذلك في طريقة احتجاجية، على صورة القياس الملائم للوضعيات، لاكتساب العلم بما لم يُسمع من الصور القصرية. لهذه المسائل وغيرها مما يظهر في حينه يخصص الفصل الثاني.

ومما يبدو واردا لتقييد معروض الباب علاقاتٌ وصفها ابن سينا(98) نقدمها هنا على أنها «قواعد تعلمية» وهي.

القاعدة 1. «الملزوم اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه».

القاعدة 2. «المعاند اذا عُلِم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده، إما برفعه عند وضع ذلك أو وضعه عند رفع ذلك».

القاعدة 3. «الكلي اذا عُلِم وجود حكم عليه، من إيجاب أو سلب، بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزئيّ الذي تحته».

القاعدة 4. «الجزئيّ اذا عُلِم وجود حكم عليه بالإيجاب أو السلب كان ذلك ظنا بالقوة بالكلي الذي فوقه اذا كان المعلوم حكماً في بعض الجزئيات... أو كان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم في بعض يعم كل جزئيّ».

القاعدة 5. «الجزئيّ اذا عُلِم وجود حكم عليه كان ذلك ظنا بالقوة في جزئيّ آخر انه كذلك. اذا كان يشاركه في معنى».

ومن أهم ما تكشف عنه هذه القواعد التعلمية كون الظواهر اللسانية كغيرها منتظمة بعدد قليل من العلاقات. وهو ما يفسر الاكتساب المبكر لقوانين نحوها.

الفصل الأول

قوى المعرفة: تكوين أبنية القصر بالسماع

اذا كان كل متكلم ينتج أبنية قصرية وهي واقعة على نحومعين، واذا أُلقِيت اليه صورُها القولية فَهِمَ منها القصرَ لا غيرُ، كان الإشكال في بيان حصول القدرة على فهم وإنتاج القصر الواقع أبنيتُهُ على نحو خاص. وليظهر الإشكال بوضوح وتتعين كيفية حل الجزء الأول منه في هذا الفصل ينبغي ان يُربط بمقدمات مأخوذة مما سبق ان عُرِضَ. منها.

ـ فرضية إنسان ما قبل اللسان، القائمة على مبدأ الاستقلال المنسجم مع المذهب الوضعي، تقضي أن تكون قوى النفس الانسانية استعداداً محضا لأنْ تأخذ إليها ما يصلها من المحيط الخارجي المبني على وجه كلي.

ـ ما يتأدى الى هذه القوى من محيط خارجي يحتوي أبنية قصرية صورها القولية على النحو التالي:

1 ـ ما شرب الشايَ الا زيدٌ.

2 ـ فاز زيد لا عمرو

3 ـ إنما زيد يمزح.

4 ـ زيد هو الفائز.

ـ اذ كان الوضع متعلقا بالعلم بالأصول الدلالية والتخاطبية، «لأن الوضع لا يكون الا بعد التعقل»[99]، فان معرفة الموضوع من الصور القصرية متعلقا بالعلم بتلك الأصول. اذ «متى علمنا كون كل واحد من تلك الألفاظ المفردة موضوعا لتلك المعاني المفردة، وعلمنا أيضا كون حركات تلك الألفاظ دالة على النسب المخصوصة لتلك المعاني، فاذا توالت الألفاظ المفردة بحركاتها المخصوصة على السمع ارتسمت تلك المعاني المفردة

مع نسب بعضها الى بعض في الذهن. ومتى حصلت المفردات مع نسبها المخصوصة في الذهن حصل العلم بالمعاني المركبة لا محالة»[100].

ـ ان يتعلق وضع اللسان على نحو مما يمكن بالعقل العملي المؤطر بالعقل النظري يلزم عنه، من جهة تحصيل الصور القولية (1ـ5)، ان يكون العقل العملي، وهو يستمد العلوم الأولية من النظري، هو المتصرف في تلك الصور وهي مختزنة في قوى المعرفة.

ولضبط الإشكال، بتحديد ما يُتناوَل فيه، نقول: إن امتلاك القدرة القصرية يكون بأمرين، الأول حصول الصور الكلامية القصرية المُكَوَّنة من أصول دلالية وتخاطبية، وهذا الجانب، بناء على الفرضية المذكورة، يحصل بقوى جهاز المعرفة والتعلم في علاقتها بالعالم الخارجي. اذن تلك الصور واحدة لدى كل متكلم. وهو ما يفيده كلان الشاطبي اذ يقول «اذا حصل في الوجود فعل لزيد، مثلا كالقيام، ثم اراد كل صاحب لسان الاخبار عن زيد بالقيام تأتّى له ما اراد من غير كلفة»[101]. والأمر الثاني: حصول صور قولية قصرية، وقد تقيدت المركبات المكونةُ لها بأصول اختيارية، فكانت على نحو تطابق به الصور الكلامية الحاصلة، وإنْ كانت على غير ذلك النحو فهي مما لا يجوز الا في نحو آخر. وهذا الجانب لا يحصل الا باللسان وهو واقع على نحو لا على غيره مما يمكن. والذي يعنينا من تكون القدرة القصرية الجانب الأخير.

امتلاك القدرة القصرية يفيد انتقال المتكلم عن صفة لم يكن معها قادرا على عمل القصر الى صفة تقدره على عمله. وما هذه الصفة سوى العلم بكيفية تقييد المركبات على النحو الذي يحصل به التطابق بين الصورتين، الكلامية والقولية، فيفهم من ينحو من المتكلمين، في تقييد مركبات الصورة القولية، ذلك المنحى القصرَ لاغير. في هذا المعنى يقول القاضي عبد الجبار معمما العبارة: «اعلم ان الكلام من جملة الأفعال المحكمة التي لا تصح الا من العالم بكيفيتها. فلا يصح وقوعه من كل قادر، وانما يتأتى ذلك من القادر اذا كان عالما بكيفيتها. ولذلك يصح من العالم بالعربية ان يتكلم بها. ولا يتأتى منه أن يعبر عن ذلك المعنى بالفارسية، فان كان يعلم المواضعة الفارسية أمكنه أن يعبرها عن ذلك المعنى، وتعذر ذلك منه بالعربية»[102]. ويلزم عما سيق هنا أن تضاف «النحوية» الى القدرة القصرية. واذا تقيدت بها كان انتقال المتكلم الى هذه القدرة بالنسبة الى نحو وغير منتقل إليها بالنسبة إلى نحو ثان، إذْ من الثوابت ما تكشف عنه عبارة الشاطبي: «فكما ان لسان بعض الأعاجم لا يمكن ان يفهم من جهة لسان العرب كذلك لا يمكن أن يفهم لسان العرب من جهة فهم لسان العجم»[103].

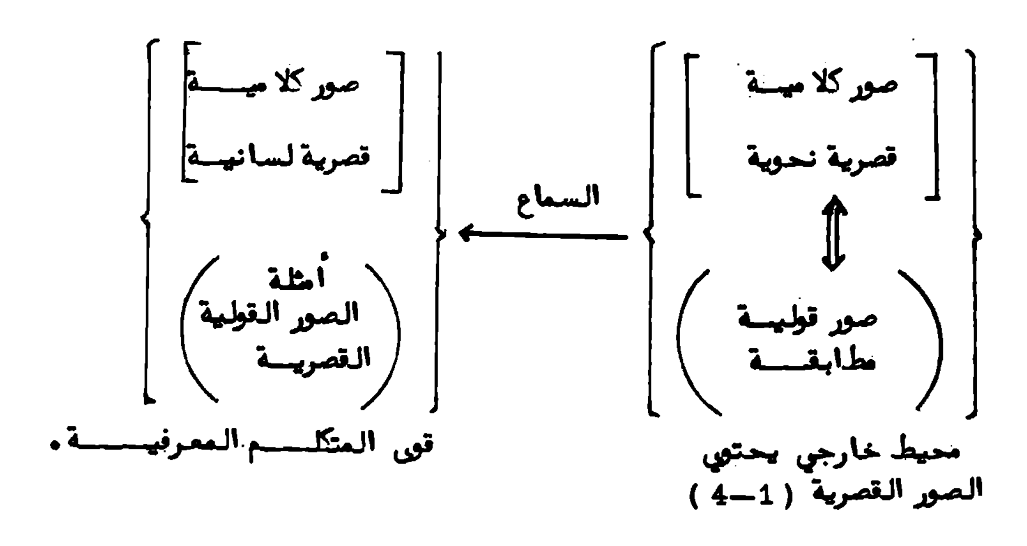
مراحل تكوين القدرة القصرية النحوية

بالنظر الى صنفي القوى المكونة للجهاز المعرفي الانساني، (قوى المعرفة وقوى التعلم)، والى فرعي الطريقة المنتهجة في تحصيل الملكات الوضعية، (السماع والقياس)، يلزم ان يمر تكوين القدرة القصرية النحوية بمرحلتين كبيرتين الأولى: مرحلة الحفظ والحكاية. وعلى هذه سيقع التركيز في هذا الفصل لانها أساس الموالية. والثانية مرحلة الاكتساب والابداع تناولها يأتي في الفصل الثاني. ومرحلة الحفظ والحكاية يمكن تقسيمها الى مرحلتين متعالقتين: الاولى مرحلة الحفظ الساذج، وهي مرحلة اعدادية للموالية، والثانية مرحلة عقل المحفوظ، وهذه واسطة للانتقال الى مرحلة الاكتساب والابداع.

1 ـــ مرحلة الحفظ[104]

باستعمال ما ثبت عن طبيعة قوى المعرفة[105] في اطار فرضية انسان ما قبل اللسان، تبتدىء مرحلة الحفظ بما يرتسم أوّلاً في القوى الحسية من الصور القولية القصرية المتأدية إليها عن طريق السماع. ومن المحتمل، في بَدْءِ تَكَوُّنِ القدرة القصرية النحوية، ألاّ تكون القوة الوهميةُ قد أخذت المعنى المقترن بتلك الصور الحسية. اذا لا يربط المتكلم بين هذه وبين القصر بالمعنى الكلي، او الصورة الكلامية القصرية اللسانية. بَيَانُ ما سيق هنا يمكن ان يَكونَ بالشكل التالي:

(الشكل 24).



يقال، في هذا البيان، ان المتكلم وقد امتلك القصر بالمعنى الكلي، (صور كلامية قصرية لسانية)، لا يأخذ إليه مما يسمعه من المحيط الخارجي سوى أمثلة الصور القولية المدركة بقواه السحية. فلا يدرك في هذه المرحلة ان القصر الكلي واقع في محيطه على نحو مما يمكن، (صور كلامية قصرية نحوية)، وأن الأمثلة المجردة من المسموع مطابقة للقصر النحوي. ما أثبت هنا يقوم على ما يلاحظ لدى الأطفال من الاستفسار المطرد عن المسموع لأول مرة، ولدى الكبار أثناء تعلمهم لِلُغةٍ قد نطقوا أوّلاً بغيرها. واذا صح ما أثبت هنا فإن الاشكال في معرفةِ على ايِّ نحْوٍ اللسانُ واقعٌ في اللغة المعينة.

يلزم عما تقدم ان مرحلة الحفظ تبتدىء بأن يرتسم في القوة المصورة أمثلة الصور القولية. وكل مثال له من جهة التمام وحدة، بِنِسَبٍ تآلفت فيها آحادٌ منقسمةٌ الى أجزاء تتألف بنسب فتكوِّن بدورها وحدةً. وتكون الخصائص المميزة لابتداء هذه المرحلة ما يمكن إجماله فيما يلي:

1) كل صورة صوتية مُدْرَكَةٍ يكون مثالُها مرتسماً في مادة جسمانية في حيز من القوة المصورة، وهو مستقل بذاته مباين لغيره لوجود الصورة الصوتية المجردة منها على هيئة مخصوصة لا يشاركها غيرُها فيها ولا تكون لسواها. 2) الصورة الصوتية اذا لم تدرك مقترنة بالكلامية المطابقة لها لا يُعرَف ما اذا كانت قصرية او شيئا آخر. اذ معرفةُ المدلول عليه شرطٌ لمعرفة دلالة الدال.

اذن، إسناد صفة القصر إليها متعلقٌ بادراك القوة الوهمية للصورة الكلامية المقترنة بها.

الخطوة الموالية، في هذه المرحلة، تتحدد أولا بعمل القوة الوهمية المهيأة، كما تقدم[156]، لادراك المعاني الجزئية المقترنة بالصورة الحسية. فاذا صارت هذه القوة تُدرك ما يقترن من معنى جزئيٍ بكل صورة صوتية، وما تلك المعاني سوى المكونات الدلالية الخاصة وبالتحديد العلاقة الدلالية التييقوم عليها كل مكون[157]، تَشَبَّهَت قدرةُ المتكلم القصريةُ بالمحيط الخارجي، وحينئذ يصير القصر اللساني، او القصر بالمعنى الكلي، قصرا نحوياً[158]. اذن، الشكلُ السابقُ يتحوَّل الى الآتي:

(الشكل 25).

محيط خارجي يحتوي الصور القصرية (1—4): صور كلامية قصرية نحوية ⇕ صور قولية مطابقة — السماع ← قوى المتكلم المعرفية تحتوي قدرة قصرية نحوية: صور كلامية قصرية نحوية ⇕ أمثلة الصور القولية المطابقة — الحكاية ←

من بين ما يكشف عنه هذا الشكل موازاة بين المخزون في القوى المعرفية للمتكلم وبين المحيط الخارجي، اذ بادراك القوتين الوهمية والحسية للصورتين الكلامية والقولية وتأْدَيَةِ مدركيهما، وهما مقترنان الى الذاكرة والمصورة، بالتوالي المذكور، تتكوَّن للمتكلم قدرة قصرية نحوية. بها يتمكن من «أداء ما علمه على الوجه الذي علمه»، وليس على أيّ وجه آخر مما يمكن. وبهذا يتضح معنى قولهم «السماع ابو الملكات اللسانية» لأنه الطريق الوحيد الى النحو الذي صُنِعت عليه، وقد شهد على كونها صناعية تغيرها وتباين انحائها.

اما مُدرَك القوة الوهمية من الصور القولية (1—4)، المعادة هنا فيمكن سوقه مفصلا كما يأتي:

1 ــ ما شرب الشايَّ الاّ زيدٌ

2 ــ فاز زيد لا عمرو.

3 ــ انما زيد يمزح

4 ــ زيد هو الفائز.

ثبت أن القوة الوهمية، وهي مُدرِكَة لا مُتصرِّفة، تأخذ إليها المعاني الجزئية المقترنة بالصورة الحسية. واذا طبقنا ما أسند إليهَا من العمل، وهي مزبنة بالقوة الناطقة لوجودها في النظام النفسي الانساني، تعيَّن أنْ يكون مُدرَكُها من تلك الصور القولية هو المفصل فيما يلي:

ـ تأخذ القوة الوهمية، المكوّنَ الدلالي الخاصَّ بكل بِنْيَةٍ قصريةٍ مقترناً بلفظ مركب في الصورة القولية. كأن تأخذ [الاطراح] المقترن بلفظ المركب (إلا) في (1)، و[العاطف الفاصل] المقترن بلفظ المركب (لا) في (2)، و[الجمع بين الإيجاب والسلب] المقترن بلفظ المركب (إنما) في (3)، و[المساواة] المقترن بلفظ المركب (ال) في (4).

ـ تأخذ إليها «المعنى المصاحِبَ» لكل مكون دلالي خاص، وماذاك المعنى سوى العلاقة المدركة بين متخاطبين المتكلمُ معها يكون قاصِداً رفع ما توهمه مخاطبُه. تدرك المعنى المصاحِبَ مقترناً بمركبات معينة في صورة قولية بها تتميَّزُ عن غيرها. كأن تُدرِك [الإفراد] المقترن بالالفاظ المركبة المكونة للبنية (1)، وبما يلحق بها من البنية (4) المكونة بما يتراكب فيها من الألفاظ. وأن تدرك [القلب] المقترن بما يُكوِّن البنية (2) من الألفاظ المتراكبة فيها. و[الانقياد] المقترن بما يتراكب في (3).

ـ تأخذ القوةُ الوهميةُ [مَحَطَّ الجَدَل] بين المتخاطِبين مقترِناً برتبة المركب في البنية. كأن تُدرِك من الموضِع الذي يقع فيه المركب (زيد) في الصورة القولية (1) أنَّ الفاعلية المتعلقة بمفعولية المركب (الشايَ) هي محطُّ الجدل. ومن موضع (يمزح) في (3) تدرك أنَّ الفعل المتعلق بالمركب (زيد) محط جدل بين المتخاطبين، ويكون هذا مُدرَكاً من موقع (زيد) في (4). وفي (2) يدرك من المركبين المتناظرين (زيد لا عمرو) ان محط الجدل الفاعلية المتعلقة بالفعل (فاز).

أما الأمر الثاني المحدِّدُ للخطوة الثانية في مرحلة الحفظ فإنه يتمثل في عمل القوة الناطقة في علاقتها بما دونها من قوى المعرفة لأنه اذا صار مُدرَك القوة الوهمية مختزنا في القوة الذاكرة المساعدة على سبيل الحفظ كان ذلك المحفوظ موضوع نظر العقل العملي. واذا كانت هذه القوة مهيأة لانتزاع الكليات من الجزئيات المدركة بقوى المعرفة تعين أن يكون مُدرَكُها ما يعمُّ ابنيةَ القصر (1ـ4). وهو:

تجريد المكون الدلالي العام المحدَّد بعلاقة الانتماء بين العنصرين، (س $\ni$ سا)، او الاحتواء (سا $\in$ س)، وهذا المكون. كما تَقَدَّم، أساس قيام البنية القصرية.

ـ تجريد معنى عام هو ما سبق أنْ عُبِّر عنه بايجاب لِلْمُركَّب ما سُلِبَ عن نظيره. وهذا المعنى يَعُمُّ كل أبنية القصر إما ذِكْراً كما في بنية القصر بالعاطف الفاصل، وإمّا في قوة المذكور كما في بنية القصر بالاستثناء، وإما لُزوماً قوياً كما في القصر بالاداة «إنما»، او لزوما ضعيفاً كالقصر باستعمال «ال» الجنسية. بما جرده العقل، في علاقته بقوى المعرفة،

تصير الصور القولية الحسية؛ (1ـ4) المخزونة أمثلتُها في القوة المصورة وهي مقرونة بالصور الكلامية المخزونة في القوة الذاكرة، من نوع واحد، لا ينتمي إليه من الصور القولية إلا ما توافر فيها ذانِكُما المعنيان العامان.

واذا كنا قد قدمنا هنا أمثلة أبنية القصر الأربع دفعة واحدة، فان هذا ليس مما يحصل للمتكلم، اذ من الضروري أن يكون قد سمع أولا بنية واحدة لا غير، الا ان تطبيق قواعد ابن سينا التعلمية يكشف عما يتوقعه المتكلم اذا عرف البنية القصرية الواحدة. فاذا عرف أن البنية (1) قصرية توقع انطلاقا من القاعة الخامسة وجودَ بِنية أخرى، او أكثر، يصدق عليها وصف القصر، وبمعرفته أيضا للبنية القصرية (2) يتوقع انطلاقا من القاعدة الرابعة وُجودَ كلي ستغرق المعروف وما لم يُعرَف بعدُ. وما هذا الكلي سوى المعاني العامة التي يجردها العقل من كل بنية قصرية، وهو ما يجعل منها قصراً وليس غيرَه. ومن جهة ثانية اذا عرف المتكلم أن البنية (1) قصرية توقع انطلاقا من القاعدة الثانية وجود نقيضها المتمثل في بنية العاطف الواصل، اذ هذه تقضي بإيجاب أو سلب الشيء الواحد عن المتناظرين فيها. واذا كان قد عرف هذه أولاً توقع من القاعدة نفسها وجود نقيضها التي هي البنية القصرية القاضية بإيجاب لِلْمركب ما سلب عن نظيره.

ومن جهة ثالثة، اذا عرف المتكلم، بسماعه مثل البنية (2)، ان للمتناظرين، «زيد لا عمرو»، تسند علامة إعرابية واحدة توقع، بناء على القاعدة الأولى، وجود أصل إعرابي يقوم عليه النحو. لأن هذا الأصل لازمٌ ملزومُه إلْصاقُ علامة بالحرف الاعرابي للقابِل تُحرِّرُهُ من الترتيب القبلي، وتكشف عن الحال الواجبة له في مقابل الحال الواجبة لِمُبايِنِهِ الحامل حرفُه الاعرابي علامةً إعرابيةً أخرى، كما تُبَيِّنُ عن «عِمادِيَّته او فِضالِيَّته». وبصفة عامة تلك العلامات الصوتية تشخيصٌ حسي لأنواع من العلاقات التي تنتظم بواسطتها المركبات في البنية كيفما كانت رتبها. وأن رُتَب تلك المركبات تشخيصٌ لِعلاقاتٍ من نوع آخر.

واذا حصل المتكلم عارفا، عن طريق السماع، بما سيق هنا وبغيره مما لم نذكره، انتقلت إليه قدرةُ المتكلمين المسموع عنهم. إلا أن استقرار القدرة المنقولة ورسوخها يحتاج الى توافر الشروط المكونة للسماع وهو أحد فرعي الطريقة المنتهجة في المعرفة والاكتساب. فاذا خضع المسموع للشروط المسرودة[159] كان المدرك مطردا. واطراد المدرك مُفْضٍ الى تمكنه في العضو فتعود له منه صفة، يقوى بها على أداءِ عَمَلٍ على النحو الذي يَعمَلُه مَنْ سبقه الى تحصيل تلك القدرة.

2 ــ مرحلة الحكاية:

بأي معنى استعملت الحكاية، في الفكر العربي، فإنها تأتي في مرحلة ما بعد الحفظ الحاصل بالسماع. ولا ينبغي أن يفهم من الحكاية الاحتذاء اللفظي أو المعنوي[110]، اذ المقصود بالحكاية هنا الاحتذاء النحوي[111]، أي أن ينتحي المتكلم، في تبليغ الفائدة الواحدة، مِثالَ المسموع المحفوظ. كأن ينحو، في بناءِ المركبات للصورة القولية القصرية، النحو المتواضع عليه[112] لا نحواً آخر مما يمكن قُولِدِ من الأمثلة المركبة المكونة للمثال الواحد ما لا يكاد أن ينتهي. اذ يكفي ان يسمع ويحفظ، مثلا، (1).

(1) ــ ما شرب الشايَ الا زيدٌ.

لينتج، بناء على أن «مثل السبب يجب ان يولد مثل المسبب اذا وقعا على طريقة واحدة»[113]، الصور القولية (5ــ10)، وما قد لا يحصر من مثلها.

5 ــ ما أكل الخبزَ الا خالد.

6 ــ ما كسر القلمَ الا علي.

7 ــ ما قرأ الكتابَ الا أحمد.

8 ــ ما شمّ الولدَ الا بكر.

9 ــ ما فتح البابَ الا محمد.

10 ــ ما قطع الشجرةَ الا فريد.

وما فعله المتكلم مع القصر بالاستثناء يفعله مع غيره من الأبنية القصرية الأخرى. وعلى هذا تكون الحكاية بمعنى أن ينتهج المتكلم، فيما ينتجه، النحو الذي يتعبه من يشكل محيطه الخارجي في بناء المركبات فتحصل الفائدة الواحدة، كرفع ما يُتوهَّم من الاشتراك في الفاعلية بقصر المفعولية عليه الذي تُفيدُه بنيةُ القصر القولية (1) و(5ــ10)، وكل ما يبنى كذلك.

وبما ينتجه متكلم مُحاكياً نحْواً معيناً يقوم الدليل على تكون القدرة النحوية. لكن هذه القدرة، كما هي مشخصة في الحكاية، يجب أن تظهر أولاً عامةً غيرَ مفصلة، وثانياً مفصَّلَةً مجزَّأةً. عن عمومها يتولد خرق الأسيقة الخاصة وبتفصيلها تعود الى الاستجابة الى ما يقتضيه كل سياق خاص.

اما التمييز بين حالتي القدرة القصرية: العامة والمفصلة فيقوم على ان المتكلم واضعاً كان او متعلماً لا يعمل أو يعرف كل أبنية القصر دفعةً واحدة. لأن قوته النطقية أو «العقل أول شيء إنما يعقل المعنى العام الكلي، وثانيا يتوصل الى ما هو مفصل. ولذا نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الاشياء بنوع أعم. وأما نوعيات الأشياء فانما يعرفها أكثر من بحثه اكثر»[114]. اذن، بسبب ما يجرده العقل من المسموع، وهو بعض الظاهرة، تكون الظاهرة معروفة اولا على وجهها العام. كأن ينتزع العقل، من البنية القصرية الواحدة، معان تعمُّ غيرها مما لم يعرفه المتكلم بعد. واذا استعمل البنية المعروفة حيث يقتضي السياق استعمالَ غيرها مما لم يعرفه بعد قام الدليل على عمومية القدرة القصرية. وتكون الخاصية المميزة لها متمثلة في خرم أصول تخاطبية، اما باستعمال بنية قصرية حيث يجب استعمال أخرى. كأن يقصر المتكلم بالاستثناء حيث يقتضي السياق القصر باستعمال «ال» الجنسية. واما بترتيب المركبات في بنية معينة يقتضي السياق عكس ذلك الترتيب. كأن يكون محطُّ الجَدَلِ فاعليةً متعلقةً بفعل، وهو موجب ترتيب المركبات الترتيب. الظاهر في (11) اذا قصر باستعمال «انما»، لكن المتكلم يرتب المركبات بما يفيد كون محطط الجدل فعلا متعلقا بفاعلية مركب، كما في (3).

3 ـــ انما زيد يمزح.

11 ـــ انما يمزح زيد.

وما أثبت بالنسبة الى أبنية القصر يسري على غيرها من الظواهر، وسبب ذلك ما يدركه العقل من المسموع المفضي الى عموم القدرة النحوية، دليل ذلك ما يضيفه النحاة من قيود على مبادىء عامة تحكم ظاهرة ما.

3 ـــ مرحلة عقل المحفوظ.

تعتبر هذه المرحلة تفصيلا للقدرة النحوية العامة وأساسا للانتقال الى مرحلة الاكتساب والابداع. تسميتها «عقل المحفوظ» آت من تجريد «المُفَسِّر» لأوضاع المركبات في البنية المعينة. ولاستعمال بنية قصرية مًّا دون غيرها. ففي هذه المرحلة يحكي المتكلم بنية معروفة ويعلم لِمَ هذه دون غيرها، ولِمَ تراكيبات فيها عناصر بذلك الترتيب لا غيره. وفي هذه الحالة يكون المتكلم قد أمتلك «قدرة نحوية مُفسِّرَةً»: أي يعرف ويعلم لِمَ كان المعروف كذلك. والذي يهمنا الآن هو الكشف عن الكيفية التي بها تصير القدرة مفسِّرةً.

ومما يمكن أن يوصل الى الهدف المحدد هنا الإجابة عن سؤال لِمَ انتقى المتكلم من المحفوظ البنية القصرية (3)؟ المعادة هنا.

3 ــ إنما زيد يمزح.

وأول ما يذكر أن ما به تُفسَّر هذه الصورة القولية أو تعلل يجب ألاً يخرج عن أصول المبادىء الثلاثة: الدلالي والتخاطبي والوضعي، اذ سبق ان ما يستعمله الواضع في صنع أبنية على نحو يستعمله المتكلمُ أيضا لتفسير ما يعرفه.

تكون القدرة النحوية مُفَسَّرَة اذا طابقت القدرة النحوية للمتكلمين الذين يشكلون المحيط الخارجي للمتعلم. وتكون كذلك اذا قصر المتكلم بالبنية (3)، وقد جرد منها وهي محفوظة عنده ما يلي:

ـ السياق العام المحدَّد بعلاقة بين متخاطبين؛ المتكلم معها مقيد برفع ما توهمه مخاطبه.

ـ المكون الدلالي العام المحدد بعلاقة الانتماء بين عنصرين.

ـ المعنى العام المحدد بايجاب للمركب ما يسلب عن نظيره.

سماع المتكلم للبنية القصرية الواحدة كاف لادراك الكليات المسرودة، بناء على القاعدة التعلمية (5)، المعادة هنا.

«الجزئي اذا علم حكم علية كان ذلك ظنا بالقوة في جزئي آخر أنه كذلك اذا كان يشاركه في معنى».

ويدرك كون هذه الكليات تخص البنية المحفوظة وما لم يعرف من نوعها بعد انطلاقا من القاعدة التعلمية (2) المعادة هنا.

«المعاند اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده إما برفعه عند وضع ذلك أو وضعه عند رفع ذلك».

بالنظر الى ما جرده المتكلم حتى الآن يكون انتقاء المتكلم البنية (3)، من بين المحفوظ، مُفسَّراً بكونه ينجز القصر لا غيره. أما لِمَ هذه البنية وليس غيرها من نوعها فمُفسَّره بأن يجرد منها ما هو خاص بها المتمثل فيما يلي:

ـ السياق الخاص المقترن بها المحدد بعلاقة بين متخاطبين المتكلم معها يسوق كلامه،

وقد نزَّلَهُ منزلة ما يعتقد صحته كل واحد، لمخاطب لا يصر على خطئه منقاد لقبول حكمه او انفراد مركب بأمر دون غيره.

اذ به تتميز عما سواها مما يندرج تحت ظاهرة القصر من الأبنية.

ـ المكون الدلالي الخاص المتمثل في علاقة الجمع بين الإيجاب والسلب. ومن القاعدة التعلمية (5) يعلم المتكلم كون السياق والمُكَوِّن الدلالي خاصين بهذه البنية اذ بهما تتميز عما سواها من الأبنية المنضوية تحت ظاهرة القصر. ويحصل هذا التمييز بأصل التباين المؤسَّس في الأصول التخاطبية وفي النوع الثاني من الأصول الدلالية. وقد سبق ان أصل التباين يُجرَى بين جزئيين منتميين إلى عام. ويبقى ما به يكون تفسير الترتيب المسند الى تلك المركبات. أو لِمَ خرجت على ذلك الترتيب بدل غيره مما يمكن؟.

من الاعراب المسند الى المركب (زيد) في البنية (3) المحفوظة يتوصل المتكلم الى إدراك أصل الاعراب المنتمي الى المبدأ الوضعي القاضي بتحرير المركبات من الترتيب القبلي، وذلك انطلاقا من القاعدة التعلمية. المعادة هنا. (1)

«الملزوم اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه».

اذ العلامة الإعرابية الطارئة على الحرف الاعرابي للمركب (زيد)، شيء ملزوم لازِمُه أصل الاعراب. وبادراك المتكلم لأصل الاعراب يجرد باللزوم من الأبنية المحفوظة ما يلي:

ـ ان العلامات الاعرابية المتباينة، (الضمة والفتحة والكسرة)، تشخيص صوتي للأحوال المتباينة الطارئة على المركبات القابلة. فهو يدرك من بنية محفوظة عنده، مثل «ضرب سعد حمدا» ان «العلة التي من أجلها رفعوا واحدا ونصبوا واحدا في الاثبات قائمة موجودة في الجحد. حين قالوا: ضرب سعد حمدا. دلوا بالضمة والفتحة على ان سعدا هو الذي اوقع الفعل بحمد. ولما قالوا: لم يضرب سعد حمدا. دلوا بالضمة والفتحة على ان سعدا هو الذي لم يوقع الفعل بحمد»[115].

ـ ان النوع الواحد من العلامات الاعرابية مؤشر صوتي الى «وَضْعٍ» مركب في البنية، في مقابل «وَضْع» مراكب له، يُؤشر له بنوع ثان من تلك العلامات. وهذا الوضع معنى يكون في القابل أو في «الاسم، لأنه بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه إما معنى كونه عُمدة او كونه فضلة... وجُعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد... وجُعل

النصب للفضلات... ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فيميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة»[116]. واذا أدرك أن أحوال المركبات المتباينة تشخص بعلامات صوتية متباينة، وأوضاعها بانواعها يلزم عنه:

ـ أن المركبات محررة من أي ترتيب قبلي، اذن ههنا أصل يوجب لها ترتيبا معينا. ولن يكون هذا الأصل سوى ما ينتمي الى المبدأ التخاطبي، وإن هو إلاّ ما سُمِّيَ سابقاً محطَّ الجدل بين المتخاطبين او خطأ المخاطب الذي يرفعه المتكلم بقصر مركب عليه.

وبما جرده المتكلم من البنية (3) المحفوظة، وقد عرف أيضا عند سماعه إياها ان محط الجدل نظير (يمزح) يكون محفوظه معقولا اذ يقوى على تعليلها كغيره من المتكلمين المشكلين لمحيطه الخارجي. وحينئذ تكون قدرته النحوية مُفَسِّرةً. ومما قد يستدل به على أنها كذلك إمكان إنتاجه لمثل (11) اذا تغير محط الجدل، وان لم يسمعها من قبل.

11 ــ انما يمزح زيد

واذا سبق ان عرف بنية العاطف الفاصل القصرية، (فاز زيد لا عمرو)، صار بامكانه ايضا ان ينتج مثل (12)، مظهرا لنظير بعد «لا» العاطفة، وان لم يسمعها.

12 ــ انما يمزح زيد لا عمرو.

ومما يرجح هذا الامكان ما يلاحظ لدى المتعلمين من الاكتساب السريع للقوانين النحوية. وهو ما سنعمل على بيانه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

قوى التعلم
اكتساب القصر بالقياس

وقع التركيز في آخر مرحلة، من تكون القدرة القصرية النحوية، على ما يجرده المتكلم بقوته العقلية من المحفوظ المعروف عن طريق السماع، فانتقل من الحكاية الساذجة الى انتاج صور قولية قصرية مُفَسَّرَةً معللّة، لكن لم نتجاوز القصر بين أطراف معينة. وهي الأطراف الممثل لها بالصور القولية (1ـــ4) التي نعيدها هنا للتذكير.

1 ـــ ما شرب الشايَ إلا زيدٌ.

2 ـــ فاز زيد لا عمرو

3 ـــ انما زيد يمزح

4 ـــ زيد هو الفائز.

لتحديد إشكال هذا الفصل يمكن القول: اذا كان المتكلم قد جرد بقوته العقلية من البنية القصرية (1)، مثلا، ما به يفسر ان محط الجدل بين المتخاطبين «الفاعلية» فكان قصر «المفعولية» عليها لافراد المركب (زيد) الحامل لتلك الحال، وما به يُفَسَّر انتقاؤه لهذه البنية بالذات، وغير ذلك مما سبق ذكره، فان السؤال الذي ينبغي ان يُبحث له عن جواب الآن هو كيف يستعمل المتكلم المحفوظ المعقول لانتاج ما لم يسمعه بعد؟. وبعبارة أدق، أنى للمتكلم إجراء القصر بين أطراف ما سمعها من غيره؟ ويتوقع انه يجب ان تكون كما قال. عن هذا الإشكال يعبر السكاكي بصورة أخرى اذ يقول: في بداية كلامه عن القصر «أعلم أن القصر كما يجري بين المبتدأ والخبر فيقصر المبتدأ تارة على الخبر، والخبر على المبتدأ يجري بين الفعل والفاعل، وبين الفاعل والمفعول، وبين المفعولين. وبين الحال وذي الحال

وبين كل طرفين. وأنت اذا اتقنته في موضع ملكت الحكم في الباقي ويكفيك مجرد التنبيه هنا».
فما عبر عنه السكاكي بالاتقان هو ما سبق ان بُيِّنَ تحت المحفوظ المعقول. أما امتلاك الحكم في الباقي فهو ما سنحاول الكشف عنه الآن.

ولتحديد الطريق المفضي الى حل الإشكال المذكور يجب اعتبار ما عبر عنه السكاكي بالباقي هو المجهول الذي يطلبه المتكلم، واعتبار المحفوظ المعقول أُصولاً أو مقدمات اذا صيغت في طريقة نظرية اكتسب بها المتكلم المجهول المطلوب. وبما أن قوى المعرفة مهيأة لادراك الجزئيات الحسية والمعنوية المقترنة بها لاغير، لم يبق سوى قوى التعلم المحصورة في القوة العقلية النظرية والعملية، اذ هي المهيأة لتجريد الكليات التي تعم أطراف القصر المعروفة بالسماع وأطرافا لم تعرف بعد. وبما أن المسألة تتعلق بالوضعيات، أي وقوع الشيء على نحو مما يمكن، فان المقدمات أو الأصول يجب ان تكون تجريبية او مأخوذة من المسموع وليست نظرية. الا أنّ هذه المقدمات لا يجب ان تناقض مقدمة نظرية. وقد سبق (في الباب الثاني من القسم الاول، وتبيَّن في الفصل السابق من هذا الباب)، أن المقدمات التجريبية تحصل بمطالعة العقل للجزئيات المحفوظة في المصورة والذاكرة مستعينا بالقوة الوهمية وهي متصرفة لا مدركة. وبما ان المسألة تتعلق بالوضعيات فان القياس هو الطريقة النظرية الواردة لاكتساب العلم بالمجهول المطلوب.

ما قُدِّم أعلاه سِيق لبيان أنّ المتكلم يكتسب علما جديدا لا على أي نحو كان، ولكن على نحو معين، اذ جوهر الإشكال المبحوث هو تكون القدرة القصرية النحوية، وليس القدرة القصرية اللسانية أي قبل ان تقع على نحو مما يمكن. واذا ضاق موضوع هذا الفصل وتحدد ما يستعمل في تناوله تعين تهيء ما يتخذه المتكلم في طريقة القياس لاكتساب علم جديد. وقبل الانتقال الى الموضوع يفترض أنَّ المتكلم قد علم أصل الاعراب بما يلزم عنه مما ذُكر سابقا، وعلم أيضا كيف تُشخَّص، بواسطة هذا الأصل، أطراف العلاقات المحدَّدِ بعضها فيما سمي بالنوع الثاني من الأصول الدلالية، وذلك بما سمعه من الظواهر اللغوية قصرية كانت او غير قصرية. كما يُفْتَرَضُ أنه يعلم بما يلزم عن أصل الاشتقاق المنتمي أيضا الى المبدأ الوضعي. وما قيل عن هذا المتكلم يجري على غيره الذي ينتقل باللزوم من المسموع الى أصول وضعية من نوع آخر غير هذه.

لإجْراء القصر بالاستثناء مثلا، بين أطراف لم يسمع منها المتكلم سوى قصر المفعولية على الفاعلية، كما في الصورة القولية (1) يجب ان يكون قد استنبط بالاستدلال العِلَّةَ أو

العِلَل التي بواسطتها يُعدّي ما توجبه الى أطراف تستجيب لتلك العلة أو العلل. وما تلك العلة سوى الأصول الاختيارية المتخذة واسطة لتنفيذ الأصول الاجبارية.

ولتتضح العلة المؤثرة يجب التمييز بين «الثابت» الذي يجرده المتكلم وبين ما قد يتغير. اما الثابت المنتزع من القصر بالاستثناء فهو المقدم سابقا المعاد مختصرا كالتالي:

- تجريد السياق العام المتمثل في المكون البياني (أ).

- تجريد المكون الدلالي العام المحدد بعلاقة الانتماء (ب).

- تجريد المعنى العام المتمثل في ايجاب للمركب ما سلب عن نظيره.

- تجريد السياق الخاص المحدد في علاقة رفع الاصرار.

- تجريد المكون الدلالي الخاص المحدد في علاقة الاطراح (ج).

يضاف إلى ذلك المُدرَك باللزوم عن أصل الاعراب المحدد في:

- إسناد علامة إعرابية إلى المتناظرين، و(قد وجب لأحدهما ما سلب عن الآخر). الاّ اذا اختلفا وَضْعاً.

- تحرير المركبات من الترتيب القبلي لإمكان إجراء أصل تخاطبي لتحديد الرتبة الواجبة لكل منها.

في مقابل هذه الثوابت هناك متغيرات، يمكن حصرها فيما يلي:

- علاقات متباينة تنتظم بواسطتها الأطراف المتناظرة في بنية الاستثناء ويجب ان تكون هذه العلاقات من جنس المذكور تحت النوع الثاني من الأصول الدلالية. كعلاقة الاضافة، وعلاقة السببية، وعلاقة العلية، الى آخر ما سبق ذكره، وما هو موجود لم يذكر هناك. إلا أن هذا الجنس من العلاقات، كما تظهر في التركيب ومن أقوال بعض النحويين العرب، يمكن ان تنقسم الى قسمين، 1) «علاقات بسيطة»؛ وهي التي ينتظم بواسطتها طرفان لا ينتظمان بعلاقة أخرى مع طرف آخر. من هذا القسم السببية وقد انتظم بها الطرفان في الجمل (13—15).

13 — قام زيد

14 — زيد قام

15 ـ زيد قائم.

والعلية وقد انتظم بواسطتها الطرفان في الجمل (16ـ18).

16 ـ ضُرب زيد

17 ـ زيد مضروب.

18 ـ هَلَكَ عمرو

العلاقتان كما تظهران في التركيب، من قسم البسيط، اذ لم يركب طرفاها الى شيء آخر. 2) «علاقات مركبة»، ويكون المقصود بها انتظام طرفين بعلاقة معينة، ثم يصير المجموع طرفا ينتظم، اما بنفس العلاقة مع طرفٍ آخر كما في الجملتين (19 و20)، واما بغير تلك العلاقة، كما في الجمل (21ـ23).

19 ـ دخل زيد يبتسم

20 ـ رجع زيد مرتجلا

21 ـ قُرِىءَ كتاب سيبويه.

22 ـ زيد في الدار.

23 ـ ضَرَب زيد عمرا.

ومن أقوال النحاة الدالة على انتظام (ضرب) و(زيد)، في الجملة (23)، بعلاقة السببية ثم انتظام المجموع مع الطرف (عمرا) بعلاقة العلية ما نقله الرضي في مسألة العامل في المفعول به. يقول «اختلف في ناصب الفضلات. فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور، باسناد أحدهما الى الآخر صار فضلة. فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة»[117]. ومنها أيضا ما يقدمه النحاة من أدلة على اعتبارهم «الفعل والفاعل» كالكلمة الواحدة او تنزيل أحدهما منزل الجزء من الآخر»[118].

الى جانب هذه المتغيرات المتمثلة في جنس من العلاقات الدلالية، (أو النوع الثاني من الأصول الدلالية المنتية الى المبدأ الدلالي الإجباري) التي تنظم بها المركبات كيفما كانت البنية قصرية أو غير قصرية يدرك المتكلم متغيرات من صنف آخر تتحدد كما سبق في:

محط الجدل بين المتخاطبين، ويكون ادراكه لهذا المتغير مقترنا برتبة المركب في البنية القصرية المحفوظة، وادراكه لحاله مقترناً بالعلاقة التي تنتظمه ومناظره مع طرف هو حاصل علاقة أو مع طرف لا يكون كذلك بناء عل التقسيم المذكور اعلاه لجنس العلاقات الدلالية كما تظهر في التركيب.

واذا تبين، مما سبق عن مرحلة عقل المحفوظ، ان المتكلم يقوى، اذا تغير محط الجدل، على ترتيب الطرفين المنتظمين بصنف واحد من العلاقات الدلالية، ولا يستعمل في ذلك غير ما يلزم عن أصل الاعراب، فان ما يعنينا هنا هو الانتقال عن تلك العلاقة المعلومة من البنية القصرية المحفوظة الى اجراء القصر بين طرفين ينتظمان بغير تلك العلاقة. وبعبار أخرى ليس المشكل في كيف أنتج متكلم مثل (24) مع انه لم يسمع الاَّ الصورة القولية (1).

1 ـــ ما شرب الشايَ إلا زيد.

24 ـــ ما شرب زيدٌ إلاَّ الشايَ.

اذ هذا المشكل قد حل بواسطة ما يدركه المتكلم مما يلزم عن أصل الاعراب. وانما الذي يجب ان يبحث له عن حل هو أنّى لمتكلم لم يسمع (1) وأنتج، مثلا، (25) وغيرها مما يجهله.

25 ـــ ما قام زيد الا احتراما لأبيه.

وما يعلمه المتكلم، مستعملا ما عرفه بالتجربة او السماع، يدخل في المتعلم المكتسب عن طريق القياس. اذن، المعروف حاصل له بواسطة المعلِّم، (المتكلمون المشكلون لمحيطه الخارجي)، والمكتسب يعلمه بذاته اذ يكون معلِّم نفسه. وبما أن موضوع الاكتساب، في ظاهرة القصر، قد تحدد بدقة تعين الشروع في بيان إعداد المتكلم لمواد القياس لتعدية صورة ما عرفهُ الى ما لم يعرفه بعد. وفي هذا سنحاول صوغ تلك المواد بلغة مَرجِعُها الأصولُ الاختياريةُ المتوسطةُ للإجبارية ومَجالُها الأبنيةُ القصرية.

1 ـــ استنباط علل الصورة القولية المعروفة

نعتبر الصورة القولية (1) «أصل قياس».

1 ـــ ما شرب الشايَ الا زيد.

ولا يعني أصل قياس، كما تقدم، سوى ما سبقت معرفته، وعنه يتفرع العلم بغيره.

اذن، أصل القياس قد يوضع وضعاً كما فعلنا هنا. أما غيره، كما حددناه أعلاه، فهو إجراء القصر بين أطراف ليست من قبيل قصر «حال المفعولية» على «حال الفاعلية». واذا أجرى المتكلم القصر بين طرفين في بنية الاستثناء لم يبلغه ذلك ولم يعرفه فان علمه بما أجراه متفرع عما سمعه. وما يقال عن بنية الاستثناء المتخذة مثالا هنا يجري على غيرها من أبنية القصر.

لينتج متكلم ما لم يعرفه، ويعلم انه كما فعله وليس على خلاف ذلك، يحتاج إلى أن يعرف العلل المؤثرة. وما سرد تحت «الثوابت» المجردة من القصر بالاستثناء مع علاقة ما من «المتغيرات» هي العلل التي يستبطها المتكلم على أنها المؤثرة في إيجاد تلك الصورة القولية على ما هي عليها. ويعلم المُستنبَطَ مُؤثّراً باستعمال منهج الاستدلال على العلة المستنبطة[119] فهو يعلم ان المكون البياني (أ) علة فارقة بين «الخبر الابتدائي» و«الخبر الطلبي» الذي يندرج تحته القصر. وتقوى لديه هذه العلة بطريقة السبر والتقسيم المنحصر. اذ الخبر إما ابتدائي أو طلبي، وبطريق الاطراد والانعكاس، أو دوران وصف القصر مع هذا المكون وجودا وعدما. ويعلم أن رفع الإصرار على المشاركة علة فارقة بين الأبنية المنتمية الى القصر اذا كان القصرُ، أصلاً، إمّا قصرَ إفراد أو قصرَ قلب، وتتقوى لديه هذه العلة أيضا بالسبر والتقسيم المنحصر وبالدوران. وما قيل هنا عن السياقين العام والخاص يقال أيضا عن المكونين الدلاليين: العام المتمثل في علاقة الانتماء والخاص المحدد بعلاقة الاطراح. وكذلك الشأن بالنسبة الى المعنى العام اللازم عن السياقين والمكونين الدلاليين.

واذا انضم الى هذه العلل الثابتة الموجبة للقصر بالاستثناء علمه بعلل تنتمي الى «المتغيرات» كأن يستنبط بنفس المنهج الاستدلالي كون الفاعلية محطَّ الجدل هي العلة الموجبة للمركب (زيد) تلك الرتبة في الصورة القولية (1). ولو كانت المفعولية لتغير الترتيب بالضرورة. وكون علاقتي «السببية والعلية» هي العلة الموجبة لانتظام تلك العناصر، اذ لو لم تكن إحداهما لتغير طرفا القصر بالضرورة. اذن، الصورتان؛ صنف محط الجدل وطرفا القصر تدوران مع العلتين وجودا وعدما.

من الملاحظ فيما سبق هنا أنا قدمنا العلة المؤثرة ولم نذكر شرط عملها وهو ما فعلناه مع الأصوليين فيما سبق. كما ظهرت الأصول الإجبارية الدلالية والتخاطبية عللا مؤثرة من غير الكلام عن الاصول الاختيارية المتخذة واسطة لتنفيذ في الصورة القولية ما توجبُه الاجباريةُ. ولم يبق سوى الترويج لجعل الاختيارية شرطاً لعمل الإجبارية. وبعبارة

أخرى الأصول الإجبارية علل مؤثرة والاختيارية شرط عمل تلك العلل. لكن ينبغي الكشف عن تطبيق المتكلم لمنج الاستدلال حتى يعلم ذلك.

اذا كانت علاقتا «السببية والعلية» علة انتظام عناصر في بنية مثل (26).

26 ـــ ما ضرب زيدٌ الاّ عمراً.

فان أصل الاعراب شرط لأن تؤثر هذه العلة:

1) «الاعراب الحالي»: وهو ما يتعلق به التمييز بين ما للمركبات القوابل من الاحوال كحالي الفاعلية والمفعولية. اما «المركب العامل» من صنف (ضرب) في الجملة (26) فليس الا شرطا لقيام العلة المؤثرة المتمثلة في علاقتي «السببية والعلية».

2) «الاعراب الموضعي»: وهو ما يتعلق به التميز بين أوضاع المركبات في البنية، كأن يُؤشر لما هو عمدة، لا تقوم بنية بدونه، بنوع من العلامات الاعرابية، ويؤشر لما هو فضلة، قد تقوم البنية بدونه، بنوع آخر من تلك العلامات.

وهو أيضا شرط لأنْ تؤثر علة من نوع الأصول التخاطبية في إيجاب للمركب رتبة معينة في البنية، اذ لولا أصل الاعراب القاضي بتحرير المركبات من الترتيب القبلي لما كان تأثير محط الجدل محصورا في ترتيب طرفي القصر، اذ يحتمل ان يتعدى هذا القدر.

ويستنبط المتكلم كون أصل الإعراب ليس إلا شرطا لأن تؤثر تلك العلل الأثر المذكور بدوران هذا الأثر مع ذلك الأصل وجوداً وعدماً، حيث إن هذا الأثر تابع لهذا الأصل، واذا اتُّخِذَ غيرُه شرطاً لعمل نفس العلل المذكورة يجب بالضرورة أن يتبعه غيرُ ذلك الأثر.

وبالدور المسند هنا الى الأصول الاختيارية يتحدد معنى كونها واسطة لاجراء ما توجبه الاجبارية في الصورة القولية، ويتضح أيضا معنى وقوع «اللسان» على نحو مما يمكن، ومعنى أن المتكلم يمتلك قدرة نحوية. اذ يجد متكلم أصلا إجباريا معينا تابِعاً لأصل اختياري معين.

2 ـــ تعدية صورة المعروف الى المجهول المطلوب:

غايتنا الآن ان نبين عن استعمال المتكلم للقياس لأنْ يعدي القصر المُجْرَى بين طرفين تنظمهما علاقة فيما هو «أصل قياس» الى طرفين ينتظمان بغير تلك العلاقة. وبما

أن المتغير هنا ليس الا العلاقات الدلالية، وأن العلاقة المعنية يحددها المقصور عليه الذي يشكل محط الجدل، فان الصورة التي يعديها المتكلم من «أصل القياس» ليست الا المقصور والمقصور عليه وقد انتظما بعلاقة مًا. وبما ان العلاقة الدلالية علةٌ تؤثر في الصورة القولية بواسطة أصول احتيارية تعتبر شرط عملها وجب أن يعدي المتكلم من أصل القياس الى بنية استثنائية الصورة القصرية لا العلاقة الدلالية، ويظهر ذلك في عدم تأثيرها فيما يتراكب في البنية الجديدة وتأثير غيرها فيها. واذا لم نذكر شيئا من العلل المتمثلة في «الثوابت» المسرودة سابقاً فلأنها عامة تسري في بنية القصر بالاستثناء كيفما كانت العلاقة الدلالية التي تنتظم بواسطتها العناصر المركبة فيها. لينتج متكلم مثل (27) مع أنه لم يسمع الا (1) لابد من استعمال القياس.

1 ــ ما شرب الشايَ الا زيد.

27 ــ ما قام الا زيد.

فالمتكلم يعدي من (1) الى (27) الصورة القصرية المحددة في المقصور والمقصور عليه لا غير حتى يمكن أن يعمل بواسطة أصل الإعراب علاقة السببية التي يحددها حال المقصور عليه، وهو ما يشكل محط الجدل فيها. اذا علم أنَّ حالَ الفاعلية المتعلقة بفعلٍ مَحَطُّ جَدَلٍ جُعِلَ المركبُ الحاملُ لتلك للحال بعد «الا» ليحصل على المقصور عليه، والفعل المتعلق به تلك الحال قبلها، فحصل على المقصور. وبما أن حال الفاعلية تُعْتَري قابِلاً منتظماً بعلاقة السببية مع عامل فعلي، أثرت هذه العلاقة بواسطة أصل الاعراب الرفع المُعرِبَ عن «وضع» المركب (زيد) لاغير. بمعنى أن السببية وهي علاقة «بسيطة» تؤثر «الاعراب الموضعي» لا «الإعراب الحالي». اذ المؤثر للاعرابين علاقتا السببية والعلية.

ومعنى هذا أن أصل التباين يشتغل مع الاعراب الموضعي ويتعطل مع الاعراب الحالي.

بتركيب المتكلم للعنصرين يحصل على طرفي قصر متمثلين في قصر الفعل (التام) على الفاعل (زيد)، فأفرده بهذه الحال لما أوجبها له بواسطة «الا» وسلبها عما ينتمي معه الى العام او المجموعة المحصورة. ويكون بذلك قد رفع إصرار مخاطبه على مشاركة غير المذكور في حال الفاعلية المتعلقة بالفعل (قام).

ويظهر قياس (27) على (1) من اشتراكهما في كل العلل المؤثرة فيهما الا في العلاقة الدلالية. وهو ما يمثل وجه تباينهما. اذ القياس لا بد من إجرائه بين متباينين من وجه واحد

على الأقل، والا لم يكن قياساً. لذلك لا يدخل في القياس ما كان مثل (1) من (26) المعادتين هنا، وان تباين محط الجدل فيهما.

1 ـــ ما شرب الشايَ الا زيدٌ.

26 ـــ ما ضرب زيدٌ الا عمراً.

وما كان من هذا القبيل أدخله القاضي عبد الجبار في مبدأ عام عبر عنه «مثل السبب يجب أنْ يُولِّد مثل المسبب اذا وقعا على طريقة واحدة» أمّا «الطريقة الواحدة» فهي انتظام المتراكبات فيهما بنفس العلاقات الدلالية.

ومن (1) يعدى المتكلم الصورة القصرية الى مثل (28).

28 ـــ ما ضُرِبَ الاّ زيد.

فالمتغير في مثل (28)، بالنسبة الى (1)، العلاقة الدلالية التي ينتظم بها طرفا القصر، ولكي ينتج المتكلم مثل (28) يجب ان يكون عالما بما يلزم عن أصل الاشتقاق الاختياري المتخذ واسطة لتفريع أبنية من «مثال أول». ومما يلزم عن هذا الأصل أن إنشاء «علاقة العلية» بين العامل الفعلي والقابل المراكب له لا يوجب سوى تغيير في بنية الفعل. في المقابل قد تؤثر نفس العلاقة غير هذا الأثر، وذلك في نحو قائم على أصول اختيارية أخرى.

واذ عرف من بنية الفعل (ضُرِبَ) أن علاقة العلية هي المؤثرة وأن حال مراكبه المفعولية[120]، وهي محط الجدل، جعل الحامِلَ لها بعد «الا» فحصل على المقصور عليه فكان ما قبل «الا» المقصور. ويكون الإعراب الذي تؤثره هذه العلاقة إعراباً موضعيا لاغير. اذ الإعراب المسند الى (زيد) في (28) لا يُبِينُ إلا عن كونه عمدة. أما حاله فتحدد بنوع العلاقة التي تنتظمه والعامل الفعلي الذي يكون شرطاً في إنشاء صنف من العلاقات الدلالية بينه وبين القابل الذي يراكبه.

بهذا التركيب يحصل المتكلم على طرفي قصر متمثلين في قصر الفعل (ضُرِبَ) على المفعول (زيد) فأفرده بهذه الحال وقد أوجبها له بواسطة «الا» بعد أن سلبها عما يناظره مما ينتمي معه الى العام، عندئذ يرفع إصرار مخاطبه على أن غير المذكور يشاركه في حال المفعولية المتعلقة بالفعل المبني للمجهول (ضُرِب).

ويمكن للمتكلم بنفس الطريقة ان يعدي من (1) الصورة القصرية الى (25) المعادة هنا.

25 ـــ ما قام زيد إلا احتراماً لأبيه.

والمتغير في مثل (25)، بالنسبة الى (1)، ليس الا العلاقات الدلالية التي ينتظم بها طرفا القصر. ويجب أن تكون هذه العلاقات معلومة لدى المتكلم، وهي:

ـ انتظام (قام) و(زيد) بعلاقة السببية، كما في (27) أيضا.

ـ حاصل علاقة السببية طرف واحد ينتظم مع (احتراما) بعلاقة دلالية أخرى، يمكن تسميتها «علاقة الغائية». شرط نشوء «الغائية» عنصران منتميان الى «الحدث الصرف»، فعل ومصدر او فعل وفعل. اذ بين هذين العنصرين يمكن فحص علاقة الغائية.

ـ انتظام المركب (احتراما) مع المركب (أبيه بعلاقة الاضافة المدلول عليها بأداة الاضافة «لـ».

واذا عرف المتكلم أن محط الجدل «الغائية» وضع ما يحملها، (احتراما) بعد «الا». وعندئذ يحصل على المقصور عليه، ويكون المقصور ما قبل «الا» وهو طرف حاصل من متعالقين بالسببية.

ولما كانت علاقتا «السببية والغائية» علة تراكب أطراف القصر في البنية الاستثنائية (25) وكان تأثيرها بواسطة أصل الاعراب ظاهراً في الإعراب الموضعي. فقد أوجبت «الغائية» النصب لَمَّا رَاكَبَ حاملُها؛ (احتراما) طرفاً هو حاصل المركب بالسببية التي أوجبت الرفع للقابل (زيد) المراكب للعامل الفعلي (قام).

وبالتركيب الذي تنتظم فيه العناصر في بنية استثنائية بواسطة علاقتي السببية والغائية يحصل المتكلم على طرفي قصر متمثلين في قصر «قيام زيد» على (احترام) مضاف الى (أبيه) فأفرده لما أوجب له غائية يحددها لفظ (الاحترام)، وسلب عنه كل غائية محتملة، فرفع إصرار مخاطبه على مشاركة ما يناظر (الاحترام) في الغائية التي من أجلها كان (قيام زيد).

وكذلك يستمر تعدية الصورة القصرية بالقياس الى كل طرفين كيفما كان صنف العلاقة الدلالية التي تنظمها، اذ بامكان المتكلم ان ينتج، من أصل قياس مسموع، مثل الصور القولية (29ــ35). وغيرها مما لم يؤت له بمثال هنا.

29 ـــ لا يسافر زيد الا بالطائرة.

30 ـــ ما استقبلنا زيد الا مبتسما.

31 ـــ ما عاد زيد الا البارحة.

32 ـــ «لا نكاح الا بولي».

33 ـــ ما سار زيد الا والشاطىء.

34 ـــ ما رأى زيد عمرا الا أمام المسجد.

35 ـــ لا رجل الا زيد.

الا ان المتكلم وهو يقيس غير المسموع على المحفوظ المعقول يجب ان يكون عارفا بجميع العلاقات الدلالية التي تنتظم بواسطتها المركبات في البنية، كانت قصرية او غير قصرية، وعارفا بالعناصر التي تكون شرطا في نشوء صنف من تلك العلاقات، وأن يكون عارفا ايضا بنوع الأثر الذي تؤثره هذه العلاقات بواسطة أصل احتياري في العناصر وهي مركبة. وما تؤثره تلك العلاقات بوسائط هو ما يؤخذه المتكلم بالسماع. أمّا العلاقات ذاتها فهي من قبيل «العلوم» التي يجردها العقل من المحيط الخارجي غير النحوي. اذ كل الموجودات تنتظم بواسطتها وبهذا الاعتبار جُعلَت ضمن الأصول الاجبارية التي تُكوِّن مع الأصول التخاطبية «اللسان» القابل لأن يُصْنَعَ بواسطة أصول وضعية بالاختيار على نحو ممكن.

خـــلاصـــة:

ينتهي المعروض في الباب الأخير الى أن تَكوُّن «القدرة القصرية النحوية» ليس الا تحويل «القدرة اللسانية» الى «قدرة نحوية» على اعتبار الأولى مطلقة كلية اذ لا تخلو قوة ناطقة من إدراكها للأصول الدلالية بنوعيها وللأصول التخاطبية، واعتبار الثانية مقيدة بالوضع خاصة بالأصول الاختيارية المتخذة واسطة.

اتخاذ وسائط لتصنيع الاجباري يؤدي الى وقوع الكلي الواحد مشخصا بحسب ما يلزم عن الوسيط. ولو كان الكلي يؤثر مباشرة لوجب بالضرورة ان يكون حامل الأثر شيئا واحدا. فلو كانت «الاضافة» المحددة كليا في، س (ع، لـا ع٢) ص تؤثر مباشرة لوجب ان تقع في كل نحو على صورة وحدة، لكن الثابت أنها واقعة على النحوين الممكنين؛ أي تقديم المضاف على المضاف عليه في نحو وتأخيره عنه في نحو آخر.

بالنظر الى ما يوجبه أصل الاقتصاد في الجهد لا يتصور أن تقع الاضافة في لغة واحدة على النحوين المذكورين. اذ اختزان صورتين تؤديان وظيفة واحدة مناقض لهذا الأصل، اذ كل لغة يجب ان تأخذ بأحد الوضعين وتهمل الآخر ويصير عندها مما لا يجوز.

ولا سبيل للمتعلم في معرفة الوضع المأخوذ به الا عن طريق السماع. ومن هنا كان وهو فرع المعرفة والاكتساب، ضروريا في الوضعيات، اذ به لا بغيره تتحول القدرة اللسانية الى قدرة نحوية. فتحول «الاضافة الكلية» الى «اضافة نحوية». ويتحول التركيب الاسنادي الكلي، المتمثل في علاقة السببية؛ (س⊃ح) أو العلية؛ (ح⊂س) الى تركيب نحوي. حيث تتشخص تلك العلاقة، بموجب أصول وضعية خاصة، بالترتيب. وبموجب أصول أخرى تتشخص بعلامة يحملها أحد طرفيها. ويكون الأخذ بأحد الوضعين لاغيا للآخر، وان كان ممكنا. وذلك حرصا على مبدأ التعميم والاطراد.

واذا تحولت القدرة اللسانية، بالسماع، الى قدرة نحوية قَوِيَ المتكلم بالقياس على اكتساب فانتاج ما لم يتلقه بطريقة مباشرة. اذ يُعَدِّي صورة «أصل القياس» الى صور قولية منتمية الى مُحيطه النحوي. فيأتي انتاجه إياها مُشاكِلاً وموازيا لما يعلمه المتكلمون بذلك النحو.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث أن نبني الحلول المقترحة، في اطار المذهب الكسبي، لجملة من الاشكالات، بحيث تؤلف كلا بعضه يفضي الى بعض. من هذه الاشكالات ما عولج في التأليف العربي القديم منفصلا، اذن، يلزم الكشف عن واصلها الجامع بينها، ومنها ما اقتضاه موضوع بحثنا فكان علينا أن نجد له حلا مناسبا لما انتهى اليه تأمل المفكرين العرب فيما يتصل به.

كان منطلقنا، لبناء هيكل البحث بناء متسقا، من الضرورة الداعية الى التفريق بين نمطين من التفكير البشري، على ان يكون الفكر العربي واقعا حتما في أحدهما. وقد تبين لنا، من قراءة أعمال المفكرين العرب وأعمال غيرهم في حقول معرفية مختلفة، وجود مبدأين أولين متغايرين، يؤسس أحدُهما مذهبا طَبْعياً والآخر مذهبا كسبيا إليه ينتمي الفكر العربي. كما تبين ان طرح موضوع معرفة اللغة واكتسابها للبحث لا يختلف او لا يجب ان يختلف بين المذهبين، على الاقل من حيث الاشكالات التي تكونه فلا سبيل لان يتخلص اي باحث في الموضوع من النظر، أولا، في ذات قوى النفس باعتبارها الأصل في حصول المعرفة والعلوم، وثانيا في الطريقة او الطرق النظرية التي فترض فيها ان تكون تشخيصا لعمل هذه القوى، وهي تحصِّل المعرفة وتكسب العلم، كيفما كان الشيء المعروف المكتسب، وثالثا في طبيعة ما طرح للبحث بالتحديد الذي هو معرفة واكتساب الشيء المسمى لغة. واذا انكشفت أمكن أن نتبين ما الطريقة الملائمة التي تنتهجها القوى النفسية في معرفة واكتساب ماله تلك الطبيعة كان لغة أو غيرها. لكن كل إشكال من الثلاثة فانه ينحل متصلا بالباقي على وجه في مذهب من الاثنين.

ثبت من تقديم تصور المفكرين العرب لقوى النفس ان هذا الجهاز الطبيعي مركب من قوى المعرفة وقوى للتعلم، لكل منهما ادراك خاص بحسب ما تهيأت له. وأن هذا الجهاز المعرفي والتعلمي في بدء وجوده، ليست ذاته علوما أولية أو مبادىء لها، وانما هو اتسعداد محض لان تحصل قواه المعرفية، من العالم الخارجي، المدركات الجزئية الحسية

والمعنوية، فتصير هذه المدكرات وقد تصورت أمثلتها في ذات القوة النفسية مبادىء منها تحصل للعقل العملي من القوى التعلمية كليات مفردة وعلاقات، منها ما تنتظم بواسطته الكليات المفردة ومنها ما ينتظم الكلي المفرد بجزئياته، وما تنتظم به جزئيات بكلي، وغير هذه مما يقترن ادراكه بادراك الصفات الذاتية للكلي والصفات العارضة اللازمة او المفارقة. وبما تحصّل لديه يكون قد امتلك قدرة بمحتواها فقط يكون قادرا على التعلم او اكتساب علم ليس عنده، فتتكوّن قدرات عقلية عملية متوالية. كما تتكون قدرات عقلية نظرية اذا كان العقل المطلق داخلا في علاقة التعدية مع العقل المحض. فيأخذ منه أولا البديهيات وعلاقتها بالمبرهنات، فتتكون له قدرة نظرية بها يقوى على اكتساب العلم بالمبرهنات المستحصلة عنها من غير الرجوع الى مصدر البديهيات. وبعبارة مجملة ليس لجهاز المعرفة والتعلم في بدء وجوده الا الانفعال والتأثر بمحتوى العالم الخارجي الذي تنتظم فيه الموجودات على وجه كلي. واذا حصلت له منه علوم أولية نظرية ومبادىء علوم عملية نشأت فيه قدرة بها يكتسب العلم، من غير الرجوع الى مصدره الا لاختبار المكتسب، واذا علم بكل ما تمكنه منه قدراته أحكم صُنعَ ما يصنعه مما يحتاج اليه.

واذا وُصِفَ عمل قوى المعرفة، وهي تحصل المعارف او المدركات الجزئية، وعمل قوى التعلم، وهي تحصل من جهة العلوم النظرية الأولية والمكتسبة عنها، وتحصل من جهة أخرى الكليات الطبيعية الأولية والمكتسبة عنها، وصفا مُنسّقاً على العلاقات القائمة بين المبادىء والعلوم الطبيعية الأولية الحاصلة عنها وبين علاقات هذه والعلوم المكتسبة عنها، وعلى العلاقات القائمة بين العلوم النظرية الأولية والمكتسبة وبين العلوم الطبيعية الأولية والمكتسبة عنها تحصّلت النظرية المعرفية العامة المناسبة للمذهب الكسبي، وانحلت مسائل الإشكال الثاني الذي يرتبط بحله تصور مناسب لطريقة معرفة اللغة واكتسابها الذي يعني موضوع بحثنا.

بما يمتلكه العقل من القدرات تنحل، في اطار المذهب الكسبي، مسائل الإشكال الثالث الطارح لطبيعة اللغة والطريقة الملائمة لمعرفتها واكتسابها المنتمية الى النظرية العرفية العامة. فاذا كانت المبادىء المقوّمة لذات تسمى لغة غيرَ مطبوعة في ذات العقل بقي ان تكون حالصة في قدراته، من أصول هذه المبادىء ما هو اجباري، اذن، يجب بالضرورة ان يظهر مفعولها أو أثرها في كل لغة، لأنّ مصدرها واحد هو العالم الخارجي، ومنها ما هو اختياري؛ يُستبط من مقدمات ويُحدَّد ما يجب فعله لأنْ يتحقق في الصنيع مطلب مقصود، ويُتَّخذ واسطة لاجراء ما توجبه الاجبارية من صفات يحملها مشخصا إياها ما

يحتويه المبدأ الصوري من الأصول الضروري لقيام اللغة، باعتباره يضمن الاشارة الحسية الى المراد افهامه وفهمه من المختزن في قوى الجهاز المعرفي والتعلمي.

وبما وقع عليه الاختيار من أصول المبدأ الوضعي الضروري أيضا لقيام اللغة، يحقق واضع من مجموع الامكانات المتوافرة التي تمثل اللسان إمكاناً واحداً ويهمل الباقي. وحينئذ تكون اللغة قد وقعت على نحو من الانحاء الممكنة. واذا وضعت اللغة المعينة على نحو مَّا صار لا يجوز فيها ما يجوز في لغة أخرى وضعت على نحو آخر، وان جاز في اللغتين قبل الوضع كل ذلك.

وكما ان الوضع يعني تحويل اللسان، بواسطة الأصول الاختيارية الى نحو ممكن خاص فان معرفة اللغة واكتسابها يعني أيضا امتلاك نحو من مجموع الأنحاء الممكنة، اذ الواحد منها يغني عن غيره في تحقيق التواصل.

تبيَّن أنه بأصول المبدأ الوضعي دخلت اللغة فيما تصدق عليه الصناعة لا الطبيعة، لكنها، وقد وضعت صارت مشاكله لما هو طبيعي وراتفع الفارق بينهما من حيث لا يصح في كل منهما غير الطريقة التي وقع عليها. وينتج عن هذا أنْ لا سبيل الى معرفة ما اختار وأضع من أصول الا بالادراك المباشر لما يلزم عنها من الأثر المتمثل في النحو الخاص بلغة، إذ لابد من ان تتفرع الطريقة النظرية الملائمة لمعرفة اللغة واكتسابها، ولكل ما له طبيعتها الوضعية، الى فرع السماع المُشغِّل لقوى المعرفة، فتأخذ إليها منه، وفق شروط محددة، أمثلة التصويتات المستعملة في لغة وأمثلة ما يتركب منها في تلك اللغة من صور صوتية وهي مقرونة بماوضع بازائها؛ بالعقل. واذا صارت هذه الصور الصوتية، بواسطة السماع مختزنة في القوة المصورة كانت مبادىء للعقل العلمي، يجرد منها ما هو عام مشترك بين المتجانس منها. واذا أخذ إليه الصفة الذاتية العامة أدرك بعلاقة اللزوم الأصل الوضعي الوسيط الذي يؤثر تلك الصفة لألفاظ من اللغة المسموعة أو المنقولة. واذا حصل بطريق السماع مثل ما ذكر تكوَّن فرعُ القياس من الطريقة النظرية المذكورة، الذي يشخص عمل القوى التعلمية لاكتساب العلم بما يؤخذ من اللغة قياسا.

وقد ظهر أن في اللغة ما يؤخذ بفرع السماع الواصف لشروط ما يجب ان تقبله قوى المعرفة من المنقول إليها، وأن فيها ما يكتسب بفرع القياس الواصف لعمل قوى التعلم، وهي تُكَوِّنُ مقدماتٍ استقرائية أو تجريبية لتنتقل عنها الى اكتساب العلم بمجهول مستحصل منها. هذا التراكب بين قسمي اللغة وفرعي طريقة المعرفة والاكتساب وصنفي قوى الجهاز

المعرفي والتعلمي مما يجب أن ينعكس في كل ظاهرة لغوية، وهو ما أوجد في لغة اللساني مثل هذه العبارة: «واذ قد عرفت هذا من حكم المصدر فاعتبر به حكم الاسم المشتق منه. واذا اعتبرت ذلك علمت أن قولك..»، او ما يشاكلها كقولهم: «وأنت اذا اتقنته في موضع مكلت الحكم في الباقي». وأدى الى ما كشفنا عنه في ظاهر القصر المتخذة موضوعا للتطبيق، من جوانب تدرك عن طريق السماع بالقوى المعرفية. منها ما يصدق عليه مصطلح القصر نفسه، وما يجعل عناصر معينة تراكبت بعلاقات محددة فكانت بنيتها بنية قصرية، حتى اذا جردت قوى التعلم ما به تتقيد عناصر في بنية مسموعة وما تنتظم به من علاقات بعضُها يوجب معنى واحدا لأكثر من عنصر الى آخر ما سبق ذكره اكتسب المتكلم العلم باجراء القصر بين طرفين لم يسبق له ان سمع ما فعل. ويكون قد اكتسب قدرة نحوية مطابقة للقدرة النحوية لدى من يحيط به من المتكلمين.

وقد ظهر كيف حاولنا، قدر الطاقة البشرية لمبتدىء في البحث، أن نبني بناء واحد المبادىء المنهجية حتى يكون التناول واحدا لمسائل الإشكال الرئيسي، اي معرفة اللغة واكتسابها في الفكر العربي القديم، ولمسائل ما يتصل به مباشرة من الاشكالات. وبذلك يمكن ان يكون لهذا البحث مساهمة في العمل العلمي داخل حقول، منها:

1 ـــ الحقل التربوي: إذا كانت كل نظرية تربوية مرتبطة بالنظرية المعرفية المعينة، وأن هذه الأخيرة لا تستقل عن التصور المكون عن قوى الجهاز المعرفي والتعلمي، فان بناء درس لتعليم اللغات ينبغي أن يُؤخذ فيه بعين الاعتبار فرعا الطريقة النظرية المنتهجة في معرفة اللغة واكتسابها، وهما يوازيان، من جهة صنفي قوى الجهاز المعرفي والتعلمي، ومن جهة أخرى، قسمي الظاهرة المتناولة في الدرس. واذا كان له هذا البناء تحقق مبدأ الاقتصاد في الوقت والجهد الذي يجب ان يحكم تعليم اللغات.

يلزم عن الموازاة المذكورة ان يتشكل الدرس من قسمين: يمكن تسمية الاول منهما معطى، والثاني مستفادا. معطى الدرس يقدم فيه للمتعلم أولا ما تأخذه قواه المعرفية بفرع السماع من الظاهرة المتناولة، وثانيا ما تجرده قواه التعلمية مما يمثل المسموع المقدم أولا. ويكون دور العملية التعليمية الاسراع بتحصيل هذا المعطى. يحصل الاول منهما عن طريق الوصف، والثاني عن طريق تفسير الوصف او تعليله، وذلك على منوال ما يفعله النحويون، فاذا كان معطى الدرس يقدم الوصف مقرونا بمفسِّره او بعلله، تكونت للمتعلم قدرة تعلمية يكتسب بها عن طريق فرع القياس العلم بما يدخل في الظاهرة مما لم يكن موضوع درس، وامكان التنبؤ بما يجب ان تكون عليه الظاهرة المقابلة، ويمثل هذا مستفاد الدرس. ويكون

تعليم اللغات وفق درس له البناء المذكور منسجما مع الشكل المقدم لطريقة معرفة اللغة واكتسابها المدمجة في نظرية معرفية عامة اطارها المذهب الكسبي. ولا يجب أن يكون كذلك حيث يُتصَوَّر ان مبادىء قوانين اللغة أو قواعدها يعلمها الجهاز المعرفي الانساني بَدْءاً إذْ لا تتألف ذاته الا منها، ففي هذه الحالة تصير العملية التعليمية الى أنشطة جماعية من شأنها أن تنبه المتعلم الى ما يعلمُه أصلا.

2 ـ المُفسِّر في نظرية معرفية للعلوم الانسانية. اذا صح ان كان موضوع صنف من العلوم النشاط الانساني واعمالَه في مختلف المجالات فان منهج النظر فيها المفضي الى العلم، (ولا يكون علما الا اذا كان ثابتا لا يتغير، ولا يثبت الا اذا عُلِم الشيءُ وعُلِمت أسبابه أو علله)، يلزمه ان يأخذ بأصول المبدأ الغائيّ، لانه بمحتواه يُفسر لِمَ كان ذلك العمل او الصنيع، ولِمَ وُجِدَ على ذلك الوجه وليس على غيره، وما المقصود الذي يرعاه. وبعبارة أخرى لأيّ وظيفة وجد ذلك الصنيع، واذا جُعِلَ كذلك فما المطلوب المقصود تحقيقه. اذن الأخذ بالمبدأ الغائيّ، كما سبق ان فعلنا بالنسبة الى علم اللغة، تقتضيه الضرورة المنهجية في العلوم الانسانية. إذ به أولا وبأصول المبدأ الوضعي ثانيا يتأتى ما يلي:

ـ التمييز داخل الاعمال الانسانية بين المحكم منها الذي تتماسك أجزاؤه ويشتد بناؤها لمناسبته لعلم سابق غايته العمل، وبين الواقع من الأعمال في رتبة محتملة بين هذين الطرفين.

ـ التفريق بين العلوم الانسانية من جهة والعلوم الطبيعية من جهة ثانية، وبين هذه الأخيرة قديما وحديثا. فالعمل العلمي في الطبيعيات قديما كان يوجهه السؤالان: كيف الشيء، ولم كان بتلك الكيفية. فكان من الضروري أن يأخذ منهجه بالمبادىء الأربعة الا المبدأ الوضعي لأن الواضع واحد. واذ قد تُرك، حديثا، السؤال لِمَ في الطبيعيات تجرد منهج العمل العلمي من المبدأ الغائيّ المفسر للغاية التي من أجلها كان ذاك الشيء على تلك الكيفية.

باخراج المبدأ الغائيّ من منهج العمل العلمي في الطبيعات، وبادخال اللغة، كما يتصورها المذهب الطبعي، الى ما هو طبيعي يلزم، لانسجام التفكير، الاّ يؤخذ ببعدها الوظيفي، أو الغاية التي من أجلها كانت. وبما ان اللغة طبيعية، اذ مبادىء قوانينها هي ذات الدماغ الطبيعي في الانسان، يجب أيضا ألاّ يؤخذ في منهج تناولها بالمبدأ الوضعي. لذا تكون غاية العمل العلمي في الميادين الطبيعية ضمنها اللغة هي الوصف الكافي او الوصف المفسِّر بنفسه.

في المقابل، ادخال علم اللغة ضمن العلوم الانسانية التي تتخذ موضوعا لها الأعمال الانسانية وصنائعه يقتضي أن يأخذ منهج العمل العلمي بأصول المبدأ الغائي المُفسِّر لِلِمَ كان الموصوف على هذه الكيفية. وبالمبدأ الوضعي المفسِّر لِلِمَ كان على هذه الكيفية وليس على غيرها مما يمكن،، لأن أيَّ صنيع انساني فلغاية يكون، وتكون غايته مما يدخل في بناء صيغته او صورته. جانب من الوصف المقدم لتلك البنية لا يُفسَّر الا بما يحتويه المبدأ الغائي من الأصول، فبهذه يعلم أن هذا الصنيع له هذه البنية لأن له هذه الوظيفة، او يحقق ذلك الطلوب المقصود ويرعاه. وعلى هذا فان اللغة، كما تتصور داخل المذهب الكسبي، لا يمكن وصفها في استقلال عن وظيفتها. اذ لا تقوم أصلا بغير الوظيفة او الغاية التي من أجلها كانت. كما انه لا يمكن وصفها الا وهي واقعة على نحو ممكن. فكان من الضروري الأخذ بأصول المبدأ الوضعي في منهج العمل العلمي كان موضوع التأمل اللغة أو غيرها من العلوم الانسانية اذ بها يعلم لِمَ تُؤدَّى وظيفة محددة في لغة معينة على هذا النحو من البناء، وفي غيرها على غير ذلك النحو.

3 ــ القراءة الداخلية للتراث النحوي. اذا صحت المفارقة القائمة في جميع الحقول المعرفية على مر العصور، بين الشيء الموصوف في نفسه وبين الوصف المقدم له المسند اليه، واذا صح ان تلك المفارقة تضيق وتتسع بحسب درجة التطابق بين أسس الجهاز الواصف الذي يضعه النحوي وبين مبادىء قيام ذات الشيء الموصوف المتمتع بخاصية الاستقلال، كانت مساهمة هذا البحث في القراءة المذكورة محصورة في إيجاد طريقة لفحص الجهاز الواصف من حيث الأسس التي يقوم عليها، ثم اختباره من حيث ما ينتجه من الوصف.

من أوليات هذه الطريقة أن يُقابل بين الأصول الوضعية من جهة رعاية المقاصد التي لاحظها الواضع باختياره لأصول معينة، وبين المبادىء التي يُؤَسِّس عليها النحوي جهازه الواصف. فاذا كان اختيار أصل الاعراب لرعايته للمقصودين: 1) التشخيص الصوتي لا الترتيبي لما يطرأ من المعاني النحوية او الوظائف الدلالية على العناصر المتراكبة بعلاقات محددة في القول. 2) تحرير المركبات من أي ترتيب قبلي حتى يمكن توظيف الترتيب بدوره لتشخيص العلاقات القائمة بين المتخاطبين تعين أن يقوم جهاز الوصف الذي يصنعه النحوي على مبدأ لا ينقض مقصودا يرعاه أصل يقوم عليه النحو الموصوف. لتحرير العبارة بالمثال تظهر العاملية، (او علم النحو المقصود من اقامته معرفة الاعراب الحاصل في القول بسبب التركيب)، لدى فريق من النحويين قائمة على مبدأ يفسر المقصود (2)

دَخَلَ المبدأ الى العاملية لَمَّا اعتبرت العوامل عللاً مُؤثِّرة موجودة كَتأثير العلل الطبيعية، فأدى الى إيجاد ترتيب قبلي بين الفعل العامل والفاعل المعمول، اذ كما يُقال رتبة العامل قبل المعمول، وكونه عاملا فيه سبب اوجب تقديمه وان كان القياس في الفعل، من حيث هو حركة الفاعل في الأصل، أن يكون بعد الفاعل لأنّ وجوده قبل وجود فعله. لكن الواضع من اختياره لأصل وسيط لا يكون قاصدا أن يحفظ ترتيب العناصر الترتيب الوجودي لمدلولاتها، والا وجب بالضرورة ان يكون الفاعل قبل الفعل ولا ان يحفظ للفعل رتبة معينة باعتباره سببا أو شرطا فيما يطرأ على معمولاته من المعاني النحوية، والا وجب ان يكون للفعل رتبة واحدة في كل اللغات. وإنما يُختار الأصلُ الوسيطُ لغير هذا مما سبق ذكره.

أما اختيار الجهاز المصنوع لتقنين عمل غايته العلم بموضوع معين فتصويرُه بلغة تصفه فانه يكون باعتبار التطابق والانسجام معا. فاذا صح ان كل عمل علمي، في أي حقل، يهدف الى تقديم الشيء على ما هو عليه وتوقع ما يمكن أن يكون عليه ومالا يمكن، تعين ادخال التطابق والانسجام كمقياس واحد للاختبار. وهما مقياس واحد لأن فصلهما للأخذ بأحدهما يفضي الى تعقيد النحو الوصف والنحو الموصف. فاذا أفرد الانسجام القاضي بان يكون الوصف محددا بما يلزم عن الجهاز الواصف المؤسس على فرضيات تنتمي اليه أمكن ان تتولد أوصاف ليست من النحو الموصوف وانما هي مفاهيم تنتمي الى النحو الوصف كالفاعل الصناعي او التركيبي، والضمير المستتر والاشتغال وغيرهما مما لا يفهمه نحو المتكلم، وانما يفهمه الجهاز الموضوع من قبل النحوي. وبما يتولد من إفراد الانسجام نشأ في الدرس اللغوي مفهوم الواقعية النفسية المبرر لمراجعة النظرية النحوية. ونشأ لدى النحويين العرب وصفان للشيء الواحد، أحدهما باعتبار حقيقته والآخر باعتبار جهاز الوصف. لو كان هذا الجهاز مقاما ف البدء على مبادىء نحو اللغة لكان الوصف المنسجم مطابقا بالضرورة.

واذا ركزنا في هذا البحث على الاصول الاجبارية بما فيها الدلالية بنوعيها والتخاطبية والاصول الاختيارية الوسائط فلانه كما يبدو لنا، لا سبيل الى ان يطابق النحو الموصوف النحو الوصف الذي تقترحه نظرية نحوية اذا لم يكن بناءُ أبجدية هذه النظرية بناءَ تلك الأصول لأنها، كما بُيِّنَ، تشكل أولاً منطلق الواضع فيما يصنعه من الصفات المكونة لذات ما صنعه، وثانيا مرجع النحوي في تفسيره لما يسنده من الوصف الى الموضوع.

وليس لنا في الأخير الا التذكير بحقيقة منطلقات الباحث المبتدىء وحقيقة النتائج

اللازمة عنها اذ كل ذلك لا يخلو في ان يكون منطبعا بسمات غير المتمرس بقواعد البحث، لذلك فانا ما توصلنا اليه من النتائج اللازمة عن المبادىء المطبقة في هذا العمل لا يمكن اعتبارها كافية ونهائية اذ لا تتجاوز مستوى الأوليات التي يمكن ان تقوم عليه بحوث لاحقة أكثر عمقا ونضجا تستهدف إقامة البناء المحكم الواضح للطريقة التي ينتهجها المتكلم لمعرفة اللغة واكتسابها. وما ذلك على الله بعزيز ومنه العون والتوفيق.

الهوامش

1) ينظر، فخر الدين الرازي، نهاية الايجاز في دراية الاعجاز والسكاكي، مفتاح العلوم، والزملكاني، البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن والعلوي اليمني، الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلم حقائق الاعجاز وكذلك السيوطي فيما نقله عن هؤلاء وغيرهم الى كتابيه الاتقان في علوم القران، ومعترك الاقران في اعجاز القرآن.

2) ينظر، فيما يصدق عليه التخصيص وما به يكون عند الاصوليين، ابو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه ج1، ص201، «ابواب العموم والخصوص».

3) فيما يفيد ما أثبت هنا ينظر الجرجاني، (دلائل الاعجاز، ص156)، والسكاكي، مفتاح العلوم، ص170.

4) الكتاب ج1، ص213.

5) السكاكي، مفتاح العلوم، ص292، وفيما يفيد ذلك ينظر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص317، والزملكاني، البرهان، ص187.

6) المعتمد في أصول الفقه ج1، ص220 و221.

7) شرح المفصل ج1، ص26.

8) للمزيد من التوضيح ينظر الاسنوي، التمهيد في تخريج الفروع على الاصول ص291.

9) المجموعة المحصورة مستعملة هنا بمعنى «الجملة المَحصورة» عند القرافي. يُنظر الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص375.

10) تصنف «ال»، بحسب مدلول الاسم الذي اقترنت به، الى جنسية، واستغراقية، وعهدية. في هذا التصنيف ينظر نصير الدين الطوسي في شرحه كتاب «ابن سينا، الاشارات والتنبيهات ج1 ص232، والرازي، التفسير الكبير ج3 ص148.

11) ينظر المبرد، المقتضب ج3، ص347.

12) حصر النحاة أدوات الجمع، أو حروف العطف الواصلة، في مقابل حروف العطف الفاصلة في أربعة. يقول عنها ابن يعيش وقد سردها مع الصنف الثاني: حروف العطف عشرة على ما ذكر، وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى،....، فالاربعة الاولى متواخية لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم». شرح المفصل، ج8، ص89.

13) مع «الا» ذكر سبويه» «وما جاء في الاسماء فيه معنى: «الا» فغير، وسوى. وما جاء من الافعال فيه معنى «الا» فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الاضافة فحاشى وخلا في بعض اللغات». الكتاب ج1، ص359.

14) القرافي، الاستغناء، ص569.

15) منهم تقي الدين السبكي في كتاب، (الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص) نسبه السيوطي اليه حين ترجم له في بغية الوعاة ج2 ص176. وحين نقل منه نصا الى كتابيه «الاتقان في علوم القرآن» ج2 ص76. ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ج1 ص181.

16) الاستغناء في احكام الاستثناء، ص554.

17) ابن هشام، المغني ج1، ص120.

18) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص89 و104.

19) تعاند المتعاطفين عند ابن هشام، المغني، ج1 ص266، يُدخِله الجرجاني، دلائل الاعجاز ص231ـــ233، تحت تشابك أحوال المتحدث عنهما في الجملتين المتعاطفتين بالواو، تشابك الاحوال كما حدده الجرجاني يسري ايضا على الطرفين المنتظمين بعلاقة الفصل داخل جملة واحدة.

20) القرافي، الاستغناء في احكام الاستثناء، ص307.
21) يستفاد المسوق اعلاه من تقسيم القرافي الحصر الى مطلق والى مقيد تلاحظ فيه بعض الاعتبارات تتعلق بالمخاطب. انظر نفس المرجع، ص259.
22) تدل امثلة الجرجاني ولغته الواصفة لابنية قصرية، دلائل الاعجاز ص327، على ان الصفتين المتعاطفتين بالاداة (لا) داخل الجملة الواحدة مقيدتان بالتشاكل، كما حدده وهو ينظر فيما يجب ان يكون عليه المحدث عنهما في الجملتين المتعاطفتين بالاداة (و)، دلائل الاعجاز، ص232.
23) الجرجاني دلائل الاعجاز ص314 و320.
24) ينظر ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج1 ص213.
25) ينظر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص197، وما بعدها.
26) السكاكي، مفتاح العلوم، ص288.
27) مفتاح العلوم، ص233.
28) ينظر السيوطي، معترك الأقران، ج1، ص189.
29) السكاكي، مفتاح العلوم، ص223.
30) ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص156.
31) السكاكي، مفتاح العلوم، ص192.
32) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج1، ص230.
33) القرافي، الاستغناء في احكام الاستثناء ص281.
34) مفتاح العلوم ص294.
35) دلائل الاعجاز، ص317.
36) الكتاب ج1ص360.
37) ما بين القوسين المزخرفين ﴿...﴾ قرآن كريم. والرقم الاول للسورة والثاني للآية.
38) في مسألة تقارض الادوات للمعاني ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ج2 ص88 والسيوطي: الاشباه والنظائر ج1 ص166.
39) ابو الحسين البصري، المعتمد في اصول الفقه ج1 ص261.
40) ينظر سيبويه، في الابواب التالية: «باب يختار فيه النصب لان الآخر ليس من نوع الاول الكتاب ج1، ص363» و«باب ما لا يكون الا على معنى ولكن»، ج1، ص366. و«باب ما يكون فيه الا وما بعدها بمنزلة مثل وغير» ج1، ص370 و«باب ما يكون مبتدأ بعد الا» ج1 ص374.
41) سيبويه، الكتاب، ج1، ص360.
42) ابن جني، الخصائص، ج2، ص273.
43) «الاستثناء المتصل: اخراج مذكور بإلاّ او ما في معناها من حكم شامل له ملفوظ به او مقدر» شرح الالفية، ص287 لابن الناظم.
«فالمتصل هو المخرج من تعدد لفظا أو تقديرا بإلا واخواتها» الرضي، شرح الكافية، ج1 ص224.
«الاستثناء:اخراج بعض الجملة من الجملة بلفظ إلا او ما يقوم مقامه». الآمدي، الاحكام، ج2، ص265.
44) ابو البقاء الكفوي، الكليات، ص37.
45) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص93، والغزالي، المنخول، ص159، والآمدي، الإحكام، ج2، ص270.
46) السكاكي، مفتاح العلوم، ص298.
47) السكاكي، مفتاح العلوم، ص298.
48) القرافي، الاستغناء في احكام الاستثناء، ص383.

49) القرافي، الاستغناء في احكام الاستثناء، ص383.
50) القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص383.
51) ينظر فيما تتقيد به (حتى) العاطفة او الخافضة، ابن يعيش شرح المفصل، ج8 ص161.
52) الكتاب ج1، ص363 «باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم».
53) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص74.
54) الرضي، شرح الكافية، ج1، ص226، ينظر سيبويه ج1، ص363، باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً.
55) القرافي، الاستغناء في احكام الاستثناء، ص369.
56) ابن السراج، الاصول في النحو، ج1، ص344.
57) ينظر سيبويه، ج1، ص363 و373.
58) ابن السراج، الأصول في النحو ج1، ص342.
59) ينظر الانباري، فيما نقله عن الكوفيين، الانصاف ج1، ص174.
60) تستعمل الغائية هنا للدلالة على حال المنتصب لانه مفعول لأجله، على اعتبار أن هذه الحال تعين الغاية من الفعل العامل في حاملها. وقد ادمج القرافي، (الاستغناء، ص589)، هذه الحال فيما سماه «الاستثناء من الاسباب التي لم ينطق بها».
61) توحيدا لمَا يعمل في أكثر من قابل واحد يُؤخذ هنا بما نقله الأنباري، الانصاف ج1، ص44، عن بعض البصريين، من ان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر.
62) في تقدير الخبر العام المنزوع من الآية يقول القرافي «والاستثناء فيه، في المعنى، من الاحوال والصفات. والتقدير: ما محمد في صفة ولا حالة الا في حالة الرسالة المتعقبة بالفناء اسوة غيره من الرسل»، الاستغناء في احكام الاستثناء. ص253.
63) دلائل الاعجاز ص317.
64) السكاكي: مفتاح العلوم ص294.
65) ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون الا انفسهم وما يشعرون﴾. (2، 8—9).
66) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن ج1، ص93.
67) مفتاح العلوم، ص238.
68) الرضي شرح الكافية ج1، ص73.
69) ينظر مفتاح العلوم فصل في بيان القصر ص288 وما بعدها.
70) «منع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه. قال هشام: محال ضربت زيدا بل اياك. ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته». ابن هشام المغني ج1، ص120.
71) ابن هشام، المغني ج1، ص120.
72) المقتضب ج3، ص305.
73) المقتضب ج3 ص65، وج1 ص149. وابن يعيش، شرح المفصل ج8، ص104.
74) الكتاب، ج1، ص218.
75) مفتاح العلوم، ص293.
76) مفتاح المعلوم، ص292.
77) السكاكي، نفس المرجع، ص289.
78) الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص320.
79) ينظر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص327. والسكاكي، مفتاح العلوم، ص293.
80) الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص315.

81) السكاكي، مفتاح العلوم ص293.
82) الجرجاني دلائل الاعجاز ص320.
83) الجرجاني نفس المرجع ص315.
84) الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص217.
85) السكاكي، مفتاح العلوم، ص295، انظر كذلك دلائل الاعجاز، ص320.
86) الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص320 وما يليها.
87) ينظر دلائل الاعجاز، ص328 و329.
88) ينظر السكاكي، مفتاح العلوم، ص293 والجرجاني دلائل الاعجاز ص328.
89) دلائل الاعجاز ص329.
90) دلائل الاعجاز ص196.
91) الجرجاني دلائل الاعجاز ص198 ينظر ايضا العلوي اليمني، الطراز، ج2 ص23.
92) الجرجاني دلائل الاعجاز ص198.
93) فيما يوصف به «هو» في مثل هذا التركيب ينظر سبويه الكتاب ج1، ص394، وابن النحاس، اعراب القرآن ج1. ص673، والقيسي، مشكل اعراب القرآن، ج1، ص345.
94) ينظر، دلائل الاعجاز، ص210 وما بعدها.
95) دلائل الاعجاز، ص211 و212.
96) انظر الجرجاني دلائل الاعجاز، ص208.
97) للجواب عن الاسئلة، لِمَ يُحذَف الفاعل، ولِمَ يجب ان يقوم المفعول مقامه، ولِمَ يجب تغيير بنية الفعل، وغيرها، ينظر الانباري، اسرار العربية ص88 وما بعدها. وابن برهان العكبري شرح اللمع ج1، ص45، والبطليوسي، كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص205 وما بعدها. والزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص144 وما بعدها.
98) ينظر البرهان ص14 و15.
99) الرازي، المحصول ج1، ص266.
100) فخر الدين الرازي، المحصول ج1، ص269.
101) الموافقات في اصول الاحكام، ج2، ص46.
102) المغني، ج16، ص191.
103) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص46.
104) «الحفظ هو العلم بكيفية وصف الكلام وترتيبه، يبين ذلك ان من علم ذلك حصل حافظا، ومن لم يعلمه لم يحصل حافظا. وانما سمي حفظا لانه يمكن من أداء ما علمه على الوجه الذي علمه» القاضي عبد الجبار المغني ج7. ص204.
105) ينظر الباب الاول من القسم الاول.
106) ينظر القسم الاول، الفصل الثاني من الباب الاول.
107) ينظر القسم الثالث، الفصل الاول من الباب الاول.
108) ليتضح التمييز بين اللساني والنحوي يرجع الى مثال الاضافةالمقدم في القسم الثاني، الفصل الاول من الباب الاول.
109) ينظر في شروط السماع القسم الثاني، الفصل الاول من الباب الثاني.
110) ينظر في مصطلح الحكاية عند النحاة سيبويه ج1، ص2. وابن جني الخصائص ج1، ص18.
111) للتوسع في الحكاية بالمعنى المقدم هنا ينظر القاضي عبد الجبار، المغنى ج7، ص187، (فصل في الحكاية والمحكي)، وج16، ص192.

112) فيما يفيده النحو المتواضع عليه يقول ابن جني: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره. كالتثنية، والجمع، والتحقير، والاضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك ليحلق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وان لم يكن منهم» الخصائص، ج1، ص34.

113) القاضي عبد الجبار، المغني ج7، ص195.

114) ابن سينا، البرهان ص56.

115) ابو علي الفارسي، أقسام الأخبار، ص210.

116) الرضى، شرح الكافية في النحو، ج1، ص20.

117) الرضي، شرح الكافية في النحو، ج1، ص21.

118) ينظر في الموضوع، البطليوسي، كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ص95 وما بعدها. وابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص14.

119) ينظر منهج الاستدلال على العلة المستنبطة. الفصل الثاني من الباب الثاني من القسم الثاني.

120) اسند سيبويه حال المفعولية الى مراكب الفعل المبني للمجهول، انظر الكتاب، ج1، ص14.

مصادر البحث ومراجعه

أ. باللغة العربية

علوم القرآن

ابن الجزري ابو الخير محمد بن محمد الدمشقي.
ــ النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباع، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ.
ابن خالويه ابو عبد الله الحسين بن احمد.
ــ الحجة في القراءات، الطبعة الثالثة، تحقيق عبد العال مرم، بيروت دار الشروق، 1399هـ.
الأنباري كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد
ــ البيان في غريب اعراب القرآن، تحقيف طه عبد الحميد طه.
الرازي ابو عبد الله محمد بن عمرو بن حسين، فخر الدين.
ــ التفسير الكبير، الطبعة الثانية، طهران، دار الكتب العلمية بدون تاريخ.
الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله.
ــ البرهان في علوم القرآن، الطبعة الثانية، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، وشركاؤه، 1391هـ.
الزمخشري محمود بن عمر.
ــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، الطبعة الاولى، تحقيق مصطفى حسين أحمد، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1365هـ.
السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ابي بكر.
ــ الاتفاق في علوم القرآن. بيروت، المكتبة الثقافية، 1973م.
ــ معترك الاقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، دار الفكرة العربي، 1382هـ.
الشريف الرضي محمد بن ابي احمد الحسين بن موسى بن محمد بن ابراهيم بن الامام موسى الكاظم.
ــ تلخيص البيان في مجازات القرآن، بغداد، مطبغة المعارف، 1375هـ.
الفارسي ابو علي الحسن بن أحمد.
ــ الحجة في علل القراءات السبع، الطبعة الثانية، تحقيق علي النجدى ناصف وآخرون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتابة، 1403هـ.
ــ معاني القرآن، الطبعة الثانية، تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970م.
القيسي مكي بن ابي طالب.
ــ مشكل إعراب القرآن، الطبعة الثانية، تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق، دار المأمون للتراث، بدون تاريخ.

النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل.
ـ إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، 1979م.

علوم اللسان

ابن جني ابو الفتح عثمان:
ـ المنصف، الطبعة الاولى، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، 1373هـ.
ـ الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب، 1371هـ.
ـ سر صناعة الاعراب، الطبعة الاولى، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، 1374هـ ا
ـ اللمع في العربية، الطبعة الاولى، تحقيق محمد حسين شرف، الكويت، عالم الكتب، 1939هـ.
ابن السراج أبو بكر:
ـ الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بغداد، مطبعة سلمان الاعظمي، 1393هـ.
ابن سيده ابو الحسن علي:
ـ المخصص، بيروت، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
ابن سينا ابو علي الحسين بن عبد الله:
ـ اسباب حدوث الحروف، الطبعة الاولى، تحقيق محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، دمشق، دار الفكر، 1403هـ.
ابن فارس ابو الحسين احمد:
ـ الصاحبي، تحقيق احمد صقر، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، 1977م.
ـ معجم مقاييس اللغة، الطبعة الثانية، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، 1392هـ.
ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله:
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1388هـ.
ابن هشام جمال الدين الانصاري:
ـ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، الطبعة الاولى، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، 1384هـ.
ـ الاعراب عن قواعد الأعراب، الطبعة الاولى، تحقيق رشيد العبيدي، بيروت، دار الفكر، 1390هـ.
ـ الجامع الصغير في النحو، تحقيق احمد الهرميل، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1400هـ
ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق احمد عمارة وآخرون، القاهرة، مكتبة الكليات الازهرية، بدون تاريخ.
ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، الطبعة الحادية عشرة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1383هـ.
ابن يعيش ابو البقاء يعيش بن علي:
ـ شرح الملوكي في التصريف، الطبعة الاولى، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، 1393هـ.
ـ شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ.
ابو عبد الله محمد بن محمد بن مالك:
ـ شرح الفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، بدون تاريخ.

الادريسي احمد محمد :
ـ أصول النحو العربي من خلال كتاب الاقتراح للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، كلية الآداب، الرباط، 1977م.
الازهري ابو منصور محمد بن احمد :
ـ تهذيب اللغة، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1387هـ.
الاشموني علي بن محمد :
ـ حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، بيروت، دار الفكر بدون تاريخ.
الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :
ـ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الطبعة الرابعة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى 1380هـ.
ـ اسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1377هـ.
ـ الاغراب في جدل الاعراب، ولمع الادلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الافغاني دمشق، دار الفكر، بدون تاريخ.
ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر، بدون تاريخ.
البطليوسي ابو محمد عبد الله بن محمد :
ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد دار الرشيد للنشر، 1980م.
البيجوري ابراهيم :
ـ فتح الخبير اللطيف شرح على متن الترصيف في علم التصريف، القاهرة، البابي الحلبي، 1359هـ.
التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر :
ـ شرح مختصر التصريف العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة، البابي الحلبي، 1383هـ.
ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى :
ـ مجالس ثعلب، الطبعة الثانية، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة، دار المعارف 1969م.
الثعالبي ابو منصور عبد الملك بن محمد :
ـ فقه اللغة وسر العربية، القاهرة، البابي الحلبي، 1382هـ.
الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن :
ـ اسرار البلاغة، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1351هـ.
ـ دلائل الاعجاز، الطبعة الاولى، القاهرة، مكتبة القاهرة، 1389هـ.
ـ المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1982م.
الجوهري اسماعيل بن حماد :
ـ الصحاح، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، القاهرة، دار الكتب العربي، 1956م.
ديكنقوز شمس الدين احمد :
ـ شرح على مراح الارواح في علم الصرف، الطبعة الثالثة، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، 1379هـ.
الرازي فخر الدين محمد بن عمر :
ـ نهاية الايجاز في دراية الاعجاز، القاهرة، مطبعة الادآب والمؤيد، 1327هـ.
الرضي نجم الدين محمد بن حسن :
ـ شرح الكافية في النحو، تركيا، الشركة الصحافية العثمانية، 1310هـ.
الزجاجي ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق :
ـ الايضاح في علل النحو، الطبعة الثالثة، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، 1399هـ.

ـ اشتقاق اسماء الله الحسنى، الطبعة الثانية، تحقيق عبد الحسين المبارك، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ.
الزمخشري ابو القاسم محمود بن عمر :
ـ المفصل في علم العربية، القاهرة، مطبعة حجازي، بدون تاريخ.
ـ أساس البلاغة، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1431هـ.
ـ الأحاجي النحوية، تحقيق مصطفى الحدري، حماه، منشورات مكتبة الغزالي، 1969م.
الزملكاني كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم :
ـ البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن، الطبعة الاولى، تحقيق خديجة الحديثي واحمد مطلوب، بغداد، مطبعة العاني، 1394م.
السرقسطي ابو عثمان سعيد بن محمد المعافري :
ـ كتاب الأفعال، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1395هـ.
السكاكي ابو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي :
ـ مفتاح العلوم، الطبعة الاولى، تحقيق نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ.
سيبويه ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :
ـ الكتاب، بغداد، مكتبة المثنى عن بولاق، 1316هـ.
السيوطي جلال الدين عبد الرحمن :
ـ الاقتراح في علم أصول النحو، الطبعة الاولى تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة مطبعة السعادة، 1396هـ.
ـ الأشباه والنظائر في النحو، الطبعة الاولى، بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ.
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت دار البحوث العلمية، 1400هـ.
ـ المزهر في علوم اللغة وانواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرون، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين :
ـ مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دمشق، دار المامون للتراث بدون تاريخ.
العكبري ابو القاسم عبد الواحد بن علي :
ـ شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1404هـ.
العلوي اليمني يحيى بن حمزة بن علي :
ـ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز، القاهرة، مطبعة المقتطف، 1332هـ.
الفارسي أبو علي :
ـ الايضاح العضدي تحقيق حسن الشاذلي فرهون، القاهرة، دار التأليف، 1389هـ.
الفيروزابادي مجد الدين :
ـ القاموس المحيط، الطبعة الرابعة، القاهرة، مطبعة دار المامون، 1357هـ.
القاضي أبو الحسين عبد الجبار :
ـ المغني في أبواب التوحيد والعدل، إعجاز القرآن، (ج 16)، الطبعة الأولى، تحقيق امين خولي، القاهرة دار الكتب، 1380هـ.
القنوجي ابو الطيب بن أبي أحمد بن أبي الحسن :
ـ العلم الخفاق من علق الاشتقاق، تحقيق نذير محمد مكتبي، بيروت، دار البصائر، 1405هـ.
المبرد ابو العباس محمد بن يزيد :
ـ المقتضب، الطبعة الثانية، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة احياء التراث الاسلامي، 1399هـ.

المتوكل احمد :
ـ الوظائف التداولية في اللغة العربية، الطبعة الاولى، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1407هـ.
ـ دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الطبعة الاولى، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1406هـ.
ـ من البنية الحملية الى البنية المكونية، الطبعة الاولى، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1407هـ.
المرادي بدر الدين الحسن بن قاسم :
ـ الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة حلب، المكتبة العربية، 1393هـ.

علم أصول الفقه

الآمدي سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد :
ـ الاحكام في أصول الأحكام، حققه أحد الأفاضل، القاهرة، مؤسسة الحلبي وشركاه، 1387هـ.
ابن حزم ابو محمد علي :
ـ الاحكام في أصول الأحكام، القاهرة، مطبعة العاصمة، بدون تاريخ.
الأسنوي جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن :
ـ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الطبعة الاولى، تحقيق محمد حسن هيتو، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1400هـ.
البصري أبو الحسن محمد بن علي بن الطيب :
ـ المعتمد في أصول الفقه، تحقيق محمد حميد الله، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية 1385هـ.
الرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين :
ـ المحصول في علم أصول الفقه، الطبعة الاولى، تحقيق طه جابر فياض العلواني، السعودية، مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، 1400هـ.
الشاطبي ابو اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي :
ـ الموافقات في أصول الأحكام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، بدون تاريخ.
الشافعي جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن :
ـ نهاية السول في شرح منهاج الأصول، بيروت، عالم الكتب، 1982م.
الشافعي محمد بن ادريس :
ـ الرسالة، الطبعة الثانية، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، مكتبة دار التراث، 1399هـ.
الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي :
ـ شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق محمد الكبيسي، بغداد، مطبعة الارشاد، 1390هـ.
ـ المستصفى في علم الأصول، الطبعة الاولى، القاهرة، بولاق، 1322هـ.
ـ المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق حسن هيتو.
الفيرو زابادي ابو اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف :
ـ التبصرة في اصول الفقه، تحقيق محمد حسن هيتو، دمشق، دار الفكر، 1400هـ.
القاضي ابو الحسن عبد الجبار :
ـ المغنى في أبواب التوحيد والعدل، الشرعيات، (ج 17)، مراجعة طه حسين وأمين الخولي، القاهرة، دار الكتب، 1382هـ.

علـم الكـلام

ابو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي :

ـ كتاب أصول الدين، الطبعة الاولى، استانبول، مطبعة الدولة، 1346هـ.

أبو منصور محمد بن محمد محمود السمرقندي :

ـ كتاب التوحيد، تحقيق فتح الله خليف، بيروت، دار المشرق، 1970م.

ابو يعلى محمد بن الحسين بن محمد البغداي :

ـ المعتمد في أصول الدين، تحقيق وديع زيدان حداد، بيروت، دار المشرق، 1974م.

الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف :

ـ كتاب الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، 1369هـ.

ـ الشامل في أصول الدين، حققه علي سامي النشار وآخرون، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1969م.

الصابوني أحمد بن محمود بن أبي بكر :

ـ كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، تحقيق فتح الله خليف، القاهرة، دار العارف بمصر، 1969م.

القاضي أبو الحسن عبد الجبار :

المغنى في أبواب التوحيد والعدل :

ـ النظر والمعارف (ج 12)، تحقيق ابراهيم مدكور، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، بدون تاريخ.

ـ الاصلاح ـ استحقاق الذم ـ التوبة (ج 14)، تحقيق مصطفى السقا، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وركاه، 1385هـ.

ـ خلق القرآن (ج 7)، الطبعة الاولى، تحقيق ابراهيم الابياري، القاهرة، دار الكتب، 1380هـ.

ـ رؤية الباري (ج 4)، تحقيق محمد حلمي وابي الوفا التفتزاني، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ.

ـ الفرق الاسلامية (ج 5)، تحقيق محمود محمد الخضيري، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965م.

ـالتوليد (ج 9)، تحقيق توفيق الطويل وسعيد زايد، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ.

ـ التكليف (ج 11)، تحقيق محمد علي النجار وعبد الحليم النجار، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1385هـ.

المكلاتي ابو الحجاج يوسف بن محمد :

ـ كتاب لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الاصول، الطبعة الاولى، تحقيق فوقية حسين محمد، القاهرة، دار الانصار، 1977م.

النيسابوري ابو رشيد سعيد بن محمد :

ـ في التوحيد، تحقيق محمد عبد الهادي ابو ريدة، القاهرة، دار الكتب 1969م.

الفلسفة وعلم المنطق

ابن تيمية الحراني تقي الدين أبو العباس أحمد :

ـ كتاب الرد على المنطقيين، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ.

ـ نقض المنطق، تحقيق محمد حمزة وسليمان الصنيع، القاهرة، مكتبة السنة المحمدية، بدون تاريخ.
ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد :
ـ التقريب لحد المنطق والمدخل اليه بالالفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق احسان عباس، بيروت، دار مكتبة الحياة، بدون تاريخ.
ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد :
ـ تلخيص كتاب الجدل، تحقيق تشارلس بتروث واحمد هريدي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتابة،1979م.
ـ تلخيص الخطابة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، بيروت، دار القلم.
ابن سينا أبو علي حسين بن عبد الله :
ـ البرهان من كتاب الشفا، الطبعة الثانية، تحقيق عبد الرحمن بدوي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1966م.
ـ الاشارات والتنبيهات، القسم الأول، الطبعة الثانية، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف بمصر، 971م.
ـ القصيدة المزدوجة في المنطق ومنطق الشرقيين، القاهرة، المكتبة السلفية، 1910م.
ـ الشفا المنطق 3 ـ العبارة، تحقيق محمود الخضيري، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1394ه.
ـ الشفا الطبيعيات 6 ـ النفس، تحقيق جورج قنواتي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1395هـ.
ـ الاشارات والتنبيهات، القسم الثاني والثالث، الطبعة الثانية، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف بمصر، 1971م.
ـ التعليقات، تحقيق عبد الرحمن بدوي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1395هـ.
ـ عيون الحكمة، الطبعة الثانية، تحقيق عبد الرحمن بدوي، بيروت دار القلم، 1980م.
ـ أحوال النفس، تحقيق الدكتور أحمد فؤاد الاهواني الطبعة الأولى، القاهرة، دار إحياء التراث العربي 1371هـ.
الرازي فخر الدين محمد بن عمر الخطيب:
ـ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتاب العربي، 1404هـ.
السيوطي جلال الدين :
ـ صون المنطوق والكلام عن فن المنطق والكلام، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
الصعيدي عبد المتعال :
ـ تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب، الطبعة الخامسة، القاهرة النموذجية، بدون تاريخ.
الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي :
ـ منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف بمصر، 1969م.
ـ محك النظر في المنطق، بيروت، دار النهضة الحديثة، 1966م.
ـ معيار العلم في فن المنطق، الطبعة الثانية، بيروت، دار الاندلس 1978م.
ـ معارج القدس في مدارج معرفة النفس، الطبعة الثانية، بيروت دار الافاق الجديدة، 1975م.
ـ ميزان العمل، بيروت، دار الكتاب العربي، 1399هـ.
ـ المعارف العقلية، الطبعة الاولى، تحقيق عبد الكريم العثماني، دمشق، دار الفكر، 1383هـ.
الفارابي أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان :
ـ الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، 1968م.

– كتاب في المنطق العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1976م.
– كتاب في المنطق الخطابة، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1976م.
– كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، 1969م.
– إحصاء العلوم، الطبعة الثالثة، تحقيق عثمان امين، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1968م.
الماردبني محمد بن محمد بن بدر الدين سبط :
– اللمعة الماردينية في شرح الياسمينية، الطبعة الاولى، تحقيق محمد سوسي، الكويت، مطابع مقهو، 1963م.

جوامع العلوم

ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد :
– المقدمة، القاهرة، دار الطباعة العامرة بولاق، 1274هـ.
البحراني كمال الدين بن علي :
– شرح نهج البلاغة، طهران، المطبعة الحيدرية 1378هـ.
التهانوي محمد علي الفاروقي :
– كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتابة 1972م.
التوحيدي ابو حسان :
– الامتاع والمؤانسة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1373هـ.
الجرجاني ابو الحسن علي بن محمد بن علي :
– التعريفات، تونس الدار التونسية للنشر، 1971م.
الخوارزمي محمد بن احمد بن يوسف :
– مفاتيح العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
عرب زاده حمدي محمد :
– مجمع العلوم، استنبول، دار سعادت، 1326هـ.
القنوجي صديق بن حسن :
– أبجد العلوم، دمشق منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، 1978هـ.
الكفوي ابو البقاء الحنفي :
– الكليات، القاهرة، دار الطباعة العامرة بولاق، 1253هـ.

(ب) — باللغة الاجنبية

ALAOUI (A.A.)
(à paraître) Coranité et grammaires de l'impossible, Rabat, Smer.

BERNARD (C)
1967 Médecine expérimentale, Première Partie, Paris, Librairie Delagrave.

CARNAP (R)
1973 Les fondements philosophiques de la physique, Paris, Librairie Armand Colin.

Centre Royaument pour une science de l'Homme.
1979 Théorie de langage, théorie de l'apprentissage, Paris, Editions du Seuil.

CHOMSKY (N)
1966 La linguistique cartésienne, Paris, Editions du Seuil.

1971 Aspects de la théorie syntaxique Paris, Editions du Seuil.

1975 Questions de sémantique. Paris, Editions du Seuil.

1976 Le langage et la pensée, Paris, Petite Bibliothèque Payot.

DURANT (D)
1979 La systématique, Paris, P.U.F.

FREGE (G)
1971 Ecrits logiques et philosophiques, Paris, Editions du Seuil.

FRANEAU (J)
1973 La pensée scientifique, Bruxelles, Editions Labor.

HJELMSLEV (L.)
1968 Problémogènes à une théorie du langage, Paris, Editions de Minuit.

POPPER (K.R.)
1978 La logique de la découverte scientifique, Paris, Payot.

KATZ (J.J.)
1971 La philosophie du langage, Paris, Payot.

MOUTAOUAKIL (A)
1982 Réflexions sur la théorie de la pensée linguistique arabe, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat.

PIAGET (J)
1967 Biologie et connaissance, Paris, Idées/Gallimard.

1968 Epistémologie et psychologie de la fonction, Paris, P.U.F.

1971 Epistémologi des sciences de l'homme, Paris, Idées/Gallimard.

1973 Introduction à l'épistémologie génétique,
1/ La pensée mathématique, Paris, P.U.F.

1974 Introduction à l'épistémologie génétique,
2/ La pensée physique, Paris, P.U.F.

1978 Le développement des quantités chez l'enfant,
Paris, Delachaux et Nestlé.

QUINE (W.V.)
1975 Philosophie de la logique,
Paris, Aubier-Montaigne.

REICHENBACH (H)
1955 L'avènement de la philosophie scientifique
Paris, Flammarion.

RUSSEL (B) La méthode scientifique en philosophie
Paris, Petite Bibliothèque Payot.

RUSSEL (B)
1912 Problème de pholosophie,
Paris, Petite Bibliothèque Payot.

SCAFF (A)
1969 Langage et connaissance,
Paris, Editions Anthropos.

TAHA (A)
1979 Langage et philosophie, Publication de la Faculté des Sciences Humaines, Rabat.

TROUBETZKOY (NS)
1976 Principe de phonologie, Paris,
Gauthier-Villars éditeurs.

WITTGENSTEIN (L)
1961 Tractatus Logicophisophicus,
Paris, Idées/Gallimard.

1980 Grammaire philosophique,
Paris, Editions Gallimard.

تـم طبع هذا الكتاب
بمطابع ميثاق ـــ المغرب ـ الرباط
رقم الايداع القانوني: 1990/770

يتوجه النظر في اكتساب اللغة إلى تقديم المُفسِّر المناسب لانتقال الطفل، وقد اتصل بلغة محيطه، عن حال لا يقوى معها على فعل الكلام لينتهي الى طور يكون عنده قد امتلك القدرة على التواصل. وليتأتى ذلك يلزم البحث أولا في ذات قوى النفس الانسانية باعتبارها عُدَّة للاكتساب، وثانيا في طبيعة الشيء المسمى لغة، وثالثا في الطريقة الملائمة التي ينتهجها الفرد وهو يتمثل قواعد اللغة المستعملة في محيطه، وأخيرا اختبار مدى ترابط هذه المسائل الفروع بالكشف عن كيفية عملها مجتمعةً والطفل يكتسب ظاهرة لغوية معينة. عن هذه الاسئلة المطروحة في إطار المذهب الكسبي المميز للفكر العربي على اختلاف حقوله المعرفية، يجيب المؤلف في هذا الكتاب.

مطابع ميثاق - المغرب - الرباط